

العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية دراسة مقارنة

إعداد

عالية أحمد صالح ضيف الله

المشرف

الدكتور هائل عبد الحفيظ داود

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في
الفقه وأصوله

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

أيار، 2008

- ب -

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية) وأجيزت

بتاريخ 2008/5/15م.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

..... الدكتور هايل عبد الحفيظ داود، مشرفاً.
أستاذ مساعد، الفقه وأصوله.

..... الدكتور محمد أحمد القضاة، عضواً.
أستاذ، الفقه المقارن.

..... الدكتور عباس أحمد الباز، عضواً.
أستاذ مشارك، الفقه وأصوله.

..... الدكتور إسماعيل أبو شريعة، عضواً.
أستاذ، الفقه وأصوله ، جامعة اليرموك.

ج

الإهداء

إلى رسول الله رجاء سقيا وشفاعة
إلى روح أمي الطاهرة حبا وشوقا
تهيج لي الأحزان كل فلا أرى
سوى موجد لي بادر ك مؤلم
تمتلك الأفكار لي كل ليلة
وتؤنسني أطياك الأنجم الزهر
أنوح لتغريد الحمائم بالضحي
وأبكي للدمع البارق المتبسم
وأرسل طرفا لا يراك فأنطوي
على كبد حري وقلب مكلم
وما أشتكي فقد الصباح لأنني
لفقدك في ليل مدى الدهر مظلم
مدامع عيني استبدلي الدمع بالدم
ولا تسأمني أن يستهل وتسجمي
لحق بأن يبكي دما جفن مقلتي
لأوجب من فارقت حقا وألزم

شكر وتقدير

بعد شكر الله تعالى على فضله وكرمه ونعمائه، أشكر والدي العزيز حفظه الله تعالى، وأخي الحبيب يوسف على ما بذله لي من دعم مادي ومعنوي لإتمام دراستي فتقبل الله تعالى منه ونفعه به يوم لا ينفع مال ولا بنون، وأشكر رفيق الدرب زوجي الحبيب على ما بذله لي من مساندة فجزاه الله كل خير.

وأقدم بخالص الشكر إلى أساتذتي في كلية الشريعة، وأخص بالذكر الدكتور هائل عبد الحفيظ، والأستاذ الدكتور محمد منصور، على توجيهاتهما السديدة، فجزاهما الله كل خير، والدكتورة جميلة الرفاعي على ما بذلته لي من دعم معنوي ومادي منذ اللحظة الأولى من البحث فجزاها الله كل خير، والأستاذ الدكتور عبد الله الكيلاني، و الدكتورة رولا الحيت، ، والدكتور عباس الباز، والدكتور عارف حسونة، مع خالص الدعاء بأن يتقبل الله منهم وينفع بهم، فجزاهم الله تعالى كل خير.

كما أتوجه بجزيل الشكر، وعظيم الامتنان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولكل من أسهم بعون، أو خصني بدعاء، سائلاً للجميع المثوبة من الله تعالى.

هـ فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة.....
ج	الإهداء.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	فهرس المحتويات.....
ط	الملخص بالعربية.....
1	المقدمة
5	الفصل التمهيدي.....
6	المبحث الأول: العنف ضد المرأة، مفهومه، أسبابه، أنواعه، آثاره
6	المطلب الأول: مفهوم العنف ضد المرأة لغة واصطلاحاً والألفاظ ذات الصلة
9	المطلب الثاني: أسباب العنف ضد المرأة
10	المطلب الثالث: أنواع العنف ضد المرأة
12	المطلب الرابع: آثار العنف ضد المرأة
13	المبحث الثاني: تعريف بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق المرأة
16	الفصل الأول: العنف المادي وصوره
17	المبحث الأول: ضرب المرأة
19	المطلب الأول: لفظ ضرب في اللغة والقرآن الكريم
22	المطلب الثاني: حكم ضرب الرجل لزوجته المطيعة
29	ما يترتب على من ضرب زوجته ظلماً وعدواناً
29	المطلب الثالث: حكم ضرب الرجل لزوجته الناشز
30	الفرع الأول: النشوز، وفيه المسائل التالية
30	المسألة الأولى: تعريف النشوز لغة واصطلاحاً
31	المسألة الثانية: هل يقتصر النشوز على حق الزوج أم يطال حق الله تعالى
34	المسألة الثالثة: هل يشترط تحقق النشوز أم ظهور علاماته؟
36	المسألة الرابعة: سبب الاختلاف تفسيرهم للمراد بالخوف في قوله "تخافون"
36	المسألة الخامسة: هل يشترط الترتيب بين مراحل علاج النشوز أم يباح الجمع بينها؟

39 الفرع الثاني: التعريف بالوعظ والهجر
39 المرحلة الأولى: الوعظ
42 المرحلة الثانية: الهجر، ويتضمن الفروع التالية:
42 الفرع الأول: تعريف الهجر لغة واصطلاحاً
43 الفرع الثاني: أنواع الهجر
43 أولاً: الهجر في الكلام
45 ثانياً: الهجر في المضجع:
45 المسألة الأولى: أقوال العلماء في معنى الهجر في المضجع
45 سبب الاختلاف هل حرف "في" يفيد الظرفية أم السببية
49 المسألة الثانية: اختلف العلماء في مدة الهجر في المضجع:
50 المسألة الثالثة: الحكمة من الهجر
51 المسألة الرابعة: ضوابط الهجر
52 المسألة الخامسة: آراء العلماء في ضرب الرجل للمرأة الناشز
63 المسألة السادسة: ضوابط فعل الضرب
65 المسألة السابعة: هل يضمن بالضرب إن أدى إلى قتلها أو إتلاف عضو
66 أولاً: إن أدى ضربه إلى وفاتها
68 ثانياً: إن جرحها أو أثلف لها عضواً ككسر سن أو فقء عين
69 المسألة الثامنة دعوى الضرب العمد
70 المطلب الرابع: حكم ضرب الرجل لمن تحت ولايته من النساء
76 المبحث الثاني: ختان الإناث
77 المطلب الأول: ختان الإناث لغة واصطلاحاً
78 المطلب الثاني: أنواع ختان الإناث (الخفاض)
79 المطلب الثالث: حكم ختان الإناث في الإسلام
97 المطلب الرابع: ضوابط ختان الإناث (الخفاض)
98 المطلب الخامس: ختان الإناث والمواثيق الدولية
103 المبحث الثالث: اغتصاب النساء
106 المطلب الأول: تعريف الاغتصاب لغة واصطلاحاً

106	الفرع الأول: الاغتصاب لغة:
106	الفرع الثاني: الاغتصاب اصطلاحاً:
108	المطلب الثاني: حكم الاغتصاب في الشريعة الإسلامية
111	التكييف الشرعي لجريمة الاغتصاب
113	المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الاغتصاب
115	المطلب الرابع: الحقوق المترتبة للمغتصبة
115	الفرع الأول: حق المهر
119	المسألة الأولى: هل يجتمع مع المهر أرش البكارة
121	المسألة الثانية: هل للمغتصبة الثيب مهر
122	الفرع الثاني: حق الدية
122	المسألة الأولى: حكم إذا اغتصبها ثم قتلها عمداً؟
123	المسألة الثانية: حكم ما إذا اغتصبها فحملت وماتت من الولادة
124	المسألة الثالثة: حكم ما إذا اغتصبها ففوت منفعة الأعضاء التناسلية
126	المسألة الرابعة: إذا اغتصبها ففوت منفعة عضو فيها
127	الفرع الثالث: حق المغتصبة البكر في رتق غشاء البكارة
131	الفرع الرابع: حكم إجهاض الحمل إن ترتب من الاغتصاب
135	الفرع الخامس: دفاع المرأة عن نفسها واجب شرعي
136	المطلب الخامس: اغتصاب النساء والمواثيق الدولية
137	المبحث الرابع: التجارة بجنس النساء
139	المطلب الأول: تعريف البغاء لغة واصطلاحاً
140	المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة
140	المطلب الثالث: حكم البغاء في الإسلام
143	المطلب الرابع: حكم قتل الإناث على خلفية الشرف
144	الفرع الأول : حكم قتل المرأة في حال تلبسها بالزنا
151	وهل هذا القتل قتل حد أم قتل دفع
152	الفرع الثاني: حكم قتل المرأة في حال عدم تلبسها بالزنا
153	الفرع الثالث: قتل الزوجة لزوجها أثناء تلبسه بجريمة الزنا

ح

154	المطلب الخامس: التدابير الوقائية والعلاجية للبغاء في الإسلام.....
159	المطلب السادس: البغاء والمواثيق الدولية.....
160	الفصل الثاني: العنف المعنوي بين الفقه والمواثيق الدولية.....
161	المبحث الأول العنف اللفظي داخل الأسرة وخارجها.....
162	المطلب الأول: العنف اللفظي داخل الأسرة.....
165	حكم شتم المرأة وتعبيرها في الإسلام.....
170	المطلب الثاني: العنف اللفظي خارج الأسرة.....
173	المبحث الثاني: العنف النفسي.....
174	المطلب الأول: عدم منح المرأة جنسيتها لأولادها.....
175	المسألة الأولى: هل عرف التشريع الإسلامي الجنسية، أم لا؟.....
177	المسألة الثانية: هل يحق للأم أن تمنح جنسيتها لأطفالها.....
181	المطلب الثاني: إجبار المرأة على الزواج.....
194	المطلب الثالث: إجبار المرأة على الحمل.....
203	المطلب الرابع: إجبار المرأة على الرضاع.....
214	الخاتمة.....
216	فهرس المصادر والمراجع.....

ط

العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية
دراسة مقارنة

إعداد

عالية أحمد صالح ضيف الله

المشرف

الدكتور هائل عبد الحفيظ داود

ملخص

تناولت هذه الدراسة أهم مسائل العنف ضد المرأة التي تثار على الساحة الدولية مثل؛ العنف المادي المتمثل في ضرب النساء وختانتهن واغتصابهن، ومسائل العنف اللفظي المتمثل في سبها وتعييرها، وناقشت هذه المسائل، منبهة إلى تميز الفقه الإسلامي في رعايته للمرأة في جميع جوانب حياتها، وموضحة الآراء الفقهية في هذه المسائل، مقارنة ذلك بما تحتويه المواثيق الدولية المعنية بالمرأة وخاصة اتفاقية سيداو، وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق هدي الإسلام في التعامل مع المرأة، دون الالتفات إلى الأعراف التي تتصادم مع الشريعة الإسلامية، والتي يتخذها أعداء الدين على أنها الدين، كمحاولة منهم لتحريض المرأة على التمرد على شريعة رب العالمين، وبيّنت الدراسة كيف أوصى الإسلام بالرفق بالمرأة، من خلال حمايته لها من جميع أشكال العنف وصوره.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على هادي الأمم وخير البشر، ورحمة الله للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فينتشر العنف ضد المرأة بشكل واسع في العالم حتى أصبح حديث الساعة في وسائل الإعلام، وواقع المرأة اليوم يدعو للحزن والأسى، إذ تتعرض لأشكال مختلفة من العنف يشمل العنف الجسدي واللفظي والاجتماعي والصحي، وتعتبر آثار العنف ضد المرأة مدمرة لها ولأسرتها بل وللمجتمع، فخطورته تتطلب تفعيل جميع أفراد المجتمع ومؤسساته للعمل على الحد من هذه الجريمة، لأن قضية المرأة تدخل في سياق قضايا الأمة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنموية، والرفع من مستواها وحل إشكالاتها، يعزز الأمة ويرفعها.

فما تشهده المجتمعات من صراعات فكرية ثقافية، وما يوجه للإسلام من نقد لاذع في تشريعاته الخاصة بالمرأة، جعل من المهم بيان نظرة الإسلام للعنف ضد المرأة بالاعتماد على المصادر الأصلية، لا على رصد ممارسات بعض معتقيه، ولعل هذه الأطروحة تكون إسهاما في بلورة المشروع الحضاري الإسلامي خاصة في دحض الشبهات التي تثار حول الإسلام، والتي تستغل بعض الموروثات الاجتماعية في بعض المجتمعات المسلمة التي لا تقدر المرأة ولا تنظر إليها النظرة السوية، وتتهم الإسلام بانتقاصه للمرأة من خلال النظر في تطبيقات أحكامه التي تتمثلها بعض المجتمعات المسلمة والتي يقاس الإسلام من خلالها، ولا تقاس هي بمعايير إسلامية وفي هذا قلب للموازين، ولأن المرأة تعتبر الشجر المفتوح، الذي من خلاله تنتقص القيم الإسلامية ويدخل الآخر بكل مثالبه، فيستغل معاناتها، فباسم الدين تضرب المرأة، وباسمه تكبت وتنتقص وتعنف، جاءت الرسالة لتبين حكم الإسلام في قضايا تطرح بقوة عبر وسائل الإعلام؛ كضرب المرأة، وختانها، واغتصابها، والعنف المعنوي الذي تتعرض له سواء داخل الأسرة أو خارجها.

الدراسات السابقة:

هنالك عدد من الدراسات والمؤلفات تناولت بعض المواضيع المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ويمكن الإشارة إلى بعضها على سبيل الذكر لا الحصر:

— العنف الأسري وأثره على صحة الأسرة: محمد أحمد القضاة، بحث منشور في مجلة دراسات، الجامعة الأردنية.

تحدث عن مفهوم العنف وأسبابه وأنواعه، وتحدث عن العنف ضد المرأة والطفل، وأثارهما على الحياة الأسرية والمجتمع، وتناول حكم ضرب المرأة، وبين مجموعة من الأساليب التي تقي وتقلل من العنف الأسري.

— العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني: أمل سالم العواودة، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، 1998م.

تحدثت في التمهيد عن مفهوم العنف وأنواعه، والنظريات التي تفسر ممارسة العنف، وعن دوافع ممارسته في المجتمع الأردني، ثم أجرت دراسة ميدانية عن النساء المتزوجات ومدى تعرضهن للعنف وخلصت إلى نتائج منها؛ إن الزوجات يعانين أشكالاً من العنف الاجتماعي واللفظي والجسدي والجنسي والصحي، والمعاناة لا تنحصر في المجتمعات الفقيرة بل تطل الغنية أيضاً.

— العنف ضد المرأة وأثره على الإساءة للطفل، ضرار عسال، رسالة ماجستير في العمل الاجتماعي، الجامعة الأردنية، 2003.

يتحدث عن مفهوم العنف ضد المرأة وأنواعه، وآثاره المدمرة على الطفولة من خلال دراسة ميدانية على عينات من الأطفال، ينتمون لأسر يمارس فيها العنف، ويخلص إلى توصيات بضرورة وضع تشريعات تحد من العنف الأسري لحماية الطفولة.

— أحاديث الختان، حجيتها وفقهاها، سعد المرصفي، ط(1)، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، 1994.

يتحدث فيه عن الختان مفهومه ومشروعيته وحكمته، وكيفيته ومن يقوم به وشروطه مبينا آراء فقهاء المذاهب الأربعة في ذلك.

— جريمة اغتصاب الإناث في الفقه الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، محمد الجندي، ط(1)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.

يتحدث فيه عن مفهوم الاغتصاب وأركانه ووسائل الوقاية منه، ويقارن بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي ثم يتحدث عن عقوبة المغتصب واختلاف الفقهاء فيها بحسب تكييفهم للواقعة هل حدثت في الخفاء أم بالتعدي والمجاهرة.

— جريمة الاغتصاب في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الدكتور

نهى القاطرجي، دار مجد بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

تحدثت عن جريمة الاغتصاب في الإسلام وعقوبتها وحقوق المجني عليها، مقارنة ذلك بما في القانون اللبناني والمصري والفرنسي.

— الاغتصاب أو الإكراه على الزنا دراسة فقهية قانونية مقارنة: الدكتور نشوة

العلواني، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.

تحدثت عن مفهوم الزنا وأسبابه وأضراره الاجتماعية والنفسية، وعن حكم الإسلام فيه مقارنة بالقوانين العربية والأجنبية، ثم عن الإكراه على الزنا في الشريعة وآثاره، مقارنة ذلك بجرائم الاغتصاب في القانون وتطبيقاته.

— مؤامرة الصمت؛ ختان الذكور والإناث عند اليهود والمسيحيين والمسلمين:

الدكتور سامي عامر أبو ساحلية، دار الأوائل، دمشق، 2003.

تحدث فيه عن الجدل الديني والطبي والاجتماعي والقانوني حول ختان الذكور والإناث عند اليهود والنصارى والمسلمين.

منهج الدراسة:

هذه الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على:

أولاً: التأصيل من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والفقه الإسلامي المصحوب بالتحليل والاستنتاج المدعوم بالأدلة الصحيحة، والمقارن بما نصت عليه المواثيق الدولية فيما يتعلق بالمرأة.

ثانياً: استقصاء تفاصيل الموضوع ما أمكن من مصادره الأصلية، ومناقشة الآراء المختلفة في المسائل الاجتهادية ومن ثم محاولة الترجيح بينها للوصول إلى الرأي الذي يكون أكثر قوة من حيث الاستدلال، وأكثر مراعاة لظروف العصر.

ثالثاً: الإطلاع على إسهامات المحدثين في هذا الموضوع، والاستفادة من دراستهم، خاصة أن موضوع المرأة من المواضيع الحيوية المطروقة من شتى الثقافات.

رابعاً: دراسة ما تضمنته المواثيق الدولية من قضايا العنف ضد المرأة، ونقدها على ضوء قواعد الشريعة الإسلامية، وتأييد ما جاء منها متفقاً مع روح التشريع الإسلامي، محققاً لمقاصده دون مصادمة أو تعارض.

لم تتناول الدراسة منهج الإسلام في الوقاية من العنف ضد المرأة، ذلكم لأن الدراسة لظاهرة العنف ضد المرأة مجردة عن الأساليب الوقائية والعلاجية مع الإشارة لبعض الأساليب في بعض المباحث.

خطة الدراسة:

اشتملت خطة الدراسة على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة. ففي المقدمة تحدثت عن أهمية الموضوع وسبب اختياره والدراسات السابقة والمنهج المتبع. وفي التمهيد: عرفت العنف، مبينة أنواعه وأسبابه، وآثاره، وتناولت التعريف بالمواثيق الدولية والاتفاقيات الخاصة بالمرأة.

وفي الفصل الأول: تناولت العنف المادي وصوره، المتمثل في ضرب النساء وختان الإناث، واغتصاب النساء، واستغلال المرأة في البغاء. وفي الفصل الثاني تحدثت عن العنف المعنوي بشقيه اللفظي والنفسي، فتحدثت عن العنف اللفظي داخل الأسرة وصوره من سب وشتم ولمز للمرأة، و العنف اللفظي خارج الأسرة وصوره من معاكسات، ومساومات، ومحاولات تغيير.

ثم تحدثت عن العنف النفسي المتمثل في عدم نقل جنسية الأم لأولادها، وإجبار المرأة على الزواج، وإجبار المرأة على الحمل، وإجبار المرأة على الرضاع. واختتمت الدراسة بخاتمة ذكرت فيها أهم نتائج البحث، مع التوصيات.

وبعد، فهذا جهد المقل، فما كان من توفيق فمن الله تعالى وحده، فإن أصبت بففضله وعظيم كرمه، وإن أخطأت أو قصرت فمن نفسي، وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه، وأسأله أن يتقبل عملي خالصا لوجهه وينفع به وينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله تعالى بقلب سليم.

الفصل التمهيدي

تعريف بالعنف والمواثيق الدولية

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: العنف تعريفه، أسبابه، أنواعه،
آثاره.

المبحث الثاني: التعريف بالمواثيق الدولية
الخاصة بحقوق المرأة.

المبحث الأول: العنف ضد المرأة، مفهومه، أسبابه، أنواعه، آثاره:

تستقطب ظاهرة العنف ضد المرأة اهتماما عالميا، وقد بدا ذلك جليا من خلال الندوات الدولية والأبحاث والدراسات التي طرقت هذا المجال، فظاهرة العنف ضد المرأة منتشرة في جميع شرائح المجتمع وطبقاته، فهي واحدة في كل المجتمعات، وإن اختلفت أساليبها، وفيما يلي تعريف هذه الظاهرة، وبيان أسبابها، وأنواعها، وآثارها.

المطلب الأول: مفهوم العنف ضد المرأة لغة واصطلاحا والألفاظ ذات الصلة:

العنف لغة: الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عنف به وعليه يعنف عفا وعنافة وأعنفه وعنفه تعنيفا، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره، واعتنف الأمر أخذه بعنف، وهو بالضم الشدة والمشقة، وكل ما في الرفق من الخير ففي العنف من الشر مثله⁽¹⁾، والتعنيف التعبير واللوم⁽²⁾، قال ابن فارس: "العين والنون والفاء أصل صحيح، يدل على خلاف الرفق، يقال عنف يعنف عفا فهو عنيف إذا لم يرفق في أمره، واعتنف الشيء أخذه بشدة، والتعنيف التعبير واللوم والتوبيخ والتفريق"⁽³⁾.

أما في الاصطلاح فقد وردت تعريفات عدة للعنف ضد المرأة، أذكر منها:

1. العنف ضد المرأة: السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص، سواء أكانت زوجة، أو أما أو أختا أو ابنة، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد ،

(1) ابن منظور، لسان العرب، (ج9، ص257).

(2) الرازي، مختار الصحاح، (ج1، ص192)

(3) ابن فارس، (1999م)، معجم مقاييس اللغة، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، مادة عنف، (ج2، ص184)

والقهر والعدوانية، الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة، بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على حد سواء⁽¹⁾.

فهذا التعريف يذكر نتائج العنف على نفسية المرأة بجعلها مضطهدة ومقهورة، ويذكر الأسباب الدافعة لانتشار العنف ضد المرأة، التي منها ثقافة تفضيل الرجل على المرأة.

2. وعرف بأنه أي عمل مقصود أو غير مقصود ، يرتكب بأية وسيلة بحق المرأة لكونها امرأة، ويلحق بها الأذى والإهانة بطريقة مباشرة، ويخلق لديها معاناة نفسية أو جنسية أو جسدية، من خلال الخداع أو التهديد أو الاستغلال أو التحرش أو الإكراه أو العقاب أو أي وسيلة أخرى، وإنكار وإهانة كرامتها الإنسانية أو سلامتها الأخلاقية، أو التقليل من أمن شخصها ومن احترامها لذاتها أو شخصيتها، أو الانتقاص من إمكانياتها الذهنية والجسدية⁽²⁾.

هذا التعريف يفسر ظاهرة العنف ضد المرأة بحيث يذكر نتائج وآثار العنف على المرأة، ويذكر صوراً وأنواعاً من العنف الممارس ضدها، ووسائل ممارستها.

3. ويقرب من التعريف السابق تعريفه بأنه: " أي عمل من أعمال العنف القائم على أساس الجنس، يترتب عليه أو من المحتمل أن يترتب عليه، أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة⁽³⁾.

4. ويعرف في المؤتمرات الدولية بأنه: " لا يعني فقط الاعتداء الجسدي أو المعنوي على شخص المرأة، بل يقصد به كافة أشكال السلوك الفردي والجماعي ، المباشر وغير المباشر الذي ينال من المرأة، ويحط من قدرها، ويكرس تبعيتها، ويحرمها من ممارسة

(1) فتال، اخلاص، 2002م، العنف ضد المرأة لدى سيدات متزوجات من مدينة دمشق، مفاهيم وآثار صحية،

رسالة ماجستير في طب الأسرة والمجتمع، جامعة دمشق، مودعة في قسم الرسائل الجامعية في مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، (ص10).

(2) دراغمة، ديماء، 2002م، العنف الأسري وأثره على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، مودعة في قسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، (ص12).

(3) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة 1995م، نقلاً عن العواودة، أمل، 1998م، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، عمان، (ص 12).

حقوقها المقررة لها بالقانون، ويحجبها عن المشاركة، ويمنعها من ممارسة كينونتها بشكل طبيعي وحقيقي" (1).

هذه التعريفات تصف ظاهرة العنف ضد المرأة، بأشكال وأساليب مختلفة، وتوسع الظاهرة لتشمل الأسرة والمجتمع، بهدف الحط من كرامة المرأة، وتكريس تخلفها وتبعيتها للرجل (2).

ويلاحظ أن المعنى الاصطلاحي للعنف ضد المرأة لا يخرج عن المعنى اللغوي للعنف، إذ إنه عدم الرفق بالمرأة، وإن اختلفت الوسائل والأساليب المستعملة في ذلك.

الألفاظ ذات الصلة: للعنف ألفاظ متقاربة تستعمل للدلالة عليه؛ منها:

1. العدوان: مجموعة متنوعة من مظاهر السلوك، التي تتراوح بين إغاضة الآخرين، وإبداء العداء نحوهم، كالركل أثناء اللعب والاعتداء، أو نشاط يسعى من خلاله شخص أن يحدث أذى جسمانياً، أو أذى نفسياً لشخص آخر، يحاول أن يحقق المعتدي منه هدفاً يتحدد في إيذاء شخص آخر (3)، والعدوان مفهوم عام يندرج تحته العنف، الذي هو صورة من صورته، تتميز بالاستخدام المقصود للقوة (4)، وقد يميز بعضهم بينهما بأن العدوان له طابع مادي بحت، في حين أن العنف يشمل المظاهر المادية والمعنوية معا (5).

(1) المكتب التنسيقي لشؤون مؤتمر بكين 1995م، نقلاً عن العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، (ص12).

(2) هذه المؤتمرات تعطي المرأة الحق في أن تكون نداً للرجل، لا شريكاً تكاملياً معه، فهي تدرس فلسفة الندية والتضادية وتخلق صراعاً بين الرجل والمرأة مما ينبئ بخطر الانسحاق وراءها، فهي وإن كانت في ظاهرها المناداة بحقوق المرأة، لكن في باطنها وإبل من العذاب، لتدمير الأسر والمجتمعات على حد سواء.

(3) زايد، أحمد، 2002م، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، القاهرة، (ص9).

(4) المرجع السابق، (ص11). وانظر: نصر، سميحة، 1996م، العنف والمشقة، الاستهداف للعنف والتعرض لأحداث الحياة المشقة، القاهرة، (ص41). وذكرت أن الدراسات الاجتماعية والنفسية لم تكن تستخدم مفهوم العنف، وكانت تستخدم مفاهيم بديلة له كالعدوان، والتدميرية.

(5) أبوشهية، فادية، 2003م، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية، القاهرة، (ص15). وانظر: أحمد، عنان توفيق، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني، (ص11).

2. الإيذاء: كل ما تتأذى به من ضرر كان صغيراً أو كبيراً، فهو انحراف في استعمال الحق ينشأ عنه ضرر بالغير⁽¹⁾، أو الإساءة سواء على الجسد أو العقل أو الجنس⁽²⁾.

3. الجريمة: سلوك يخالف القانون، وهي تحدث ضرراً بالأشخاص والممتلكات، رغم أنها قد لا تكون مصحوبة بالعنف بالضرورة، فالعنف أكثر اتساعاً من الجريمة، حيث يشمل الصور التي لا يعاقب عليها القانون⁽³⁾.

5. الإرهاب: سلوك تنتظر إليه معظم النظم السياسية على أنه صورة من صور الجريمة المنظمة، فهو إستراتيجية للعنف، يتم تخطيطها لتحقيق أهداف معينة من خلال بث الرعب في الجمهور، والفرق بينه وبين العنف أن الإرهاب يرتبط بعملية تخويف للعامة، والعنف عادة ما يكون موجهاً نحو شخص معين⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: أسباب العنف ضد المرأة:

غالباً ما يكون العنف نتيجة الشعور بإحباط، أو ضغوط مختلفة كالقهر، أو الإحساس بظلم يتعرض له الشخص فيدفعانه للعنف⁽⁵⁾، فهو عادة يرتبط بالحرمان النفسي، وعدم القدرة على تحقيق الذات، أو يعبر عن صراع الأدوار، أو ضغوطها أو عدم تكاملها أو سوء فهمها، أو يتبناه الفرد أسلوباً لحل الصراع، بهدف حسم الصراع لصالحه، بالاستناد إلى القوة المادية، أو غالباً ما يرتبط العنف بمشكلات التكيف والتوافق الأسري، وقد يدور العنف حول البعد الاقتصادي، أو التعليمي أو النفسي أو العاطفي أو الجنسي، أو انعدام القيم واختلال القواعد والمعايير الأسرية، أو غياب الثواب والعقاب، أو فشل عملية التوجيه والتنشئة الاجتماعية⁽⁶⁾، لذا وجدت نظريات تفسر العنف بما يلي:

-
- (1) العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة، (ص11).
 - (2) أحمد، عنان توفيق، 1999م، العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، الجامعة الأردنية، عمان، (ص11بتصرف).
 - (3) زايد، أحمد، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري، (ص11).
 - (4) زايد: أحمد، العنف في الحياة اليومية، (ص11).
 - (5) أبوشهية، فادية، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، (ص16). العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، (ص9).
 - (6) المرجع نفسه ، (ص22).

فمشكلة العنف ضد المرأة، تظهر عندما يفشل المجتمع في وضع ضوابط قوية، على سلوك أفراد، أو يحدث نتيجة الإحباط، بسبب عدم المساواة بين أعضاء المجتمع، أو أن أفراد المجتمع يتعلمون السلوك المتسم بالعنف، بنفس الطريقة التي يتعلمون بها أي نمط آخر من السلوك⁽¹⁾، وفيما يلي تفصيل هذه النظريات:

1. نظرية التعلم الاجتماعي: يرى أصحاب هذه النظرية أن معظم سلوك الإنسان سلوك متعلم، ويتم تعلمه من خلال القدوة، إذ يمكن الفرد من خلال ملاحظة سلوك الآخرين، أن يتعلم كيفية إنجاز السلوك الجديد، فالأسرة تعد المصدر الأول في تعليم الأفراد سلوك العنف، حيث يتعلم الأفراد المعايير والقيم التي تبين أن العنف هو الطريق الوحيدة للحصول على ما يريدون، فهو الأسلوب الأمثل في مواقف معينة، فالآباء الذين يمارسون العنف يزودون أبناءهم بنموذج عدواني لكي يقلدوه، واتخاذهم شكلاً مقبولاً للتعبير أو لحل المشكلات⁽²⁾.

2. نظرية الإحباط والعدوان: ترى هذه النظرية أن العدوان ينتج دائماً عن الإحباط، كما أن الإحباط يؤدي إلى ظهور بعض أشكال العدوان، فالإحباط الناتج عن الحرمان، أشد قسوة لأنه يؤدي إلى الإيذاء الجسدي، فالعنف هو استجابة لضغوط بنائية وإحباطات تنتج عن الحرمان، فالزوج غير القادر على مواجهة أعباء الأسرة وسد احتياجاتها، ويفتقد الموارد المادية التي تحقق مسؤولياته تجاه أسرته، يشعر بالإحباط والضغط الذي يدفعه إلى أن يمارس العنف كمنفس عن إحباطاته⁽³⁾.

3. نظرية الثقافة الفرعية للعنف: تركز على افتراض أساسي مؤداه أن سلوك العنف يعد نتيجة مباشرة لتبني قيم الثقافة الخاصة للعنف⁽⁴⁾، فالثقافة التي تمنح الرجل الحق في السلطة والرأي، هي ثقافة تؤيد الإساءة للمرأة باعتبارها ضرباً من ضروب الرجولة⁽⁵⁾.

(1) المرجع نفسه ، (ص23).

(2) أبوشهية، فادية، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، (ص24-29). العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة، (ص17) وما بعدها. بنات، سهيلة، 2006م، العنف ضد المرأة، أسبابه آثاره وكيفية علاجه، ط (1)، دار دجلة، عمان، (ص78). والتلفاز الذي ينقل مشاهد عنف يعلم مشاهديه العنف والجريمة.

(3) أبوشهية، فادية، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، (ص29-30). بنات، سهيلة، العنف ضد المرأة، (ص75 بتصرف).

(4) أبوشهية، فادية، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، (ص31).

(5) بنات، سهيلة، العنف ضد المرأة، (ص45).

والإسلام لا يبرر العنف ضد المرأة، ولا يلتفت إلى هذه النظريات التي تبرر للشخص سلوكه الإجرامي، فالأصل أن كل إنسان يملك نفسه ويضبطها.

المطلب الثالث: أنواع العنف ضد المرأة:

العنف ضد المرأة يتخذ أشكالاً وأنواعاً مختلفة، تتعدد بحسب المجتمعات، فالظاهرة واحدة لكن أساليبها متنوعة ومختلفة، ومن هذه الأنواع:

أولاً: العنف الجسدي: يعد أكثر أنواع العنف وضوحاً وانتشاراً، إذ يتم باستخدام وسائل مادية للأيدي، من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدى عليها⁽¹⁾.

ثانياً: العنف النفسي: أي فعل مؤذ للمرأة ولعواطفها نفسياً، دون أن تكون له آثار جسدية مادية، ويشمل الوسائل اللفظية وغير اللفظية، التي تهدف للحط من قيمة المرأة بإشعارها أنها سيئة، من خلال تلقّيها بأسماء حقيرة، أو شتمها أو تعييرها، أو حرمانها من التعبيرات العاطفية، أو المراقبة والشك بها وسوء الظن، أو التهديد، مما يزعزع ثقتها بنفسها، ويجعلها تشعر بأنها غير مرغوب بها⁽²⁾.

ثالثاً: العنف الاقتصادي: قيام الرجل بالسيطرة على موارد العائلة، والتحكم بالإفاق على المرأة، أو حرمانها من النفقة، أو إجبارها على العمل، أو منعها من مزاولة مهنة ترغب بها، أو منعها من العمل أصلاً، أو السيطرة على أملاكها وحقوقها بالإرث، فهو عنف يتعلق بالمال، بهدف إذلال المرأة وزيادة شعورها بأنها لا تستطيع العيش دون الاعتماد على الرجل⁽³⁾.

(1) العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، (ص15). بنات: سهيلة، العنف ضد المرأة،

(ص22). فتال، إخلاص، العنف ضد المرأة، (ص14).

(2) فتال، إخلاص، 2002م، العنف ضد المرأة لدى سيدات متزوجات من مدينة دمشق، رسالة ماجستير في طب الأسرة، جامعة دمشق، مودعة في قسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، (ص14).

بنات، سهيلة، العنف ضد المرأة، (ص24)، يتحدث عنه البعض باعتباره عنفاً لفظياً لا نفسياً.

(3) بنات، سهيلة، العنف ضد المرأة، (ص26). فتال، إخلاص، العنف ضد المرأة، (ص15).

رابعاً: العنف الجنسي: إجبارها على القيام بأعمال جنسية لا ترغب بها، أو لا تشعر بالراحة للقيام بها، أو ممارسة الجنس معها رغماً عنها، دون مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي لها، أو إجبارها على ممارسة أساليب وطرائق منحرفة، أو استغلالها بلبغاء⁽¹⁾.

خامساً: العنف الصحي: ويقصد به حرمان المرأة الظروف الصحية المناسبة واللازمة كالتطعيم والغذاء والعلاج، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية لها⁽²⁾، وأكثر ما يواجه المرأة من مشاكل صحية، إجبارها على الحمل، أو منعها منه، وإجبارها على تناول موانع الحمل، أو إجبارها على الإجهاض، أو عدم المباشرة بين الأحمال، أو منعها من زيارة الطبيب أثناء الحمل وبعده⁽³⁾.

سادساً: العنف الاجتماعي: يعني حرمان المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية، والشخصية، وانقيادها وراء متطلبات الرجل الفكرية والعاطفية، مما يؤدي إلى عدم انخراطها في المجتمع وممارستها لأدوارها⁽⁴⁾، ومن أشكاله تقييد حركتها بعدم السماح لها بزيارة أهلها وصديقاتها، والتدخل في علاقاتها الشخصية واختيارها، وحرمانها من إبداء رأيها، أو اتخاذها في قرارات الأسرة، ويدخل في العنف الاجتماعي العنف التعليمي، كحرمانها من فرص التعليم، بإجبارها على ترك مقاعد الدراسة أو إجبارها على تخصص معين⁽⁵⁾. هذا وإن الباحثة لن تتعرض لكل هذه الأنواع؛ لأن هذه الأنواع تختلف من دراسة لأخرى، وستتحدث عن العنف بنوعيه المادي والمعنوي، دون التطرق لكل الأنواع.

المطلب الرابع: آثار العنف ضد المرأة:

- (1) دراغمة، ديماء، العنف الأسري وأثره على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية، (ص12-13). فتال، إخلاص، العنف ضد المرأة، (ص14). بنات: سهيلة، العنف ضد المرأة، (ص26). العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة، (ص16).
- (2) الصحة الإنجابية تعني قدرة الزوجة على الحمل والإنجاب من غير التعرض للأمراض النسائية عن طريق المراجعات الطبية وأخذ المطاعيم الضرورية والتغذية الجيدة للمرأة. عسال، ضرار، العنف ضد المرأة، (ص21).
- (3) بنات، سهيلة، العنف ضد المرأة، (ص25). فتال، إخلاص، العنف ضد المرأة، (ص15). العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، (ص13).
- (4) بنات، سهيلة، العنف ضد المرأة، (ص25)، العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، (ص15). عسال، ضرار، العنف ضد المرأة، (ص21).
- (5) فتال، إخلاص، العنف ضد المرأة، (ص14).

للغف ضد المرأة انعكاسات على الأسرة والمجتمع، تظهر آثاره على المرأة المعنفة وأطفالها، فالغف يتخذ أبعاداً سلبية على سلامتها النفسية، واستقرارها العاطفي والأسري، ويؤثر على فاعليتها في الأسرة والمجتمع، وعلى سلامة أطفالها وحسن رعايتها لهم وتربيتهم، وتتووع آثار ونتائج الغف إلى ما يلي:

أولاً: الآثار النفسية: غالباً ما ينتج الغف ضد المرأة امرأة معنفة، تفقد ثقّتها بنفسها، واحترامها لنفسها، فهي تشعر بالذنب، فتعيش معزولة عن الحياة الاجتماعية، وتفقد المبادرة فيها، لأنها تعيش حالة من الإحباط والكآبة والعجز والرعب والعذاب النفسي، مما يقودها للتفكير بالانتحار أو تنفيذه⁽¹⁾.

ثانياً: الآثار الجسدية: قد ينتج عن الغف ضد المرأة آثار مادية ملموسة، تتمثل في جسد المعنفّة على شكل خدوش في الرأس والوجه والعنق، أو الإصابة بالكسور والتواءات في المفاصل والعظام، أو قد تصاب بعاهات دائمة، أو إجهاض الحمل إن كانت حاملاً، أو الصداع الدائم، الذي قد يدفعها إلى الإدمان على المخدرات أو الدخان أو الكحول⁽²⁾.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية: تعتبر هذه الآثار من أشد ما يتركه الغف على المرأة والأسرة والمجتمع، فضرره لا يقتصر على المرأة المعنفّة، وإنما يمتد ليشمل أسرّتها ومجتمعها، ومن أبرز آثاره، ارتفاع نسبة الطلاق، وزيادة التفكك الأسري، الذي يظهر في عدم القدرة على ضبط وتربية الأبناء، وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة، مما ينعكس سلباً على الأبناء فيميلون إلى الغف والعوانية، ناهيك عن اضطراب العلاقات الاجتماعية⁽³⁾.

رابعاً: الآثار الاقتصادية: من نتائج انتشار الغف ضد المرأة إعاقة متطلبات التنمية الإقتصادية، بسبب عدم تمكن المرأة المعنفّة من الاندماج في سوق العمل، وزيادة التكلفة الإقتصادية اللازمة لمعالجة المرأة المعنفّة، بل إن البعض يجعل من أسباب انتشار الغف ضد المرأة تدهور الوضع الإقتصادي للأسرة⁽⁴⁾.

(1) فتال، إخلاص، الغف ضد المرأة، ص(17) بنات، سهيلة، الغف ضد المرأة، (ص91).

(2) فتال، إخلاص، الغف ضد المرأة، (ص18). بنات: سهيلة، الغف ضد المرأة، ص(89).

(3) فتال، إخلاص، الغف ضد المرأة، (ص22-23). بنات: سهيلة، الغف ضد المرأة، (ص96) وما بعدها.

(4) فتال، إخلاص، الغف ضد المرأة، (ص23).

ومن خلال التعرف على آثاره المدمرة، تؤكد ضرورة التصدي لهذه الظاهرة، كي تحفظ كرامة المرأة، ويحفظ استقرار الأسر التي بحفظها يحفظ المجتمع.

المبحث الثاني: تعريف بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق المرأة⁽¹⁾:

اعتنت المواثيق الدولية بقضية المرأة، من أجل حمايتها وإعطائها حقوقاً متساوية مع الرجل، وفي سبيل ذلك عقدت العديد من المؤتمرات المتعلقة بالمرأة ووضعها في العالم، ففي عام 1945م صدر ميثاق الأمم المتحدة، الذي يؤكد في مقدمته على الحقوق المتساوية للمرأة والرجل، ثم أعقبه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948م، الذي أكد على مساواة البشر جميعاً في جميع الحقوق، وبعد ذلك توالى الاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة فكان من أهمها:

1. عام 1950م اتفاقية منع المتاجرة بالنساء والأطفال.
2. عام 1951م اتفاقية منظمة العمل الدولية، للمساواة في التعويض للعاملين من الرجال والنساء، للأعمال ذات القيمة نفسها.
3. عام 1952م اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة.
4. عام 1957م الاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة.
5. عام 1964م اتفاقية حول رفع سن الزواج للمرأة وتسجيل عقود الزواج.
6. عام 1967م الإعلان حول القضاء على التمييز ضد المرأة.
7. عام 1974م الإعلان عن حماية المرأة والطفل في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة.
8. عام 1979م اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، وتعد هذه الاتفاقية الأكثر شمولاً وتحديداً فيما يتعلق بقضايا المرأة، والمعاهدة الثانية لحقوق الإنسان المعترف بها بشكل واسع بعد اتفاقية حقوق الطفل⁽²⁾، لذلك سأعتمدها في البحث أثناء المقارنة، بين موادها والشريعة الإسلامية، فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

(1) الحيت: رولا، قضايا المرأة في الشريعة والمواثيق الدولية، (ص 29).

(2) هذه الاتفاقية تتضمن ثلاثين مادة وردت في ستة أجزاء للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد بلغ عدد الدول التي وقعت عليها 147 دولة، من بينها دول عربية تحفظت على بعض المواد المخالفة لدراساتها وللشريعة الإسلامية من مثل (المادة الثانية، والتاسعة، والخامسة عشرة، والسادسة عشرة، والتاسعة والعشرون)، ودول عربية أخرى صادقت من غير تحفظ، هذا وقد ألزمت فيما بعد الدول التي تحفظت بسحب تحفظاتها والعمل بكل المواد من غير تحفظ، ولا زالت الأمم المتحدة تضغط على الدول

9. عام 1993م أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية بشأن القضاء على العنف ضد النساء.

أما عن المؤتمرات التي اهتمت بقضايا المرأة فقد كانت على النحو التالي:

1. المؤتمر العالمي الأول للمرأة 1975م وقد عقد في المكسيك. وفي السنة نفسها أعلنت الأمم المتحدة السنة العالمية للمرأة.
2. عام 1979م عقد مؤتمر الأمم المتحدة لإزالة الفوارق بين الرجل والمرأة، وعلى إثره جاءت اتفاقية السيداو .
3. عام 1980م عقد المؤتمر الثاني للمرأة في كوبنهاجن.
4. عام 1985م عقد المؤتمر الثالث لبحث الاستراتيجية التطلعية لقضية المرأة في نيروبي.
5. عام 1995م عقد المؤتمر الرابع للمرأة في بكين⁽¹⁾.

إضافة لبعض المؤتمرات الدولية التي تناولت قضايا مختلفة متصلة بالمرأة، مثل مؤتمر الطفل بنيويورك في 1990م، ومؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو في 1992م، ومؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994م، ومؤتمر التنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام 1995م،

التي تحفظت والتي لم تصادق للدخول في الاتفاقية والعمل بها، وتستخدم هذه الاتفاقية كورقة ضغط من قبل الدول العظمى على الدول التي تقاوم النمط الحضاري الغربي عن طريق مؤسسات عسكرية أو مالية كصندوق النقد الدولي، وهذه الاتفاقية لا تخلو من الإيجابيات لكن فيها سلبيات تخالف الفطرة الإنسانية، وتؤكد على حتمية الصراع بين الرجل والمرأة، وتجعل المرأة وحدة مستقلة لا تنتمي لأسرة أو دين أو تاريخ أو أخلاق، فتطالب بما لها دون أن تعطي ما عليها، وتحاول الاتفاقية تمرير وعولمة النمط الغربي على سائر الدول دون نظر أو احترام لخصوصية الحضارات والثقافات، فتتلى بينود تخالف ما تألفه الإنسانية، كتغيير الأدوار النمطية للرجل والمرأة، وهدم الأسرة المكونة من رجل وامرأة وإحلال أشكال من الأسر الفردية أو المثلية محلها، وإشاعة الإباحية الجنسية عن طريق تمكين المراهقين والمراهقات من ممارسة الجنس الآمن، وتثقيفهم بوسائل ذلك، وغير ذلك كثير انظر: العبد الكريم: فؤاد، 2005م، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، إصدار مجلة البيان. الكويت، رولا، قضايا المرأة، (ص31-36).

(1) يعتبر هذا المؤتمر من أهم المؤتمرات التي طالبت بالقضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية، وتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية والسياسية المعتمدة على العادات والقيم الدينية، لمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل، ويعقد هذا المؤتمر كل خمس سنوات لمتابعة ورصد التغيرات التي وقعت عليها الدول المشاركة.

ومؤتمر استانبول للمستوطنات البشرية عام 1996م، ومؤتمر الإنسان والثقافة في استكولم عام 1998م⁽¹⁾.

الفصل الأول

العنف المادي وصوره

المبحث الأول: ضرب المرأة.

المبحث الثاني: ختان الإناث .

(1) الحيت، رولا، قضايا المرأة في الشريعة والمواثيق الدولية، ص(30)، العبد الكريم: فؤاد، 2005م، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، (ص52 وما بعدها).

المبحث الثالث: اغتصاب المرأة.

المبحث الرابع: الاتجار بجنس المرأة (البغاء).

المبحث الأول: ضرب المرأة وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: لفظ ضرب في اللغة والقرآن.

المطلب الثاني: حكم ضرب الرجل لزوجته
المطبعة.

المطلب الثالث: حكم ضرب الرجل لزوجته
الناشر.

المطلب الرابع: حكم ضرب الرجل لمن تحت
ولايته من النساء.

تمهيد:

تعالى الصيحات على تشريع ضرب المرأة الناشز في الإسلام بين ناظم على منهج الله تعالى، يشنع على الإسلام موقفه من المرأة، ويصف الإسلام بالوحشية لكونه أباح ضربها، وبين متأول يقدم فهماً متواكباً مع العصرنة والحداثة⁽¹⁾، مطالباً بضرورة نفض أيدينا من تراثنا الفقهي، وفهم نصوص القرآن فهماً جديداً على اعتبار صلاحية القرآن لكل زمان، وصلاحية العقول التي تقرؤه في كل زمان!! مستعظماً أن يعطي القرآن الزوج الحق في ضرب زوجته الناشز.

ويعتقد البعض أن مشكلة ضرب المرأة تقتصر على المجتمعات الفقيرة وتنتشر بين الطبقات غير المتعلمة، والصحيح أن هذه المشكلة تنتشر في كل المجتمعات وبين جميع الشرائح الغنية والفقيرة المتقدمة والنامية المتعلمة وغيرها، والمستقرى لهذه المشكلة في بعض الدول المتقدمة يعي حجم المعاناة التي تعيشها المرأة هناك، على حين يغض الطرف المتجاهلون وبعض الجهلة ويزعمون أن المرأة في تلك المجتمعات لا تظلم ولا تهان ولا تضرب، وأن المجتمعات الإسلامية هي فقط من تشرع بالضرب وتطبقه، وأن المرأة بإسلامها مهانة مظلومة، وللرد على مثل هؤلاء أذكر فقط بعض إحصائيات الدول المتقدمة عن ضرب المرأة فيها، الذي لا يقتصر على الصفع؛ وإنما قد يصل إلى القتل! فأى أمان وأمن تعيشه المرأة هناك!؟

في أمريكا 79% من الرجال يضربون زوجاتهم ضرباً يؤدي إلى عاهة ، و 17% منهن تستدعي حالاتهن الدخول للعناية المركزة، وبموجب تقرير الوكالة المركزية الأمريكية للفحص والتحقيق هناك زوجة يضربها زوجها كل 18 ثانية في أمريكا، وكتبت صحيفة أمريكية أن امرأة من كل عشر نساء يضربها زوجها، فعقبت عليها صحيفة Family Relation أن امرأة من كل امرأتين يضربها زوجها وتتعرض للظلم والعدوان.

(1) جعل الغرب من قضية المرأة سهاما للنيل من الإسلام، فاتهموا الإسلام بتهمة ما زالت الألسن تلوكلها ، ويتعالم بها من لا يحسن من أمر الشريعة شيئاً، بل قد يعتبر ذلك مدعاة لإدخاله في زمرة المتقنين والباحثين العلميين والعصريين المتحضرين، بل إن منهم من يعطى الجوائز على أبحاثه ويرفع في المؤسسات التي تخدم ذلك الفكر المسموم للنيل من شريعة الإسلام، خاصة فيما يتعلق بنظرة الإسلام للمرأة فيظهرونها أنها مهانة ومظلومة ومقهورة، فيجترون على أحكام الله تعالى فيبيرون ويتأولون ويتمحلون، ليرضوا شياطين الإنس باسم التقدم والتحضر!!!

أما في فرنسا فهناك مليوناً امرأة معرضة للضرب سنوياً، وقالت أمينة سر الدولة لحقوق المرأة (ميشيل أندريه): «حتى الحيوانات تعامل أحياناً أفضل من النساء، فلو أن رجلاً ضرب كلباً في الشارع سيتقدم شخص ما يشكو لجمعية الرفق بالحيوان، لكن لو ضرب رجل زوجته في الشارع فلن يتحرك أحد في فرنسا، فنسبة 92% من عمليات الضرب تقع في المدن، و 60% من الشكاوى الليلية التي تتلقاها شرطة النجدة في باريس هي استغاثة من نساء يسيء أزواجهن معاملتهن.

وليس الحال أفضل في بريطانيا إذ يفيد تقرير أن 77% من الأزواج يضربون زوجاتهم دون أن يكون هناك سبب لذلك، وأكثر من 50% من القتلات كن ضحايا الزوج أو الشريك، كما وجد أن 25% من النساء يتعرضن للضرب من قبل أزواجهن أو شركائهن، وتتلقى الشرطة البريطانية مائة ألف مكالمة سنوياً لتبلغ شكاوى اعتداء على زوجات أو شريكات.

وهذا لا يعني أن المرأة في المجتمعات العربية لا تتعرض للضرب، فمثلاً في الأردن تصل نسبة العنف الجسدي إلى 62,3% و في باقي الدول العربية كمصر وفلسطين وسوريا واليمن والسعودية ينتشر ضرب المرأة لكن بنسب متفاوتة، ويعزو بعض الباحثين عدم وجود نسب دقيقة لحجم المعاناة إلى أن المرأة في مجتمعاتنا تترجح أن تشتكي على أسرتها، إما خوفاً من أذى سيلحقها، أو أن النظام الاجتماعي بمؤسساته الأمنية والقضائية والقانونية يدعم الصمت تجاه ما يمارس من ضرب أو عنف ضد النساء⁽¹⁾، وبما أن ضرب المرأة من أبرز قضايا العنف الموجه للمرأة، فسأجيب عن بعض التساؤلات، من مثل؛ ما حكم ضرب المرأة في الإسلام؟ وكيف تفهم الآية التي تحدثت عنه، وما الوسائل التي شرعها الإسلام في سبيل ديمومة المودة في الأسرة؟

المطلب الأول: لفظ ضرب في اللغة والقرآن الكريم:

أولاً: للفعل ضرب معان واستعمالات كثيرة في اللغة، أذكر منها: -

الضرب: مصدر ضربه يضربه ضرباً⁽²⁾ بيده أو بالسوط أو بالسيف أو بغير ذلك

علاه به⁽¹⁾، فالضاد والراء والباء أصل واحد ثم يستعار ويحمل عليه⁽²⁾، فمن هذه

الاستعمالات:

(1) انظر للاستزادة؛ بنات، العنف ضد المرأة، ص27 وما بعدها.

(2) ابن دريد، جمهرة اللغة، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، (ج1،

ضربت في الأرض سافرت، وفي السير أسرعت، وضربت مع القوم بسهم ساهمتهم ،
 وضربت على يديه حجرت عليه أو أفسدت عليه أمره ، وضرب الله مثلاً وصفه وبينه، وضرب
 على آذانهم بعث عليهم النوم فناموا ولم يستيقظوا، وضربت عن الأمر وأضربت بالآلف
 أعرضت تركاً أو إهمالاً⁽³⁾. "وضرب بيده إلى كذا أهوى وإليه أشار ، وضرب على المكتوب
 وغيره ختم، وضرب فلان على يد فلان أمسك وقبض، وضرب على فلان أفسد عليه أمره ،
 وضرب القاضي على يد فلان حجر عليه ومنعه التصرف، وضرب الدهر بين القوم فرق وباعد
 وأفسد، ويقال ضرب به عرض الحائط أهمله وأعرض عنه احتقارا ، وضرب فلانا وغيره بكذا
 أوقعه عليه وجلده ؛ وفي التنزيل العزيز ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاهِنُونَ﴾⁽⁴⁾، وضرب فلان على يد فلان
 حبس عليه أمراً أخذ فيه وأراده، ومعناه حجر عليه⁽⁵⁾.

قال ابن الجوزي: "الأصل في الضرب الجلد بالسوط وما أشبهه، ثم نقل بالاستعارة
 مواضع"⁽⁶⁾ منها ما سبق ذكره.

وعليه فمادة ضرب تدور حول معان هي: الإهمال والإعراض والجلد والحبس والحجر
 بمعنى المنع من التصرف، وموضوع هذا البحث هو فعل الضرب المقصود به التأديب المشوب
 بالإيلاء أو عدمه، فللضرب هو اسم الفعل بصورة معقولة معلومة، وهواستعمال آلة التأديب في

(1) الأحمدي، موسى بن محمد بن الملياني، معجم الأفعال المتعدية ، (ج1، ص206). الزيات، أحمد وآخرون،
 المعجم الوسيط، (ج1، ص537).

(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (ج3، ص397).

(3) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة
 العلمية، بيروت، (ج2، ص360).

(4) الزيات، أحمد، وآخرون (إبراهيم مصطفى، حامد عبد القادر، محمد النجار)، المعجم الوسيط، دار الدعوة،
 تحقيق مجمع اللغة العربية، (ج1، ص537).

(5) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د مهدي المخزومي، (ج7، ص30)، ابن
 منظور، لسان العرب، (ج1، ص543).

(6) ابن الجوزي، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن، 1984م، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه
 والنظائر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي، (ج1، ص401).

محل صالح للتأديب ومعنى مقصود وهو الإيلام، فإن المقصود من هذا الفعل ليس إلا الإيلام (1) بنوعيه المادي والنفسي.

ثانياً: لفظ ضرب في القرآن (2):

وردت مادة ضرب في القرآن الكريم على استعمالات منها: -

1. الإيجاب والإلزام؛ ومنه قوله تعالى:

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ (3).

2. الإسراع في السير؛ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ﴾

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ (4)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ﴾

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ (5).

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ (5).

3. الضرب بالسيف أو باليد؛ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ﴾

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ (6)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ﴾

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ (7)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ﴾

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ (7)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ﴾

وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ (7)، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ الْمَمْنُونِ﴾

(1) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، 1998م، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية،

مؤسسة الرسالة بيروت، تحقيق عدنان درويش - محمد المصري، (ج1، ص572).

(2) العباسي، إياد محمد، 2002م، مضارة الزوجة بالشقاق والنزاع في ضوء الكتاب والسنة، رسالة ماجستير،

جامعة القدس، مودعة في قسم الرسائل الجامعية في مكتبة الجامعة الأردنية، (ص282).

(3) سورة البقرة، آية 61.

(4) سورة البقرة: آية 273.

(5) سورة النور: آية 31.

(6) سورة الأنفال: آية 12.

(7) سورة ص: آية 44.

(1)

(3) 

[illegible]

♠ ♣ ♢ ♡ ♠ ♣ ♢ ♡ ♠ ♣ ♢ ♡ ♠ ♣ ♢ ♡ (4)، أي أنماهم أو منعناهم السمع.

٦٠، أي يلقين

خمرهن علیهن لیسترن بها.

(7)

) وفيها:⁽⁸⁾

المزمّل :) وفي⁽⁹⁾ ،

(1) سورة محمد: آية 4.

(2) سورة إبراهيم: آية 24.

(3) سورة الفرقان: آية 39.

(4) سورة الكهف: آية 11.

(5) ابن أبي حاتم: تفسير القرآن الكريم، (ج8، ص275)، السيوطي: الدر المنثور، (ج6، ص182). الطبري:

جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ج8، ص120).


(6) سورة النور: آية 31.

(7) سورة الحديد: آية 13.

(8) سورة النساء، الآية 94.

(9) سورة النساء 101.

[illegible]

أقام الإسلام الحياة الزوجية على المودة والرحمة والمؤانسة بين الزوجين، فشرع كل ما يحقق هذا المقصد العام، ونفر من كل ما يعدمه، لذلك جاءت آيات كثيرة توصي بالمعاشرة بالمعروف وتوصي بحسن المعاملة والرفق بالزوجة " 

خيراً"⁽⁷⁾، ناهيك عن أحاديث كثيرة تدعم هذا المقصد وتحث عليه بما يضمن الاستقرار والمؤانسة في الحياة الزوجية، لتؤدي الأسرة وظيفتها في المحافظة على البقاء الإنساني، بما يحقق عمارة الأرض، لذلك حرم الإسلام ضرب الزوج زوجته المطيعة، وفيما يلي الأدلة على ذلك:

(1) سورة المزمل، الآية 20.

وجه الدلالة: الآية تنص على أن الزوجة متى كانت مستقيمة مطيعة لزوجها غير ناشز، لا ينبغي له التعرض لها بما تكره من القول أو الفعل لأنهبغي وظلم، إذ يحرم على الزوج التعرض لها بما يؤذيها بما في ذلك ضربها أو شتمها، وختم الله تعالى الآية بإثبات صفتي العلو والكبر تهديدا منه عزوجل للأزواج؛ إن علت أيديكم عليهن فاعلموا أن قدرته عليكم أعظم من قدرتكم عليهن، فاجتنبوا ظلمهن، أو أن الله كان عليا كبيرا وأنكم تعصونه على علو شأنه وكبرياء سلطانه ثم تتوبون فيتوب عليكم، فأنتم أحق بالعفو عن يحنى عليكم إذا رجع⁽¹⁾.

وعند ابن كثير في تفسير قوله تعالى ﴿وَإِذَا طَعَنَ الرَّجُلُ ظُلْمَ نِسَاءِهِ فَاجْعَلْ لَهُنَّ صُلْحًا ۚ لَيْسَ لَهُ جُنَاحٌ عَلَيْهِ أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَهُنَّ فَإِذَا ظَلَمْتَهُنَّ ۚ وَالْعِلَّةُ بَيْنَهُمَا بِنَزْلِهِ أُخْرِجُوا مِنْهَا وَأُولَئِكَ أَهْلُ حُسْنِ الْعَمَلِ﴾ (٢٤٠) قوله تعالى (ۚ لَيْسَ لَهُ جُنَاحٌ عَلَيْهِ أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَهُنَّ فَإِذَا ظَلَمْتَهُنَّ ۚ وَالْعِلَّةُ بَيْنَهُمَا بِنَزْلِهِ أُخْرِجُوا مِنْهَا وَأُولَئِكَ أَهْلُ حُسْنِ الْعَمَلِ) في جميع ما يريده منها مما أباحه الله له منها، فلا سبيل له عليها بعد ذلك، وليس له ضربها ولا هجرانها، وقوله (ۚ لَيْسَ لَهُ جُنَاحٌ عَلَيْهِ أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَهُنَّ فَإِذَا ظَلَمْتَهُنَّ ۚ وَالْعِلَّةُ بَيْنَهُمَا بِنَزْلِهِ أُخْرِجُوا مِنْهَا وَأُولَئِكَ أَهْلُ حُسْنِ الْعَمَلِ) تهديد للرجال إذا بغوا على النساء من غير سبب، فإن الله العلي الكبير وليهن، وهومنتم ممن ظلمهن وبغى عليهن⁽²⁾. وقيل: "أزيلوا".

عنهن التعرض بالأذى والتوبيخ وتوبوا عليهن واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن⁽³⁾. "وروي عن عطاء وقتادة وابن عباس قوله م في معنى " ۚ لَيْسَ لَهُ جُنَاحٌ عَلَيْهِ أَنْ يُصْلِحَ بَيْنَهُنَّ فَإِذَا ظَلَمْتَهُنَّ ۚ وَالْعِلَّةُ بَيْنَهُمَا بِنَزْلِهِ أُخْرِجُوا مِنْهَا وَأُولَئِكَ أَهْلُ حُسْنِ الْعَمَلِ " أي إذا أطاعتك فلا تتجن عليها العلل، وعن مقاتل بن حيان معناه تحريمه ضربهن عند الطاعة⁽⁴⁾، فالآية تفيد تحريم ظلمهن والتعسف عليهن بالقول والفعل بما فيه الضرب.

2. عن عبد الله بن زمعة عن النبي ﷺ قال: "لا يجلد أحدكم امرأته جلد العبد ثم يجامعها في آخر اليوم"⁽⁵⁾.

-
- (1) النسفي، تفسير مدارك التنزيل (ج1، ص220). رضا، تفسير المنار، (ج5، ص76 بتصرف).
 - (2) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (ج1، ص493).
 - (3) القاري، علي بن سلطان، 2001م، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق جمال عيتاني، (ج6، ص375).
 - (4) ابن أبي حاتم الرازي: تفسير القرآن الكريم، (ج3، ص943).
 - (5) البخاري، الصحيح، باب ما يكره من ضرب النساء وقول الله (واضربوهن) أي ضربا غير مبرح، (ج5، ص1997).

وجه الدلالة: النبي ﷺ ينهى أن يضرب الرجل زوجته، ثم يكون وإياها في فراش واحد، إذ لا يعقل الجمع بين الضرب والمضاجعة لما بينهما من النفرة، فما الباعث للرجل على ضرب زوجته مع أنه يضاجعها ويلاعبها، إذ الضرب على هذا الوجه يقتضي المنافرة، والزوجة للمؤانسة، وقد قال ابن حجر: "فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقاً، بل فيه ما يكره كراهة تنزيه، وفي سياقه استبعاد وقوع الأمرين من العاقل أن يبالغ في ضرب امرأته، ثم يجامعها من بقية يومه أو ليلته، لأن المجامعة أو المضاجعة إنما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة، فوقعَت الإشارة إلى ذم ذلك"⁽¹⁾.

"ففيه نكثُ الرجل بأنه إذا كان يعلم من نفسه أنه لا بد له من ذلك الاجتماع، والاتصال الخاص بامرأته، وهو أقوى وأحكم اجتماع يكون بين اثنين من البشر يتحد أحدهما بالآخر اتحاداً تاماً، فيشعر كل منهما بأن صلته بالآخر أقوى من صلة بعض أعضائه ببعض، إذا كان لا بد له من هذه الصلة والوحدة التي تقتضيها الفطرة، فكيف يليق به أن يجعل امرأته وهي كنفسه، مهينة كمهانة عبده، بحيث يضربها بسوطه أو يده، حقاً إن الرجل الحبي الكريم ليتجافى به طبعه عن مثل هذا الجفاء، ويأبى عليه أن يطلب منتهى الاتحاد بمن أنزلها منزلة الإماء، فالحديث أبلغ ما يمكن أن يقال في تشنيع ضرب النساء، ثم كيف يستطيع الإنسان أن يعيش عيشة الأزواج مع امرأة تُضرب؟ تارة يسطو عليها بالضرب فتكون منه كالشاة من الذئب، وتارة يذل لها كالعبد، طالباً منتهى القرب!"⁽²⁾.

3. عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب τ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تضربوا إماء الله" فجاء عمر إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله قد ذُئِرْنَ⁽³⁾ النساء على أزواجهن، فأذن رسول الله ﷺ أن يضربوهن، قال فأطاف بآل محمد ﷺ سبعون امرأة كلهن يشتكين

(1) ابن حجر، فتح الباري، (ج9، ص203) بتصرف. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، 1379هـ، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ط(4)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد عبد العزيز الخولي، (ج2، ص244).

(2) رضا، محمد رشيد، مجلة المنار، (ج5، ص75) بتصرف.

(3) ذُئِرَ اجترأ وذئِرَ النساء على أزواجهن بكسر الهمزة أي نفرن ونشزن واجترأن وتغير خلقهن، الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، (ج1، ص92)، ابن منظور، لسان العرب، (ج4، ص301).

أزواجهن⁽¹⁾، فقال رسول الله ﷺ: "ليس أولئك خياركم"⁽²⁾، وفي رواية "وأيم الله لا تجدون أولئك خياركم"⁽³⁾، وفي رواية "ولن يضرب خياركم"⁽⁴⁾، وفي رواية نهاهم وقال: "خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي"⁽⁵⁾.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ نهى عن ضرب النساء، ثم لما جاءه عمر أباح ضربهن للتأديب، فعلم أنه يحرم ضربها حال طاعتها، إذ بين أن عدم ضربهن من مكارم ومحاسن الأخلاق، فمن حسن خلق الزوج عفوه وصفحه عن زوجته اقتداء بأخلاق المصطفى ﷺ، فنهى عن ضربهن عند طاعتهن وعدم وجود نشوز يبزر ضربهن.

قال ابن حجر: "وفي قوله لن يضرب خياركم، دلالة على أن ضربهن مباح في الجملة ، ومحل ذلك أن يضربها تأديبا إذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته ، فإن اكتفى بالتهديد ونحوه كان أفضل، ومهما أمكن الوصول إلى الغرض بالإيهام لا يعدل إلى الفعل ، لما في وقوع ذلك من النفرة المضادة لحسن المعاشرة المطلوبة في الزوجية، إلا إذا كان في أمر يتعلق بمعصية الله"⁽⁶⁾. وقد ذكر النووي أن الشافعي أشار إلى أن النهي محمول على الكراهة أو ترك الأولى، أو على الحال الذي لم يوجد فيه السبب المجوز للضرب، للتوفيق بين الآية

(1) انظر كيف أن المرأة تشتكي ظلم زوجها دون حرج أو خوف، فترفع شكواها للرسول p، وفي هذا دلالة واضحة على الحقوق التي تميزت بها المرأة في عصر الرسالة.

(2) الحاكم، المستدرک على الصحيحین، کتاب النکاح، ح رقم (2774)، وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح عن أم كلثوم بنت أبي بكر، (ج 2، ص 208). ورواه ابن حبان في صحيحه، ح رقم (4189)، باب ذكر الزجر عن ضرب النساء إلا عند الحاجة إلى أدبهن ضربا غير مبرح، (ج 9، ص 499). وانظر أبو داود، السنن، باب في ضرب النساء، ح رقم (2145)، (ج 2، ص 246).

(3) البيهقي، السنن الكبرى، باب ما جاء في ضربها، ح رقم (14552)، وقال: "بلغنا عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال لا يعرف لإياس صحبة، وقد روي من وجه آخر مرسلا"، (ج 7، ص 303).

(4) الحاكم، المستدرک على الصحيحین، کتاب النکاح، ح رقم (2775)، (ج 2، ص 208).

(5) ابن حبان، الصحيح، باب ذكر الزجر عن ضرب النساء إذ خير الناس خيرهم لأهله، ح رقم (4186)، (ج 9، ص 491).

(6) ابن حجر، فتح الباري، (ج 9، ص 303). انظر: الشرييني، مغني المحتاج ، (ج 3، ص 260). النووي ، روضة الطالبين، (ج 7، ص 368).

والحديث، إذ يبعد القول بأن الحديث منسوخ بالآية أو بحديث آخر بضربهن⁽¹⁾، "قال الشافعي: في نهى النبي ﷺ عن ضرب النساء، ثم إذنه في ضربهن، وقوله لن يضرب خياركم، يشبه أن يكون ﷺ نهى عنه على اختيار النهي وأذن فيه بأن مباحا لهم الضرب في الحق، واختار لهم أن لا يضربوا لقوله لن يضرب خياركم، ويحتمل أن يكون قبل نزول الآية بضربهن ثم أذن لهم بعد نزولها بضربهن، وفي قوله لن يضرب خياركم دلالة على أن ضربهن مباح لا فرض أن يضربن، ونختار له من ذلك ما اختار رسول الله ﷺ، فنحب للرجل أن لا يضرب امرأته في انبساط لسانها عليه وما أشبه ذلك"⁽²⁾.

4. عن القاسم بن محمد بن أبي بكر مرسلًا "اضربوهن ولا يضرب إلا شراركم"⁽³⁾.

وجه الدلالة: اضربوهن يعني نساءكم اللاتي تخافون نشوزهن، فالمرأة التي يؤذن بضربها هي الناشز أما المطيعة فلا، ولا يضربهن إلا شراركم، أما الأخيار فيصبرون على عوجهن ويعاملونهن بالعفو والحلم ويقومونهن برفق⁽⁴⁾، ففيه دلالة واضحة على التفتير من ضربهن، لأن الأخيار والصلحاء لا يضربون والمسلم مطالب بالخيرية في كل شيء ومع كل شيء.

5. عن حكيم بن معاذ القشيري عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: "أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت أو اكتسبت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت"⁽⁵⁾. وفي روايات " ولا تضربوهن ولا

(1) النووي، روضة الطالبين، (ج7، ص368).

(2) الشافعي، الأم، (ج5، ص194).

(3) العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي، 1405هـ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ط(4)، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق أحمد القلاش، ح رقم (381)، (ج1، ص149). وقيل أن مناسبته مناسبة الحديث السابق. انظر الحسيني، إبراهيم بن محمد، البيان والتعريف، دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق سيف الدين الكاتب، (ج1، ص104)، وأخرجه ابن سعد: الطبقات الكبرى، وقال حديث مرسل، (ج8، ص204).

(4) المناوي، زين الدين عبد الرؤوف، (1988م)، التيسير بشرح الجامع الصغير، ط(3)، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، (ج1، ص161). المناوي، زين الدين عبد الرؤوف، 1356هـ، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط(1)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، (ج1، ص534)، وقال اضربوا أي جوازا.

(5) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، كتاب النكاح، ح رقم (2764)، وقال هذا حديث صحيح الإسناد لم يخرجاه، (ج2، ص204).

تقبحوهن⁽¹⁾، قال أبو داود: "ولا تقبح أن تقول قبحك الله"⁽²⁾، وقيل لا تسمعها المكروه ولا تشتمها⁽³⁾.

وجه الدلالة: أن هذا إرشاد منه ع بعدم ضربهن، ووصاية بالنساء، وبيان حقهن على أزواجهن، ولا يفهم بالنهي عن ضرب الوجه جواز ضرب ما دونه، بل في النهي عن الأعلى نهى عن ما دونه. قال محمد شمس الحق آبادي: "وظاهر الحديث النهي عن الضرب مطلقا وإن حصل نشوز والأولى ترك الضرب مع النشوز"⁽⁴⁾، "وقال المناوي: "عبر بالوجه عن الذات فالنهي عن الأقوال والأفعال القبيحة في الوجه وغيره من ذاتها وصفاتها، فشمّل نحو لعن وشمّ وهجر وسوء عشرة وغير ذلك، ولا تضرب ضربا مبرحا مطلقا ولا غير مبرح لغير نشوز"⁽⁵⁾.

6. قوله ع عن أبي جهم: "أما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه"⁽⁶⁾، وفي رواية لمسلم: لمسلم: "وأما أبو جهم فضراب للنساء"⁽⁷⁾.

وجه الدلالة: لما عاب رسول الله ع على أبي جهم ما كان عليه من ضربه للنساء، كان هذا من طريق الكراهة لفعله، إذ جعل هذا اللفظ عبارة عن المبالغة في وصفه بضرب النساء، أي كناية عن كثرة ضربه للنساء⁽⁸⁾.

-
- (1) أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها، ح رقم (2144)، (ج2، ص245).
 - (2) أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب في حق المرأة على زوجها، ح رقم (2142)، (ج2، ص245).
 - (3) المنذري، الترغيب والترهيب، (ج3، ص33). غالبا ما يصدر السباب من شدة الانفعال وهو في الوقت يغذى الانفعال فيؤدي إلى شدة الضرب، فإذا منع السباب فهذا يعني ضبط الانفعال، وإذا ضبط الانفعال أمكن الرفق في الضرب. انظر: أبوشقة، تحرير المرأة في عصر الرسالة، (ج5، ص246).
 - (4) آبادي، محمد شمس الحق العظيم، 1995م، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط(2)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ج6، ص128).
 - (5) المناوي، عبد الرؤوف، فيض القدير، ط(1)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (ج1، ص534).
 - (6) مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، ح رقم (1480)، (ج2، ص1114).
 - (7) مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها، ح رقم (1480)، (ج2، ص1119).
 - (8) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، 1964م، تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق، السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، (ج3، ص314)، الجصاص، أحمد بن علي الرازي، 1405هـ، الفصول في الأصول، ط(1)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، تحقيق عجيل جاسم النشمي، (ج1، ص363). الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار

7. روي عن الحسن وقتادة أن رجلا ضرب امرأته وجرحها، فأتوا النبي ﷺ يطلبون القصاص⁽¹⁾، فأنزل الله ﷻ ﴿وَالضَّارِبُ يُضْرَبُ﴾

وجه الدلالة: أن ضرب النساء كان مستنكرا عرفا، حتى رفع ذلك للنبي ﷺ ليحكم بالقصاص، إذ لو كان أمرا اعتياديا أن يضربها ويجرحها لما أوجب ﷺ القصاص في بادئ الأمر⁽²⁾.

ما يترتب على من ضرب زوجته ظلما وعدوانا؟

بما أن الإسلام يحرم على الرجل ضرب زوجته ظلما وعدوانا، فضربها بعد تحقق الطاعة بغي وظلم، والزوج إن ضربها ظلما فهو آثم عند الله تعالى؛ لأن من يأتي الحرام يأثم ديانة فيما بينه وبين الله عز وجل، لكن ماذا يترتب على ضربه إياها قضاء؟

شرح منتهى الأخبار، دار الجيل، بيروت، (ج6، ص247). وقال العلماء يحتمل أنه كثير الأسفار أو كثير الضرب للنساء والثاني أرجح لرواية مسلم. انظر الزرقاني، الشرح، (ج3، ص269). والرواية جاءت في فاطمة بنت قيس تستشير رسول الله ﷺ في معاوية وأبي جهم وأسامة عندما تقدموا لخطبتها.















































































































































































































































































































































































































































(1) الجصاص، أحكام القرآن، (ج2، ص267). ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص530). وفيه: "إن زوجي لطم وجهي، فقال بينكما القصاص، فأنزل الله تعالى الآية، وقيل نزلت في سعد بن الربيع لطم زوجته فجاء أبوها وقال: افترشته كريمتي فطمها وإن أثر اللطمة بوجهها، وفي رواية للنسائي أن ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسرها، وهي جميلة بنت عبد الله بن أبي، فأتى أخوها يشكوه إلى رسول الله ﷺ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى ثابت فقال له: ترد الذي لك عليك وخل سبيلها، قال: نعم، فأمرها رسول الله ﷺ أن تربص حيضة واحدة وتلق بأهلها"، وعن عائشة: "أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس فضربها فكسر بعضها، فأنت رسول الله ﷺ بعد الصبح فاشتكتك إليه، فدعا النبي ﷺ ثابتا فقال: خذ بعض مالها وفارقها، قال: ويصلح ذلك يا رسول الله، قال: نعم، قال: فإني أصدقته حديقتين وهما بيدها، فقال: رسول الله ﷺ خذهما وفارقها ففعل".

(2) الجصاص، أحكام القرآن، (ج2، ص267). فإن قيل: لو كان ضربه إياها لأجل النشوز لما أوجب رسول الله ﷺ القصاص، قيل له: إن النبي ﷺ إنما قال ذلك قبل نزول هذه الآية التي فيها إباحة الضرب عند النشوز لأن قوله تعالى: "الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ" إلى قوله: "وَأَضْرِبُوهُنَّ" نزل بعد، فلم يوجب عليهم بعد نزول الآية شيئا فتضمن قوله: "الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ" قيامهم عليهن بالتأديب والتدبير والحفظ والصيانة، لما فضل الله به الرجل على المرأة في العقل والرأي وبما ألزمه الله تعالى من الإنفاق عليها.

قال العلماء على القاضي أو الحاكم أن يعزره بما يتناسب مع مقدار ضرره بها، وبما يرده عن ظلمه وتعديه، ولها التطلق بالضرر⁽¹⁾، وعند الشافعية ينهأ عن ضربها ولا يعزره، فإن عاد إلى ضربها ورفعت الأمر للقاضي عزره بما يليق لتعديه عليها⁽²⁾، ثم إن عاد يسكنهما جنب ثقة يتعرف حالهما، ثم إن عاد يحل القاضي بينهما حتى يثبت حسن خلقه معها وعدالته، لأنه لو لم يحل بينهما لربما بلغ منها متلفاً لا يستدرك⁽³⁾.

فهذه التدابير الوقائية التي وضعها العلماء كلها تهدف إلى حماية المرأة من ظلم زوجها، وتضمن استقرار الحياة الزوجية، بأجواء من المودة والرحمة والسكينة التي يهدف الإسلام إلى تحقيقها من مؤسسة الأسرة.

المطلب الثالث: حكم ضرب الرجل لزوجته الناشز:

إن من دلائل واقعية الإسلام أن شرع ضمانات أولية، ووسائل وقائية لنزع الخلاف، واستئصال النزاع بين الزوجين، وإرجاع مياه الألفة والمحبة إلى مجاريها الطبيعية، مما يضمن استمرار الحياة الزوجية وبقاء روابطها قوية متماسكة، يعز عليها التمزق والانقطاع، بمجرد هبوب ريح الخلاف والنزاع، وهذه الضمانات ذات خطوات متعددة، بعضها شرعت في بداية الخلاف وظهور أماراته، لتمنعه من الاشتداد والاتساع، وبعضها شرعت عند تصاعده، حتى لا يستفحل الداء ويعز على الشفاء، ومن بين هذه الضمانات ما يتعلق بعلاج نشوز المرأة في قوله تعالى: "                                                       

                                                          

                                                          

                                                          

                                                          

                                                          

                                                          

                    

فقد أعطى الإسلام للزوج ولاية التأديب على زوجته الناشز بالوعظ والهجر، فإن لم يجد ينتقل إلى الضرب غير المبرح فإن لم يفدها ويردها للطاعة، يحرم عليه ضربها، فالضرب آخر العلاج، وهو ليس ضرب الإتلاف والإهانة بل ضرب الأدب، بل من العلماء من رأى أن الأولى والأفضل عدم ضرب الناشز، والصبر عليها، والعفوعن نشوزها كما هي أخلاق الرسول ﷺ إذ قالت عائشة: "ما ضرب رسول الله شيئاً قط بيده ولا امرأة ولا خادماً إلا أن يجاهد في سبيل الله"⁽¹⁾. وفيما يلي أبين حكم ضرب الزوجة الناشز، بعد بيان مفهوم النشوز ومراحل علاجه كما شرعها القرآن الكريم، ومتى يباح الضرب، وهل يصح ضربها بتفويتها حقاً لله تعالى، أم بتفويتها حقاً للزوج، وهل يباح له ضربها في ابتداء النشوز، أم لا بد من وعظها ثم هجرها إن لم ينفع الوعظ، ثم ضربها إن لم ينفع الوعظ والهجر، وهل يكفي ابتداء النشوز أم لا بد من الإصرار عليه، ثم هل ضربه مقيد بضوابط ينبغي مراعاتها أم مطلق بلا ضوابط، وهل عليه إن تعدى في ضربها مسؤولية، كل هذا أوضحه مفصلاً بالمطالب التالية:

الفرع الأول: تعريف النشوز، وفيه المسائل التالية:

المسألة الأولى: تعريف النشوز لغة واصطلاحاً:-

النشوز لغة: أصله الارتفاع، وقيل الانزعاج⁽²⁾، وقيل العداوة⁽³⁾، وقيل البغض، وقيل العصيان⁽⁴⁾.

أما اصطلاحاً⁽¹⁾: فهو كراهية كل واحد من الزوجين صاحبه⁽²⁾، ونشزت المرأة إذا ارتفعت عليه واستعصت عليه وأبغضته وخرجت عن طاعته وفركته فلم تطمئن عنده⁽³⁾، "وقال عطاء

(1) مسلم، الصحيح، كتاب الفضائل، باب مباحته للأنثام واختياره من المباح أسهله، ح رقم (3228)، (ج) 4، ص 1814.

(2) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، 1404هـ، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، (ج2، ص75). النشوز والنسور بالسين والراء المهملتين والنصور والنشوص معنى واحد

(3) العداوة هي ارتفاع عما يجب وزوال عنه، النحاس، معاني القرآن، (ج2، ص78).

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج5، ص172)، وقال: "ونشزت المرأة استعصبت على بعلها ونشز بعلها عليها إذا ضربها وجفاها".

نشوزها أن لا تتعطر وتمنعه من نفسه⁽¹⁾، وتتغير عن أشياء كانت تتصنع للزوج بها ، وقيل امتناعها من المقام معه في بيته، وإقامتها في مكان لا يريد الإقامة فيه، وقيل منعه نفسها من الاستمتاع بها إذا طلبها لذلك، بحيث تنفر عنه فلا تطيعه إذا دعاها للفراش، أو تخرج من منزله بغير إذنه، ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته، وهذه الأقوال كلها متقاربة⁽⁴⁾. وعلى ذلك فالمرأة الناشز هي المترفعة على زوجها⁽⁵⁾، المعرضة عنه المبغضة له⁽⁶⁾، الممتنعة منه⁽⁷⁾ والمستعلي عليه، التاركة لأمره بالقول أو الفعل، السيئة العشرة⁽⁸⁾.

المسألة الثانية: هل يقتصر النشوز على حق الزوج أم يطال حق الله تعالى:

اختلف العلماء في حدود النشوز الذي يبيح للزوج تأديب زوجته، فهل يؤديها إذا فوتت حقوق الله تعالى وحقوقه، أم أن ولاية تأديبه لها مقتصرة على تفويتها حقوقه الزوجية دون نظر لحقوق الله تعالى.

الرأي الأول: يرى فريق من علماء الحنفية⁽⁹⁾، المالكية⁽¹⁾، الشافعية⁽²⁾، و الحنابلة⁽³⁾ أن ولاية تأديب الزوج زوجته تمتد إذا فوتت حقا لله تعالى، فله أن يؤديها على ترك فرائض الله

(1) يعرف العلماء النشوز بذكر صورته، دون أن يكون تعريفا جامعاً مانعاً، لذلك فإني جمعت أقوالهم في حد النشوز وصوره واستخلصت ما ذكرته بالاصطلاح بما يقرب للفهم.

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج5، ص172).

(3) ابن منظور، لسان العرب، (ج5، ص418). الرازي، مختار الصحاح، (ج1، ص275). ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، (ج5، ص55).

(4) ابن حبان، تفسير البحر المحيط، (ج3، ص250). ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (ج14، ص211). المغني، ابن قدامة، (ج7، ص242)، أنيس الفقهاء، (ج1، ص162).

(5) الرازي، التفسير الكبير، (ج10، ص73).

(6) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (ج1، ص493).

(7) ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص532).

(8) السعدي، تيسير الكريم، (ج1، ص177). السمرقندي، تفسير القرآن المسمى بحر العلوم، (ج1، ص326).

الجلالين، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر المحلي ومحمد بن أحمد السيوطي، تفسير الجلالين، ط (1)،

دار الحديث، القاهرة، (ج1، ص106). البيضاوي، التفسير المسمى أنوار التنزيل ، (ج2، ص185).

البغوي ، التفسير المسمى معالم التنزيل، (ج1، ص423). الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن،

(ج1، ص369). ابن أبي حاتم ، تفسير القرآن الكريم، (ج3، ص942).

(9) ابن نجيم، البحر الرائق، (ج3، ص385). الكاساني، بدائع الصنائع، (ج2، ص334).

3. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على المسلمين، وتفويتها حقوق الله

منكر، والزواج من جملة من يكلف بالإلكار باليد واللسان، فكان له تأديبها على تركها حقوق الله عزوجل⁽¹⁾.

الرأي الثاني: ذهب بعض الشافعية⁽²⁾ وابن العربي من المالكية⁽³⁾ أن النشوز مقتصر على تفويتها حقاً للزوج فلا يؤدبها إذا فوتت حقوق الله تعالى⁽⁴⁾، إذ لا يضربها على ترك الصلاة⁽⁵⁾.

ولعل مستندهم في ذلك أن النشوز متعلق بمخالفة الزوج في المضجع، فهو حق الزوج وبالتالي الآية جاءت في علاج النشوز المتعلق بحق الزوج لا بحق الله تعالى، أما حق الله فيعظها عليه، لأن العظة واجبة من المرء لأخيه في أمور الدنيا بل التناصح في أمور الدين أولى وأكد طلباً، ولا يضربها إذا قصرت بحقوق الله، وإنما يوكلها إلى ربها عزوجل ويبرأ منها لأنه وعظها، وقيل إنما يضربها لمنفعة تعود إليه لا لما يعود إليها، وحق الله منفعة تعود إليها فلا يضربها⁽⁶⁾، وعند بعض الشافعية يرفع الأمر إلى الحاكم ليعزرها على تقصيرها بحقوق الله تعالى⁽⁷⁾.

الرأي الرابع: أن حق التأديب على النشوز يتناول تأديبها على حقوق الله تعالى وحقوق الزوج، بل إن حقوق الله تعالى أولى بالعناية والتعهد من قبل الزوج؛ لأنه بمدى التزامهما بطاعة

(1) الهيتمي، تحفة المحتاج، (ج1، ص453). الخادمي، بريقة محمودية، (ج4، ص157). الصنعاني، سبل السلام، (ج2، ص457).

(2) الرافعي، العزيز، (ص389). قال الغزالي: "النشوز ألا تمكن الزوج وتعصي عليه في الامتناع عصياناً خارجاً عن حد الدلال"، الوسيط (ج5، ص305)، فهو يقصر النشوز على ما كان حقاً للزوج في الاستمتاع. قال في المنهاج: "وللزوج تعزيز زوجته لحق نفسه كنشوز لا لحق الله تعالى"، (ج8، ص23). وقال الهيتمي: "صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله... والراجح له الأمر لا الضرب إلا بإذن الولي". تحفة المحتاج شرح المنهاج، (ج1، ص453). وفي نهاية المحتاج للرملي قيدها بالبالغة أما الزوجة الصغيرة فله ضربها على حق الله تعالى إن كانت فاقدة الأبوين، (ج1، ص394).

(3) ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص532).

(4) ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص536).

(5) العيني، محمود بن أحمد، البناية شرح الهداية، (ج6، ص397).

(6) الخادمي، محمد بن محمد بن مصطفى، بريقة محمودية في شرح طريقة محمديّة وشرعية نبوية أحمدية،

دار إحياء الكتب العربية، بيروت، (ج4، ص157).

(7) الهيتمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، (ج1، ص453).

المسألة الثالثة: هل يشترط تحقق النشوز أم ظهور علاماته؟

الرأي الأول: ذهب الحنفية⁽⁴⁾ والمالكية⁽⁵⁾ والشافعي في قول⁽⁶⁾، والإمام أحمد في قول⁽⁷⁾، قول⁽⁷⁾، إلى اشتراط تحقق النشوز لضربها، فإذا رأى الزوج الدلالات في أفعال المرأة وأقوالها على النشوز، وكان للخوف موضع أن يعظها، فإن أبدت نشوزاً هجرها، فإن أقامت عليه

ابن قدامة، المغني، (ج7، ص242). ابن قدامة، الكافي، (ج3، ص138). ولا خلاف عند الحنابلة في أنه لا يضر بها خوف النشوز قبل اظهاره.

ضربه، فالوعظ عند خوف النشوز، والهجر عند ظهور النشوز، والضرب عند تكرره واللجاج فيه، ولا يجوز الضرب عند ابتداء النشوز، واستدلوا بما يلي:

1. الخوف في قوله ﴿قُلْ إِنَّمَا أَدِيعْتُكُمْ الْخَوْفَ﴾

يعني حقيقة العلم واليقين، فهذه الأفعال شرعت على ترتيب الجرائم ، فيبدأ بالأسهل فالأسهل، لأن المقصود زجرها في المستقبل، فإن خاف نشوزها، بأن ظهرت أماراته منها من المخاشنة وسوء الخلق وعظها، فإن أبدت النشوز هجرها، فإن أصرت على ذلك ضربها⁽¹⁾.

2. الآية فيها إضمار واللاتي تخافون نشوزهن عظوهن، فإن أظهرن النشوز فاهجروهن، فإن أصررن فاضر بهن⁽²⁾.

3. العقوبات تختلف باختلاف الجرائم، فما يستحق بالنشوز لا يستحق بخوفه، وما يستحق بتكرره لا يستحق بنشوز مرة واحدة⁽³⁾.

4. قوله (فإن أطعنكم) أي وافقنكم وانقدن إلى ما أوجب الله عليهن من طاعتكم، يدل على أنهن كن عاصيات بالنشوز، وأن النشوز منهن كان واقعاً، فإذا ليس الأمر مرتباً على خوف النشوز، وإنما يدل على أنه مرتب على عصيانهن بالنشوز⁽⁴⁾.

الرأي الثاني: روي عن الإمام الشافعي⁽⁵⁾، والإمام أحمد جواز ضربها بأول مرة⁽⁶⁾، فيجوز فيجوز ضربها في ابتداء النشوز⁽⁷⁾، مستدلين بما يلي:

1. الخوف في قوله)

يعني الخشية ومجرد الظن، لا العلم اليقيني.

(1) البغوي، معالم التنزيل، (ج1، ص423). الشوكاني، فتح القدير، (ج1، ص461).

(2) القرطبي، أحكام القرآن، (ج5، ص172).

(3) الشيرازي، المذهب، (ج2، ص69).

(4) ابن حيان، البحر المحيط، (ج3، ص250).

(5) ا لشافعي، أحكام القرآن، (ج1، ص208)

(6) ابن قدامة، المغني، (ج7، ص32).

(7) ابن الجوزي، زاد المسير، (ج2، ص75).

2. ظاهر النظم القرآني يجوز للزوج أن يفعل جميع هذه الأمور عند مخافة النشوز ، فلذا ظهر النشوز جاز له أن يجمع عليها بين الوعظ والهجران والضرب⁽¹⁾.
3. الأمور الثلاثة مرتبة على خوف النشوز، وإن لم يقع، وإلا لقلل نشزن.
4. ولأنها صرحت بالمعصية فكان له ضربها كما لو أصرت⁽²⁾.
5. ولأن عقوبات المعاصي لا تختلف بالتكرار وعدمه كالحدود⁽³⁾.

الرأي الرابع: الرأي الأول لما فيه من توافق و مراعاة للنفس الإنسانية في التدرج بعلاجها بحيث يبدأ بالأسهل فالأسهل، للمحافظة على المودة والرحمة بين الزوجين، ولأنها قد تبدي عذرا في نشوزها لا يتعلق به، لضيق صدر من غيره فلا يجوز ضربها إلا إذا تحقق من نشوزها. قال الإمام محمد رشيد رضا: "لا جرم أن في تعبير القرآن - تخافون - حكمة لطيفة ، وهي أن الله تعالى لما كان يحب أن تكون المعيشة بين الزوجين معيشة محبة ومودة وتراض والتئام، لم يشأ أن يسند النشوز إلى النساء إسنادًا يدل على أن من شأنه أن يقع منهن فعلا، بل عبر عن ذلك بعبارة تومئ إلى أن من شأنه أن لا يقع ؛ لأنه خروج عن الأصل الذي يقوم به نظام الفطرة وتطبيب به المعيشة، ففي هذا التعبير تنبيه لطيف إلى مكانة المرأة وما هو الأولى في شأنها"⁽⁴⁾. ولأن في اللجوء إلى الضرب مباشرة منافاة لمقاصد الشريعة في الحث على تركه وعدم استخدامه والتنفير منه، وهذا ما فهمه كبار الصحابة، كابن عباس وعلي ، والتابعون كابن جبير وعطاء وهم أعلم الناس بالقرآن ومراد آياته لقرب عهدهم من نزوله.

المسألة الرابعة: هل يشترط الترتيب بين مراحل علاج النشوز أم يباح الجمع بينها ؟

هذه المسألة مرتبطة بسابقتها إلى حد التداخل، لكن رأيت أن أفرد لها بالبحث لما فيها من مزيد فهم للآية، فبعض العلماء فهم أن علاج النشوز على مراحل ثلاث، لا يجوز للزوج أن يبدأ

(1) الشوكاني، فتح القدير، (ج1، ص461).

(2) ابن قدامة، الكافي في فقه ابن حنبل، (ج3، ص137)

(3) الشافعي، أحكام القرآن، (ج1، ص208).

(4) رضا، محمد رشيد، مجلة المنار، المجلد32، (ج5، ص352).

بالضرب دون المرور بالوعظ أو الهجر، وبعضهم الآخر فهم جواز ابتداء الزوج بأي مرحلة دون مراعاة للترتيب، فله الخيار بالجمع أو عدم الترتيب، على ما سأبينه بالآتي:

الرأي الأول: ذهب الحنفية⁽¹⁾، والمالكية⁽²⁾، وبعض الحنابلة⁽³⁾، وكثير من المفسرين كالبيضاوي والثعالبي والقرطبي والنسفي⁽⁴⁾، إلى اشتراط مرور الزوج بمرحلتَي الوعظ والهجر، قبل أن يلجأ إلى ضرب الناشز، فإن عصت أول مرة وعظها بالرفق واللين وإن عادت كان له أن يهجرها فإن عادت كان له أن يضربها، فلا يجوز له الجمع بين هذه المراحل ولا بد من مراعاة الترتيب، مستدلين بما يلي:

1. فحوى الآية يدل على الترتيب، فمهما حصل الغرض بالطريق الأخف، وجب الاكتفاء به، ولم يجز الإقدام على الطريق الأشد، إذ المقصود زوال مفسدة النشوز ولو بأخف طريق، يقول الفخر الرازي: "فليُظهر اللفظ وإن دل على الجمع إلا أن فحوى الآية يدل على الترتيب"⁽⁵⁾، فالترتيب مستفاد من قرينة المقام وسوق الكلام للرفق في إصلاحهن وإدخالهن تحت الطاعة⁽⁶⁾.
2. الواو وردت للترتيب، إذ إنها داخلة على أجزاء مختلفة متفاوتة، واردة على سبيل التدرج من الضعيف إلى الأقوى فالأقوى⁽⁷⁾.
3. دلت السنة النبوية على الترتيب في حديث عمرو بن الأحوص عن النبي ﷺ في حجة الوداع وفيه: "فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير

(1) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج2، ص334). ابن نجيم، البحر الرائق، (ج3، ص236).

(2) الدردير، الشرح الكبير، (ج2، ص342). ابن جزي، القوانين الفقهية، (ج1، ص142). العبدري، التاج والإكليل، (ج4، ص15).

(3) البهوتي، كشف القناع، (ج5، ص209).

(4) ابن حيان، تفسير البحر المحیط، (ج3، ص250). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج5، ص172). البيضاوي، أنوار التنزيل، (ج2، ص185)، النسفي، مدارك التنزيل، (ج1، ص220).

(5) الرازي، التفسير الكبير، (ج10، ص73).

(6) صديق خان، محمد حسن الفتوحي، 1985م، حسن الأسوة بما ثبت من الله ورسوله في النسوة، مؤسسة

الرسالة، بيروت، تحقيق مصطفى الخن، (ج1، ص88).

(7) العباسي: إيداد، مضارة الزوجة، ص347

مبرح⁽¹⁾. وعن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال: يعظها بلسانه فلين انتهت فلا سبيل له عليها، فلين أبت هجر مضجعها، فلين أبت ضربها، فلين لم تتعظ بالضرب بعث الحكمين⁽²⁾.

الرأي الثاني: ذهب الشافعية في القول المعتمد⁽³⁾، والحنابلة⁽⁴⁾، وبعض المفسرين كالبلغوي⁽⁵⁾؛ إلى جواز ضرب الزوجة دون مرور بمرحلتي الوعظ والهجر، سواء تكررت المعصية منها، أم لم تتكرر، مستدلين بما يلي:

1. عقوبات المعاصي لا تختلف في درجتها للمعصية الواحدة كالحدود، فالنشوز معصية تستوجب العقوبة دون اختلاف في درجة هذه العقوبة، فالعقوبة هي الضرب، وما تقدمه من العظة والهجر إنذار، والعقوبة تكون بالإقدام على الذنوب لا بمداومتها، ألا ترى أن سائر الحدود تجب بالإقدام على الذنوب لا بمداومتها، فكذلك ضرب النشوز مستحق على إبدائها للنشوز لا على ملازمتها له⁽⁶⁾.

2. ظاهر اللفظ يدل على الجمع، فللواو جاءت لمطلق الجمع وليس للترتيب⁷.

3. قاسوا الضرب على الهجر، فكما يشرع للزوج هجر زوجته الناشز من أول مرة ، فكذلك يشرع له ضربها، وإن لم يتكرر منها النشوز⁽⁸⁾.

الرأي الثالث: قال بعض الشافعية⁽¹⁾: أن الآية تشتمل على مراتب هـي:

(1) الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها، ح رقم (1163)، (ج3، ص467)، وقال حديث حسن صحيح.

(2) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، (ج1، ص396).

(3) الشافعي، الأم، (ج5، ص194). الدمياطي، إعانة الطالبين، (ج3، ص376). النووي، روضة الطالبين،

(ج7، ص369). الشيرازي، المهذب، (ج2، ص69). الشربيني، مغني المحتاج، (ج3، ص260).

(4) ابن قدامة، الكافي، (ج3، ص138). ابن مفلح، المبدع، (ج7، ص215). ابن قدامة، المغني، (ج7، ص242).

(5) البغوي، التفسير المسمى معالم التنزيل، (ج1، ص423). الشوكاني، فتح القدير، (ج1، ص461).

(6) الماوردي، الحاوي الكبير، (ج9، ص589).

(7) ابن قدامة، الكافي، (ج3، ص138).

(8) العباسي، مضارة الزوجة، ص347.

المرتبة الأولى: مرتبة خوف النشوز أي عدم تحقق النشوز، وإنما ظهور أماراته، وهذه المرتبة يجوز فيها الوعظ دون الهجر والضرب.

المرتبة الثانية: مرتبة تحقق النشوز ووقوعه فعلاً، لكن لا يتكرر، ولا يظهر إصرارها عليه، فيعظها ويهجرها وفي الضرب قولان الراجح منهما منعه من ضربها .

المرتبة الثالثة: أن يتكرر النشوز وتصر عليه، فله الهجر والضرب بلا خلاف⁽²⁾.

الرأي المختار: الرأي الأول لقوة أدلتهم التي تنسجم مع روح الشريعة ومقاصدها في معالجة النفوس، إذ المراحل الثلاث على تفاوت واختلاف بحسب طبيعة المرأة، والذي ينسجم مع طبيعتها التدرج والترتيب في علاجها، وعليه فلا يصح أن يضربها إلا بعد الوعظ والهجر فما المراد بهما؟.

الفرع الثاني: التعريف بالوعظ والهجر:

فيما يلي أبين مرحلتي الوعظ والهجر باعتبارهما سابقتين لمرحلة الضرب:-

المرحلة الأولى: الوعظ:

الوعظ لغة: النصيح والتذكير⁽³⁾ بالخير فيما يرق له القلب، وآلته اللسان⁽⁴⁾، أما اصطلاحاً فيتضمن: تذكير الزوجة بما أوجب الله للزوج عليها من حسن الأدب في إجمال العشرة، والوفاء بحقوق الصحبة، والاعتراف بالدرجة التي له عليها⁽⁵⁾، وتوخيها من عقوبة الله عز وجل إن

(1) الغزالي، الوسيط، (ج5، ص305). قليوبي وعميرة، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة، 1998م، الحاشيتان على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، ط(1)، دار الفكر، بيروت، (ج3، ص306).

(2) النووي، روضة الطالبين، (ج5، ص676). الرافعي، العزيز، (ج8، ص388)، الرازي، التفسير الكبير، (ج10، ص73).

(3) ابن منظور، لسان العرب، (ج7، ص466)، الرازي، مختار الصحاح، (ج1، ص303).

(4) ابن الجوزي، 1404هـ، عبد الرحمن بن علي بن محمد، زاد المسير في علم التفسير، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة (الثالثة)، (ج2، ص75)، وانظر الرازي: مختار الصحاح، (ج1، ص303)، وابن منظور، لسان العرب، (ج7، ص466).

(5) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة، (ج5، ص172). الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت، (ج1، ص461). الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، (1405 هـ -)،

استمرت على نشوزها، فبيّن الزوج لها حكم الله في طاعته ومعصيته، والترغيب في الطاعة وثوابها، والترهيب من المعصية وعقابها، وينبهاها إلى أن النشوز يحرمها من بعض المتع المادية كسقوط النفقة⁽¹⁾، لما له عليها من الفضل والإفضال⁽²⁾، فإن انتهت فذلك المطلوب⁽³⁾، والوعظ يكون بالقول، والنصح، والكلام الذي يلين القلوب القاسية، ويرغب الطبائع النافرة⁽⁴⁾.

وروي عن ابن عباس ومقاتل وعطاء وسعيد بن جبير والشعبي والضحاك أن "فعظوهن" تعني عظوهن بكتاب الله - العظة باللسان -، ومجاهد قصر الوعظ فيما إذا نشزت المرأة عن فراش زوجها فلهن يقول لها اتق الله وارجعي إلى فراشك⁽⁵⁾، وبعضهم قال يعظها متى ما ظهر

-
- أحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد الصادق قمح أوي، (ج3، ص49). ابن العربي، أبوبكر محمد بن عبد الله، أحكام القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (ج1، ص532). أبوحيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (2001م)، تفسير البحر المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، (ج3، ص250). الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي، (2000م)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ج10، ص73).
- (1) ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، دار الآفاق الجديدة، بيروت، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، لا يرى سقوط النفقة للناشز، (ج9، ص115).
- (2) البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، (ج1، ص423). السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث، بحر العلوم، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمود مطرجي، (ج1، ص326). السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، 2000م، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق ابن عثيمين، (ج1، ص177). ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، 1401هـ، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر - بيروت، (ج1، ص493).
- (3) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (ج1، ص177).
- (5) البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل، (ج1، ص423). النسفي، عبدالله، أحمد، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، (ج1، ص220). الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ج5، ص25، 26).
- (5) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن محمد الرازي، تفسير القرآن العظيم، المكتبة العصرية، صيدا، تحقيق أسعد محمد الطيب، (ج3، ص942). الدمياطي: أبوبكر ابن السيد محمد شطا، إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، دار الفكر، بيروت، (ج3، ص376).

له منها أمارات النشوز⁽¹⁾، والوعظ يختلف باختلاف حال المرأة، فمنهن من يؤثر في نفسها التخويف من الله عز وجل وعقابه على النشوز، ومنهن من يؤثر في نفسها التهديد والتحذير من سوء العاقبة في الدنيا كشماتة الأعداء، والمنع من بعض الرغائب كالنشاب الحسنة والحلي، والرجل العاقل لا يخفى عليه الوعظ الذي يؤثر في قلب امرأته⁽²⁾.

ويشترط في الوعظ حتى يؤتي ثماره؛ ما يلي:

1. أن يكون الرجل قدوة حسنة لزوجته فيما يعظها فيه، فلا يجوز أن يأمرها بالكلمة الطيبة في محادثته والمعاشرة الحسنة في معاملته وترك المحرمات، وهو يخالف ذلك كله، فيكلمها بالسيء من القول، ويأتي ما حرم الله عز وجل أمامها³، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَتَكُمْ إِذَا كُنْتُمْ فِي صَلَاةٍ كَذَلِكَ تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁴⁾.

2. أن يكون وعظه لها برفق ولين وخفض جناح، حتى يجدي الوعظ وينفعها⁽⁵⁾، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا زِينَتَكُمْ إِذَا كُنْتُمْ فِي صَلَاةٍ كَذَلِكَ تَذَكَّرُونَ﴾⁽⁶⁾.

3. أن يختار الوقت المناسب لوعظها، لكي يكون الوعظ والإرشاد مقبولا، ومراعاة طبيعتها، خاصة أن المرأة تحمل عاطفة غير مستقرة، تجعلها تغضب من التافه البسيط

(1) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت، (ج1، ص493).

(2) رضا، محمد رشيد، مجلة المنار، 1932م، المجلد32، (ج5، ص352)

(3) العباسي، مضارة الزوجة، ص350

(4) سورة الصف: آية 3

(5) علي، كوثر كامل، سمو التشريع الإسلامي في معالجة النشوز والشقاق بين الزوجين، دار الاعتصام، (ص90).

(6) سورة النحل: آية 125.

كما ترضى بالقليل اليسير، ويبين لها أن هدفه من وعظها مصلحتها ثم مصلحة الحياة الزوجية⁽¹⁾.

4. أن يتدرج في وعظها من الأخف إلى الأقوى، وينوع في استخدام الأساليب معها، كأن يستخدم فيه أسلوب الغائب، أو يقص قصة ذات مغزى لها علاقة بالموضوع، فإن لم تفلح الطرق غير المباشرة، يستخدم الأساليب المباشرة بطريقة متدرجة كلفت النظر بأدب، ثم التهديد الصريح وغير ذلك⁽²⁾، فإن لم ينفعها الوعظ ينتقل إلى الهجر.

المرحلة الثانية: الهجر، ويتضمن الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الهجر لغة واصطلاحاً

الهجر لغة ضد الوصل⁽³⁾، وهو ما لا ينبغي من القول، ومجانبة الشيء، والحبل الذي يشد في حقو البعير ثم يشد في أحد رسغيه، فموارد هجر تدور على حرف واحد وهو البعد عن الشيء⁽⁴⁾، قال ابن فارس: "الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع، والآخر على شد شيء وربطه، والهجر الإفحاش في المنطق والهاجرات الفضائح"⁽⁵⁾.

أما اصطلاحاً: فترى الباحثة أنه بعد عن الوصل الذي ينبغي من الألفة، وجميل الصحبة بين الزوجين، فلم يخرج عن معناه اللغوي.

والهجر مختلف في كلفيته ومدته بين العلماء، على ما سأبينه بالآتي:

الفرع الثاني: أنواع الهجر:

(1) السيسي، محمود ناجي، دليل الزوج والزوجة في علاج النزاعات الزوجية، منشورات المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر، الاسكندرية، (ص63).

(2) العباسي، إياد محمد، 2002م، مضارة الزوجة بالشقاق والنزاع في ضوء الكتاب والسنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، (ص350). وانظر: أبوشقة، عبد الحليم، تحرير المرأة في عصر الرسالة، (ج5، ص235).

(3) الرازي: مختار الصحاح، (ج1، ص288).

(4) ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص532).

(5) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، 1991م، معجم مقاييس اللغة، ط(1)، دار الجيل، بيروت، تحقيق عبد السلام هارون، (ج6، ص34-35).

أولاً: **الهجر في الكلام**: أجاز الفقهاء هجر الرجل كلام زوجته الناشز، إلا أنهم اختلفوا في كيفيته هل يترك كلامها كلية، وهو قول عكرمة وابن جببر، أو يكلمها لكن بقول فيه غلظة وشدة، وهو قول سفيان، وقال الكلبي يسبها⁽¹⁾.

واختلفوا في مدته إلى رأيين:

الرأي الأول: ذهب بعض الشافعية⁽²⁾ إلى جواز هجر الرجل كلام زوجته الناشز أكثر من ثلاثة أيام، بشرط أن يكون القصد تأديبها، وردّها عن نشوزها، مستدلين بهجر الرسول p الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك أكثر من ثلاثة أيام، وقال الشيخ الخضري: "دام هجر كلامهم خمسين يوماً"⁽³⁾.

الرأي الثاني: ذهب الحنفية⁽⁴⁾ والمالكية⁽⁵⁾ والحنابلة⁽⁶⁾ وأكثر الشافعية⁽⁷⁾ إلى أن مدة الهجر في الكلام ثلاثة أيام فقط، ولا يجوز الزيادة عليها حتى مع استمرار النشوز، مستدلين بمايلي :

1. حديث أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله p قال: "لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال"⁽⁸⁾.

-
- (1) الشوكاني، فتح القدير، (ج1، ص461). ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص532). السمرقندي، تفسير القرآن الكريم المسمى بحر العلوم، (ج1، ص326).
- (2) ك الشيخ البلقيني، انظر: النووي: روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط(2)، المكتب الإسلامي، بيروت، (ج7، ص367). الأنصاري، أبويحيى زكريا بن محمد بن أحمد، 1418هـ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ج2، ص110).
- (3) الخضري، محمد، نور اليقين، (ص162).
- (4) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج3، ص613).
- (5) العبدري، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم، 1389هـ، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط(2)، دار الفكر، بيروت، (ج4، ص15). الدردير، أبو البركات أحمد، الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد عlish، (ج2، ص343).
- (6) ابن قدامة: أبو محمد عبد الله المقدسي، الكافي في فقه ابن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، (ج3، ص137)، ابن قدامة: المغني، (ج7، ص242).
- (7) النووي، روضة الطالبين، (ج7، ص367). انظر: الرازي، التفسير الكبير، (ج10، ص73).
- (8) البخاري، الصحيح، كتاب الأدب، باب الهجرة وقول النبي لا يحل لرجل أن يهجر أخاه فوق ثلاث، رقم (5727)، (ج5، ص225).

وجه الدلالة: نهى عن هجر المسلم لأخيه المسلم فوق ثلاث ليال، والنهي يفيد التحريم، فدل على حرمة هجر الزوج لزوجته في الكلام فوق ثلاث ليال.

2. الهجر إن لم يفد في ثلاثة أيام، فلن يفيد في أكثر من ذلك، وبالتالي لا بد من اللجوء إلى الهجر في المضجع لقوة تأثيره⁽¹⁾.

وترى الباحثة:

1. أن الهجر المنهي عنه هو ما كان لسبب دنيوي، أما ما كان لسبب شرعي كارتكاب معصية النشوز فجائز أن يكون أكثر من ذلك، وقد قال ابن حجر تعقيباً على قصة الثلاثة الذين خلفوا: "وفيها ترك السلام على من أذنب وجواز هجره أكثر من ثلاث، أما النهي عن الهجر فوق الثلاث فمحمول على من لم يكن هجرانه شرعياً"⁽²⁾. وعليه فاستدلال الجمهور ليس في محله، فإن قصد هجر الزوجة في الكلام ردها عن المعصية وإصلاح دينها فلا تحريم إذ النشوز عذر شرعي⁽³⁾.

2. ثم إن من السلف من كان يهجر كلام زوجته أكثر من ثلاثة أيام، دون أن ينكر عليه ذلك أحد، أو يقول له أنه خالف سنة الرسول p ، فقد روي أن أنس بن مالك كان له امرأة في خلقها سوء، فكان يهجرها الأشهر والسنة فما يكلمها⁽⁴⁾.

3. القول بأن هجر الزوجة إن لم يفد في ثلاثة أيام فلن يفيد في أكثر، غير دقيق ولا يشكل قاعدة، فمن النساء من لا يؤثر فيها هجر ثلاثة أيام، لكن يؤثر فيها الهجر شهر أو أكثر.

4. أن هجر الكلام يعني ترك الكلام معها دون سبها أو الإغلاظ لها بالقول، لما فيه من المحافظة على حسن الخلق الذي حث عليه الرسول p في قوله: "خيركم خيركم لأهله"⁽⁵⁾، والذي ينسجم مع المقاصد العليا للإسلام، في حفاظه على المودة والرحمة بين الزوجين، ولأن الله نهى عن الفحش في القول، فكيف يكون ذلك مع الزوجة التي هي للمؤانسة، وتترك مدته لتقدير الزوج بناء على حال زوجته والأصلح لها.

(1) الشرقاوي، زينب، أحكام المعاشرة الزوجية، (ص292).

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج8، ص124).

(3) ابن مفلح، أبو عبد الله محمد المقدسي، 1996م، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق شعيب الأرنؤوط، (ج1، ص258).

(4) المرجع نفسه، (ج1، ص261).

(5) سبق تخريجه

ثانيا: الهمز في المضجع:

المسألة الأولى: أقوال العلماء في معنى الهمز في المضجع:

يعرف المضجع لغة: المكان الذي يضطجع فيه على جنب، وأصل الاضطجاع الاستلقاء يقال ضجع ضجوعا، واضطجع استلقى للنوم، وأضجعتة أملتة إلى الأرض⁽¹⁾، والمضاجع اسم موضع مفرد لها المضجع⁽²⁾، وقيل هو اسم جنس فيه معنى الجمع⁽³⁾، وقد قرئت بالإفراد- المضجع والمضطجع- وبالجمع، قال ابن فارس: "الضاد والجيم والعين أصل واحد يدل على لصوق بالأرض على جنب، ويحمل على ذلك"⁽⁴⁾، وبعض أهل التفسير قال إن المضاجع تعني المراقد، فالمقصود لا تجعلوهن تحت اللحف أو الفرش، أو أنها تعني المبايت، فلا تناموا معهن في الحجر⁽⁵⁾.

اختلف العلماء في كيفية الهمز على عدة أقوال⁽⁶⁾، وسبب اختلافهم هل حرف "في" يفيد الظرفية أم السببية، فيها رأيان:

الأول: أن (في) تفيد الظرفية أي اهجروهن في مواضع الاضطجاع، بمعنى اتركوا مضاجعتهم والنوم معهن⁽⁷⁾.

الثاني: أنها بمعنى السبب، فيقدر محذوف تقديره واهجروهن لسبب المضاجع حتى يراجعنها⁽⁸⁾، يراجعنها⁽⁸⁾، أي اهجروهن بسبب تخلفهن عن المضاجعة معكم⁽⁹⁾، فهذا القول يدخل في

(1) ابن حيان، تفسير البحر المحيط، (ج3، ص250).

(2) الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، 2001م، تهذيب اللغة، ط(1)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، تحقيق محمد عوض، (ج1، ص217).

(3) القرطبي، أحكام القرآن، (ج5، ص172). ابن حيان، تفسير البحر المحيط، (ج3، ص250).

(4) ابن فارس، (1991)، معجم مقاييس اللغة، ط(1)، دار الجيل، بيروت، (ج3، ص390).

(5) البيهقي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، (ج2، ص185). أبو السعود: محمد العمادي، تفسير القرآن

المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربى، بيروت، (ج2، ص174).

(6) ابن العربي، أبوبكر محمد، أحكام القرآن، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد عطا، (ج1، ص535).

الجصاص، أحكام القرآن، (ج3، ص149).

(7) الألوسي، روح المعاني، (ج5، ص24).

(8) الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، بيروت،

(ج1، ص369).

(9) ابن حيان، البحر المحيط، (ج3، ص250).

معنى النشوز، فما معنى جعله هو المراد بالعقاب⁽¹⁾، ثم إنه يبين أن الهجر نتيجة لتخلفهن عن المضاجعة، فهو معاملة بالمثل، ويقصر النشوز على هذه الصورة فقط، مع أن النشوز أعم، ورفضها للمضاجعة صورة من صور نشوزها.

وفيما يلي أقوالهم في الهجر بالمضجع⁽²⁾:

الأول: يجامعها ويكلمها بقول فيه غلظة، رواه سعيد بن جبير وابن أبي طلحة والعوفي عن ابن عباس وبه قال مقاتل.

الثاني: أن يضاجعها ويوليها ظهره في فراشه، فيعرض عنها فلا يجامعها، وهو قول ابن عباس والضحاك.

الثالث: لا يجمعها وإياه فراش ولا وطء، فلا ينام معها في فراشها حتى ترجع إلى الذي يريد ، فيعتزل فراشها مع جماعها، وهو قول إبراهيم والشعبي وقتادة والحسن البصري، ورواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك⁽³⁾.

(1) رضا، محمد، 1973م، تفسير القرآن الحكيم الشهير بالمنار، ط(2)، دار المعرفة، بيروت، (ج5، ص73).

(2) الدردير، الشرح الكبير، (ج2، ص343). الشوكاني، فتح القدير، (ج1، ص461). الألوسي، روح المعاني، (ج5، ص24). النسفي، مدارك التنزيل، (ج1، ص220). النجاشي، أنوار التنزيل، (ج2، ص185). ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (ج1، ص493). أبو السعود، إرشاد العقل السليم، (ج2، ص174).

(5) فسر الطبري الهجر بالربط بللحبل في البيوت مستدلاً "بأن ليس لكلمة واهجروهن إلا أحد ثلاثة معان، فلا يصح أن يكون من الهجر الذي هو الهذيان فإن المرأة لا تداوى بذلك"، ولا من الهجر الذي هو مستفحش من القول، لأن الله لا يأمر به، فليس له وجه إلا ما تقدم"، انظر؛ الطبري، محمد بن جرير، 2001م، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط(1)، دار الفكر، بيروت، (ج4، ص85-86). ورد ابن العربي على استدلال الطبري فقال: "يا لها هفوة من عالم بالقرآن والسنة، وإنني لأعجبكم من ذلك إن الذي أجراه على هذا التأويل، ولم يرد أن يصرح بأنه أخذه منه، هو حديث غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبي بكر الصديق امرأة الزبير بن العوام، كانت تخرج حتى عوتب في ذلك، قال وعتب عليها وعلى ضرثها، فعقد شعر واحدة بالأخرى وضربها ضرباً شديداً، وكانت الضرة أحسن اتقاء، وكانت أسماء لا تنقي فكان الضرب بها أكثر، وأثر فشكته إلى أبيها أبي بكر، فقال لها: أي بنية؛ اصبري، فإن الزبير رجل صالح، ولعله أن يكون زوجك في الجنة، ولقد بلغني أن الرجل إذا ابتكر بالمرأة تزوجها في الجنة، فرأى الربط والعقد مع احتمال اللفظ من فعل الزبير فأقدم على هذا التفسير، وعجبا له مع تبحره في العلوم وفي لغة العرب كيف بعد عليه صواب القول وحاد عن سداد النظر... ولا يحتاج إلى هذا التكلف الذي ذكره العالم وهو لا ينبغي لمثل السدي والكلبي فكيف أن يختاره الطبري". ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص532). ولأنه لا ينسجم مع وصايا النبي بالنساء وحسن معاشرتهم، إذ نهى عن ضربها قبل جماعها، فكيف

مناقشة الأقوال:

القول بأن الهجر للفراش دون الجماع معترض عليه بما يلي:

1. أنه يؤدي إلى فضح ما بين الرجل وزوجته، وربما يدفع الآخرين إلى التدخل، فيزيد الأمر سوءا والزوجة عنادا ونشوزا؛ لأن هجرها أمام الغرباء فيه إذلال لها، واستثارة لكرامتها⁽¹⁾.
 2. ابتعاد الزوج عن فراش زوجته يفوت عليه إمكانية فض النزاع وإنهائه؛ لأن مضاجعته إياها على فراش واحد موليا ظهره لها يدفعها عن سؤاله عن سبب نفوره، وبواعث إعراضه، فيجيبها على سؤالها، ويبين لها أسباب غضبه، مما يتيح الفرصة لبحث المشكلة وفض النزاع والخلاف، وإحلال الوئام والوفاق محله⁽²⁾.
 3. ابتعاده عن فراشها، يفوت عليه إعطاءها درسا قاسيا، خاصة أنها بكل زينتها وما فعلته من أساليب الافتتان والجمال عاجزة عن إثارتها، فلا تملك إلا أن ترجع إلى أمره فلا تعصيه فترجع عن نشوزها⁽³⁾.
- القول بأن الهجر في المضجع يعني جماعها بقول فيه غلظة، قول لا ينسجم مع ما أرشدت إليه السنة النبوية الشريفة من مقدمات يجب أن يحرص عليها كلا الزوجين، ليفضي الجماع إلى المؤانسة والمودة لا إلى النفرة والكراهية، ثم إن النبي ﷺ لما نهى عن ضربها قبل جماعها من حديث ابن زمعة⁽⁴⁾، في ضمنه نهى عن كل ما لا يليق بعملية الجماع فالحشونة والغلظة بالقول تزيد القلوب نفرة، والنفوس إعراضا، والزوجة نشوزا، ثم إن جماعها يزيد من ثقته بنفسها، وغرورها بزينتها وجمالها، ويشعرها بأنها مرغوب فيها على كل حالة سواء كانت مطيعة أم عاصية، وهذا يقودها إلى التمادي بالنشوز.**

الرأي الراجح:

يستقيم ربطها بالحبل وإكراهها على الجماع كأسلوب لمعالجة نشوزها، بل إن هذا يزيدنا نشوزا ونفرة لما فيه من شبه بمعاملة الدواب.

(1) العباسي، إياد، مضارة الزوجة بالشقاق، ص355 وما بعدها

(2) المرجع السابق، ص356

(3) المرجع السابق، ص356

(4) سيأتي تخريجه.

تري الباحثة أن للزوج هجر زوجته بما يعتقد أنه يؤثر في زوجته فله ترك جماعها في حال غلبة شهوتها، دون أن يترك النوم معها على فراش واحد، إن كان يجدي معها، وأسباب الترحيح هي:

1. قوله: "في المضجع" يدل على أن الهجر للزوجة، وليس للمضجع ، فيكون ال معنى اهجروهن أثناء وجودكم معهن في المضجع بعيدا عن الغرباء ، ثم إنه لم يقل عن المضجع، وإنما في المضجع، دلالة على أنه لا يهجر مضجعها، وإنما كناية عن ترك جماعها⁽¹⁾.

2. ولأن هجره لها في حال غلبة شهوتها عقاب لها، أما لو هجرها مع حاجته إليها لأضر بنفسه، فلا يؤدبها بما يضر بنفسه ويبطل حقه⁽²⁾.

3. الهجر في المضجع أشد إفصاحا عن انصراف النفس، لأنه هجر مع قرب الدواعي وتيسرها⁽³⁾، فتشعر المرأة به واضحا ويكون أدعى لعلاجها.

4. ولأن في هجر الرجل زوجته في المضجع، مراعاة من قبل الشارع لحال الأطفال ونفوسهم، فللهجر أمامهم يورث شراً وفساداً⁽⁴⁾.

المسألة الثانية: اختلف العلماء في مدة الهجر في المضجع:

أولاً: ذهب الحنفية⁽⁵⁾ والشافعية⁽⁶⁾ والحنابلة⁽⁷⁾ إلى أن الزوج يهجر زوجته ما شاء حسب ما يراه مناسباً في ردها عن النشوز، لأن الهجر في القرآن مطلق فلا يقيد بغير دليل.

(1) النسفي، مدارك التنزيل، (ج1، ص220).

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج3، ص613).

(3) علي، كوثر كامل، سمو التشريع الإسلامي، (ص92).

(4) العباسي، إياد، مضارة الزوجة بالشفاق، (ص357). قطب، سيد، 2004م، في ظلال القرآن، ط (4)، دار الشروق، القاهرة، (ج2، ص654).

(5) الكاساني، علاء الدين، 1982م، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط (2)، دار الكتاب العربي، بيروت ، (ج3، ص613).

(6) الشربيني، محمد الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت ، (ج4، ص447).

(7) ابن مفلح، أبوإسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله الحنبلي، 1400هـ، المبدع في شرح المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت، (ج7، ص215). ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، 1405هـ، منار السبيل في

ثانياً: ذهب المالكية إلى أن الزوج له أن يهجر زوجته إلى شهر، مستدلين بفعله p في هجره نساءه فلم يدخل عليهن شهراً⁽¹⁾. وبعض المالكية زاد مدة الهجر إلى أربعة أشهر؛ لأنها مدة يسمح فيها بالهجر.

مناقشة رأي المالكية:

1. استدلالهم بهجره ε نساءه شهراً استدلال في غير محله، لأنه ε لم يهجرهن بسبب نشوزهن، وإنما لمجموع أسباب وقعت منهن وكانت سبباً في اعتزالهن، فهو قياس مع الفارق لا يصح.
2. تحديد مدة الهجر بأربعة أشهر بناء على ما بين الهجر في النشوز والهجر في الإيلاء من شبه فقياس مع الفارق، لأن هجر النشوز مباح، وهجر الإيلاء محرم، وهجر النشوز تكون فيه الزوجة ظالمة، بخلاف هجر الإيلاء يكون الزوج ظالماً والزوجة مظلومة، لذلك ضربت له مدة، حتى لا يتمادى الزوج في ظلمه بخلاف النشوز⁽²⁾.

الراجح: قول الجمهور؛ لأن الهجر علاج يقدره الزوج بحسب ما يصلح حال زوجته، دون تقييده بمدة معينة، فالأولى تركه على إطلاقه، وفي هذا الإطلاق تأخير للعمل بالعلاج الثالث وهو الضرب، "ولذكره الهجر دون تفصيل حكمة بعيدة الغاية، إذ أعطى الرجل بعض الحرية في

شرح الدليل، ط(2)، مكتبة المعارف، الرياض، تحقيق عصام قلعجي، (ج2، ص201). البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، 1402هـ، كشف القناع عن متن الإقناع، دار الفكر، بيروت، تحقيق: هلال مصيلحي، (ج7، ص2566).

(1) ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص532)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج5، ص172) وفيه: "وهذا الهجر غاية عند العلماء شهر كما فعل النبي ε حين أسر إلى حفصة فأقشته إلى عائشة وتظاهرتا عليه ولا يبلغ به الأربعة الأشهر التي ضرب الله أجلاً عذراً للمولى".

(2) العباسي، إياد، مضارة الزوجة بالشقاق، ص358

أن يتصرف بما يمليه عليه ظرفه وطبيعة زوجته⁽¹⁾، قال ابن حجر: "لا غاية له؛ لأنه لحاجة صلاحها، فمتى لم تصلح تهجر، وإن بلغ سنين، ومتى صلت فلا هجر"⁽²⁾.

المسألة الثالثة: الحكمة من الهجر:

للهمجر في المضاجع لفئة نفسية عميقة في طبيعة المرأة، التي تعتز بجمالها وفتنتها وتغتر بهما، لأن أبلغ عقوبة هي العقوبة التي تمس الإنسان في غروره، وتشككه في صميم كيانه، والمرأة تعلم أنها ضعيفة إلى جانب الرجل، ولكنها لا تأسى لذلك ما علمت أنها غالبته بفتنتها، فلما يهجرها فإنه يبطل أمضى سلاح لها، ويعيدها إلى طاعته⁽³⁾، ويغيظها⁽⁴⁾، ففي الهجر أثر ظاهر في تأديب النساء⁽⁵⁾.

فللزواج إذا هجر زوجته، فإن كانت محبة له يشق عليها هجره، فتترك النشوز وترجع إلى الصلاح، وإن كانت مبغضة، وافقها ذلك الهجران، فتظهر السرور، فيتبين أن النشوز من قبلها، ويكون ذلك دليلاً على كمال نشوزها⁽⁶⁾، فالهجر يذكر المرأة بالمقدرة التي توجب للرجل الطاعة، وهي مقدرة العزم والإرادة والغلبة على الدوافع الحسية، فلا تشعر بالغضاضة من إطاعته.

المسألة الرابعة: ضوابط الهجر:

1. أن يكون في البيت، لحديث حكيم بن معاوية قال: حدثني أبي عن جدي قال: قلت يا رسول الله، نساؤنا ما نأتي منها أم ما ندع؟ قال: "حرثك أنى شئت، غير أن لا تقبح

(1) المكتب العالمي للبحوث، 1985م، الخلافات الزوجية في نظر الإسلام، دار مكتبة الحياة، بيروت، (ص33).

(2) ابن حجر الهيتمي، 1999م، الزواجر عن اقتراف الكبائر، ط(2)، المكتبة العصرية، بيروت، (ج2، ص75)، والباحثة ترى أن هجرها سنين فيه مضارة تتنافى مع مقصد الشريعة من الزواج وهو المودة والرحمة، فإن لم تصلح، جاز أن ينتقل لأسلوب تأديبي آخر.

(3) العقاد، الفلسفة القرآنية، (ص76-77). قطب، في ظلال القرآن، (ج2، ص654).

(4) السمرقندي، تفسير بحر العلوم، (ج1، ص326).

(5) الشربيني، محمد الخطيب، الإقناع، دار الفكر، بيروت، (ج2، ص432).

(6) الرازي، التفسير الكبير، (ج10، ص73). السمرقندي، بحر العلوم، (ج1، ص326).

الوجه، ولا تضرب، وأطعمها إذا طعمت، واكسها إذا اكتسيت، ولا تهجرها إلا في بيتها، كيف وقد أفضى بعضكم إلى بعض، إلا بما حل عليها⁽¹⁾.

قال ابن حجر: "قال المهلب أشار البخاري في ترجمة: "باب هجر النبي نساءه في غير بيوتهن:" كأنه أراد أن يستن الناس بما فعله النبي ﷺ من الهجر في غير البيوت رفقا بالنساء، لأن هجرهن مع الإقامة معهن في بيوتهن آلم لأنفسهن، وأوجع لقلوبهن، مما يقع من الإعراض في تلك الحال، ولما في الغيبة عن الأعين من التسلية عن الرجال، وليس ذلك بواجب لأن الله قد أمر بهجرانهم في المضاجع، فضلا عن البيوت، وتعقبه ابن المنير: بأن البخاري لم يرد ما فهمه، وإنما أراد أن الهجران يجوز أن يكون في البيوت وفي غيرها، وأن الحصر الموجود في حديث معاوية بن حيدة غير معمول به، بل يجوز الهجر في غير البيوت كما فعل النبي ﷺ،^ع والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأحوال فربما كان الهجران في البيوت أشد من الهجران في غيرها وبالعكس، بل الغالب أن الهجران في غير البيوت آلم للنفوس، وخصوصا النساء لضعف نفوسهن⁽²⁾، فالهجر يستخدمه المسلم على أنه دواء ينبغي مراعاة وقته ونوعه وكيفيته ومقداره، وإلا كان حظاً لهوى النفس وانتصاراً لها⁽³⁾.

2. ويرجح بعض المعاصرين أن يكون الهجر للزوجة وهي على الفراش، بأن يوليها ظهره ولا يكلمها ولا يحدثها، معتبرا ترك بعض الأزواج لحجرة النوم، أو تركه للبيت كله لا يعد هجرا في المضجع، بل هجر للمضجع نفسه، لأن هذا قد يثير شقة الخلاف والتحدي والعناد، وقد يذل الزوجة أو يفسد الأطفال، أما الهجر في المضجع فقد يثير الرغبة في العتاب مما يضيق شقة الخلاف⁽⁴⁾. ويقول الإمام محمد رضا: "الهجر ضرب من ضروب التأديب لمن تحب زوجها ويشق عليها هجره إياها، ولا يتحقق هذا بهجر المضجع نفسه وهو الفراش، ولا بهجر الحجرة التي يكون فيها الاضطجاع؛ وإنما يتحقق بهجر في الفراش نفسه، وتعمد هجر الفراش أو الحجرة، زيادة في العقوبة لم يأذن بها الله تعالى، وربما يكون سبباً لزيادة الجفوة، وفي الهجر في المضجع نفسه معنى لا

(1) النسائي، السنن الكبرى، باب هجرة الرجل امرأته، ح رقم(9160)، (ج5، ص370).

(2) ابن حجر، فتح الباري، (ج9، ص301).

(3) سلمان، مشهور حسن، 1989م، الهجر في الكتاب والسنة، ط(1)، دار ابن القيم، الدمام، (ص222).

(4) محمد، صلاح عبد الغني، 1996م، وسائل الإسلام في المحافظة على الحياة الزوجية، (ج3، ص20-21).

وانظر، الشعراوي، محمد متولي، 1991م، تفسير الشعراوي، ط(1)، مطابع الأخبار، القاهرة، (ج4،

ص2201).

المسألة الخامسة: آراء العلماء في ضرب الرجل للمرأة الناشز:

الرأي الأول: يذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة ضرب الرجل المرأة الناشز، وهذا لا يعني أن الإباحة هي الأولى بل نص بعضهم أن عدم الضرب والصبر على المرأة أولى، واستدلوا بما يلي:

7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100

၎င်းတို့သည် အောက်ပါအတိုင်း ဖြစ်ပေါ်လာသည်။

● ∏ β & ↗ Ⓟ ■ ◻ ◆ ♠ ☎ ✂ □ ⇄ ⇆ 🚫 🔍 • ⊞ ▪ ➤ ☠ → ⌕ ♦ ☾ ⬇ ➡ ➔ ➜ ☐ 📘

.(2)

وجه الدلالة: بينت الآية أن الله تعالى أباح الضرب علاجاً للزوجة الناشز، باعتباره واحداً من أساليب علاج النشوز.

(1) رضا، محمد رشيد، تفسير المنار، (ج5، ص72-73) بتصرف.

(2) سورة النساء، آية 34.

2. قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْرُوا فِي أَمْوَالِكُمْ أَنْ تَتَرَكَّوْا فِيهَا بَعْضُهَا لَكُمْ مِنْ يَوْمٍ إِلَى يَوْمٍ وَبَعْضُهَا لِلَّذِينَ لَا تَدْرِكُونَ بَصِيرَةً ۚ سَاءَ الَّذِي يَتَرَكَّوْا فِيهَا بَعْضُهَا يَتَسَلَّى فِيهَا ۚ﴾

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْرُوا فِي أَمْوَالِكُمْ أَنْ تَتَرَكَّوْا فِيهَا بَعْضُهَا لَكُمْ مِنْ يَوْمٍ إِلَى يَوْمٍ وَبَعْضُهَا لِلَّذِينَ لَا تَدْرِكُونَ بَصِيرَةً ۚ سَاءَ الَّذِي يَتَرَكَّوْا فِيهَا بَعْضُهَا يَتَسَلَّى فِيهَا ۚ﴾⁽¹⁾.

وجه الدلالة : تدل الآية أن للزوج ضرب امرأته تأديبا، إذ لولا ذلك لم يكن أيوب ليحلف أن يضربها، ولما أمره الله تعالى بضربها بعد حلفه⁽²⁾. وهو وإن كان في شرع من قبلنا لكنه لا يخالف شرعنا.

3. عن عمرو بن الأحوص قال: "حدثني أبي أن رسول الله ع قال: استوصوا بالنساء خيرا فإنما هن عوان عندكم، ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك، إلا أن يأتين بفاحشة مبينة⁽³⁾ فإن فعلن فاهجروهن في المضاجع، واضربوهن ضربا غير مبرح، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا، ألا إن لكم على نسائكم حقا ولنسائكم عليكم حق، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهم في كسوتهن وطعامهن"⁽⁴⁾.

وجه الدلالة: أن النبي ع أباح ضربهن للتأديب على نشوزهن، ومخالفتهن لأزواجهن، بقوله إلا أن يأتين بفاحشة مبينة⁽⁵⁾.

4. عن عمر مرفوعا للنبي ع قال: "لا يسأل الرجل فيما ضرب امرأته"⁽⁶⁾.

(1) سورة ص، آية 44.

(2) الجصاص، أحكام القرآن، (ج5، ص260). قال القرطبي: "امرأة أيوب أخطأت فحلف ليضربها" أحكام القرآن، (ج15، ص213).

(3) الفاحشة المبينة ليست الزنا، لأنه يستلزم حدا، قال ابن رشد: "كل فاحشة أنت في القرآن منوعة بمبينة فهي من جهة النطق، وكل فاحشة أنت فيه مطلقة فهي الزنا" فالفاحشة المبينة أن تبدأ عليه وتخالف أمره. ابن رشد، المقدمات الممهدات، (ج2، ص103).

(4) الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب حق المرأة على زوجها، ح رقم(1163)، وقال حديث حسن صحيح، (ج3، ص467).

(5) ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص536)، ابن رشد، المقدمات الممهدات، (ج2، ص103).

(6) النسائي، السنن الكبرى، كتاب في عشرة النساء، باب ضرب الرجل زوجته، ح رقم (9168)، (ج5، ص372). ورواه أبو داود، السنن، كتاب النكاح، باب في ضرب النساء، ح رقم (2147)، (ج2، ص246).

ضرباً غير مبرح، وقيل إن معنى العصا في هذين الحديثين الإخافة والشدة بكل ما يتهيأ، ويمكن مما يَجْمَل ويحسن من الأدب فيما يجب الدب فيه، وفيه إباحة ضرب الرجل امرأته ضرباً كثيراً لأنه قصد به قصد العيب له، والضرب القليل ليس بعيب لأن الله قد أباحه⁽¹⁾.

الاعتراض: هذه الروايات ضعيفة، إذ قال العيني: " هذه أحاديث أسانيدھا واهية، وضرب المرأة لغير الهجر في المضجع لا يجوز بل حرام"⁽²⁾، وفهم الشوكاني أن هذا في العيال لا في الزوجة، إذ ينبغي لمن كان له عيال أن يخوفهم ويحذرهم الوقوع فيما لا يليق⁽³⁾.

الرأي الثاني: ذهب بعض المعاصرين إلى منع ضرب الرجل المرأة الناشز، وهؤلاء تختلف أدلتهم، فبعضهم يمنع محتجاً أن الآية لا تتناسب مع عصر الحضارة والتقدم، الذي ينبغي أن تتساوى فيه المرأة مع الرجل بالحقوق، في حين يمنع آخرون على اعتبار أن الضرب وسيلة أسىء استخدامها، فتمنع كي لا تعود على مقصودھا بالنقض، وأنها تتعارض مع مقاصد الإسلام في إنشاء الأسرة على المودة والرحمة، وفيما يلي أقوالهم:

1. يقول عبد الحميد أبو سليمان: "إن عامة معاني كلمة الضرب في السياق القرآني هي بمعنى العزل والمفارقة والإبعاد والدفع، فما هو المعنى المناسب لكلمة الضرب في سياق فض النزاع بين الزوجين، واستعادة روح المودة والتواصل؟ إذا أخذنا بالاعتبار طبيعة السياق وطبيعة الحال، والغاية من الترتيبات في الإصلاح والتوفيق، وإذا أخذنا قيم الإسلام في تكريم الإنسان، وحفظ كرامته وحقه في تقرير مصيره، وإذا أخذنا في الاعتبار طبيعة العلاقة الزوجية الاختيارية، وإمكان طرفي العلاقة الزوجية بلئهاها إذ لم يقتنعا بها، . . . أدركنا أن المعنى المقصود من الضرب لا يمكن أن يكون الإيلاء والمهانة، وأن الأولى هو المعنى الأعم الذي انتظم عامة معاني كلمة الضرب في السياق القرآني، هو البعد والترك والمفارقة، وذلك أن بعد الزوج عن الزوجة، وهجرها وهجر دارها كلية من طبيعة الترتيبات المطلوبة، لترشيد العلاقة الزوجية، ولأن ذلك هو خطوة أبعد من مجرد الهجر في المضجع، لأن مفارقة الزوج وترك منزل الزوجية، والبعد الكامل عنها، وعن دارها يضع المرأة، وبشكل مجسد محسوس أمام آثار التمرد والعصيان، والصراع مع الزوج

(1) ابن عبد البر، التمهيد، (ج19، ص169).

(2) العيني، محمود بن أحمد، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (ج20، ص183).

(3) الشوكاني، نيل الأوطار، (ج6، ص247).

وهو الفراق "الطلاق"، وهذه الخطوة المحسوسة الملموسة، تعطي المرأة الفرصة الكاملة، أن ترى وتحس وتتمتع في آثار نشوزها، ونتائج سلوكها وعصيانها، وهو الفراق "الطلاق" وهل ذلك ما تقصده بالفعل من سلوكها، وهل حسبت كامل آثاره ونتائجه، أم أنها نزوة جهالة وعناد عليها أن تعود عنها إلى رشدها، وتعيد زوجها إلى دارها قبل فوات الأوان⁽¹⁾.

فهو يرى أن الضرب "الإيلام والمهانة" الذي من صورهِ اللطم والصفع الجلد. . . لا يمكن أن يكون وسيلة مقصودة لإرغام المرأة على المعاشرة، كما أن الضرب ليس وسيلة مناسبة لإشاعة روح المودة بين الزوجين، وليس وسيلة مناسبة لكسب ولاء أطراف العلاقات الحميمة وثقتها، بل إنه يضعف الروابط الأسرية، ويدفعها ويسرع بها إلى التفكك والانحيار⁽²⁾.

ثم يدلل على مذهبه بأن فهمه لمعنى الضرب - المفارقة الترك والاعتزال - تؤكدُه السنة النبوية الفعلية حين فارق p بيوت زوجاته، حيث نشب بينه وبينهن الخلاف ، ولم يتعظن وأصررن على عصيانهن وتمردهن، رغبة في شيء من رغد العيش فلجأ p إلى المشربة⁽³⁾ شهرا كاملا، تاركاً ومفارقاً لزوجاته ومنازلهن، دون أن يتعرض لأي واحدة منهن بأي لون من ألوان الأذى الجسدي أو اللطم أو المهانة، فلو كان الضرب بمعنى الأذى الجسدي والنفسي أمراً إلهياً، ودواء ناجعاً، لكان p أول من يبادر إليه ويفعل ويطيع، ولكنه لم يضرب ، ولم يأمر بالضرب، ولم يأذن ولم يسمح بالضرب⁽⁴⁾، وهذا ما ينسجم وأهداف الإسلام العامة، ومقاصده في بناء الأسرة على المودة والرحمة والعفة والأمن، وينسجم مع طبيعة العلاقة الزوجية الكريمة ، وطبيعة علاقة الكرامة الإنسانية، خاصة في هذا العصر وثقافته ومداركه وإمكانياته ومداخل نفوس شبابه⁽⁵⁾.

الاعتراض: أن الهجر بمعنى البعد مختلف في كفيته فمن العلماء من قال يهجر حجرتها وفراشها، ومنهم من قال يهجر بيتها، فتفسير الضرب بمعنى ترك البيت لا يستقيم، لأن ذلك يعني تكراراً في النص القرآني، إذ لو كان الهجر والضرب بمعنى واحد لما كان لذكرهما فائدة،

(1) أبو سليمان، عبد الحميد، 2002م، ضرب المرأة وسيلة لحل الخلافات الزوجية، مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فريجينا، (ص26-27).

(2) المرجع السابق، بتصرف، (ص18، 21، 22).

(3) المشربة، الغرفة، العيني، عمدة القاري، (ج20، ص190).

(4) أبو سليمان، عبد الحميد، ضرب المرأة وسيلة لحل الخلافات الزوجية، (ص28-29) بتصرف.

(5) المرجع السابق، (ص13، و30) بتصرف.

والأولى حمل الضرب على معناه الحقيقي المتبادر إلى الأذهان، ثم إن ابن الجوزي أرجع معاني الضرب في القرآن إلى ثلاثة أوجه، منها السير الذي يتضمن البعد، فمعاني الضرب في القرآن ليست محصورة على البعد والمفارقة، وأما الاستدلال بفعله p فالحالة لم تكن حالة نشوز من زوجاته رضوان الله عليهن، وإنما ظن الصحابة أنه طلقهن عندما اعتزلهن شهراً⁽¹⁾، فلو كانت حالة نشوز لعمل النبي p بالنص القرآني من وعظ وهجر وضرب، نعم يجب المحافظة على مقاصد الإسلام من بناء الأسرة على المودة والرحمة؛ ولكن دون تكلف في التأويل رضي من رضي وسخط من سخط، وببيان هديه p في التعامل مع زوجاته، وأن الضرب هو واحد من أنواع ثلاثة هو آخرها في الذكر كما هو آخرها في الالتجاء، وهو خاص بالمرأة الناشز لا الطائفة.

2. وفي الدكتور محمود السرطاوي الفتيا بعدم الضرب، استناداً إلى الموازنة بين المقاصد الشرعية، حيث جعل الضرب سبباً للإضرار، وهدم الأسرة، فلم يعد يحقق الغاية والمآل الذي شرع لأجله، وهو الإصلاح، إضافة إلى سوء تطبيق المباح حيث يمارس المكلفين الضرب المبرح⁽²⁾، ويقترب من هذا الرأي رأي الطاهر ابن عاشور حيث يقول: "يجوز لولاة الأمور إذا علموا أن الأزواج لا يحسنون وضع العقوبات الشرعية مواضعها، ولا الوقوف عند حدودها، أن يضربوا على أيديهم استعمال هذه العقوبة، ويعلنوا لهم أن من ضرب امرأته عوقب كيلاً يتفاقم أمر الإضرار بين الأزواج لا سيما عند ضعف الوازع"⁽³⁾.

الاعتراض: إن سوء تطبيق أي قانون في العالم ليس مبرراً لوقف العمل به، والتشريع الإسلامي يناسب جميع الأمكنة والعصور، لكن يترك لكل من الزوجين وازعهما الديني، ومراقبتهما لله تعالى في العمل بالآية، "والذي ينبغي أن يقال هنا وهو الأهم في هذا الإطار: إن الزوجة المسلمة، يكون عندها من الوازع الديني ما يمنعها من الانزلاق إلى النشوز أصلاً، ولو حدث ذلك نتيجة ظرف طارئ فسرعان ما تعود لرشدتها، إن لم يكن وحدها فمن الوسيلة العلاجية الأولى، وكذلك الزوج المسلم لن يظهر منه أي ضرب أو شتم، لأن الإسلام ينمي في

(1) الأنيس، عبد السمیع، 2002م، حادثة التحريم في إطار المعالجة النبوية لمشاكل الحياة الزوجية دراسة

حديثة، مجلة الأحمدية، ع(10)، آذار، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية.

(2) الحيت، رولا، قضايا المرأة بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية، رسالة دكتوراة غير منشورة قسم

إيداع الرسائل الجامعية، الجامعة الأردنية، عمان، (ص172).

(3) ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس، (ج3، ص44).

نفسه كواجب توقفه عند الحد الذي ينبغي أن يقف عنده، فالإسلام هو صمام الأمان لكلا الزوجين يوقف كلا منهما عند حده، ويمنع كلا منهما من التناول على صاحبه⁽¹⁾.

3. ويقصر صالح الشامي الضرب على نشوز المرأة إذا انحرفت أخلاقياً، فأنتت بفاحشة عندئذ فقط تستحق الضرب، إذ يقول: "متى يباح للرجل ضرب امرأته، وأن ذلك لا يكون إلا في حالة واحدة، وهي شعور الزوج بوجود الانحراف الخلقي لدى زوجته، أو وجود مؤشرات عليه، وهذا ما يسجله الحديث الأول بقوله: "إلا أن يأتين بفاحشة مبينة"، ثم بين المقصود بهذه الفاحشة بقوله "فلا يوطئن فرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون"، ويتبين أن الضرب الوارد ذكره في الآية الكريمة إنما يكون عند إدخال المرأة عليها من لا يريد الزوج دخوله، والذي دخوله محل ريبة ومظنة حصول الفاحشة عادة⁽²⁾ ثم يقول: "ويمكن للزوج بعد الهجر أن يلجأ إلى التحكيم دون العمل بطريقة الضرب⁽³⁾، فعليه أن يجد لنفسه من الوسائل ما يوصله إلى غايته، وإذا ما غلب على ظنه أن الضرب هو الوسيلة المجدية، فعليه أن يتقيد ويراعي الضوابط التي وضعها الإسلام لذلك⁽⁴⁾. فالضرب يتنافى مع الكرامة، فمنعه الإسلام، وجعله عند وقوعه وسيلة للتحرر والتخلص من إفسار العبودية، . . . فهل مثل هذا الدين الذي يجعل من ضرب الأمة أو العبد سبباً لتحرره يأمر أو يسمح للزوج أن يضرب زوجته؟ وهل الزوجة أقل شأنًا وأقل كرامة من الأمة؟"⁽⁵⁾.

الاعتراض: هذا يتنافى مع تفسيرات العلماء للنشوز التي سبق وذكرتها، نعم وإن كان النشوز يعني في أحد معانيه انحرافها الخلقي، لكنه ليس المعنى الوحيد الذي تستحق عليه الضرب بعد وعظها وهجرها، فالضرب لا يتنافى مع الكرامة، لأن مقصوده الإصلاح والتأديب لا الإذلال. والنشوز حالة مرضية تستوجب العلاج حتى تعود منظومة الزواج إلى ما كانت عليه

(1) الحيت، رولا، قضايا المرأة، (ص160-161).

(2) الشامي، صالح أحمد، 2004م، نظرات في هموم المرأة المسلمة، ط(1)، المكتب الإسلامي، بيروت (ص87). وانظر، الكيلاني، محمد أمين، 1998م، إنصاف المرأة في الإسلام، ط(1)، مطابع الإيمان، (ص59).

(3) المرجع نفسه ، (ص93).

(4) المرجع السابق، (ص87، 90 بتصرف).

(5) الشامي، نظرات في هموم المرأة المسلمة، (ص81).

من حب ومودة، فللضرب الوارد في الآية يكون علاجاً أخيراً، لحالة من حالات الشطط التي تسبق الطلاق⁽¹⁾.

4. وعن سر تفريق القرآن في التعامل مع نشوز المرأة ونشوز الرجل، يتساءل العودات وسامر إسلامبولي عنه وعن حكمة تفضيل الرجال على النساء في القوامة، وهل هي مرتبطة بظروف وزمان ومكان اقتضت مثل هذا التفضيل، دون أن يكون موقف أبدي من المساواة بينهما، "وحتى في مجال النشوز وهو موقف إنساني صرف لا تتساوى المرأة والرجل، فإذا نشزت النساء "فعضوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن"، أما إذا نشز الرجل " فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير"⁽²⁾، ويقول سامر إسلامبولي: "ليس المقصود بكلمة (واضربوهن) ما هو شائع بين عوام الناس من الضرب باليد أو العصا، إذ لو كان هذا المقصود، لجاز للمرأة أن تضرب زوجها من باب المعاملة بالمثل، اعتماداً على أن الشارع لم يفرق بين الذكر والأنثى، ولم يجعل أحدا منهما وصياً على الآخر لمجرد جنسه، فالأصل في العلاقة بينهما هي المساواة والعدل"⁽³⁾.

الاعتراض: "أسلوب الوعظ يشترك فيه الرجل والمرأة على السواء، أما ما خص الله به الرجل من هجر في المضجع والضرب فهو لمصلحة المرأة أيضاً، كما أنها في ظروف معينة تستطيع هي كذلك هجره والابتعاد عنه، وكذلك تسعى له بالضرب ممن يقدر على ذلك ويملكه، فلأن امرأة هجرت زوجها، أو سعت في إصلاحه بالضرب، عندها تتحول رجولة الرجل إلى شيطان هائج يؤدي المرأة ويحطمها، وليس ذلك بعلاج يحفظ للمرأة كرامتها وحقوقها، إن الشريعة الإسلامية راعت خصائص كل طرف وإمكانياته وقدراته، فأعطت المرأة حق الضرب كما أعطته للرجل تماماً، ولكن بواسطة شخص ينوب عنها، حتى لا تكون المرأة طرفاً في المواجهة، فتتأذى دون أن تنال حقها وهذا الشخص هو القاضي الذي ينوب عن المرأة إن أساء الرجل، فله أن يذكر الرجال بواجباتهم بأساليب مختلفة، حتى بالتعزير الذي يكون أحياناً بالضرب إن لزم"⁽⁴⁾، ويقول جرادات: "إن ضرب الزوجة له يتنافى مع قوامته، فأى احترام يبقى للزوج في نفس زوجة تضرب زوجها، وكيف ترضى بالعيش معه؟ وهو أمر مستنكر من

(1) افنيخر، حامد، 2004م، هموم المرأة المسلمة، ط(1)، دار المكتبي، دمشق، (ص61-62).

(2) العودات، حسين، 1996م، المرأة العربية في الدين والمجتمع، ط(1)، الأهالي للطباعة، دمشق، (ص74).

(3) إسلامبولي، سامر، (1999م)، المرأة مفاهيم ينبغي أن تصحح، دار الأوائل، دمشق، ص(125).

(4) أسد، محمد مرهف، 2004م، تأملات في المرأة بين الأصالة والمعاصرة، ط(1)، دار وحي القلم، بيروت،

الزوج مع أنه يملكه⁽¹⁾، فهو عقاب متكافئ ينزل بكل من الرجل والمرأة عند وجود هذا الشذوذ ، واستعصائه على السبل العلاجية الأخرى، بقطع النظر عن الجهة التي تكلف بإنزال هذا العقاب به؟ فبين الرجل والمرأة مساواة دقيقة في التعرض لهذا العقاب عند حصول موجباته، ولكن الاختلاف في السبيل التي ينبغي أن تتخذ إلى هذه المساواة بينهما⁽²⁾.

5. يذهب خليل أحمد خليل إلى معارضة عقوبة الضرب، فيهاجم الإسلام، ويرى أنه لعب دورا في الحالة المزرية والقهر الكبير الذي وصلت إليه المرأة العربية؛ حيث يقول: "ومن جهة ثانية كانت المرأة العربية تواجه على صعيد القيم والأفكار بركام كبير من المواقف المعادية، لا يزال معظمها حيا حتى أيامنا، ويكفي هنا سرد هذه المقتطفات غير المنتخبة والمجتلبة من التراث والأحاديث والآداب الإسلامية الأولى، منها: شاورهن وخالفوهن. . . تعاهدوا نساءكم بالسب وعادوهن بالضرب. . . ، مما لا شك فيه أن المرأة العربية مقهورة على صعيدي الأوضاع والمواقف، والفصل بين الإسلام والجماعة التي تمارسه ما هو إلا ملهات أطفال، يعتقدون أنهم قادرون على تبرير كل شيء، حفاظا على هذا القهر النسائي العربي الكبير"⁽³⁾، "ثم يقول: "هذه هي الصورة غير المشرقة، وغير المقبولة التي ما زال فقهاء في عصرنا يكررونها، لتكرار عبودية المرأة العربية، وقهرها في تراثها ومجتمعها ومستقبلها"⁽⁴⁾.

الاعتراض: "الحق أن هؤلاء المتأففين من تشريع التأديب على هذا الوجه ، يلبسون على الناس، ويلبسون الحق بالباطل، فلم يكن الضرب هو كل ما شرع الإسلام من علاج، ولا هو أول ما شرع الإسلام، وإنما هو واحد من أنواع ثلاثة هو آخرها في الذكر، كما هو آخرها في الالتجاء إليه"⁽⁵⁾، ثم إن "الوضعية التي يرسم القرآن المراحل لعلاجها هي: وضعية زوجة تمردت على منهج التعاون الإنساني، الذي لا بد منه مع زوجها، والذي لا يستقيم دون التناصح والطاعة

(1) جرادات، صالح أحمد، 1999م، حقوق المرأة في الإسلام دراسة مقارنة مع الواقع، ط(1)، مطبعة

الروزنا، اريد، (ص 87).

(2) البوطي، محمد رمضان، 1996م، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، دار الفكر،

سوريا، (ص115-116).

(3) خليل، خليل أحمد، المرأة العربية وقضايا التغيير، دراسة في تاريخ القهر النسائي العربي الكبير،

(ص58-60).

(4) المرجع السابق، ص 53

(5) الشريف، محمود، 1991م، القرآن ودنيا المرأة، ط(1)، دار المعارف، القاهرة، (ص96).

المتبادلة، إذن فالصورة ليست زوجة مقهورة، تحت نيران الظلم والتعسف من زوجها فاندفعت إلى التمرد دفاعاً عن كرامتها وحقوقها، وإنما وضعية زوجة أضافت إلى عسف تمردها ، أن ركلت منهج الحوار والتناصح بقدمها، ثم ظلت تركله مع استمرار الزوج في الحوار ، والوقوف عند حد التناصح، فهي وضعية زوجة ظلت متشبثة بتمردها، على مبدأ التعاون والتراضي ، حتى بعد أن لجأ الزوج إلى الزخم العاطفي ، واستعان بالتيار الغريزي، فواصلها زوجاً ودوداً في النهار، وانفصل عن مضجعتها في الليل، هذه الوضعية التي انتهت إلى هذا الشكل هي التي أذن القرآن بمعالجتها بالضرب الخفيف غير المبرح، فهل ترى في هذا العلاج جرحاً لكرامة المرأة، وهضمًا لإنسانيتها أم ترى فيه انتصاراً لكرامتها وإنسانيتها، ووقفاً في وجه الشذوذ الأرعن الذي طغى على إنسانيتها؟ بخلاف وضعية المرأة في الغرب ، حيث يتمثل الشذوذ في الشخص الضارب، وتتمثل الإنسانية المكرومة في المرأة التي تلاحق بالضرب والنكال ؟ فالذي يعاقب في شخص المرأة في ديننا هو شذوذها المتمرد الذي تطاول أمده ، ومن ثم فهو أندر ما يكون في البيوتات الإسلامية، وأما الذي يعاقب في شخص المرأة في الغرب فهو إنسانيتها الوديعه⁽¹⁾، فالضرب جاء علاجاً لحالة الشذوذ لا هوية يمارسها الرجل ضد زوجته⁽²⁾، فالذي قرر هذه الإجراءات هو الذي خلق وهو أعلم بمن خلق، وكل جدال بعد قول العليم الخبير مهاترة وكل تمرد على اختيار الخالق، وعدم التسليم به مفض إلى الخروج من مجال الإيمان كله⁽³⁾. فلهـ سبحانه وتعالى جعل من الضرب دواء، ومن الزوج طبيباً، ومن الزوجة الناشز مريضاً ، فهل في تقديم الدواء إعلاء من شأن الطبيب وهدر من كرامة المريض.!!⁽⁴⁾. فالضرب للضرب ممنوع، فهو وسيلة لا غاية، فإن كان للتشفي والانتقام والإيلام فهو ممنوع شرعاً ، ويأثم فاعله، أما إن كان لأجل الإصلاح، وقتل شيطان التمرد في الناشز فهو جائز ، فالضرب أسلوب لإصلاح المرأة، لم يقصد منه الإيذاء الحسي ، ولا الإيلام البدني، فهو إجراء وقائي يهدف لحسم الخلاف، لا إلى إيجاد النفور، وإيغار الصدور بالعداوة والضعينة.

"وليس معنى إباحة الضرب إيجابه في كل حال ، ومع كل امرأة، فللضرب يباح لأن بعض النساء يتأدبن به، ولا يتأدبن بغيره، -فلنشوز شذوذ ينحرف عن الجادة التي يفترض أن تنتظم

(1) البوطي، محمد رمضان، المرأة بين طغيان النظام الغربي، (ص118).

(2) افنيخر، حامد، 2004م، هموم المرأة المسلمة، ط(1)، دار المكتبي، دمشق، (ص61-62).

(3) قطب، سيد، في ظلال القرآن، (ج2، ص655)

(4) المكتب العالمي للبحوث، (ص36).

الحياة الزوجية⁽¹⁾، -، والاعتراض على إباحة الضرب بين العقوبات ، لا يصح إلا على اعتبار واحد: هو أن الله لم يخلق نساء قط يؤدبن بالضرب، ولا يجدي معهن في بعض الحالات غيره، ومن قال ذلك فهو ينسى أن الضرب عقوبة معترف بها في الجيوش والمدارس، وبين الجنود والتلاميذ، وهم أحق أن ترعى معهم دواعي الكرامة والنخوة، مع أن رؤساءهم يملكون من العقوبات المادية والأدبية، ومن وسائل الحرمان والمكافأة ما ليس يملكه الأزواج في نطاق البيوت المحدودة، فهذه الوسائل تستنفذ كل حيلة في الوسع للإبقاء على صلة الزواج واتقاء الفرقة بين الزوجين⁽²⁾، فهذا التأديب له أثره في الإصلاح، ولكن إصلاح بعض النفوس وليس جميعها، وليس ينقص من قدر النساء مثل هذا التشريع، ذلك أن عقوبة المذنبين لا تنقص من قدر الأبرياء⁽³⁾.

الرأي الرابع: رأي جمهور الفقهاء من إباحة ضرب الرجل للمرأة ضمن قيوده وضوابطه، التي سأبينها فيما يلي، والتي وضعوها للحد من تعسف الرجل، هذا وإن للمرأة متسعا في رفع أمرها للقاضي للتفريق بسبب الضرر حتى وإن كان معنويا، "ولا ريب أن عدم الضرب والاعتذار والسماحة أشرف من ذلك، كما هو أخلاق رسول الله ع"⁽⁴⁾، فالتخفيف يراعى في هذا الباب، ومن ثم قال الشافعي ع: "ترك الضرب بالكلية أفضل"⁽⁵⁾ وقال ابن العربي: "قال عطاء لا يضربها، وإن أمرها ونهاها فلم تطعه ولكن يغضب عليها، قال القاضي هذا من فقه عطاء، فإنه من فهمه بالشريعة ووقوفه على مظان الاجتهاد علم أن الأمر بالضرب هاهنا أمر إباحة، ووقف على الكراهية من طريق أخرى في قول النبي ع في حديث عبد الله بن زمعة إني لأكره للرجل يضرب أمته عند غضبه ولعله أن يضاجعها من يومه... فأباح وندب إلى الترك"⁽⁶⁾.

(1) البناء، جمال، (1998)، المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء، ط (1)، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، (ص50-51).

(2) العقاد، عباس، الفلسفة القرآنية، مؤسسة دار الهلال، (ص63) بتصرف.

(3) القصير، فدى عبد الرزاق، 1999م، المرأة المسلمة بين الشريعة الإسلامية والأضاليل الغربية، ط (1)، مؤسسة الريان، بيروت

(4) الصنعاني، سبل السلام، (ج3، ص165).

(5) ابن حجر الهيتمي، الزواجر عن اقتراف الكبائر، (ج2، ص76).

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج1، ص532).

فللضرب علاج مر، قد يستغني عنه الخير الحر؛ ويزول من البيوت إذا امتثل كل من النساء والرجال لأوامر الله تعالى في بيوتهم، وعلم الأزواج أن الحقوق تتبعها واجبات⁽¹⁾، يغرمونها كما يغنمون طاعة زوجاتهم لهم، فللضرب أصبح على هذا النحو شبيها بالوسيلة المعطلة، حيث ينأى عنها خيار المسلمين سعيا إلى الكمال⁽²⁾، وابتغاء للثواب وتأسيا برسول الله ﷺ.

المسألة السادسة: ضوابط فعل الضرب:

لكي لا يشتط الرجل في تأديب زوجته، أقام الإسلام طريق التأديب وبينه بأن حدد الله تعالى الصنف الذي يباح تأديبه من النساء ووضع الرسول ﷺ قيودا لهذا التأديب، واستتبط الفقهاء ضوابط للضرب، معتمدة على الأصول العامة والمقاصد العليا للتشريع الإسلامي في إقامة الحياة الزوجية على أساس المودة، بحيث لا يظن الرجل أنه يستطيع أن يفعل ما يشاء، فتتعرض الحياة الزوجية للخطر، ويتخلف المقصد الذي شرعت له هذه الوسائل العلاجية التي تضمن استمرار وديمومة الحياة الزوجية، وفيما يلي هذه القيود والضوابط التي ترشد استعمال وسيلة الضرب بحيث تحقق الغاية التي شرعت لأجلها:

1. أن يكون ضربا غير مبرح⁽³⁾ أي غير شديد، ولا يبالغ فيه.
2. أن لا يثر فيها شيئا، ولا يظهر له أثر على البدن، بحيث لا يكسر فيها عضوا ولا يهشم عظاما، ولا يشين جارحا⁽⁴⁾، ولا يعفن لحما⁽⁵⁾.
3. أن يجتنب الوجه والمواضع المستحسنة كالرأس والمخوفة كالصدر والبطن، لأن المقصود التأديب لا التشويه والإتلاف⁽⁶⁾.

(1) رضا، محمد، تفسير المنار، (ج5، ص76) بتصرف.

(2) كوثر علي، سمو التشريع الإسلامي، (ص97).

(3) البرح أي الشدة؛ غير مبرح أي غير شاق، البراح الظهور والبيان، وبرح الخفاء إذا ظهر، لسان العرب، (ج2، ص409-410).

(4) تفسير ابن كثير، (ج1، ص493). الدردير، الشرح الكبير، (ج2، ص343).

(5) ابن حزم، المحلى، (ج9، ص115).

(6) الشافعي، الأم، (ج5، ص194). الشيرازي، المذهب، (ج2، ص70). الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، 1418هـ، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ج2، ص110). ابن قدامة، الكافي في فقه ابن حنبل، (ج3، ص137). والحكمة من النهي عن ضرب الوجه أنه لطيف

4. ألا يكرر الضرب⁽¹⁾، إذ لو غلب على ظنه أن الضرب لا يفيد لها، ويزيدها نشوزاً فلا يضربها، لأن الوسيلة إن لم تحقق مقصودها لا تشرع، فالضرب وسيلة إلى إصلاح حالها والوسيلة لا تشرع عند ظن عدم ترتب المقصود عليها⁽²⁾، فمقصودها الإصلاح والأدب لا غير⁽³⁾، والأولى للزوج العفو⁽⁴⁾، إذ لا يخفى أن تحمل أذى النساء والصبر عليهن أفضل من ضربهن إلا لداع قوي⁽⁵⁾.

5. أن يتولى تأديبها بنفسه، ولا يرفع الأمر للقاضي لأن فيه مشقة وعارا، وتتكيدا للاستمتاع بينهما فيما بعد، وتوحشياً للقلوب، ولأن القصد ردها إلى الطاعة⁽⁶⁾، فإن كان الزوج يمنع من الهجر في غير البيت، حيث يخلو بزوجته، فإن الضرب من باب أولى أن يكون بينه وبينها إذ المقصود التأديب لا إذلال الزوجة، "مع عدم مباشرتها أو الانبساط إليها حتى لا يبطل فائدة التأديب"⁽⁷⁾.

6. آله تكون بمنديل ملفوف أو بالسواك أو بيده⁽⁸⁾، وعند بعضهم جائز أن يكون بالعصا والسوط والقضيب اللين⁽¹⁾، وترى الباحثة - والله أعلم - ألا تكون آله العصا والسوط لأن باستخدامها يحدث الألم والإنكاء، والمقصود التأديب لا غير.

يجمع المحاسن وأكثر ما يقع الإدراك بأعضائه فيخشى تفويت منافعه عليها، ويخشى الضرر أو القتل

خاصة في المواطن المخوفة. انظر؛ ابن حجر، فتح الباري، (ج5، ص183).

(1) قليوبي وعميرة، الحاشية، (ج3، ص306).

(2) عlish، منح الجليل شرح مختصر خليل، دار الفكر، (ج3، ص546)

(3) النووي، روضة الطالبين، (ج7، ص368)، الشرييني، مغني المحتاج، (ج3، ص260)، العبدري، التاج والإكليل، (ج4، ص16). الخطاب، مواهب الجليل، (ج4، ص15). الكاساني، بدائع الصنائع، (ج2، ص334).

(4) الأنصاري، فتح الوهاب، (ج2، ص110).

(5) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، 1415هـ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط(1)، دار القلم، بيروت، تحقيق: صفوان عدنان، (ج1، ص263).

(6) الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، حاشية الجمل على المنهج، دار الفكر، بيروت، (ج4، ص290).

(7) الخادمي، بريقة محمودية، (ج4، ص12).

(8) البيروتية، محمد بن درويش بن محمد الحوت، 1997م، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب،

ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مصطفى عطا، (ج3، ص239). البيجرمي، سليمان بن عمر بن

محمد، الحاشية على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا، (ج3، ص477).

7. يشترط أن يكون الزوج ملتزماً بإعطاء زوجته حقوقها، غير مفرط بحقوقها، حتى يباح له استخدام حق التأديب، قال صاحب المطالب: "ويمنع من هذه الأشياء زوج علم بمنعه حقها حتى يوفيه، ويحسن عشرتها، لأنه يكون ظالماً بطلبه حقاً مع منعه حقها"⁽²⁾.

المسألة السابعة: هل يضمن بالضرب إن أدى إلى قتلها أو إتلاف عضو؟

اتفق الفقهاء على منع التأديب بقصد الإتلاف، وعلى ترتب المسؤولية على ذلك، واختلفوا في حكم الهلاك من ضرب التأديب، فإذا ضرب الرجل زوجته الناشز، وترتب على هذا الضرب قتلها أو إتلاف عضو لها أو إسقاط جنينها إن كانت حاملاً، ما المسؤولية المترتبة على أفعاله تلك، وهل يضمن الزوج أم لا؟ هذا ما سأبينه بالتفصيل الآتي:

أولاً: إن أدى ضربه إلى قتلها (وفاتها):

الرأي الأول: ذهب جمهور العلماء من الحنفية⁽³⁾ وبعض المالكية⁽⁴⁾ والشافعية⁽¹⁾ إلى تضمينه الدية إذا أدى ضربه لقتلها⁽²⁾، لأن الضرب مقيد بشرط السلامة، فإن أفضى إلى فساد

(1) ابن حيان، البحر المحيط، (ج3، ص250) ونسبه للرازي، الرملي، نهاية المحتاج، (ج6، ص391). وعند الشافعية لا يبلغ ضرب الحرة أربعين والأمة عشرين، انظر؛ الدمياني، أبوبكر السيد محمد شطا، إعانة الطالبين، دار الفكر، بيروت، (ج3، ص377). وعند الحنابلة "حده يكون عشرة أسواط فأقل"، انظر؛ البهوتي، كشاف القناع، (ج5، ص210). وترى الباحثة أن تحديده أقل من الأربعين وبأعلى من العشرين يشعر بقربه من الحدود وهو ليس كذلك، فمقصوده التأديب والإصلاح، وتحديده يزيد من نشوزها ولا يصلحها.

(2) السيوطي، مصطفى الرحيباني، 1961م، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، المكتب الإسلامي، دمشق، (ج5، ص287). ابن ضويان، منار السبيل، (ج2، ص202).

(3) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج2، ص343). وقال السرخسي: "الزوج إذا عزر زوجته فماتت كان عليه ضمان الدية"، المبسوط (ج9، ص64) وقال الحصكفي: "من حد أو عزر فهلك قدمه هدر إلا امرأة عزرها زوجها... فماتت لأن تأديبه مباح فيتعيد بشرط السلامة... وبهذا ظهر أنه لا يجب على الزوج ضرب زوجته أصلاً" "الدر المختار" (ج4، ص78) وقال ابن الشحنة: "الزوج إذا عزر زوجته فماتت فإنه يوجب حرمان الميراث". لسان الحكام، (ج1، ص387) يتصرف، وعندهم ضابط "كل ضرب مأذون فيه فإن الضارب يضمنه إذا مات لتعديده بشرط السلامة"، ابن نجيم، البحر الرائق، (ج5، ص53).

(4) الدردير، أبو البركات، الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت، تحقيق، محمد عlish، (ج2، ص343). ابن جزي محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، القوانين الفقهية، (ج1، ص142). قال الخطاب: "إذا أدى إلى الهلاك وجب

عضو أو روح فعليه الضمان⁽³⁾، ووجب الغرم⁽⁴⁾، إذ تبين أنه إتلاف لا إصلاح، وقد صرحوا بأنه إذا ضربها وماتت وجب عليه التعزير، ولا يرثها لأنه ضربها لمنفعة نفسه، فلما اتصل به الموت تبين أنه وقع قتلاً⁽⁵⁾.

الرأي الثاني: ذهب المالكية في قول وبعض الشافعية إلى وجوب القصاص عليه لكونه معتدياً⁽⁶⁾، لأن المالكية يعتبرون قتل العمد بمجرد تعمد الإنسان الفعل ولا ينظرون للآلة، فكل ما تعمد الإنسان من ضربة بلطمة أو بعضاً أو بحجر كان هذا قتل عمد إذا مات المجني عليه⁽⁷⁾.

الرأي الثالث: ذهب الماوردي من الشافعية إلى وجوب القصاص إن كان ضربه مما يقتل غالباً، وإن لم يكن كذلك فالدية، وعليه الكفارة في الحالين⁽⁸⁾.

الضمان.. من ضرب امرأته عمدا قضى عليه بما جرى من حق وهو يختلف باختلاف البلدان" مواهب الجليل، (ج11، ص66 وما بعدها).

(1) النووي، روضة الطالبين، (ج7، ص368). الرافعي، العزيز، (ج8، ص387). قال الشافعي: "إن خاف الرجل نشوز امرأته فضرربها فماتت أو فقاً عينها خطأ ضمننت عاقلته نفسها وعينها" الأم (ج6، ص94).

(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج5، ص172).

(3) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، 1417هـ، الوسيط في المذهب، ط(1)، دار السلام، القاهرة، تحقيق أحمد محمود إبراهيم، (ج5، ص306).

(4) النووي، روضة الطالبين، (ج7، ص368). الرافعي، العزيز شرح العزيز، (ج8، ص387).

(5) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج2، ص343). ابن نجيم، البحر الرائق، (ج8، ص302)، الزيلعي، فخر الدين عثمان بن علي، (1313هـ)، تنقيح الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتب الإسلامي، القاهرة، (ج5، ص119)، يضمن لأنه ضربها لمنفعة نفسه ولا يرثها.

(6) الدردير، أبو البركات، الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت، تحقيق، محمد عlish، (ج2، ص343). ابن جزي محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، القوانين الفقهية، (ج1، ص142).

(7) مالك، المدونة الكبرى، (ج16، ص306)، وانظر؛ عودة، التشريع الجنائي، (ج2، ص26) في تفريقهم بين العمد والخطأ.

(8) قال الماوردي: "فإن ضربها فماتت من الضرب نظر؛ فإن كان مثله قاتلاً فهو قاتل عمد وعليه القود، وإن كان مثله يقتل ولا يقتل فهو خطأ شبه عمد فعليه الدية مغلفة تتحملها العاقلة، وعليه الكفارة في الحالين، إذ بان بإفضاء الضرب إلى القتل أنه كان غير مباح"،

الحاوي (ج9، ص599) بتصرف

الرأي الرابع: ذهب الحنابلة إلى عدم الضمان على الزوج، لأنه ضرب مأذون فيه شرعا، والجواز ينافي الضمان⁽¹⁾، ولأن القود من أجل الحدود ولا تقام الحدود بالشبهات، فالزوجة شبهة تدرأ القصاص⁽²⁾.

الرأي الرابع: ترى الباحثة القول بتضمينه، لتضييق دائرة الضرب حتى لا يساء استخدامها، فتعود على مقصودها بالنقض، والقضاء هو من يحدد إن كان ضربها ليقتلها أم ليؤذيها، بالاعتماد على القرائن، فإذا ظهر أنه قصد قتلها يقتل.

ثانيا: إن جرحها أو أتلف لها عضوا ككسر سن أو فقء عين:

الرأي الأول: لا ضمان على الزوج إذا نشأ من تأديبه تلف، لأن التلف تولد من فعل مأذون، والمتولد من الفعل المأذون لا يكون مضمونا، إذ لا يعد اعتداء فلا ضمان⁽³⁾، إلا إن تعدد فقء العين أو كسر السن فيضمن، لأن فعله آل إلى ما لم يؤذن له فيه⁽⁴⁾.

الرأي الثاني: يضمن الزوج إن أفضى تأديبه إلى الإلتلاف⁽⁵⁾، لأن تأديب الزوجة الذي تعين تعين سبيلا لمنع نشوزها، شرطه أن يكون غير مبرح، فإذا ترتب عليه الإلتلاف، تبين أنه قد جاوز الفعل المأذون فيه، فيجب عليه الضمان، ولأنه غير واجب فشرط فيه سلامة العاقبة، فهو مخير بين العفو والضرب بل إن العفو مندوب إليه⁽⁶⁾، ولأنه ضربها لمصلحة نفسه فلما أفضى

(1) ابن مفلح، المبدع، (ج7، ص215). ابن قدامة، المغني، (ج7، ص242). ابن نجيم، البحر الرائق،

(ج3، ص236). الدردير، الشرح الكبير، (ج2، ص342). ابن جزي، القوانين الفقهية، (ج1، ص142).

(2) ابن فرحون، تبصرة الحكام، (ج2، ص180).

(3) اطفيش، محمد بن يوسف، شرح النيل وشفاء العليل، مكتبة الإرشاد، (ج10، ص53). قال الحموي :
"الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به"، غمز عيون البصائر، (ج3، ص249).

(4) ابن فرحون، إبراهيم بن علي، تبصرة الحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، (ج2، ص232)، وفيه: "إذا أصاب إحداهن فقء عين، أو كسر سن أو شجة، لها عقل وضامن لذلك ولا قصاص في ذلك، إلا إن تعدد ضربها ما لم يتعمد فقء عينها".

(5) ابن عابدين، رد المحتار، (ج4، ص80)، وقال: "الضمان في ضرب التأديب إن كان ضربا غير معتاد فإنه موجب للضمان مطلقا".

(6) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (ج6، ص567)، قال البابرتي: "الضرب مطلق لكونه رفع القيد فهو قابل للتعليل فيتعيد بوصف السلامة ولأن الفعل المطلق في اختيار فاعله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل فينبغي أن يتقيد بوصف السلامة لأنه لا ضرورة في ترك وصف السلامة". العناية بتصرف ، (ج5، ص352).

إلى الهلاك ضمن لأن الغنم بالغرم⁽¹⁾، ثم إن المقصود منه التأديب لا الهلاك، والتأديب اسم لفعل يبقى المؤدب حيا بعده، فإذا سرى تبين أنه هلاك لا تأديب وهو غير مأذون في الهلاك، فالاستصلاح يكون مع بقاء النفس، فإذا صار متلفا لم يكن استصلاحاً، فوجب أن يكون التلف به مضمونا⁽²⁾، ولأن تأديبها ممكن باللفظ، وعلى تقدير الظن بأنه لا يفيد إلا الضرب فهو اجتهد فاكتمى به للإباحة دون سقوط الضمان⁽³⁾.

الرأي الرابع: القول بتضمينه، لقوة أدلتهم؛ ولأنه يناسب عصرنا، خاصة أن كثيرا من الأزواج لا يتقون الله في زوجاتهم فيضربونهن للنشوز ولغيره، ضربا مبرحا يؤدي إلى إصابتهن بالكسور والعاهات،

المسألة الثامنة: دعوى الضرب العمد:

إن ادعت امرأة على زوجها أنه ضربها عمدا ضربا فاحشا، وادعى الزوج أن ضربه للأدب بسبب النشوز، فمن يصدق في دعواه؟

الرأي الأول: القول قول الزوج، يصدق ما لم تعلم جراته واستهتاره⁽⁴⁾؛ لأن إباحة ضربها للنشوز ولاية من الشرع للزوج، والولي يرجع إليه في مثل ذلك⁽⁵⁾، فالرجال قوامون على النساء⁽⁶⁾ فهو موكل في زوجته إلى أمانته إذ إن الله تعالى ائتمن الرجال على النساء⁽⁷⁾، ولشدة احتياج الزوج إلى تأديب زوجته، فالقول قوله من باب رفع الشخص الضرر عن نفسه⁽⁸⁾ ولولم يقبل قوله لاشتد ضرره وتعطل عرضه، لأن من شأن ذلك أن يجريها عليه فتخالفه⁽⁹⁾، ولأن

(1) البيهقي، سليمان بن محمد، الحاشية على شرح الخطيب، دار الفكر، (ج3، ص477).

(2) الماوردي، الحاوي الكبير، (ج2، ص1011-1012 بتصرف)، تحقيق إبراهيم صندقجي.

(3) الشربيني، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، (ج3، ص480).

(4) البهوتي، الروض المربع، (ج6، ص456).

(5) قليوبي وعميرة، الحاشية، (ج3، ص308)، الشربيني، مغني المحتاج، (ج4، ص428) قال وفيه احتمالان
الراجح قوله.

(6) الخرش، شرح مختصر خليل، (ج4، ص8). عيش، منح الجليل، (ج3، ص546).

(7) النفراوي، أحمد بن غنيم بن مهنا، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، دار الفكر، (ج2، ص24).

(8) الدسوقي، الحاشية، (ج2، ص344).

(9) الهيثمي، عمر بن علي الوادياشي، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، تحقيق عبد الله بن سعاف، ط(1)، دار حراء، مكة المكرمة، (ج6، ص30).

الأصل عدم العداء⁽¹⁾، فالعمد طارئ والأصل عدمه فيرجح استصحاب ب الأصل وهو عدم العمدية، فالقول قوله، وقيل يصدق بيمينه⁽²⁾.

الرأي الثاني: القول قول الزوجة⁽³⁾، فتصدق ويعزره الحاكم، قال الخرشي: "ادعت العداء، وادعى الزوج الأدب، فالقول قولها"⁽⁴⁾.


الرأي المختار:

أرى والله أعلم أن هذه المسألة يحكم بها القضاء بناء على القرائن، ففي عصرنا الحاضر تعددت القرائن وسهل التعرف على الصادق منهما فمثلا التقرير الطبي التي تقدمه الزوجة ضد زوجها مبينة فيه أثر الكدمات أو الضرب المبرح كاف في تصديقها، لذلك فالمسألة تترك للقضاء في ترجيح الصادق بحسب القرائن المقدمة.

المطلب الرابع: حكم ضرب الرجل لمن تحت ولايته من النساء:


هل يمتد الحق التأديبي للرجل على من هن تحت ولايته من النساء؟

ليس في القرآن ولا في الأحاديث إشارة صريحة إلى امتداد قوامة الرجل وحقه التأديبي إلى سائر النساء في بيته من أخت أو بنت، لكن هناك أدلة يفهم منها بعض أحكام تأديب الرجل لمن هن تحت ولايته من النساء، فيمكن القول بأن الرجل يملك حق تأديب أخته أو ابنته، من خلال الاعتماد على الأدلة التالية:

1. قوله تعالى: " 







(1) الخرشي، شرح مختصر خليل، (ج4، ص8)، عlish، منح الجليل، (ج3، ص546).

(2) المرجع نفسه.

(3) الهيثمي، تحفة المحتاج، (ج7، ص457)، الدسوقي، الحاشية، دار إحياء التراث العربية، (ج2، ص344).

(4) الخرشي، شرح مختصر خليل، (ج4، ص8).

(5) سورة النساء، الآية 34.

وجه الدلالة: الآية تبين أن للرجال على النساء ولاية تأديبهن، والقيام عليهن بالتدبير والحفظ والصيانة⁽¹⁾. فللرجل أهل للقيام بتأديب من هن تحت ولايته من النساء، والأخذ على أيديهن فيما يجب عليهن الله تعالى⁽²⁾.

2. قوله تعالى: ﴿وَالرَّجُلُ عَلَىٰ أُنثَاهِ سُلْطَانٌ ۚ وَكَأَنَّكُم بِهَا لَافِيَةٌ ۚ وَاللَّهُ جَلِيلُ الْحُكْمِ ۚ وَإِنَّكُم لَأَعْيُنُهُ عَلَىٰ الْغُلَامِ ۚ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ إِلَىٰ الْحَرْبِ يُخَالِفُونَ بِأَمْوَالِهِمْ لِمَا قَالُوا ۚ وَمَا لَهُمْ لَهَا ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَفْعَلْ ۚ﴾⁽³⁾.

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر بوقاية النفس والأهل من النار، والوقاية تكون بالحمل على طاعة الله تعالى، واجتناب ما نهى عنه من المعاصي، والأخت والبنات قطعاً من الأهل اللواتي ينبغي تأديبهن بما يجنبهن النار⁽⁴⁾.

3. عن عبد الله بن عمر قال النبي ﷺ: "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول، والرجل راع على أهله وهو مسؤول، والمرأة راعية على بيت زوجها وهي مسؤولة، والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول، ألا فكلكم راع وكلكم مسؤول"⁽⁵⁾.

-
- (1) الجصاص، أحكام القرآن، (ج2، ص267). مع العلم بأن من العلماء من قصر الرجال في الآية على الأزواج، ومنهم أخذ بعموم اللفظ ليفيد عموم الرجال بما فيهم الأب والأخ.
- (2) الطبري، محمد بن جرير، ت310هـ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، 1405هـ، (ج5، ص57).
- (3) سورة التحريم، آية 6.
- (4) قال الطبري: "يقيمهم أن يأمرهم بطاعة الله وينهاهم عن معصيته، وأن يقوم عليهم بأمر الله يأمرهم به ويساعدهم عليه، فإذا رأيت الله معصية ردعتهم عنها وزجرتهم عنها"، جامع البيان، (ج28، ص166). وعن قتادة في قوله ﴿وَالرَّجُلُ عَلَىٰ أُنثَاهِ سُلْطَانٌ ۚ﴾ (سورة النور، آية 34) قال: مروهم بطاعة الله وانهوهم عن معصية الله، وقال علي بن أبي طالب: علموا أنفسكم وأهلكم الخير، "الصنعاني، عبد الرزاق بن الهمام، ت211هـ، تفسير القرآن، ط(1)، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق د مصطفى مسلم، (ج3، ص303). وعن ابن عباس قال: "أدبوا أهليكم"، السيوطي، الدر المنثور، (ج8، ص225). وقال ابن عبد البر: "واجب على كل مسلم أن يعلم أهله ما بهم الحاجة إليه من أمر دينهم، وينهاهم عما لا يحل لهم"، الاستذكار، (ج3، ص72).

(5) البخاري، الصحيح، باب قوا أنفسكم وأهلكم نارا، ح رقم (4892)، (ج5، ص1988). ورواه في عدة أبواب، وروى الأزدي في الجامع عن ابن عمر قال: "إن الله سائل كل ذي رعية فيما استراحه أقام أمر الله فيهم أم أضاعه، حتى إن الرجل ليسأل عن أهل بيته"، الأزدي، معمر بن راشد، الجامع، ط(2)، المكتب الإسلامي، بيروت، منشور كملحق بكتاب المصنف للصنعاني، تحقيق حبيب الأعظمي، (ج11، ص319).

وجه الدلالة: الحديث يجعل للرجل على من هن في كنفه من النساء قوامة، فيكون له حق مراقبتهن والإشراف على سلوكهن، وتقويم ما قد يبدو منهن من إنحراف وشذوذ، وتمرد وسوء خلق⁽¹⁾.

4. عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله ﷺ: "مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم⁽²⁾ عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع"⁽³⁾.

وجه الدلالة: الحديث يبين وجوب أمر الرجل أهله وأولاده المميزين وسائر من في رعيته بطاعة الله تعالى⁽⁴⁾. ويبيح الضرب كأسلوب للتأديب إن لم يجد الوعظ.

5. عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش⁽⁵⁾ انقطع عقد لي فأقام رسول الله ﷺ على التماسه، وأقام الناس معه، وليسوا على ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر الصديق فقالوا: ألا ترى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء، فجاء أبو بكر ورسول الله ﷺ واضع رأسه على فخذي قد نام فقال: حبست رسول الله ﷺ والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء، فقالت عائشة: فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء

(1) دروزة، محمد عزة، 1967م، المرأة في القرآن والسنة، ط(2)، المكتبة العصرية، بيروت، (ص266).

(2) لعل هذا الحديث صريح في إباحة الضرب للتأديب، لكن يضبط الضرب بالقيود التي ذكرناها في مطلب ضوابط الضرب للزوجة الناشز إذ بعض تلك القيود ذكره العلماء كقيود عامة لفعل الضرب أيا كان المؤدب.

(3) أبو داود، السنن، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، ح رقم (495)، (ج1، ص133). قال شمس الحق آبادي: "ذكر المنذري تصحيح الترمذي وأقره وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم"، وقال أولادكم يشمل الذكور والإناث، عون المعبود، (ج2، ص114).

(4) النووي، رياض الصالحين، (ج9، ص95)، قال المباركفوري: "إذا استحق الضرب وهو غير بالغ، فيدل على أنه يستحق بعد البلوغ من العقوبة ما هوأبلغ من الضرب" تحفة الأحوذى، (ج2، ص370).

(5) البيداء وذات الجيش هما بين المدينة وخيبر، وقيل البيداء هي ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة وذات الجيش وراء دي الحليفة، انظر؛ ابن حجر، فتح الباري، (ج1، ص432)

الله أن يقول، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي فلا يمنعني من التحرك إلا مكان رسول الله ﷺ على فخذي، فقام رسول الله ﷺ حين أصبح على غير ماء فأنزل الله آية التيمم فتييمموا ، فقال أسيد بن الحضير: ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، قالت: فبعثنا البعير الذي كنت عليه فأصبنا العقد تحته⁽¹⁾، وفي رواية أخرى للبخاري "أقبل أبوبكر فلكنني لكزة شديدة . . . وقد أوجعني"⁽²⁾.

وجه الدلالة: في الحديث دلالة على تأديب الرجل ولده بالقول والفعل والضرب ونحوه، وفيه تأديب الرجل ابنته، وإن كانت كبيرة مزوجة خارجة عن بيته⁽³⁾.

6. عن عمر بن الخطاب من حديث طويل: " . . . وكنا معشر قریش نغلب النساء ، فلما قدمنا على الأنصار، إذا هم قوم تغلبهم نساؤهم، فطفق نساؤنا يأخذن من أدب نساء الأنصار، فصخب⁽⁴⁾ على امرأتي فراجعتني فأنكرت أن تراجعني، قالت: ولم تنكر أن أراجعك فوالله إن أزواج النبي ﷺ ليراجعنه، وإن إحداهن لتهجره اليوم حتى الليل ، فأفزعني ذلك وقلت لها قد خاب من فعل ذلك منهن ثم جمعت علي ثيابي فنزلت، فدخلت على حفصة فقلت لها أي حفصة أتعاضب إحداكن النبي ﷺ اليوم حتى الليل؟ قالت: نعم، فقلت: قد خبت وخسرت أفتأمنين أن يغضب الله لغضب رسوله ﷺ فتهلكي، لا تستكثري النبي ﷺ ولا تراجعيه في شيء ولا تهجره وسليني ما بدا لك"⁽⁵⁾.

(1) البخاري، الصحيح، كتاب التيمم قول الله تعالى، " فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه"، ح رقم (327)، (ج1، ص127).

(2) البخاري، الصحيح، باب من أدب أهله أو غيره دون السلطان، ح رقم (6453)، (ج6، ص2511).

(3) النووي، أبوزكريا يحيى بن شرف، شرح النووي على صحيح مسلم، ط (2)، 1392هـ، دار إحياء التراث، بيروت، (ج4، ص59). قال ابن حجر، "وفيه تأديب الرجل ابنته ولو كانت مزوجة كبيرة خارجة عن بيته ويلحق بذلك تأديب من له تأديبه ولولم يأذن له الإمام". فتح الباري ، (ج1، ص433). وقال في موضع آخر، " وفيه تأديب الرجل ابنته وقربته بالقول لأجل إصلاحها لزوجها والتتقيب على أحوالهن"، (ج9، ص219).

(4) الصخب الصياح، و في رواية فصحت، العيني، عمدة القاري، (ج20، ص179)

(5) البخاري، الصحيح، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها، ح رقم (4895)، (ج5، ص1991).

وجه الدلالة: أن عمر استنكر على ابنته مغاضبتها للرسول ع، ووعظها بأن لا تفعل مخافة أن يغضب الله تعالى ورسوله ع عليها فتهلك، وهذا دلالة على أن للأب وعظ ابنته بأي وسيلة تكفيها عن المعاصي وتقومها.

7. عن جابر بن عبد الله قال: دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ع فوجد الناس جلوسا ببابه لم يؤذن لأحد منهم، قال: فأذن لأبي بكر فدخل، ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له، فوجد النبي ع جالسا حوله نساؤه واجما ساكتا، قال: فقال: لأقولن شيئا أضحك النبي ع فقال: يا رسول الله لورأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقمت إليها فوجأت⁽¹⁾ عنقها فضحك رسول الله ع وقال: هن حولي كما ترى يسألنني النفقة، فقام أبوبكر إلى عائشة يجأ عنقها، فقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها، كلاهما يقول تسألن رسول الله ع ما ليس عنده! فقلن والله لا نسأل رسول الله ع شيئا أبدا ليس عنده⁽²⁾.

وجه الدلالة: فيه دلالة على أن للأب تأديب ابنته بحضرة زوجها إن غاضبته، بدليل أن أبا بكر وعمر ضربا ابنتيهما عندما غاضبن الرسول ع، ومغاضبته معصية تستوجب التأديب.

8. عن عائشة قالت دخل علي رسول الله ع وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعاث⁽³⁾، فاضطجع على الفراش وحول وجهه، ودخل أبو بكر فانتهرني، وقال مزمارة الشيطان عند النبي ع فأقبل عليه رسول الله عليه السلام فقال دعهما، فلما غفل غمزتهما فخرجتا وكان يوم عيد⁽⁴⁾.

(1) الوجأ، اللكز، ووجأه باليد والسكين وجأ، ضربته ووجأت عنقه وجأ، ضربته، ابن منظور، لسان العرب ، (ج1، ص109).

(2) مسلم، الصحيح، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية، ح رقم (1478)، (ج2، ص1104). قال ابن حزم: "فيه عن أبي بكر وعمر ع ما من ضربهما ابنتيهما إذ سألتا النبي نفقة لا يجدها" المحلى، (ج10، ص97).

(3) بعاث بالضم يوم معروف من أيام العرب، كان فيه حرب بين الأوس والخزرج في الجاهلية، وقيل اسم حصن للأوس، العيني، عمدة القاري (ج6، ص269)، ابن منظور، لسان العرب، (ج2، ص117).

(4) البخاري، الصحيح، كتاب العيدين، باب الحراب والدرق يوم العيد، ح رقم (907)، (ج1، ص323).

وجه الدلالة: فيه جواز دخول الرجل على ابنته وهي عند زوجها إذا كان له بذلك عادة ،
وتأديب الأب بحضرة الزوج وإن تركه الزوج، إذ التأديب وظيفة الآباء⁽¹⁾، إذ لما انتهر
أبوبكر عائشة علم استنكاره لما هي عليه من الأدب وأن ذلك لا يليق ببنت الرسول ع،
فأدبها بما يكفها عن فعلها.

وترى الباحثة:

أن تأديب الأب لابنته جائز، ضمن ضوابط الشرع وقبوده، ويتدرج في تأديبها بالعظة
أو الحرمان من بعض المتع، ولا يفضي تأديبه لها إلى ضرر عظيم.
أما توكيل الأخ بتأديب أخته، فإنه يفتح الباب لأصحاب النفوس المريضة من ظلم أخواتهم
بدعوى التأديب، فيتناول عليها بالضرب لمجرد الشك في سلوكها، أو لتفريغ شحنة الغضب من
نفسه، فيصيبها بما لا يتدارك، لذلك أرى - والله اعلم- أن سلطان الضرب يوكل للأُم في حال
غياب الأب، حرصاً على الروابط الأسرية بين الأخوة، بحيث تكلل تلك الروابط بالمحبة والمودة
بدلاً من التسلط والقهر، علماً بأن التأديب لا يكون بالضرب أولاً، بل لا بد من الموعظة بالكلمة
الرفيقة، ثم بالحرمان من بعض الملذات والمتع، أو بالمقاطعة العائلية لمن نبت بسلوكها عن
الأدب، وغير ذلك من الوسائل التي لا يعدمها المربون في سبيل تقويم السلوك، وتعديل
الانحراف إن وجد، وإن اضطر للضرب فهو ضرب الأدب والإصلاح والاستعطاف والاستمالة،
لا ضرب الإهانة والإذلال والانتقام والتعذيب، فإن تجاوز الضوابط والقيود التي وضعها العلماء
فهو مسؤول وضامن لما أحدثه من الضرب المبرح، فالإفراط ومجاوزة الحد في أدبهن ممنوع
والمداومة عليه مكروهة، وخير الأمور الجمع بين اللين والشدة على حسب الحال.
وعليه فالشريعة تتفق مع المواثيق الدولية في اعتبار ضرب النساء من العنف ضد المرأة،
بل وتتفوق الشريعة بأن أوجدت ضمانات وقائية تحمي المرأة من الضرب كالحث على حسن
المعاشرة والوعظ والهجر للناشر، وعلاجية إن حدث بأن أعطتها حق التطليق أو التضمين أو
التعزير من قبل القاضي.

(1) ابن حجر، فتح الباري، (ج2، ص433).

المبحث الثاني ختان الإناث

وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: ختان الإناث لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أنواع ختان الإناث.

المطلب الثالث: حكم ختان الإناث في الإسلام.

المطلب الرابع: ضوابط ختان الإناث.

المطلب الخامس: ختان الإناث والمواثيق الدولية.

تمهيد:

يمارس ختان الإناث بشكل واسع في العديد من الدول، فهو ليس مقصوراً على بعض بلاد المسلمين، إذ يمارس في استراليا وغينيا وأثيوبيا، وبعض مناطق أمريكا الجنوبية وجنوب أوروبا⁽¹⁾، وختان الإناث ليس وليد عصره فهو قديم قدم الشعوب التي تمارسه، ويحدث ختان الإناث في بعض البلدان مضاعفات قد تؤدي بحياة الأنثى، لذلك نشطت حملات حقوق الإنسان على مستوى العالم بمهاجمة الختان، معتبرة أنه جريمة تشويه لأعضاء الأنثى، وداعية إلى التخلص منه، في حين اعتبر أنصار الختان تدخل الأمم المتحدة بعادات الشعوب انسياق وراء الإمبريالية الأمريكية، أو استجابة لضغوطاتها من أجل سيطرة نمط معيشي واحد على جميع دول العالم⁽²⁾، وما بين المؤيدين والمعارضين لختان الإناث، تجيب الدراسة عن بعض التساؤلات التي تطرح بقوة عبر وسائل الإعلام معتبرة الإسلام هو المشجع والمحرض على ختان الإناث، فهل فعلاً انتشر الختان في المجتمعات الإسلامية كمصر والسودان سببه الإسلام، هذا ما سأبينه فيما يلي:

المطلب الأول: ختان الإناث لغة واصطلاحاً:

(1) باشا: حسان شمسي، أسرار الختان تجلى في الطب الحديث، ص 89

(2) ثيام: أوا، (1998)، كفاح المرأة من أجل القضاء على عادة الختان، مجلة اليونسكو للعلوم الاجتماعية،

العدد (157)، ص 127 بتصرف.

الختان لغة: مصدر ختن، وختن الولد يخته قطع غرلته⁽¹⁾، وأصل الختن القطع، والختان موضع القطع من الذكر والأنثى⁽²⁾، ويسمى ختان الأنثى خفصاً، فالاختتان والختان اسم لفعل الخائن واسم للمحل وهي الجلدة التي تبقى بعد القطع⁽³⁾.

أما اصطلاحاً: فهو قطع بعض مخصوص من عضو مخصوص⁽⁴⁾، وعند الشربيني: "قطع جزء من اللحم الكائنة بأعلى الفرج"⁽⁵⁾، وعرفه العدوي بقوله: "الخفص: إزالة ما بالفرج من الزيادة"⁽⁶⁾، والزيادة الشيء الناتئ بين الشفرتين⁽⁷⁾.

وعلى ذلك لا يخرج المعنى الاصطلاحي للختان عن معناه اللغوي⁽⁸⁾.

-
- (1) الغرلة والغلفة، الجلدة التي تقطع، ابن القيم، تحفة المودود بأحكام المولود، تخريج محمد الحلاق، ط 1، مكتبة بن تيمية، القاهرة، 1999م، (ص164).
 - (2) الأعراف أن الخفص للمرأة والختان للصبي فيقال للجارية خفصت وللغلام ختن، الخفص ختان الجارية، ابن منظور، لسان العرب، (ج7، ص146). الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، (ج4، ص238)، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (ج1، ص1540). وقال الزبيدي: "الخفص الانحطاط بعد العلو". تاج العروس، (ج34، ص479).
 - (3) ابن القيم، 751هـ، محمد بن أبي بكر الجوزية، 1999م، تحفة المودود بأحكام المولود، ط(1)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، تحقيق محمد حسن حلاق، (ص164). الشوكاني، نيل الأوطار، (ج1، ص165)، ابن حجر، فتح الباري، (ج10، ص340).
 - (4) ابن حجر، فتح الباري، (ج1، ص340).
 - (5) الشربيني، مغني المحتاج، (ج5، ص540). ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، (ج9، ص200). النووي، المجموع، (ج1، ص350). ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (ج1، ص274). المرداوي، الإنصاف، (ج1، ص125)، وفيه أن ختان الأنثى: "قطع جلدة تكون في أعلى فرجها فوق مدخل الذكر، كالنواة أو كعرف الديك".
 - (6) النفراوي، الفواكه الدواني، (ج1، ص395)، ترى الباحثة أن تعبير الزيادة، قوى حجة المعارضين للختان، إذ قالوا أن الله تعالى لم يخلق شيئاً زائداً، لقوله تعالى: "ولقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم".
 - (7) العدوي، الحاشية، (ج1، ص596).
 - (8) تختلف عبارات المعاصرين الذين تناولوا الخفص بالبحث بين معرف للمصطلح بالطريقة والآثار المترتبة على هذه العملية من أضرار نفسية واجتماعية وصحية، فمثلاً يستخدم بعضهم مصطلح "البتر التناسلي" أو التشويه الجنسي للإناث"، وبالمقابل نجد المؤيدين يستخدمون مصطلح "طهارة"، للدلالة على ختان الإناث. انظر، فرحات، محمد عبد الحميد، 2000م، دراسة مقارنة بين اتجاهات الأمهات المتعلّمات وغير المتعلّمات نحو ختان الإناث، رسالة ماجستير، دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، مودعة في قسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، (ص22-25).

المطلب الثاني: أنواع ختان الإناث (الخفاض):

لختان الإناث أربعة أنواع استحدثتها العامة كل حسب ما يناسب عرفه وما توارثوه، فبعض القبائل الإفريقية تعمل بالنوع الرابع، وبعض القبائل التي تعيش في الحضر تعمل بالنوع الأول، فكيفية وطريقة ختان الإناث تختلف بحسب أعراف الناس التي توارثوها، بناء على ما يناسب بيئتهم التي يقطنونها.

النوع الأول: يتم فيه قطع الجلدة أو النواة فوق رأس البظر⁽¹⁾.

النوع الثاني: يتم فيه استئصال جزء من البظر وجزء من الشفرين الصغيرين.

النوع الثالث: يتم فيه استئصال كل البظر وكل الشفرين الصغيرين.

النوع الرابع: يتم فيه استئصال كل البظر وكل الشفرين الصغيرين وكل الشفرين الكبيرين⁽²⁾.

هذه الأنواع متفاوتة فيما بينها بالبتر، فالنوع الأول هو أقل أنواع الخفاض بترًا، وهو الذي تكلم عنه الفقهاء في كتبهم وشراح رواية أشمي ولا تنهكي، أما الأنواع الأخرى فيتم فيها استئصال الأعضاء بحسب ما توارثوه وما يتناسب مع بيئاتهم، لذلك ترى الباحثة أن البحث سيتناول النوع الأول في بيان حكمه الشرعي، أما الأنواع الأخرى فظاهر أن الإسلام لا يرضاها لما فيها من تعذيب للأنثى، ولما فيها من اعتداء على الجسد لا يبرره إلا العرف، والعرف إذا تصادم مع ما قرره الشريعة في حق الإنسان في الحفاظ على جسده، لا يلتفت إليه. **المطلب الثالث: حكم ختان الإناث في الإسلام:**

للفقهاء القدامى في ختان الإناث قولان بين الوجوب والندب، ورأي معاصر يحظر ختان الإناث ويحرمه.

القول الأول: يجب ختان المرأة، وتجبر إن أبت، وهو معتمد الشافعية⁽¹⁾ والراجح عند الحنابلة⁽²⁾، مستدلين بما يلي:

(1) البظر: ما بين الفخذين من المرأة والجمع بظور، انظر؛ ابن منظور، لسان العرب، (ج4، ص70).

(2) انظر، فرحات، محمد، دراسة مقارنة نحو ختان الإناث، (ص27).

1. قوله تعالى: "    (3).

وجه الدلالة: الآية صريحة في وجوب اتباع إبراهيم فيما فعله، وهذا يقضي إيجاب كل فعل فعله، والختان من ملة إبراهيم⁽⁴⁾، فيكون داخلا في عموم المأمور به، والأمر للوجوب ما لم تقم قرينة تصرفه للإباحة، ولم توجد قرينة، فبقي على الوجوب وهو وإن كان خطابا للرسول ε إلا أن أمته ذكورها وإناثها مخاطبة به، فثبت وجوب الختان على النساء.

اعترض على الاستدلال:

أن المقصود بالملة: الحنيفية وهي ملة التوحيد والإنابة إلى الله تعالى وإخلاص الدين له ، بدليل أن الآية ختمت بنفي صفة الشرك عنه، فثبت أن الختان غير داخل فيها فلا يكون واجبا ، ثم إن متابعة إبراهيم تفعل على الوجه الذي فعله، فإن كان فعله على سبيل الوجوب فاتباعه أن نفعله كذلك وإن كان فعله على سبيل النذب فاتباعه أن نفعله على وجه النذب، ولا يوجد دليل على أنه فعله وجوبا أو ندبا، لأن مجرد الفعل لا يدل على الوجوب أو النذب، بل دلالة الفعل على النذب أقوى إن لم يكن بيانا للواجب⁽⁵⁾.

2. قوله تعالى: "    (6).

(1) النووي، المجموع شرح المذهب، (ج1، ص349-350) وقال: "الختان واجب على الرجال والنساء عندنا". الشربيني، مغني المحتاج، (ج5، ص540). الأنصاري، أسنى المطالب شرح روض الطالب، (ج4، ص166). نقل الهيتمي قولاً بأنه سنة للنساء، تحفة المحتاج، (ج9، ص200).

(2) الرحيباني السيوطي، مطالب أولي النهى، (ج1، ص92). البهوتي، كشف القناع، (ج1، ص81) وقال: "ويجب ختان ذكر وأنثى". البهوتي، شرح منتهى الإرادات، (ج1، ص44). قال ابن تيمية جوابا لسؤال في المرأة: "هل تختن المرأة أم لا؟ نعم تختن، وختانها، أن تقطع أعلى الجلد التي كعرف الديك" الفتاوى الكبرى، (ج1، ص274 بتصرف).

(3) سورة النحل، آية 123.

(4) ابن القيم، تحفة المودود، ص174.

(5) المرجع نفسه ، (ص178-179 بتصرف).

(6) سورة البقرة، آية 124.

وجه الدلالة: أن الختان من الكلمات التي ابتلي بها إبراهيم، والابتلاء غالبا إنما يقع بما يكون واجبا، والمسلمون مأمورون باتباع ملة إبراهيم فيكون الختان واجبا عليهم ذكورا وإناثا⁽¹⁾.
اعتراض على الاستدلال: أن الكلمات التي ابتلي بها إبراهيم مختلف في تفسيرها، فبعضهم جعلها خمسا أو عشرا، وبعض المفسرين توقف لأنه لم يثبت بها شيء عن رسول الله ﷺ، ثم على فرض صحتها فبعض هذه الكلمات ليس بواجب فيكون الختان غير واجب، فالاستدلال بفعل إبراهيم على الوجوب يتوقف على أنه كان عليه واجبا فإن ثبت ذلك استقام الاستدلال⁽²⁾.

3. عن أبي هريرة ر قال قال رسول الله ﷺ: "اختتن إبراهيم عليه السلام وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم"⁽³⁾⁽⁴⁾.

وجه الدلالة: أن إبراهيم عليه الصلاة والسلام لا يفعل ذلك في مثل سنه إلا عن أمر من الله تعالى⁽⁵⁾، والمسلمة مأمورة بالافتداء بإبراهيم عليه الصلاة والسلام، فختان المرأة واجب.

4. حديث عثيم بن كليب عن أبيه عن جده أنه جاء إلى الرسول ﷺ فقال: أسلمت فقال النبي ﷺ: "ألق عنك شعر الكفر واختن"⁽⁶⁾.

-
- (1) ابن القيم، تحفة المودود، (ص170 بتصرف).
 - (2) ابن العربي، أحكام القرآن، (ج1، ص55). الشوكاني، نيل الأوطار، (ج1، ص168).
 - (3) القدوم قيل هي قرية في الشام فتكون اسم موضع، وقيل اسم آلة تقوم النجار وتنتطق بالتخفيف والتشديد. انظر، ابن الأثير، النهاية، (ج4، ص27). ابن منظور، لسان العرب، (ج12، ص472).
 - (4) صحيح البخاري، باب قول الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خلیلا) وقوله (إن إبراهيم كان أمة قانتا) وقوله: (إن إبراهيم لأواه حليم)، ح رقم (3178)، (ج3 ص1224)، ورواه في باب باب الختان بعد الكبر ونتف الإبط، ح رقم (5940)، (ج5، ص2320). ورواه مسلم، باب من فضائل إبراهيم الخليل، (ج4، ص1839). قال البيهقي: "ابتلاه الله عز وجل بالطهارة خمس في الرأس وخمس في الجسد في الرأس قص الشارب والمضمضة والاستنشاق والسواك وفرق الرأس، وفي الجسد تقليم الأظفار، وحلق العانة والختان، ونتف الإبط، وغسل مكان الغائط والبول بالماء، قال أصحابنا: والابتلاء إنما يقع في الغالب بما يكون واجبا". سنن البيهقي الكبرى، (ج8، ص324).
 - (5) الشوكاني، نيل الأوطار، (ج1، ص168).
 - (6) أبو داود، السنن، باب في الرجل يسلم فيؤمر بالغسل، ح رقم (356)، (ج1، ص98).

وجه الدلالة: أن قول الرسول ع "اختتن" أمر والأمر للوجوب ما لم تصرفه قرينة للإباحة، فثبت أن الختان واجب على الذكر والأنثى، لأن خطاب الواحد يشمل غيره حتى يقوم دليل الخصوصية، ولم يقدّم دليل على الخصوصية فيبقى عاما في الذكر والأنثى.

اعترض على هذا الدليل: بأن في سنده إبراهيم بن يحيى وهو متفق على ضعفه بين أهل الحديث، وفيه انقطاع وعثيم وأبوه مجهولان⁽¹⁾، ثم إن حملته النذب في إلقاء الشعر لا يلزم منه حمله عليه في الآخر⁽²⁾، فلم ينقل أن الرسول ع أمر من أسلم معه من الإناث أن يختتن.

5. ما رواه الزهري قال: قال رسول الله ع: "من أسلم فليختتن وإن كان كبيرا"⁽³⁾.

وجه الدلالة: خطاب النبي ع للذكر والأنثى لا سيما بأن "من" من الألفاظ التي تفيد العموم إذا جاءت في سياق الشرط، فيكون الأمر بالاختتان عاما للذكر والأنثى⁽⁴⁾، وهو وإن كان مرسلا مرسلا يصلح للاعتضاد⁽⁵⁾.

اعترض على هذا الدليل: أن هذا الحديث من مراسيل الزهري وهي لا تصلح للاحتجاج، إذ قال يحيى بن معين مراسيل الزهري ليست بشيء⁽⁶⁾.

وأجيب عن هذا الاعتراض: بأن مراسيل الزهري ليست على درجة واحدة في التضعيف فإن لم يحتج بها وحدها فيشد بعضها بعضا وتنقوى ببعضها، فمراسيله تصلح للاعتضاد خاصة أن الشافعي كان حسن الظن به⁽⁷⁾.

6. عن أبي هريرة عن النبي ع قال: "إذا جلس بين شعبها الأربع ومس الختان الختان فقد وجب الغسل"⁽⁸⁾.

(1) الشوكاني، نيل الأوطار، (ج1، ص168).

(2) ابن القيم، تحفة المودود، (ص175).

(3) ابن حجر، تلخيص الحبير (ج4، ص82).

(4) منصور، محمد، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، (ص112).

(5) ابن القيم، تحفة المودود، (ص175).

(6) ابن القيم، تحفة المودود، (ص180).

(7) المرجع نفسه، (ص185-186).

(8) ابن خزيمة، الصحيح، باب ذكر إيجاب الغسل بمماساة الختانيين والتقاءهما وإن لم يكن أمني، ح رقم (277)،

(ج1 ص114) واللفظ له، وعند الإمام مسلم ورد بمعناه، انظر؛ مسلم، الصحيح، شرح النووي على صحيح

مسلم، باب الوضوء مما مست النار، (ج4، ص42)، قال ابن حجر: "المراد بهذه التنشئة ختان الرجل

وجه الدلالة: أن الرسول ع لما ذكر الختانين، كان هذا بيان أن النساء كن يختتن، إذ لو لم يكن يختتن لما جاز تسميته بذلك.

اعترض على الاستدلال: بأن هذا من باب تسمية الشيئين باسم الأشهر منهما، أو باسم أحدهما على سبيل التغليب ورد الأخف إلى الأثقل، والأدنى إلى الأعلى⁽¹⁾.

7. عن عبد الله بن عمر مرفوعا: "يا نساء الأنصار اختضبن غمسا"⁽²⁾، واختضبن ولا تتهكن، وإياكن وكفران النعم"⁽³⁾.

وجه الدلالة: أن ابن عمر أرشد النساء إلى الخفاض وعدم المبالغة فيه، ولا يكون قوله إلا عن سماعه من الرسول ع

اعترض على الاستدلال: أن في إسناده أبي نعيم مندل بن علي وهو ضعيف، وفي إسناده خالد بن عمر القرشي وهو أضعف من مندل⁽⁴⁾.

8. عن أم المهاجر⁽⁵⁾ قالت: سببت في جوالي من الروم فعرض علينا عثمان الإسلام، فلم يسلم منا غيري وغير أخرى، فقال عثمان: اذهبوا فاخضوهما وطهروهما⁽⁶⁾.

والمرأة والختن قطع جلدة الكمرة، وخفاض المرأة والخفض قطع جلدة في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينها وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة وإنما ثنيا بلفظ واحد تغليبا وله نظائر وقاعدته رد الأثقل إلى الأخف والأدنى إلى الأعلى". فتح الباري، (ج1، ص395). وقال العيني: "ذكر هذا بناء على عادة العرب فإنهم يختنون النساء". عمدة القاري، (ج2، ص346). وهذا يدل على أن ختان الإناث كان معروفا.

(1) ابن حجر، فتح الباري، (ج1، ص395).

(2) غمسا: غمست يديها خضابا مستويا من غير تصوير، ابن منظور، لسان العرب، (ج6، ص156)، أي بلا نقش وزخرفة.

(3) الهيثمي، على بن أبي بكر، مجمع الزوائد، (ج5، ص171).

(4) الشوكاني، نيل الأوطار، (ج1، ص166). وآبادي، عون المعبود، (ج14، ص126).

(5) أم مهاجر الرومية، أسلمت في زمن عثمان، وحكم عليها ابن حجر من جهة الإسناد بأنها مقبولة. انظر، ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، ط1، دار الرشيد، 1986م، (ج1، ص759).

(6) البخاري، الأدب المفرد، باب خفض المرأة، ح رقم (1245)، (ج1، ص426). الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، (ج2، ص349).

وجه الدلالة: أن عثمان أمر بخفضهما، وأمره لا يكون عن رأي منه، وإنما لمعرفته
بوجوبه، إذ الأمر لا يكون إلا في فعل واجب.

اعترض على هذا الدليل: بأن هذا الحديث لا يصح، لأن في سنده مجهولاً⁽¹⁾.

و من المعقول استدلو بما يلي:

1. يجوز كشف العورة للختان لغير ضرورة ولا دواء، وكشف العورة محرم، فلو لم يكن
واجباً لما جاز؛ لأن الحرام لا يلتزم للمحافظة على المسنونات⁽²⁾، فكان الختان واجباً، وكما
تكشف العورة لنظر الطبيب ومعالجته، جاز كشفها للختان، وإن جاز ترك المعالجة⁽³⁾.

واعترض عليه: بأنه لو لم تكن مصلحة المختون أرجح من مفسدة كشف عورته للختان
والنظر إليها ولمسها لم يجز ارتكاب ثلاث مفسد عظيمة لأمر مندوب يجوز فعله وتركه، ثم
إن مداواة من تمام الحياة وأسبابها، فلا بد منها، فلو كان الختان من المندوبات لكان بمنزلة
كشف العورة لما لا تدعو الحاجة إليه، وهذا لا يجوز⁽⁴⁾.

2. أن ولي الصبي يؤلمه بالختان ويعرضه للتلف والسراية، ويخرج من ماله أجره الختان
وثن الدواء، ولا يضمن سرايته بالتلف ولولم يكن واجباً لما جاز ذلك⁽⁵⁾.

واعترض عليه: بأن هذا لا يدل على وجوبه، كما يؤلمه بضرب التأديب لمصلحته ويخرج
من ماله أجره المؤدب والمعلم، وكما يضحى عنه، وكل ذلك غير واجب⁽⁶⁾.

ورد هذا الاعتراض: بأنه لا ريب أن التعليم والتأديب حق واجب على الولي، فما أخرج
ماله إلا فيما بدا له من صلاحه في دنياه وآخرته منه، فلو كان الختان مندوباً محضاً لكان إخراجه
بمنزلة الصدقة والتطوع، وهوليس كذلك⁽⁷⁾.

3. لأن الختان قطع شيء من البدن في حق الله، فوجب أن يكون واجباً كالقطع في السرقة⁽¹⁾.

(1) انظر، آبادي، شمس الحق، عون المعبود، (ج14، ص176).

(2) ابن القيم، تحفة المودود، (ص176).

(3) المرجع نفسه، (ص181).

(4) المرجع نفسه، (ص186).

(5) ابن القيم، تحفة المودود، ص177.

(6) المرجع نفسه، (ص181).

(7) المرجع نفسه، (ص186).

واعترض عليه: بأن هذا من أضعف الأقيسة، فالختان إكرام للمختون، وقطع يد السارق عقوبة له، فأين باب العقوبات من أبواب الطهارات والتنظيف⁽²⁾.

ورد هذا الاعتراض: بأن ذلك لم يجعل أصلاً في وجوب الختان، بل اعتبر وجوب أحدهما بوجوب الآخر، فإن أعضاء المسلم دمه وظهره حرام إلا من حد أو حق، وكلاهما يتعين إقامته ولا يجوز تعطيله⁽³⁾.

4. في الختان إدخال ألم عظيم على النفس، وهو لا يشرع إلا في إحدى خصال ثلاث: لمصلحة أو عقوبة أو وجوب، وقد انتفى الأولان فثبت الثالث⁽⁴⁾.

(1) القرشي، محمد بن محمد بن أحمد، معالم القربة في طلب الحسبة، دار الفنون، كمبرج، ص164، ابن القيم،

تحفة المودود ص176

(2) ابن القيم، تحفة المودود، (ص181).

(3) المرجع نفسه، (ص186).

(4) المرصفي، سعد، أحاديث الختان حجيتها وفقهها، (ص23).

القول الثاني: ختان الإناث يندب فعله ويستحب⁽¹⁾، وهو رأي الحنفية⁽²⁾، والمالكية⁽³⁾، وقول
عند الحنابلة⁽⁴⁾، مستدلين بما يلي:

1. عن أبي هريرة π عن النبي ε قال: "الفطرة خمس الختان والاستحداد⁽⁵⁾ ونتف الإبط وقص
الشارب وتقليم الأظفار"⁽⁶⁾.

وجه الدلالة: أن المقصود بالفطرة السنة والختان من خصال الفطرة، فكان مندوبا فعله، إذ
قرنه الرسول ε بالمسنونات دون الواجبات، فثبت أنه ليس واجبا بدليل انتظامه مع خصال
ليست بواجبة كالاستحداد وقص الشارب وتقليم الأظفار⁽⁷⁾، فالخفاز قطع جزء من الجسد،
فلم يكن واجبا قياسا على قص الأظفار وغيره من المسنونات.

(1) العدوي، علي الصعيدي، الحاشية، (ج1، ص596). الدسوقي، محمد بن عرفة، الحاشية على الشرح
الكبير، (ج2، ص126) وقال: "وأما خفاز الأنثى فمندوب". الصاوي، أحمد أبو العباس، الحاشية، (ج2،
ص153). قال الباجي: "قال مالك أحب للنساء الاختتان"، ابن الجارود، المريقى من السنن المسندة شرح
الموطأ، (ج7، ص233). وقال العبدري: "يفرق بين أهل المشرق وأهل المغرب فأهل المشرق يؤمرون به
لوجود الفضلة عندهن من أصل الخلقة، وأهل المغرب لا يؤمرون به لعدمها عندهن". المدخل، (ج3،
ص296)، وهذا الكلام أثبت الطب بطلانه، وقال الخرشي: "حكم الختان الاستحباب في النساء" و"الخفاز
أمر تعبدى فيفعل ويتحصل بأدنى شيء". شرح مختصر خليل، (ج3، ص48).

(2) ابن نجيم، البحر الرائق، (ج8، ص555). الحموي، أحمد بن محمد، غمز عيون البصائر، دار الكتب
العلمية، بيروت، (ج3، ص381). والحنفية يعبرون عن إباحته بقولهم أنه مكرومة للرجال في لذة الجماع
وليس بسنة، الزيلعي، عثمان بن علي، تبيين الحقائق، (ج6، ص227) قال: "وختان المرأة ليس بسنة وإنما
هو مكرومة للرجال لأنه ألد في الجماع، وقيل سنة". ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر
المختار، (ج6، ص752). في العناية قال: "ومن عادتهم ختان الأنثى". العناية شرح الهداية (ج1، ص63)
(3) النفراوي، الفواكه الدواني، (ج1، ص395) وقال: "الخفاز المطلوب في النساء وهو إزالة ما بالفرج من
الزيادة مكرومة أي خصلة مستحبة... وقبل هو سنة كختان الذكور".

(4) ابن قدامة، المغني، (ج1 ص63) قال: "فأما الختان فواجب على الرجال، ومكرومة في حق النساء، وليس
بواجب عليهن".

(5) الاستحداد حلق العانة بالحديد، ابن منظور، لسان العرب، (ج3، ص142).

(6) البخاري، الصحيح، باب الختان بعد الكبر ونتف الإبط، ح رقم (5939)، (ج5، ص2320). قال ابن القيم:
"رأس فطرة البدن الختان"، تحفة المودود .

(7) ابن القيم، تحفة المودود، (ص178).

الاعتراض: القول أن المراد بالفطرة السنة التي يجوز تركها فهذا اصطلاح حادث، لأن السنة ما سنه الرسول ﷺ لأمرته من واجب ومستحب، فالسنة هي الطريقة والشرعية والمنهاج وليس المراد منها مايقابلها في الحكم التكليفي من فرض وواجب، فالسنة في اصطلاح الشارع أعم من السنة في اصطلاح الأصوليين ⁽¹⁾، ثم الفطرة مختلف في تفسيرها، فبعضهم قال المراد بها الدين وآخرون قالوا السنة، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال بالحديث، ثم إن قولكم أن رسول الله ﷺ قرنه بالمسنونات، مردود لأن دلالة الاقتران لا تقوى على معارضة أدلة الوجوب، فالخصال المذكورة منها ما هو واجب ومنها ما هو مستحب ⁽²⁾.

2. عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: "الختان سنة" ⁽³⁾ للرجال مكرمة ⁽⁴⁾ للنساء ⁽⁵⁾.

وجه الدلالة: الحديث نص على أن الختان في حق النساء مكرمة، وأقصى ما تدل عليه اللفظة إباحته لا وجوبه في حقها، فلما فرق بين الذكور والإناث، علمنا أنه في حقهن مباح. اعترض على هذا الدليل: بأن هذا الحديث فيه تدليس وضعف ⁽⁶⁾، فهو من رواية الوليد بن أبي ثوبان، ثم إن لفظة مكرمة لا تعني إباحة الختان وجوبا أو ندبا، فهذا التوصيف لا يندرج تحت أقسام الحكم التكليفي، ولعلها من وضع الراوي خاصة إن هذه الرواية لا تصح نسبتها للرسول ﷺ.

(1) الشوكاني، نيل الأوطار، (ج1، ص167). ابن القيم، تحفة المودود، (ص184)

(2) ابن القيم، تحفة المودود، (ص184).

(3) قال البيهقي، "قوله الختان سنة أراد به سنة النبي الموجهة" سنن البيهقي الكبرى، (ج8، ص324).

(4) أي محل لكرمهم يعني بسببه يصرون كرائم عند أزواجهن، المطرزي، ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المعرب، (ج2، ص216)، دار الكتاب العربي.

(5) البيهقي، السنن الكبرى، (ج8، ص324)، ح رقم (17343)، قال: هذا إسناد ضعيف والمحفوظ موقوف . ورواه الطبراني في المعجم الكبير، ح رقم (11590)، (ج11، ص233). ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أسامة الهذلي، ح رقم (20738)، (ج5، ص75). قال ابن الملقن: "وأسانيده ضعيفة وفي بعضها معه انقطاع، قال ابن عبد البر: يدور على الحجاج بن أرطاة وليس ممن يحتج به"، خلاصة البدر المنير ، (ج2، ص328).

(6) ابن القيم، تحفة المودود، (ص183).

3. عن الضحاك بن قيس قال : "كانت بالمدينة امرأة تخفض النساء يقال لها أم عطية فقال لها رسول الله ﷺ اخفضي ولا تنهكي⁽¹⁾ فإنه أنضر للوجه⁽²⁾ وأحظى⁽³⁾ عند الزوج"⁽⁴⁾، وفي عن أم عطية الأنصارية أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي ﷺ : "لا تنهكي فإن ذلك أحظى للمرأة وأحب إلى البعل"⁽⁵⁾.

-
- (1) بفتح المثناة فوق وسكون النون وكسر الهاء أي لا تبالغي في استقصاء محل الختان بالقطع بل أبقِ بعض ذلك الموضع قال الزمخشري وأصل النهك المبالغة في العمل، المناوي، فيض القدير، (ج 1، ص216). قال ابن منظور: "أي لا تبالغي في استقصاء الختان ولا في إسحات مخفض الجارية ولكن اخفضي طرفي والمنهوك ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه"، ابن منظور، لسان العرب، (ج10، ص500). وقال في موضع آخر : "أي لا تأخذي من البظر كثيرا شبه القطع اليسير بإشمام الرائحة والنهك بالمبالغة فيه أي اقطعي بعض النواة ولا تستأصليها". ابن منظور، لسان العرب، (ج12، ص326). وكذا عند ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، (ج2، ص503)، وقيل لا تبالغي، غريب الحديث للخطابي، (ج2، ص361).
- (2) في رواية أسرى للوجه والمقصود أي أصفى للونه وأبقى لنضارته، غريب الحديث للخطابي ، (ج2، ص361). وقال المناوي: "أكثر لمائه ودمه وأبهج لبريقه ولمعته". فيض القدير، (ج1، ص216).
- (3) قال المناوي: "يعني أحسن لجماعها عنده وأحب إليه وأشهى له، لأن الخافضة إذا استأصلت جلدة الختان ضعفت شهوة المرأة، فكرهت الجماع، فقلت حظوتها عند حليلها، كما أنها إذا تركتها بحالها، فلم تأخذ منها شيئا بقيت غلمته، فقد لا تكتفي بجماع زوجها، فتقع في الزنا، فأخذ بعضها تعديل للشهوة والخلة". فيض القدير، (ج1، ص216).
- (4) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، باب ذکر الضحاك بن قيس الأكبر، ح رقم (6236)، (ج3، ص603). ورواه البيهقي، السنن الكبرى، باب السلطان يكره على الاختتان أو الصبي وسيد المملوك يأمران به وما ورد في الختان، ح رقم(17339)، (ج8، ص324)، وقال: "الضحاك بن قيس هذا ليس بالفهرى".
- (5) أبو داود، السنن، باب ما جاء في الختان، ح رقم (271)، (ج4، ص368)، وقال: "روي عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الملك بمعناه وإسناده ليس بالقوي وقد روي مرسلا، ومحمد بن حسان مجهول وهذا الحديث ضعيف". قال ابن الملقن: "لا بل معروف كذاب وضاع كما بينته في الأصل وهو حديث ضعيف". خلاصة البدر المنير، (ج2، ص328). قال المناوي: "وكيفما كان سنده ضعيف جدا، وممن جزم بضعفه الحافظ العراقي، وقال ابن حجر في موضع آخر له طريقان كلاهما ضعيف، وقال ابن المنذر ليس في الختان خبر يعول عليه ولا سنة تتبع". فيض القدير، (ج1، ص216). وذكر ابن حجر أسانيده ثم قال: "وظهر من مجموع ذلك أن عبد الملك بن عمير دلّسه على أم عطية والواسطة بينهما وهو الضحاك بن قيس المذكور". الإصابة في تمييز الصحابة، (ج3، ص504). وانظر تهذيب التهذيب، (ج9، ص98). قال ابن القيم بعد القول في وقت الختان: "قال ابن المنذر: ليس في هذا الباب نهى يثبت وليس لوقوع الختان خبر يرجع إليه

وفي رواية عن أنس عن النبي ﷺ قال لأُم عطية ختانة كانت بالمدينة "إذا خففت فأشمي ولا تنهكي فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج"⁽¹⁾.

وجه الدلالة: إرشاد الرسول ﷺ للمرأة بالخفاز وعدم المبالغة فيه دليل على إباحته، وإلا لأنكر عليها عملها ولنهاها عنه، إذ تأخير الحكم عن وقت الحاجة لا يصح، فلما لم ينكر عليها دل على إباحة ختان الإناث.

الاعتراض: حديث ختان المرأة روي من أوجه كثيرة ، وكلها ضعيفة معلولة مخدوشة لا يصح الاحتجاج بها⁽²⁾.

4. حَديث: "الختان سنة يُحَارَبُ على نكاتها"⁽³⁾.

وجه الدلالة: بين الحديث أن الختان في حق الذكر والأنثى سنة.

ولا سنة تستعمل". تحفة المودود، (ص191). "والنساء أهون ولا خلاف في استحبابه للأنثى واختلف في وجوبه... والحكمة التي ذكرناه في الختان تعم الذكر والأنثى وإن كانت في الذكر أبين". ابن القيم، تحفة المودود، (ص200). وكذا عند ابن قدامة، المغني، (ج1، ص63). ورواه البيهقي، السنن الكبرى، باب السلطان يكره على الاختتان أو الصبي وسيد المملوك يأمران به وما ورد في الختان، ح رقم (17337)، (ج8 ، ص324). والكمرة: رأس الذكر، والمكمور من الرجال الذي أصاب الخائن طرف كمرته، لسان العرب، (ج5، ص151).

(1) البيهقي، السنن الكبرى، باب السلطان يكره على الاختتان أو الصبي وسيد المملوك يأمران به وما ورد في الختان، ح رقم (17340)، (ج8، ص324). قال الهيثمي: "إسناده حسن" مجمع الزوائد ، (ج5، ص172). وقال ابن أبي الدنيا: "حديث ضعيف، في إسناده زائدة بن أبي الرقاد وهو منكر الحديث ، وله متابعات وشواهد كلها ضعيفة"، وقال أبو داود: "حديث ختان المرأة روي من أوجه كثيرة، وكلها ضعيفة معلولة مخدوشة لا يصح الاحتجاج بها"، وقال ابن أبي الدنيا: "والذي أجمع عليه المسلمون أن الختان للرجال". العيال، (ج2، ص، 779).

(2) أبادي، عون المعبود، (ج14، ص126).

(3) الزيلعي، عثمان بن علي، تبیین الحقائق، (ج6، ص227). ابن نجيم، البحر الرائق، (ج8، ص555). ابن عابدين، محمد أمين، رد المحتار على الدر المختار، (ج6، ص752). هذا ليس حديث بل لعله قول لأحد الأئمة، لأنني بحثت عنه في كتب الحديث وشروحها فلم أجده.

5. عن أبي المليح أن ختانة بالمدينة ختنت جارية فماتت فقال لها عمر : ألا أبقيت كذا وجعل ديتها على عاقلتها⁽¹⁾.

وجه الدلالة: لولم يكن الختان مباحا لما أرشدها عمر إلى عدم المبالغة، ولما أوجب الدية وإنما القصاص.

واستدلوا من المعقول بما يلي:

1. القياس على جواز كي الصغير وربط قرحته، وتقب أذن البنات لمنفعة الزينة، فكذا يباح ختانها إن كان لمنفعتها⁽²⁾.

2. إيصال الألم إلى الإنسان لا يجوز شرعا إلا لمصالح تعود إليه، وفي الختان مصلحة تعود إليها⁽³⁾، في كونه أحظى لها عند زوجها وأنضر لوجهها.

3. لم يقدّم دليل صحيح يدل على الوجوب والتمتع السنية، والواجب الوقوف على المتيقن إلى أن يقوم ما يوجب الانتقال عنه⁽⁴⁾.

4. ترك هذا الغشاء الذي يغلف البظر يجعله دائما غير نظيف، نتيجة لدخول الإفرازات المهبليّة وجزء من البول وتراكمها فيه، فتتكون بيئة لنمو وتكاثر أنواع عديدة من البكتيريا والفطريات، التي تسبب الكثير من الأمراض البكتيرية والأمراض الفطرية لكل من الجهاز البولي والتناسلي للمرأة، ناهيك عن أن وجود بقايا البول فيه ينقص عنصر الطهارة للمرأة المسلمة⁽⁵⁾.

5. ترك هذا الغشاء يؤدي إلى الشبق الجنسي والإكثار من العادة السرية، لكثرة احتكاك هذا الغشاء بالبظر⁽⁶⁾.

(1) ابن أبي شيبة، المصنف، باب الطبيب والداوي والخاتن، ح رقم (600)، (ج5، ص420). وذكره ابن عبد

البر، الاستذكار، (ج8، ص62). ورواه الحربي في غريب الحديث، (ج2، ص553).

(2) ابن نجيم، البحر الرائق، (ج8، ص555).

(3) المرجع نفسه.

(4) الشوكاني، نيل الأوطار، (ج1، ص167).

(5) أبوساحلية، (2003)، مؤامرة الصمت، ط(1)، دار الأوائل، دمشق، (ص443) وما بعدها بتصرف.

(6) المرجع نفسه، (ص444) وما بعدها بتصرف.

6. ختان الإناث يندرج ضمن حق التأديب الذي يملكه الأب على أولاده بصفته صاحب الولاية عليهم.

ويرد على ذلك أن حق التأديب، ينحصر في توجيه السلوك وتعديله ولو بالضرب، لكن ليس من المعقول أن تحرم الصغيرة من عضو خلقه الله تعالى لها بحجة التهذيب والتأديب⁽¹⁾.

7. في عصرنا تزام وتلاحم بين الرجال والنساء، فلولم تقم الفتاة بالاختتان لتعرضت لمثيرات عديدة تؤدي بها إلى موجبات أخرى من الانحراف والفساد. رد على هذا: بأن الإنزلاق إلى ما لا ينبغي كثيرا ما يوجد في المختلطات كما يوجد في غيرهن، فالأمر يرجع إلى نشاط الغدد وضعفها وإلى الخلق والتربية⁽²⁾.

8. ختان الإناث وسيلة لإضعاف لذة المرأة، وكبح جماحها لسدها عن طريق الرذيلة والسيطرة عليها، فهو وسيلة لتعديل شهوتها دون إلغاء لذتها الجنسية، يقول الشيخ محمود شلتوت: "إن تلك الزائدة من شأنها أن تحدث عند الممارسة مضايقة للأنثى أو للرجل الذي لم يألف الإحساس بها، ويشمئز منها، وختان الأنثى بهذا الاعتبار لا يزيد عما تقتضيه الراحة النفسية واستدامة العاطفة القلبية بين الرجل والمرأة من التزين والطيب والتطهير من الزوائد التي تقترب من هذا الحمى، فالتوجيه النبوي فيه تلطيف الميل الجنسي في المرأة والاتجاه إلى الاعتدال المحمود، فهو لضبط ميزان الحس الجنسي عند الفتاة، فأمر الشرع بخفض الجزء الذي يعلو مخرج البول، لضبط الاشتها والإبقاء على لذات النساء واستمتاعهن مع أزواجهن، ونهى عن إبادة مصدر الحس واستئصاله، وبذلك يكون الاعتدال، فلم يعدم المرأة مصدر الاستمتاع والاستجابة، ولم

(1) أبو ساحلية، مؤامرة الصمت، ص 326 بتصرف.

(2) ويقول الإمام القرضاوي: "من رأى أن ختان البنات أحفظ لبناتهن فليفعل، وأنا أؤيد هذا وخاصة في عصرنا الحاضر ومن تركه فلا جناح عليه لأنه ليس أكثر من مكرمة للنساء". سعداوي، قضايا المرأة في فقه القرضاوي، ص 166، ويضيف الشيخ حسن مناع، "فمن فعله لا إثم عليه ومن تركه فلا إثم عليه". أبو ساحلية، مؤامرة الصمت، (ص 452).

يبقى دون خفض في دفعها إلى الاستهتار، وعدم القدرة على التحكم في نفسها عند الإثارة⁽¹⁾.

الاعتراض: من الصعب التعرف بدقة على أثر ختان الإناث على اللذة، فإذا كان الختان يعدل شهوتها، فقد أثبتت بعض الدراسات آثاراً تضعف الشهوة عند المرأة مما يعود على زواجها بالفشل.

القول الثالث: ختان الإناث حرام، وهو قول عدد من العلماء والأطباء⁽²⁾، مستدلين بما يلي:

1. ليس في ختان المرأة حكم شرعي قطعي الثبوت والدلالة يوجب القرآن الكريم أو مستمد من السنة النبوية الشريفة، فلم تأت آية واحدة تأمر بختان المرأة، ناهيك عن ذكره لا تصريحاً ولا تلميحاً⁽³⁾.
2. أن الختان يضعفها جنسياً، مما يدفع زوجها لتعاطي الكحول والمخدرات، هروباً من فشل العلاقة الزوجية، لذا يجب تركه حفظاً لصحة الرجل العقلية والبدنية⁽⁴⁾، وحفاظاً على حياتها الزوجية.

(1) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلد التاسع، القاهرة، فتوى الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، (ص3199 وما بعدها).

(2) البعض يرى أنها عادة قبلية ليست مطلوبة في الإسلام ولا مسنونة ولا هي مكرمة بل مكروه شرعاً، لأنه لم يرد به نص في الشرع، ولأنه يحرم المرأة من الإحساس باللذة والمتعة". كنعان، محمد أحمد، أصول المعاشرة الزوجية، (ص209). وكذا محمد العوا، الإسلاميون والمرأة، (ص71 وما بعدها). والبعض الآخر يرى أن القول الفاصل في المسألة للأطباء والكلمة الفاصلة في مسألة ختان الإناث مردها إلى الأطباء، فإن قالوا في إجرائها ضرر تركناها لأنهم أهل الذكر في ذلك، وإن قالوا غير ذلك فعلى وزارة الصحة أن تتخذ كافة الإجراءات القانونية لإجراء هذه العملية بالنسبة للإناث بطريقة يتوفر فيها الستر والعفاف والكرامة الإنسانية التي تصون للفتاة أنوثتها السوية". طنط اوي، محمد سيد، فتوى نشرتها جريدة الأخبار في (ج 28، ص10) نقلاً عن أبي ساحلية، مؤامرة الصمت، (ص427). قال القول بإباحة الخفاض هو المتبادر أما إذا ثبت طبيياً أن المرأة تتأذى من وجود زائدة وتؤدي إلى منع ممارستها لحياتها الطبيعية فحينئذ يشرع دفع الضرر عنها بإزالتها لأن الضرر يزال". منصور، محمد خالد، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، (ص115).

(3) أبو ساحلية، مؤامرة الصمت، (ص103 بتصرف).

- الاعتراض: إن الأزواج الذين يتناولون المخدر والعقاقير، إنما يعتادون تناولها تلبية لنزعة خاصة عندهم في الجانب الجنسي، لا علاقة لها بكون الزوجة مختننة أو غير مختننة.
3. حكم الشرع في المسألة يخضع لقاعدة شرعية عامة، وهي أن إيلاام الحي لا يجوز شرعا إلا لمصالح تعود إليه، وتربو على الألم الذي يلحقه⁽²⁾.
- الاعتراض: هذا ليس موضع نزاع لأنه لا يجوز شرعا إيلاام الحي إلا لمصلحة تربو على الألم، وللختان مصالح ذكرها العلماء، والألم الذي يحدثه النوع الأول وهو موضع البحث لا يذكر، لكن الاستدلال يصح ويثبت على الأنواع الأخرى.
4. إن الغريزة الجنسية لا تتبع في قوتها أو ضعفها ختان الأنثى أو عدمه، وإنما تتبع البنية والغدد قوة وضعفا ونشاطا وخمولا، فلا يوجد ما يدعو إلى ختان الأنثى أو إلى تحتيمه لا شرعا ولا خلقا ولا طبيا⁽³⁾.
5. أن معظم الدول الإسلامية الزاخرة بالفقهاء قد تركت ختان النساء، مما يدل على أنها عادة لا علاقة لها بالشرع⁽⁴⁾.
- الاعتراض: لا يصح هذا دليلا، لأن الختان ما دام يحقق مصلحة، يعمل به لمن شاء أن يأخذ بالمصلحة أما من تركها فلا حجة له على من أخذ بها.
6. حث الإسلام على المحافظة على نظافة الجسم وسلامة جوارحه وعدم تعريضه للأذى، والخفاض ضرب من ضروب الأذى، فالعلم أثبت أن له خطرا على صحة المرأة، والدين يتفق مع الطب في محاربته، وإزالة العادات التي تضر بسلامة الإنسان وتحد من نشاطه وتقدمه، فهذه العادة دخيلة على الإسلام ولا تشكل في نظر الإسلام أهمية⁽⁵⁾.

(1) أبوساحلية، مؤامرة الصمت، (ص423). وهذا يتعارض مع ما ذهب إليه جاد الحق إذ قال: "لا يصح أن يترك ختان البنات إلى غير قول الشرع ولو كان طببيا لأن الطب علم يتطور ورايه في المسألة مختلف مضطرب". أبوساحلية، مؤامرة الصمت، (ص411).

(2) أبوساحلية، مؤامرة الصمت، (ص423)، العوا، محمد، الإسلاميون والمرأة، ص72

(3) أبوساحلية، مؤامرة الصمت، (ص424).

(4) أبوساحلية، مؤامرة الصمت، (ص429).

(5) أبوسبيب، حسن أحمد، فتوى 1984، نقلا عن أبي ساحلية، (ص456).

- الاعتراض: يبدو للباحثة أن التقارير والأبحاث الطبية غير كافية لبيان أضرار أو فوائد الختان، ولا بد من استقراء كامل للمختنات حتى يعلم فوائده أو أضراره، إذ إن غالب الأبحاث الطبية تجري استقراء ناقصاً، وهذا لا يستقيم مع المنهج العلمي في إعطاء النتائج.
7. الختان ضلالة مؤذية دسها علينا أحبار بني إسرائيل، وقد آن لنا أن نطهر ديننا وتقاليدنا من الأدران التي شابهما بها أحبار بني إسرائيل، وحرى بنا أن نعفي أفلاذ أكبادنا من هذه الجراحة الهمجية التي سنها برابرة العصر الحجري من بني إسرائيل⁽¹⁾.
- الاعتراض: هذا كلام خطير مؤداه إبطال ختان الذكور وتجريمه، جريا وراء اتفاقيات الأمم المتحدة وجمعيات حقوق الإنسان، التي تطالب بحفظ حقوق الإنسان في جسده، لذا يجب الحذر وعدم الخلط بين خفاض الإناث وختان الذكور، فالأمة مجمعة على الثاني ولا تجتمع على خطأ، وهذا مدخل للطعن في أحكام الإسلام بنسبتها لضلالات بني إسرائيل للتحلل منها.
8. الخفاض إهانة للإسلام، والقرار فيه لعلماء الطب والنفوس والاجتماع ولعامة الأزواج والزوجات فإن قرروا أن ترك الخفاض نهائيا هو الأصلح فالقول قولهم⁽²⁾.
9. منع ختان الإناث يستند إلى قواعد عامة مثل؛ الضرر الأشد يدفع بالضرر الأخف، ومنع المفساد أولى من جلب المنافع.
10. أن الرسول p لم يجر هذه العملية لبناته⁽³⁾.
- الاعتراض: يرد بأن البعثة كانت وبناته جاوزن البلوغ، وربما لم ينقل إلينا لكون العرب اعتادته، فلا يلزم من عدم النقل عدم الوقوع.
11. ختان الإناث يتعارض مع ما هو مقرر في القرآن الكريم من آيات تقرر خلق الإنسان على أتم وأكمل صورة وأحسن هيئة "
- ﴿مِثْلُ شَعْبِ إِبْرَاهِيمَ﴾

(1) ناصيف، عصام الدين حفني، 1971م، مقدمة لترجمة كتاب الختان ضلالة إسرائيلية مؤذية، دار مطابع الشعب، القاهرة.

(2) خضر، محمود محمد، 1997م، نقلا عن سامي أبوساحلية، (ص499-501).

(3) رضوان، زينب، 2004م، المرأة بين الموروث والتحديث، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ص202)، وقالت: إن منعه فرض كفاية يؤديه كل قادر.

﴿وَلَا يَجْعَلْ لَكُمْ الشَّيْطَانَ أَوْلِيَائِهِ ۚ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ (١)، بل

إن القرآن الكريم جعل من المعاصي بتر بعض الأعضاء، فهو مما توعده الشيطان أن يضل به بني آدم، فختان الإناث تغيير لخلق الله تعالى (٢).

الاعتراض: ليس في الخفاض إهانة للإسلام، وإذلالاً للإنسان، ولا تغييراً لخلق الله تعالى، لأن ما يؤخذ فيه قليل لا يذكر، مقارنة بما وصلت إليه البشرية من تعد على خلقه الإنسان.

12. ختان الإناث يتعارض مع ما هو مقرر في حقوق الإنسان من أن لكل شخص حقاً طبيعياً في سلامة جسده، فهو تعد على سلامة جسد شخص قاصر سليم دون رضاه ودون سبب طبي يبيحه. فالختان ينتقص من وظائفه الجسد الطبيعية، ويؤدي إلى مضاعفات صحية وفي بعض الأحيان إلى الموت، وله مضار نفسية وجنسية، وبذا يكون مخالفاً للحق في سلامة الجسد والحياة (٣).

13. ختان الإناث مخالف لنصوص دولية تدين التعسف والتعذيب، فالوثيقة العالمية لحقوق الإنسان تقول في مادة الخامسة: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحط من كرامته"، ويتعارض مع ما هو مقرر في حق الإنسان في المحافظة على عرضه، إذ يقوم الخاتن بملامسة أعضاء المختونة وهذا تعد واضح على العرض (٤)، وقد اعتبرت لجنة حقوق الإنسان ختان المرأة عنفاً واقعاً عليها، وطالبت الدول بإدانة العنف ضد النساء، وعدم التذرع بالعادات والتقاليد.

الاعتراض: ما تقررته الأمم المتحدة ليس دليلاً من أدلة التشريع الإسلامي.

(1) سورة التين، الآية 3.

(2) العوا، محمد، الإسلاميون والمرأة، (ص68 وما بعدها بتصرف).

(3) أبوساحلية، مؤامرة الصمت، (ص321). والعوا، الإسلاميون والمرأة، (ص72).

(4) المرجع السابق، (ص323-324 بتصرف).

14. ختان الإناث انتهاك لجسد الأنثى وليس عملية تجميلية، فنعتة بهذا تضليل في المصطلح، فشتان ما بين العمليات التجميلية التي تقوم على إدخال فائدة وتحسين مظهر وبين بتر عضو خلقه الله تعالى⁽¹⁾.

15. ختان الإناث يؤدي إلى حدوث أضرار كثيرة منها ما هو صحي ومنها ما هو جنسي، وبعضها ذو طبيعة نفسية اجتماعية، وهذه الأضرار قد تحدث خلال العملية أو بعدها⁽²⁾. فختان الإناث يعد ضاراً بالصحة، يجريه أشخاص غير مدربين طبياً وفي أوضاع غير صحية وبأدوات تفتقر لأدنى مستوى من التعقيم، ومن الأضرار الصحية لختان الإناث:

1. النزيف: يؤدي ختان الإناث إلى نزيف دموي، تتراوح نسبته بين بسيط أو شديد يؤدي إلى الموت بناء على تحمل جسد الفتاة أو تجهيزات المنشأة التي تختن فيها، إن كانت في مستشفى أو غيره.

الاعتراض: الختان كأي جرح لا يحدث منه نزيف إلا في حالات منها؛ قيام جاهلين بهذه الجراحة (حلاقين ودايات)، إذ يستخدمون وسائل بدائية تؤدي ليس فقط إلى النزيف بل إلى مضاعفات عضوية أخرى، وإجراء الختان بطريقة خطأ أقرب إلى النهك منها إلى الإشمام، فيزال كل البظر مع الشفرين الصغيرين والكبيرين.

2. الصدمة العصبية: هي رد فعل الجسم للألم والنزيف وأعراضها انخفاض شديد بضغط الدم وحرارة الجسم وإغماء، وقد يمكن إنعاش الفتاة بوسائل طبية وقد تتوفى.

3. الإضرار بالأعضاء المجاورة: تقوم الفتاة عادة بحركات مقاومة بسبب الخوف والألم، تؤدي إلى عدم التركيز على العضو الذي يراد بتره، مما يسبب إلحاق جراح بالأعضاء المجاورة مثل مجرى البول والمهبل أو الشرج، وقد سجلت بعض الحالات ككسر بعظم الترقوة أو الذراعين أو الفخذين عند الضغط العنيف على عظامها.

4. متاعب بولية: تشعر الفتاة بألم شديد عندما يمس البول الحمضي الجرح، وقد يؤدي الخوف من الألم إلى احتباس البول، ويترتب على احتباس البول آلام شديدة أسفل البطن وتكاثر الميكروبات بالمثانة محدثا التهابات بها، ربما تتطور إلى الحالبين والكليتين.

(1) المرجع السابق، (ص326 بتصرف). يرى مؤيدو ختان الإناث أن يكيف على أنه عملية جراحية تجميلية مثل عملية ثقب الأذن ولا يحق للمجتمع إيقاف الأفراد عن إجراء العمليات التجميلية.

(2) فرحات، محمد، دراسة مقارنة نحو ختان الإناث، (ص29 وما بعدها).

5. تشويه العضو: يلتئم جرح الختان بنسيج ليفي محدثا تشوها بالمكان، وقد تحدث ندب مؤلمة عند اللمس فتسبب ألما عند الجماع، وقد يشوه الشكل الخارجي نتيجة عدم إزالة أجزاء متساوية، أو نتيجة ترك زوائد تنمو وتتدلى بعد ذلك، وقد تحدث التصاقات مختلفة بالأنسجة وقروح مزمنة مكان الجرح، وقد يلتصق حدا جرح الشفرين محدثين انغلاقا للرحم يستدعي عملية جراحية.
6. تعطيل وظيفة الشفرين الصغيرين: يؤدي قطع الشفرين إلى الحرمان من وظيفتهما في توجيه تيار البول بعيدا عن الجسم، كما يحرم الفتاة من حماية مدخل المهبل من غزو الجراثيم.
7. قد تمتد الالتهابات الموضعية مع نقص حماية المهبل إلى المسالك البولية، مسببة العقم نتيجة لانسداد البوقين، أو مسببة عسر الطمث أو عسر عملية الوضع⁽¹⁾.
8. الشعور بنقصان الأنوثة إذ يظهر هذا الشعور بعد الزواج، إذ تشعر المختنتة بالنقص الناشئ عن قطع أجزاء من الأعضاء ذات الدور المؤثر في الاستمتاع عند الجماع، فالبظر هو عضو الحس الجنسي للأنثى، وله أهمية كبيرة في الجماع والمعاشرة الزوجية، وإزالته أو إزالة جزء منه يؤدي إلى البرود الجنسي⁽²⁾.
9. إزالة الشفرين الكبيرين فيه تشويه لهذه المنطقة من الأنثى، لذا الأفضل تركهما لأن لهما دور في حماية الجهاز التناسلي للأنثى.
10. فقدان الثقة بالآخرين، حيث تفقد البنت ثققتها بأقرب الناس إليها وهي أمها، إذ يرتبط الغدر والأذى الجسدي والنفسي بمن هم محل ثقة وحب عندها، ناهيك عما يرتابها من قلق ورعب نفسي قبل وبعد الخفاض⁽³⁾.

اعترض على ما تقدم: أن النظريات الطبية في بيان أضرار ختان الإناث ليست مستقرة ولا ثابتة، فالآراء الطبية آراء فردية لا تستند على أساس علمي متفق عليه فلا يصح الاستناد

(1) أبوساحلية، مؤامرة الصمت، ص168-172.

(2) هذا يتناقض مع ما قالته نور السيد من أن الجلدة التي كعرف الديك فوق البظر عبارة عن غشاء هرمي الشكل مشقوق من جانب واحد وهذا الغشاء ليس له أي تأثير على المعاشرة الزوجية ولذا فإن إزالته نهائيا لا تؤثر على الجماع، ولكن هذا الغشاء يغلف البظر، وهو العضو الحساس المؤثر في اللقاء الجنسي، انظر؛ أبو ساحلية، مؤامرة الصمت، ص440

(3) فرحات، محمد، دراسة مقارنة نحو ختان الإناث، (ص32-33).

إليها⁽¹⁾، فهم يعترفون بأنه لم يحصل اختبار للنساء المختنات لإثبات الأضرار الطبية للختان، و الأضرار المثبتة هي بسبب من يقوم على هذه العملية، حيث لا تعهد لأطباء ذوي الاختصاص وإنما للقبالات والحلاقين، مما يؤدي إلى نتائج غير مأمونة العاقبة من التهابات ونزيف وغير ذلك⁽²⁾. فما يقال بأن ختان الإناث عملية وحشية همجية فهذا إصراف في التعبير ومبالغة في التفسير، فالوحشية على حد زعمهم ليست في أصل الختان، وإنما نشأت من إيعازة إلى جاهلات يجربنه من غير دراية، بأبسط مبادئ التعقيم والجراحة، ومن تقصير أولياء الأمور في مراقبة هذا الجانب، لذلك يجب منع وتعزيز من يتولى مثل هذه الأعمال ويزاولها دون تصريح طبي بذلك⁽³⁾.

الترجيح

ترى الباحثة أن القول بإباحة ختان الإناث هو القول الراجح، لأن فيه سعة ويسرا، فمن رأى أن يختن ابنته لكونه أحفظ لها له ذلك ومن تركه فلا جناح عليه، ومن فعله عليه أن يكون ضمن الضوابط التي وضعها العلماء له بحيث لا يبالغ في الاستئصال، وإلا خرج عن إباحته إلى تحريمه، وهذا القول هو ما ذهب إليه الدكتور يوسف القرضاوي⁽⁴⁾، مع التنويه إلى أن إباحته جاءت لتعامل الناس به، فلم ير الإسلام بأسا في إقراره، لكن إن ثبت فعلا ضرره، فيجب التوقف عنه إذ لا ضرر ولا ضرار.

المطلب الرابع: ضوابط ختان الإناث (الخفاض):

يمكن استنباط ضوابط الخفاض من كلام الفقهاء، حيث نصوا على الضوابط التالية:

- (1) الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، المجلد السادس، القاهرة، فتوى الشيخ علام نصار، (ص 1985).
- (2) يتلمس أعداء الإسلام هذه الأخطاء للكيد للإسلام وإطلاق الألسنة للطعن فيه ونسب ما ليس منه له إذ قامت إذاعة CNN ببث فيلم يصور ختان طفلة تقوم به قابلة في حي من الأحياء المصرية، انظر؛ العواص، ص59
- (3) أبوساحلية، مؤامرة الصمت، (ص420).
- (4) سعداوي، عمرو عبد الكريم، 2006م، قضايا المرأة في فقه القرضاوي، ط(1)، دار قطر الندى، الجزيرة، مصر، (ص166).

1. عدم المبالغة في القطع بحيث لا يستأصل كله ولكن يؤخذ جزء يسير⁽¹⁾، ويستحب أن لا تؤخذ الجلدة كلها⁽²⁾. فالمباح قطع قدر النواة وهي أعلى عرف الديك، فإن بالغ في القطع خرج عن المباح، لأنه يخشى عليها من التلف أو السراية.
2. أن تكون حال المرأة تتحمل ذلك؛ فإن كانت بنيتها ضعيفة، يؤجل عند من يرى الوجوب ويسقط عند من يرى استحبابه، لأنه لا تعبد فيما يفضي إلى التلف، وإن بعض الواجبات يسقط بخوف الهلاك، فالمباح أولى وأحرى أن يسقط.
3. أن يقوم به المتخصص الماهر، فلو قام به من لا دراية له به فإنه يضمن خطأه؛ لأنه لا يحل له مباشرة القطع، فإن قطع فقد فعل محرماً غير مأذون فيه لقوله: "من تطيب ولم يعرف منه طب فهو ضامن"⁽³⁾، ويضمن كذا لو قطع بألة يكثر ألمها، أو في وقت لا يصلح القطع فيه، لذلك على الدول التي تنتشر فيها هذه العادة، أن تأخذ على عاتقها توفير العيادات المتخصصة، والأطباء الذين لهم الخبرة والدراية، وإلا يفعله من لا دراية له به، وعندئذ يصبح ضرره عظيماً، لاحتمال حدوث النزيف أو الالتهابات، فبعض الدول منعت حتى من المستشفيات مما دفع الناس، لأن يجروه على أيدي غير متخصصين، فكان ضرره أعظم من فائدته.

المطلب الخامس: ختان الإناث والمواثيق الدولية:

الإجراءات المتعلقة بختان الإناث في المؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة:

كان أول اهتمام للمشرع الدولي بختان الإناث في المؤتمر الدولي الذي عقدته عصبة الأمم عام 1931م في جنيف حول وضع الأطفال الأفارقة، إذ طالب ممثلون أوروبيون المؤتمر بدعوة حكومات الدول التي تمارس هذه العادة اعتبار من يشارك فيها مقترفاً جرمًا.

وفي 1958م دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منظمة الصحة العالمية بالقيام بدراسة حول استمرار التقاليد التي تخضع الفتيات لعمليات طقسية، والخطوات التي

(1) الخرشبي، شرح مختصر خليل، (ج3، ص49). ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، (ج9، ص200).

المرداوي، الإنصاف، (ج1، ص125).

(2) ابن مفلح، الفروع، (ج1، ص133). المرداوي، الإنصاف، (ج1، ص125).

(3) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطب، ح رقم (7484) ج4، ص236، وقال حديث صحيح

الإسناد ولم يخرجاه.

اتخذت أو يقصد اتخاذها لوضع حد لهذه الممارسات، إلا أن الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية رفضت هذا الطلب، معتبرة أن تلك العمليات الطقسية ناتجة عن مبادئ اجتماعية وثقافية، ليس لمنظمة الصحة العالمية صلاحية لدراساتها.

وفي عام 1979م نظمت منظمة الصحة العالمية مؤتمراً في الخرطوم، حول الممارسات التقليدية المؤثرة على صحة النساء والأطفال من بينها عادة ختان الإناث، وطالب المؤتمر بتبني سياسات واضحة للقضاء على ختان الإناث، دون تفريق بين أنواعه.

وفي عام 1982م أعلنت منظمة الصحة العالمية في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأنها تدعم توصيات مؤتمر الخرطوم، واعتبرت إجراء الختان من قبل أصحاب المهن الصحية بما في ذلك المستشفيات والمنشآت الطبية الخاصة، جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي عام 1990م دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل حيز التنفيذ، فتبنت تعبير بتر الأعضاء الجنسية للإناث بدلاً من الختان.

في عام 1994م تضمن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة توصيات حول ختان الإناث، مطالبا باتخاذ الخطوات لإيقافه ودعم الجماعات التي تكافح ضده، وبين هذا المؤتمر أن من بين مظاهر العنف التي تتعرض لها المرأة ختانها الذي يعد خرقاً لحقوق المرأة الأساسية، وخطراً كبيراً على صحتها، يقصد منه كبح العلاقات الجنسية للنساء.

وفي عام 1995م حث برنامج العمل الصادر عن المؤتمر الخاص بالمرأة المنعقد في بكين الحكومات والمنظمات الدولية وغير الحكومية لوضع خطة للقضاء على التمييز ضد المرأة، ومن ضمنه ختان الإناث، من خلال تثقيف العامة وسن قوانين تجرم ممارسته من قبل المهن الطبية.

وفي عام 2000م اتخذت الجمعية العامة قراراً بخصوص الممارسات التقليدية المؤثرة على صحة النساء والفتيات، معتبرة تلك الممارسات عنفاً ضدهن، وانتهاكاً لحقوقهن الأساسية، وعليه فيمكن اختصار موقف منظمة الأمم المتحدة من ختان الإناث بما يلي:

1. إدانة الختان بجميع أنواعه، واعتباره مخالفاً للحق في سلامة الجسد والصحة الجسدية والنفسية، وتمييز وعنف ضد النساء.

2. رفض إجراءاته في الأوساط الطبية.

3. المطالبة بوضع قوانين لمنع ختان الإناث، ومعاينة موظفي الصحة الذين يمارسونه⁽¹⁾.

ويظهر تدرج المشرع الدولي في تجريم ختان الإناث في المراحل التالية⁽²⁾:

المرحلة الأولى: الدعوة إلى منع ختان الإناث لأضراره:

إذ نص تقرير المؤتمر العالمي المنعقد في كوبنهاجن أنه "ينبغي منع ممارسة البتر التي تتبع بالنسبة إلى المرأة، فتصيب جسمها وصحتها بالضرر"⁽³⁾.

المرحلة الثانية: مخاطبة الحكومات باتخاذ الإجراءات المناسبة لمحاربة ختان الإناث ودعم الجهات المناهضة له:

"تحت الحكومات على حظر بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية للإناث حيثما وجدت هذه الممارسة، والعمل بنشاط على دعم جهود المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والمؤسسات الدينية الرامية إلى القضاء على هذه الممارسات"⁽⁴⁾، "من أجل ضمان المساواة وعدم التمييز أمام القانون، فإن من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها من جانب الحكومات حظر الختان حيثما كان موجوداً، وتقديم دعم قوي للجهود التي تبذل فيما بين المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والمؤسسات الدينية للقضاء على هذه الممارسات"⁽⁵⁾.

"ينبغي أن تتخذ الحكومات إجراءات فعالة للقضاء على جميع أشكال الإكراه والتمييز في السياسات والممارسات، وينبغي اعتماد وفرض التدابير الكفيلة بالقضاء على حالات بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية للإناث"⁽⁶⁾.

المرحلة الثالثة: اعتباره تمييز وعنف ضد المرأة ينبغي محاربته

(1) أبوساحلية، مؤامرة الصمت، (ص299).

(2) انظر، العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، 2005م، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، إصدارات مجلة البيان، الرياض، (ص285 وما بعدها).

(3) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة، المساواة والتنمية والسلام، كوبنهاجن 1980م، الفصل الأول، الجزء الثاني، الفقرة 162، (ص37).

(4) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 1994م، الفصل الرابع، الفقرة 4-22، (ص29).

(5) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين 1995م، الفصل الرابع، الفقرة (ح)، (ص125).

(6) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 1994م، الفصل الخامس، الفقرة (5)، (ص32).

"ينبغي التفتير الفعال من الممارسات الضارة، مثل بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية للأنثى، واعتباره جزءاً لا يتجزأ من برامج الرعاية الصحية الأولية، بما فيها برامج الرعاية الصحية الإنجابية"⁽¹⁾.

"في عدد من البلدان أدت الممارسات الضارة، التي يقصد منها التحكم في الحياة الجنسية للمرأة، إلى حدوث قدر كبير من المعاناة، ومن بين هذه الممارسات بتر أجزاء من الأعضاء التناسلية للإناث، مما يشكل انتهاكا للحقوق الأساسية وخطرا كبيرا يستمر طوال العمر على صحة المرأة"⁽²⁾.

"ثمة دليل على نطاق العالم على وجود تمييز وعنف ضد البنات منذ أولى مراحل حياتهن، ويستمران بلا كابح طيلة حياتهن، ومن ذلك؛ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث"⁽³⁾.

"يشمل العنف ضد المرأة من ضمن ما يشمل: أعمال العنف البدني والجنسي والنفسي التي تحدث في الأسرة ومن ذلك ختان الإناث"⁽⁴⁾.

المرحلة الرابعة: وضع قوانين تعاقب مرتكبيه:

"سن وإنفاذ قوانين لمواجهة مرتكبي ممارسات العنف ضد المرأة، ومنها ختان الإناث وتقديم دعم قوي للجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية من أجل القضاء على هذه الممارسات"⁽⁵⁾.

المرحلة الخامسة: التعويل على نظام التعليم ونشر الثقافة التي تنفر منه، وتثقيف مؤسسة الأسرة خاصة الآباء والأمهات لإلغائه:

"وضع سياسات وبرامج تعطي الأولوية لبرامج التعليم الرسمي وغير الرسمي التي من شأنها دعم البنات، وتمكينهن من اكتساب المعرفة، وتنمية تقدير الذات، والاضطلاع بالمسؤولية على حياتهن، وإيلاء اهتمام خاص للبرامج الرامية إلى تثقيف المرأة والرجل، وبخاصة الآباء

(1) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 1994م الفصل السابع، الفقرة (6-7)، (ص44-45).

(2) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 1994م الفصل السابع، (الفقرة، 7-35)، (ص52-53).

(3) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين 1995م، الفصل الثاني، (الفقرة 39، ص21).

(4) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين 1995م، الفصل الرابع، (الفقرة أ، ص64).

(5) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين 1995م، الفصل الرابع، (الفقرة ط)، (ص68).

والأمهات بشأن أهمية صحة وسلامة البنت بدنيا وعقليا، بما في ذلك إزالة التمييز ضد البنات مثل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى⁽¹⁾.

بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية:

تتحدث المواثيق الدولية عن كل أنواع الختان فتحظرها وتجرمها، وتعزو انتشار الظاهرة للعادة والأديان، فتدعو لمحاربة العادات والقيم والأديان، التي تجعل من الجسد عرضة للانتهاك على حد زعمها، أما الشريعة الإسلامية فإنها تتفق مع المواثيق في تحريم الأنواع الثلاثة التي فيها انتهاك واضح لجسد الأنثى، بينما تقر النوع الأول إن لم يثبت ضرره، فإن ثبت فإنها تتفق مع المواثيق في تجريم كل صور وأنواع ختان الأنثى، مما يلح بضرورة عمل أبحاث اجتماعية وطبية⁽²⁾، نزيهة تتسم بالموضوعية، ودون الوقوع تحت تأثير جمعيات حقوق الإنسان، أو ضغط بعض المؤسسات المعادية للقيم الحضارية المتنوعة، لإعطاء معلومات تتوافق مع مرادهم، فالآراء الوقتية التي تلقى تلبية لنزعة خاصة، أو استرضاء لجهة معينة، أو مجارة لها، لا اعتبار لها في ميزان الشرع، وإنما الاعتبار إذا ثبت فعليا أن في ختان الأنثى ضرراً صحياً أو فساداً خلقياً، فعندئذ وجب منعه دفعا للضرر والفساد.

(1) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين، 1995م، الفصل الرابع، (الفقرة د، ص 146).

(2) ختان الإناث يبحث فيه العالم الشرعي لبيان حكمه في الشرع ويبحث فيه العالم بوظائف الأعضاء لبيان وظيفة هذا العضو الذي يقع عليه الخفافض، ويبحث فيه العالم الاجتماعي لبيان آثار الخفافض الاجتماعية أي آثار حسنة أم سيئة، انظر، مجلة الأزهر، المجلد 24، سنة 1952، نقلا عن أبي ساحلية.

المبحث الثالث اغتصاب النساء

وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف الاغتصاب لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حكم الاغتصاب في الشريعة

الإسلامية.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الاغتصاب.

المطلب الرابع: الحقوق المترتبة على الاغتصاب.

المطلب الخامس: اغتصاب النساء والمواثيق الدولية.

تمهيد:

تعد جريمة الاغتصاب من أشد جرائم العنف ضد المرأة، بل وتعتبر من الجرائم المتضمنة لتحديات تطال المجتمع بعناصره القانونية والاجتماعية والاقتصادية، فأثارها المدمرة لا تقتصر على المغتصبة بل تمتد لتشمل المجتمع كافة⁽¹⁾، وتشير التقارير إلى ازدياد هذه الجريمة في العالم، فمعدل الاغتصاب في الولايات المتحدة يبلغ (1,3) امرأة في الدقيقة الواحدة، و60% من المغتصابات لا تتجاوز أعمارهن الثامنة عشرة⁽²⁾، وتتعدد الأسباب وراء انتشار هذه الجريمة بين العوامل الفكرية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية، فمثلا المذاهب الفكرية المعاصرة كالرأسمالية والشيوعية تشجع الإباحية وتمجدها، ودعاوى تحرير المرأة وتبرجها والاختلاط عوامل أدت إلى ازدياد وتصاعد الجريمة بشهادة الغرب.

ولما كان الاغتصاب جريمة فظيعة، تقطع ما بين فاعليها وما بين الإنسانية من وشائج وارتباطات، وهو دليل على فساد الفطرة الإنسانية، وانحرافها بل وانتكاسها للحيوانية، فترد الإنسان مسخا حيوانيا، كل همه إرواء جوعة الدم واللحم في لحظة عابرة، لا يقيم وزنا للقيم أو الدين أو حتى الأعراف، فليس وراء لذة المغتصب بناء للحياة وإعمار للأرض، بل وراءها إهلاك للنسل والحرث، لذا شدد الإسلام في عقوبة الاغتصاب بوصفه نكسه حيوانية، تذهب بكل معاني الإنسانية، وتطيح بكل الأهداف المتوخاة من خلافة الإنسان في الأرض، إذ هو جريمة خطيرة ينبغي التصدي لها بكل قوة وحزم، صيانة للأعراض من التهجم، وحماية لأصحابها من الآلام الفظيعة التي تصب عليهم، فالله تعالى عليم حكيم يعلم البواعث والنوايا والغايات والأهداف، ويعلم مداخل القلوب ومسارب النفوس، وهو حكيم بعلاجها وتدبير أمرها⁽³⁾، ووضع ما يصلحها ويصلح لها.

مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإسلام لا يحارب دوافع الفطرة ولا يستقذرها، وإنما ينظمها ويظهرها ويرقيها، حتى تصبح المحور الذي يدور عليه الكثير من الآداب النفسية والاجتماعية، فيرفعها عن مستوى الانتكاس الحيواني، الذي لا يفرق بين جسد وجسد، وفي هذا دفع لكل

(1) يؤكد ذلك ابن خلدون بقوله: "العدوان على الناس في أموالهم وحرمتهم ودمائهم وأسرارهم وأعراضهم..."
يفضي إلى الخلل والفساد دفعة واحدة وتنتقض الدولة بما ينشأ عنه من الهرج المفضي إلى الانتفاض". المقدمة
ص 290

(2) انظر للاطلاع على الإحصائيات ، القاطرجي: نهى، الاغتصاب دراسة تاريخية، ص141 وما بعدها.

(3) قطب، سيد، في ظلال القرآن، (ج4، ص2490 وما بعدها بتصرف).

الأضرار الاجتماعية التي تنشأ عن هذه الجريمة البشعة -كاختلاط الأنساب، وإثارة الأحقاد، وتهديد البيوت الآمنة المطمئنة- ودفع لكل الأضرار النفسية والجسدية عن الأفراد، فالإسلام حينما نظم الميول الجنسية لم يكن يهدف إلى كبثها أو قتلها أو محاربتها، لأنه يعلم أن هذه الميول ركبها الله في كيان البشر، ولا حيلة لهم في دفعها⁽¹⁾، لذا شرع الزواج سبيلا لتفريغ هذه الميول، وأقام مؤسسة الزواج على أساس متين، من المشاعر الراقية، المحفوفة بالمودة والرحمة، التي تربط بين الجنسين لإنشاء الذرية، والحفاظ على الجيل الإنساني، وسلامة نسب أفراد، والحفاظ على نظافة المجتمع⁽²⁾، وفيما يلي مطالب متعلقة بالاغتصاب تكشف صلاحية الإسلام وقدرته على وقاية المجتمع من الجرائم الجنسية وعلاجها إن وجدت.

(1) قطب، سيد، في ظلال القرآن، (ج4، ص2489 بتصرف).

(2) المرجع نفسه، (ج4 ص2489 بتصرف).

المطلب الأول: تعريف الاغتصاب لغة واصطلاحاً:

الفرع الأول: الاغتصاب لغة:

مصدر غصب، والغصب أخذ الشيء ظلماً، غصب الشيء يغصبه غصباً واغتصبه فهو غاصب، وغصبه على الشيء قهره، وغصبه منه ، والاغتصاب مثله ، والشيء غصب ومغصوب، والغصب أخذ مال الغير ظلماً وعدواناً، وغصبها نفسها واقعها كرها فاستعاره للجماع⁽¹⁾، ويبنى للمفعول فيقال اغتصبت المرأة نفسها، وربما قيل على نفسها، يُضْمَنُ الفعل معنى غُلِبَتْ، والشيء مغصوب وغصب تسمية بالمصدر ويتعدى إلى مفعولين⁽²⁾، ويقال عسف المرأة غصبها نفسها واعتدى عليها⁽³⁾.

الفرع الثاني: الاغتصاب اصطلاحاً:

عبر الفقهاء عن الاغتصاب بالإكراه على الزنا⁽⁴⁾، فلأن رجلاً أكره امرأة أجنبية على الزنا فأراد جماعها قهراً عنها، فهو مغتصب معتد، والمرأة مغتصبة لا حد عليها⁽⁵⁾.

وعرفته كتب القانون بأنه: ارتكاب جريمة الزنا مع امرأة دون رضاها⁽¹⁾، أو أنه: "اتصال رجل بامرأة اتصالاً جنسياً كاملاً دون رضا صحيح منها"⁽²⁾. فالأغتصاب له مدلول اجتماعي

(1) ابن منظور، لسان العرب (ج1، ص648). الزبيدي، تاج العروس ، (ج3، ص484). ابن الأثير، النهاية ، (ج4، ص370).

(2) الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، (ص499).

(3) الزيات، أحمد وآخرون، المعجم الوسيط، (ج2، ص600)، الزمخشري، أساس البلاغة، (ج1، ص420).

(4) الزنا: وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك أو شبهة الملك. انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (ج7، ص33).

(5) تظهر عناية الشريعة بالمرأة المغتصبة ورفع العنف عنها، بأن جعلت الحد على من اغتصبها وأسقطت عنها الحد، فالمغتصبة ليست مؤاخذه لأنها مكرهة والله تعالى يقول، "إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان" ويقول، "فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم" ورسول الله يقول، "إن الله تج أوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" وعبارة الفقهاء تجمع على أن لا حد عليها، انظر، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج10، ص186). البخاري: عبد العزيز بن أحمد، كشف الأسرار ، (ج4، ص567). الكاساني، بدائع الصنائع، (ج7، ص181). الشافعي، الأم ، (ج8، ص368). الجصاص، أحكام القرآن، (ج3، ص383)، وقال: "أما المكرهة فلا تحد في قولهم جميعاً".

مرتبط بالعرض، وهو في العرف والعادة مقصود به الاعتداء على العرض⁽³⁾، فهذه التعريفات القانونية تشترط عدم رضاها مما يعني أنها لو رضيت لا تعتبر الجريمة اغتصاباً، وتكون ممارسة لحريتها الجنسية، وهذا فرق بين الشريعة والقانون، إذ تجريم الاغتصاب للشريعة لكونه اعتداء على العرض، فهو حق لله تعالى والمجتمع، أما القانون فهو حق خالص للمرأة، فليس تجريم الاغتصاب قانوناً حماية للعرض، وإنما حماية لحرية المرأة الجنسية.

أما عن العلاقة بين المعنيين الاصطلاحي واللغوي للاغتصاب، فبينهما خصوص وعموم، فالغصب لغة أعم منه شرعاً⁽⁴⁾، إذ هو لغة أخذ الشيء ظلماً، واصطلاحاً اعتداء على فرج المرأة كرها.


-
- (1) الجندي، محمد الشحات، جريمة اغتصاب الإناث، (ص45 بتصرف)، وعرف بأنه: "إيلاج ذكر لعضوه التناسلي في فرج أنثى إيلاجاً غير مشروع ورغماً عن إرادتها" انظر أبوحجيلة، علي، 2002م، الحماية الجزائية للعرض في القانون والشريعة، ط(1)، دار وائل، عمان، (ص55-56)، وهذا يعني أن الرجل لا يكون زوجاً أما إذا حصل الوقاع على الزوجة من زوجها فلا تقوم الجريمة، حتى وإن كان بدون رضاها، لأن عقد الزواج يتضمن طاعة الزوج، والمبادرة إلى فراشه كلما دعاها، ويذهب جانب من القانون الوضعي إلى أن وطء الزوج لزوجته بغير رضاها يعتبر جريمة، ولو كانا يعيشان معاً، إذا تم الوطء رغماً عنها في ظروف غير طبيعية، بأن كان يشكل خطراً على صحتها، أو صحة الجنين الذي تحمله، أو كان الوقاع يؤدي إلى زيادة مرضها الذي تعاني منه، أو فيما إذا كان الزوج مصاباً بأحد الأمراض المعدية، كالزهري أو السيلان، لأن مصلحة وسلامة جسد الزوجة، لا تبرر لزوجها مواقعتها رغماً عنها، انظر، أبوحجيلة، الحماية الجزائية للعرض، (ص75-76)، وأبو الوفا: أبو الوفا محمد، (2000)، العنف داخل الأسرة بين الوقاية والتجريم والعقاب في الفقه الإسلامي والقانون الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص68-69.
- (2) نجم، محمد صبحي، 1999م، الجرائم الواقعة على الأشخاص، ط(2)، دار الثقافة، عمان، (ص185).
- (3) أبوحجيلة، علي، 2002م، الحماية الجزائية للعرض في القانون والشريعة، (ص54).
- (4) الخرشي، شرح مختصر خليل، (ج6، ص130).

المطلب الثاني: حكم الاغتصاب في الشريعة الإسلامية:

حرم الإسلام الاتصال بين الرجل والمرأة خارج إطار الزواج، وشدد على من يتصل بامرأة بغير علاقة زواج، فشرع الحدود التي تقي المجتمع أخطار الاتصال غير المشروع، ولما كان الاغتصاب ضرباً من ضروب الإكراه على الزنا، والزنا حرام بل من المحرمات الظاهرة المعلومة من الدين بالضرورة، والاغتصاب أشد حرمة من الزنا لكونه تعد على الفروج بالإكراه، والأدلة على تحريمه كثيرة أذكر منها لا على سبيل الحصر ما يلي:

1. قوله تعالى: " 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1

وجه الدلالة: الآية تدل بعمومها على منع الإكراه على الزنا، فحرمت الآية إكراه السيد أمته على الزنا فمن باب أولى تحريم إكراه الحرة على الزنا، وهي وإن كانت في البغاء خاصة، لكن مقصودها عام وهو الحفاظ على الأعراض وصيانتها.

2. قوله تعالى: " 

وجه الدلالة: لما شرع حد القذف صيانة للأعراض من التعدي، كان ذلك دليلاً على حرمة الاعتداء على العرض بالفعل، إذ لما حرم الاعتداء بالقول كان الفعل أشد في التحريم من باب الأولى.

[illegible]

(1) سورة النور، الآية 33.

(2) سورة النور، الآية 4.

وجه الدلالة: لما شرع الله تعالى الجلباب سترا للمرأة وتكريما لها ورفعاً عن مواطن الإيذاء، علم أن حفظ كرامة المرأة مقصود للشارع، بما في ذلك تحريم كل ما يؤدي إلى انتقاص هذه الكرامة، والاعتصاب ليس مساس بكرامتها فقط، بل اعتداء على إنسانيتها، وتعد على شرفها الذي يعتبر أغلى شيء تملكه.

وجه الدلالة: توعّد الله تعالى الذين يسعون في نشر الفاحشة وشيوعها بعذاب أليم، والعذاب لا يترتب إلا على محرم محظور، والاغتصاب ليس فقط إشاعة للفاحشة بين المؤمنين بل هدم للقيم والأخلاق في المجتمع، فالآية تفيد بعمومها لا بخصوص سببها تحريم الاغتصاب.

وجه الدلالة: الآية أمرت بحفظ الفروج وصونها عن كل اعتداء، والاغتصاب تعد على الفروج وعبث بها، فحرم حفظا للفروج وتعظيما لها.

(1) سورة الأحزاب، الآية 59.

(2) سورة النور، الآية 19.

(3) سورة النور، الآية 31.

(4) سورة المؤمنون، الآيات 5-7.

وجه الدلالة: بين الله تعالى أن سبيل حفظ الفرج للرجل يكون بالزواج وملك اليمين، وما عداهما من سبل تعتبر تعد على شرع الله تعالى، فكان الاغتصاب تعد على حقوق الله تعالى وحقوق العباد.

7. قوله تعالى: "  قوله تعالى: "  (1).

وجه الدلالة: أن في تشريع حد الزنا حماية للأعراض، وحفاظا على الأفراد والمجتمعات، ومعلوم من الدين بالضرورة حرمة الزنا، والمغتصب زان فوجب إقامة الحد عليه، وهو مغتصب بالإكراه فمن باب أولى إقامة الحد عليه⁽²⁾.

8. عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه"⁽³⁾.

وجه الدلالة: بين الحديث حرمة التعدي على الدماء والأموال والفروج بين المسلمين رجالا وإنثاء، فحرمة عرض المرأة المسلمة كحرمة عرض أخيها المسلم مصونة عن العبث.

9. عن حجاج عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال: "استكرهت امرأة على عهد النبي ﷺ فدرأ عنها الحد" زاد غيره "وأقامه على الذي أصابها"⁽⁴⁾.

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقام الحد على المغتصب، والحدود لا تقام إلا عند انتهاك المحرمات، فثبت أن الاغتصاب حرام.

(1) سورة النور، الآية 2.

(2) من العلماء من يرى أن حد الحرابة هو الواجب تطبيقه على المغتصب كما سيأتي .

(3) مسلم، الصحيح، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وعرضه وماله، ح رقم (2564)، (ج4ص1986).

(4) البيهقي، السنن الكبرى، باب من زنى بامرأة مستكرهة ح رقم (16823)، (ج8، ص235)، وقال: هذا الإسناد ضعيف من وجهين، أحدهما أن الحجاج لم يسمع من عبد الجبار والآخر أن عبد الجبار لم يسمع من أبيه.

10. قال الليث حدثني نافع أن صفية بنت أبي عبيد أخبرته أن عبدا من رقيق الإمارة وقع على وليدة من الخمس فاستكرهها حتى اقتضها⁽¹⁾، فجلده عمر الحد ونفاه، ولم يجلد الوليدة من أجل أنه استكرهها².

وجه الدلالة: أن عمر رضي الله عنه أقام الحد على المغتصب، والحدود لا تقام إلا عند انتهاك المحرمات، فثبت أن الاغتصاب حرام.

ثم إن قاعدة الأصل في الأبضاع التحريم⁽³⁾، تفيد ألا يباح عرض المرأة إلا وفق أصوله الشرعية.

(1) مأخوذ من القضية وهي عذرة البكر، ابن حجر، فتح الباري، (ج12، ص322)، وفي رواية اقتضها

(2) البخاري، الصحيح، باب إذا استكرهت المرأة على الزنا فلا حد عليها لقوله تعالى، "ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم"، (ج6، ص2548).

(3) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، (ج1، ص61).

التكليف الشرعي لجريمة الاغتصاب:

يختلف العلماء في عقوبة المعتصب، هل يقام عليه حد الزنا أم حد الحرابة؟، وذلك وفقا لتكليف جريمة الاغتصاب هل هي زنا أم حرابة؟ إلى رأيين:

الرأي الأول:

يرى جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة⁽¹⁾ أن الاغتصاب زنا بالإكراه فوجب تطبيق حد الزنا، لما في الزنا والاغتصاب من اعتداء على الفروج، وهتك للأعراض، ويقتصر العقاب على الزاني (المغتصب) وحده، فإذا كان متزوجاً أقيم عليه حد الوجد، وإذا كان غير متزوج جلد مائة جلدة ونفى.

الوأي الثاني:

يرى بعض العلماء كابن العربي من المالكية (2) أن تلحق هذه الجريمة بالحاربة، وهو قرار هيئة كبار العلماء بالسعودية (3)، إذ الواجب تطبيق حد الحاربة على المغتصب، فالحاربة تنطبق على كل من أخذ المال أو غيره، والمغتصب غلب على الفروج بالإخافة، فهو محارب أقبح ممن خرج لقطع السبيل، فجريمة الاغتصاب محاربة واعتداء على النساء جنسياً، والاغتصاب ضرب من ضروب جريمة الحاربة، إذ إنه استيلاء على فرج المغتصبة بالقوة، وهو مصادرة للاستقلال الجنسي لها (4)، لذا فهو يقع في نطاق آية الحاربة الواردة في قوله تعالى:

☎️🔗✅👈⌚✳️🏠🌀🕒📍📧📁📞🔗✅➡️🏠✳️♂️🕒📍📧📁🔗🕒📍🔗🌀🌀📍

A set of small navigation icons typically found in Beamer presentations, including symbols for back, forward, search, and other slide controls.
































(1) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج 7، ص 319)، العبدري، التاج والإكليل، (ج 5، ص 292)، شرح
ميارة، (ج 2، ص 436)، البهوتي، كشف القناع (ج 6، ص 99).

(2) ابن العربي، أحكام القرآن، (ج2ص95)

(3) الجبير، هاني، الاغتصاب أحكام وأثار، (ج1، ص5)، ورقم قرار الهيئة (85)، بتاريخ 1451/11/11هـ.

(4) قريشي، آصفه، 2002م، بحث شرف المرأة، من كتاب دعونا نتكلم، ط (1)، دار الفكر المعاصر، دمشق، (ص198).

[illegible]

3 - كذلك فإن الزنا غالبا ما يتكرر بين الرجل والمرأة مما يتيح للآخرين الفرصة لملاحظة ورصد تحركات الزناة، فالزنا غالبا ما يحدث إما في بيت المرأة أو في بيت الرجل، وحتى لو حدث في مكان ثالث فإنه لن يعدم من يلاحظ تردد الطرفين على هذا المكان⁽¹⁾، بخلاف الاغتصاب الذي يحدث في أماكن نائية، بعيدة عن نظر الناس، نعم بين الزنا والاغتصاب تشابه إذ هما اعتداء على الفروج، إلا أن الاغتصاب أشد لأن المعتصب يخضع المعتصبة له بقوة السلاح والتهديد فهو أقرب إلى المحارب من كونه زان.

الترجيح:

والذي تراه الباحثة أن الاغتصاب فيه شبه بالزنا من حيث إنه اعتداء على الفروج، وفيه شبه بالحراية من حيث الإكراه باستخدام القوة، لذا فإن اغتصابها دون إشهار سلاح فهو زان يقام عليه حد الزنا، وإن اغتصبها تحت تهديد السلاح فهو محارب يقام عليه حد الحراية، والعمل في ذلك بما يحكم به القضاء، وبما يتناسب مع الواقع، والله أعلم.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على الاغتصاب:

نظم الله تعالى قواعد السلوك بين الرجل والمرأة، لعلهم أن كل جنس قد خلق للآخر، وأن كلا منهما ينجذب إلى الآخر، فنبه إلى ضوابط يجب اتباعها، والسير على هديها، وأرشد إلى أن الإخلال بها، يورث شرا على الأفراد والمجتمع⁽²⁾، ولما بعد المسلمين عن منهج الله تعالى ورضوا بالمناهج الوضعية، تحكم بلادهم في شؤون حياتهم، وتأثروا بالقوانين الأجنبية المستوردة، ومبادئها الهدامة، القائمة على الإباحية، والحرية الشخصية في مجال العلاقات الجنسية، نتج عن ذلك أن انتشرت الفوضى في العلاقات الجنسية، وتفشيت الرذيلة، وشاعت

(1) المرجع السابق، (ص107).

(2) الجندي، محمد الشحات، جريمة اغتصاب الإناث، (ص19). من أبرز أسباب انتشار الاغتصاب الإعلام الهدام الذي يعرض ليل نهار صوراً تذكي الشهوة وتثيرها عند الشباب، من خلال الأفلام التي تعرض العري الفاضح والملابس التي تبرز مفاصل الأنثى، ثم الارتفاع المعيشي والغلاء سبب في عزوف الشباب عن الزواج، الذي يعتبر المنفذ الصحيح لتفريغ الشهوة، والبطالة وانتشار تعاطي الكحول والمخدرات، ناهيك عن الاختلاط وما يتبعه من نظرات مسمومة مسعورة متلصصة، تنتهي كما قيل في القول الشائع، نظرة فابتسامة فموعد فلقاء فالفاحشة". انظر: الجندي، جريمة اغتصاب الإناث، (ص19-20). المجدوب، اغتصاب الإناث، (ص157 وما بعدها).

الأمراض التي لا دواء لها⁽¹⁾، وانحط مستوى الأخلاق والآداب العامة، حتى ترك الأفراد لهوى شهواتهم، وغرائزهم البهيمية التي لا حدود ولا قيود عليها إلا ما ندر⁽²⁾، وبسبب عدم جدوى العقوبة المقررة لجرائم الاغتصاب، في القوانين الوضعية⁽³⁾، تتزايد هذه الجرائم مما يستدعي إعادة النظر في العقوبات المقررة لهذه الجرائم والميل نحو تشديدها، بما ينسجم مع القانون الإلهي الذي شرعه الله تعالى لخير وسعادة البشرية.

ومع تظافر أسباب الانحلال الخلقي، ونقص الوازع الديني في النفوس، تتزايد جريمة الاغتصاب، الأمر الذي أدى إلى ترتب آثار وخيمة على المغتصبة وعائلتها والمجتمع على حد سواء، فمن بين هذه الآثار - على سبيل الذكر لا الحصر - ما يلي:

1. يعد الاغتصاب انتهاكاً للسلامة الجسدية ولكرامة وشرف الضحية واعتداءً خطيراً يصيب حريتها الجنسية والعامة، ويعتبر الاغتصاب في جميع دول العالم جريمة خطيرة جداً، لما ينجم عنه من أذى جسدي ونفسي مستمرين للمغتصبة، إضافة إلى أنها غالباً ما تعاقب اجتماعياً، عن هذه الجريمة المرتكبة في حقها رغماً عنها⁽⁴⁾.

2. تصاب المغتصابات غالباً بصدمة عاطفية ونفسية عميقة، تدخلها في حالة طويلة من الهستيريا والسوداوية والكوابيس الليلية، ناهيك عن الخوف وفقدان الثقة بالنفس.

(1) انظر، القضاة، عبد الحميد، 2006م، الأمراض الجنسية عقوبة إلهية، ط(2)، إصدارات جمعية العفاف الخيرية، عمان، (ص10 وما بعدها).

(2) نجم، محمد، الجرائم الواقعة على الأشخاص، (ص181).

(3) العقوبة المقررة في القانون الأشغال الشاقة مع الحبس مدة زمنية بحسب عمر المجني عليها، وقد يغرم مبلغ من المال، فمثلاً في قانون العقوبات الأردني في المادة 1/292 نص: "من واقع أنثى غير زوجة بغير رضاها سواء بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة أو بالخداع عوقب بالأشغال الشاقة الموقفتاً إذا كان عمرها ثمانية عشرة سنة فما فوق أما ما دون فتختلف المدة بحسب عمرها وقد تصل إلى الإعدام نادراً . انظر : أبوحجيبة، الحماية الجزائية للعرض، (ص112 وما بعدها)، مع لفت النظر إلى أن المادة 1/308 من قانون العقوبات الأردني تبيح للمغتصب الزواج من المغتصبة وعندئذ تخفف عنه العقوبة وكان القانون يعلم المغتصب التحايل ويكافئه على جريمته . انظر: فوزي، محمود، 2000م، دماء المغتصابات، ط(1)، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ويبين كيف ناهض المختصون المادة 291 من قانون العقوبات المصري التي تشجع على ذلك وعملوا على إلغائها، (ص93 وما بعدها).

(4) القاطرجي، نهى، 2003م، الاغتصاب دراسة تاريخية نفسية اجتماعية، (ص349) ما بعدها بتصرف.

3. تفقد المغتصبة ثقتها بالرجال عامة؛ لخوفها من أن تتعرض للأذى مرة أخرى، مما يقلل فرص الزواج المتاحة أمامها، أو قد يؤدي إلى المساس باستقرار علاقتها الزوجية إن كانت متزوجة.

4. ظهور عوارض الاكتئاب، مثل عدم الرغبة في الحياة، وعدم القدرة على التغلب على المشكلات، بجانب الإحساس بالذنب لخوفها من نظرات الناس اللوامة ، مما يقودها للانتحار.

5. وكذلك الإحساس بالنفور من الجنس، بسبب تذكر تفاصيل جريمة الاغتصاب ، وما عانته من إحساس بالذل والمهانة⁽¹⁾.

6. أما على الصعيد الاجتماعي، فتتفاقم المأساة؛ حيث نظرة اللوم التي يوجهها المجتمع إلى المرأة المغتصبة؛ بل اتهامها بالمشاركة أو التشجيع على الجريمة ، ومرارة الحمل القسري وما ينتج عنه من ولادات غير شرعية، تساهم في تجارة الأطفال، إذ استغلت بعض الجهات ذلك، إضافة إلى انتشار الإجهاض والانتحار والقتل والبغاء والطلاق وانتشار الأمراض، وتدمير الأسر، ولكل حالة من هذه الحالات دورها التدميري في المجتمع⁽²⁾.

المطلب الرابع: الحقوق المترتبة للمغتصبة:

أوجب الإسلام للمغتصبة حقوقاً تأخذها ممن اغتصبها، كحق المهر، وحق أرش البكارة ، وحق الدية في حال القتل، وفي هذا استرداد لكرامتها الإنسانية من جهة، وفيه تعويض لها عن الأذى الذي لحق بها من جهة أخرى، ومن هذه الحقوق ما هو متفق عليه بين الفقهاء، ومنها ما هو مختلف عليه، على ما سأبينه فيما يلي:

الفرع الأول: حق المهر

اختلف الفقهاء في وجوب المهر للمغتصبة البكر على قولين: الأول يوجب لها مهر مثلها، والثاني لا يوجب لها مهر مثلها، وسبب اختلافهم في وجوب المهر أو عدمه⁽³⁾: تكييفهم للمهر هل هو عوض عن منفعة البضع أو نحلة من الزوج؟

(1) القاطرجي، نهى، 2003م، الاغتصاب دراسة تاريخية، (ص349) ما بعدها بتصرف.

(2) القاطرجي، نهى، الاغتصاب دراسة تاريخية نفسية اجتماعية، (ص369).

(3) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، (ج4، ص280).

فمن قال: أنه عوض عن البضع أوجبه⁽¹⁾، إذ إن المغتصب انتفع بالبضع فوجب تغريمه مع الحد.

ومن قال أنه نحلة خص الله تعالى بها الأزواج لم يوجبه؛ لأن المهر من خصائص النكاح لفظاً ومعنى فلا يضاف إلى الاغتصاب⁽²⁾، وفيما يلي التفصيل:

القول الأول: يجب لها مهر مثلها، وهو قول مالك⁽³⁾، والشافعي⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، وروي عن عطاء والزهري وإسحاق وأبي ثور⁽⁶⁾، مستدلين:

1. حديث الرسول ع "فلها المهر بما استحل من فرجها"⁽⁷⁾.

وجه الدلالة: الاستحلال يعني الفعل في غير موضع الحل، والمغتصب مستحل لفرجها بالتعدي والإكراه، فلها المهر بنص الحديث.

2. أنه ظلمها بإتلاف ما يتقوم -البكارة-، فلزم الضمان، كما لو أتلّف عليها مالها⁽¹⁾.

(1) حتى أن بعض العلماء ذكر أن "من غصب حرة فزنى بها مرات متعددة يتعدّد عليه مهرها بتعدد الزنا بها"، انظر، الشنقيطي، محمد الأمين بن المختار، (ت 1393هـ)، أضواء البيان، دار الفكر، بيروت، سنة الطباعة (1995)، (ج 5، ص 103).

(2) ابن القيم، زاد المعاد، (ج 5، ص 775).

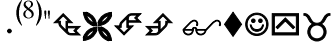
(3) العبدري: التاج والإكليل، (ج 5، ص 292). "قال مالك في الغصب: إن الحد والصدّاق يجتمعان على الرجل". انظر، مالك بن أنس، المدونة الكبرى، (ج 16، ص 242). ابن جزي، القوانين الفقهية، (ج 1، ص 219).

(4) الشافعي، الأم، (ج 3، ص 258). الشيرازي، المهذب، (ج 2، ص 62). النووي، روضة الطالبين، (ج 9، ص 302)، وقال ميارة: "فإنه يجب عليه صدّاق مثلها بكراً كانت أو ثيباً"، انظر: شرح ميارة، (ج 2، ص 261).

(5) البهوتي، كشاف القناع، (ج 6، ص 99). ابن قدامة، المغني، (ج 7، ص 209)، وقال: "إتلاف العذرة مستحق بعقد النكاح فإذا أتلّفه أجنبي وجب المهر كمنفعة البضع".

(6) الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطأ، (ج 6، ص 15). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج 10، ص 186).

(7) الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، ح رقم (1102)، (ج 3، ص 408). ورواه الحاكم في المستدرک على الصحيحين باب ذكر ابنة بصرة بن أبي بصرة، ح رقم (6515)، (ج 3، ص 685).

3. ولأنه زنى بها بآلة نفسه، فضمانه عليه، فكل ما لا يتصور تحصيله بآلة الغير فضمانه على المكره⁽²⁾.
4. ولأنه استوفى ما يجب بدله كرها، فوجب عليه بدله، كإتلاف المال وأكل طعام الغير⁽³⁾.
5. والحد والصدّاق حقان مختلفان؛ أحدهما لله تعالى والثاني للمخلوق فجاز أن يجتمعا⁽⁴⁾، فالحد عقوبة لحاجة الجماعة ومصلحتها، والمهر لحاجة المغتصبة ومصلحتها، وحق الله تعالى لا يسقط حق الآدمي، فهما حقان وجبا لله تعالى ورسوله⁽⁵⁾ وللمجتمع.
6. ولأن منافع الأبضاع تجبر بالعقود الصحيحة والفاصلة⁽⁶⁾، فمن باب أولى أن تجبر بالتعدي، ثم إن الشارع جعل لكل نقص جبرا حتى لا تذهب الجناية هدرًا.
7. كما أن دفع المال من قبل المجرم قد يكون رادعا لكثير من المجرمين، لما يتضمنه دفع المال من حسرة وتأسف عليه، وقد أكد الله سبحانه وتعالى على حب الإنسان للمال،⁽⁷⁾ فقال الله تعالى: "  "  ⁽⁸⁾.
8. ولقضاء عبد الملك بن مروان في المستكره⁽⁹⁾، ولا يكون قضاؤه عن رأي منه إلا عن علم ومشاورة، فهو قضى بتغريم المغتصب المهر.

-
- (1) الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي (467ت)، المعونة في الجدل، ط (1)، نشر جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، تحقيق علي عبد العزيز، (ج1، ص105).
- (2) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج7، ص181).
- (3) ابن قدامة، المغني، (ج7، ص209).
- (4) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، (ج5، ص269).
- (5) الزرقاني، شرح الموطأ، (ج6، ص15).
- (6) القرافي، الذخيرة، (ج8، ص290)، قال: "ومنافع الأبضاع تجبر بالعقود الصحيحة والفاصلة ولا تجبر في اليد العادية". والذي تراه الباحثة أن تجبر باليد العادية صيانة لها وتعظيمًا.
- (7) القاطرجي، نهى، 2003م، جريمة الاغتصاب في ضوء الشريعة والقانون الوضعي، ط (1)، دار مجد، بيروت، (ص281).
- (8) سورة الفجر، الآية 20.
- (9) الزرقاني، شرح الزرقاني على الموطأ، (ج6، ص15). الشافعي، الأم، (ج3، ص258)، وقال: "إن مروان رجل قد أدرك عامة أصحاب النبي وكان له علم ومشاورة وقضى بهذا في المدينة ولم يخالفه أحد". وقال

القول الثاني: إذا أقيم الحد على المغتصب بطل المهر، وروي عن الثوري وابن شبرمة والشعبي⁽¹⁾ والحنفية⁽²⁾ وبعض المالكية⁽³⁾، مستدلين بما يلي:

1. عن وائل بن حجر عن أبيه: " قال استكرهت امرأة على عهد رسول الله ﷺ، فدرأ عنها رسول الله ﷺ الحد، وأقامه على الذي أصابها ولم يذكر أنه جعل لها مهر"⁽⁴⁾.
وجه الدلالة: الحديث بين أنه إذا أقيم الحد سقط المهر، لأنه لو وجب المهر لبينه ﷺ إذ تأخير الحاجة عن معرض البيان لا يصح، فلما لم يوجب المهر علمنا بعدمه مع الحد.
 2. الواجب بالزنا الحد، فلا يجوز الزيادة على ذلك بالرأي، ثم لو كان بضعها يتقوم على الزاني لم يسقط ذلك برضاها، ألا ترى أنه لما كان يتقوم بشبهة العقد لم يسقط برضاها بأن طأوعته، والدليل عليه أنه لو زنى بأمة وهي مطاوعة لم يجب المهر، وتقوم بضعها لحق المولى فلا يسقط برضاها، ولكن إنما لم يجب لأن البضع لا يقوم بالمال بالزنا المحض وإنما يتقوم بالعقد أو بشبهته⁽⁵⁾.
 3. لا يجتمع الحد والمهر معا⁽⁶⁾، لأن الحد عقوبة والمهر غرامة فلا تجتمع عقوبتان.
-
- الحطاب: "إن رواية الموطأ أصح من رواية الشافعي فالصحيح عبد الملك بن مروان لا مروان بن الحكم".
انظر، الحطاب، معرفة الآثار والسنن، (ج6، ص343).
- (1) الجصاص: مختصر اختلاف العلماء، (ج3، ص289).
 - (2) المرغيناني، الهداية شرح البداية، (ج4، ص179). الزيلعي، تبیین الحقائق، (ج3، ص186). ابن نجيم، البحر الرائق، (ج5، ص20)، وقال: "والوطء الحرام في دار الإسلام يوجب المهر إذا انتفى الحد".
 - (3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج10، ص186).
 - (4) الترمذي، السنن، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا، ح رقم (1453)، (ج4، ص55). قال: " هذا حديث غريب وليس إسناده بمتصل وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه قال : سمعت محمدا يقول: عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه، يقال إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي وغيرهم أن ليس على المستكرهة حد". سنن الترمذي، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا، ح رقم (1453)، (ج4، ص55).
 - (5) الزيلعي، تبیین الحقائق، (ج3، ص186).
 - (6) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج7، ص319)، وقال في موضع آخر: "الزنا لا يخلو عن إحدى الغرامتين فوجب الحد دون المهر". بدائع الصنائع، (ج7، ص180). و الحنفية يوجبون على المكره على الزنا المهر. انظر: الفتاوى الهندية، (ج5، ص48).

الترجيح

والذي ترجحه الباحثة - والله أعلم - القول الأول؛ الذي يوجب لها المهر، إذ فيه تعظيم وحفظ للفروج، وردع للمجرمين إذا ما علموا أنهم سيغرمون مهرها⁽¹⁾.

المسألة الأولى: هل يجتمع مع المهر أرش البكارة⁽²⁾؟

اختلف العلماء في أرش بكارة المغتصبة، هل يجتمع مع المهر أم لا، بالتفصيل التالي:

القول الأول: لا يجب أرش البكارة وإنما يكفي مهر المثل، وهذا مذهب المالكية⁽³⁾، والحنابلة⁽⁴⁾، وقول عند الشافعية⁽⁵⁾، مستدلين بما يلي:

1. أن إزالة البكارة من لواحق الوطء إذ لا يمكن الوطء بدونها، فتتدرج في المهر⁽⁶⁾.
2. ولأن القصد من الوطء الاستمتاع، وإزالة البكارة تحصل ضمن الاستمتاع، فتتدرج في المهر⁽⁷⁾، وهو يشمل كل وطء بعقد أو بغيره.
3. بأن هذا وطء ضمن بالمهر فلم يجب معه أرش البكارة كسائر الوطء، فيدخل الأرش في مهر المثل، ومهر البكر يزيد عن مهر الثيب غالباً لأجل صفة البكارة، فكانت الزيادة في

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج10، ص186) ومن اغتصب امرأة وزنى بها فعليه حد الزنا وغرامة صدق منها.

(2) أرش البكارة: ما بين قيمتها بكرًا وثيبًا، انظر: الحنبلي: ابن عباس البعلبي، القواعد والفوائد الأصولية، (ج1، ص303).

(3) الخرشي، شرح مختصر خليل، (ج8، ص41). الدردير، الشرح الكبير، (ج4، ص278).

(4) المرداوي، الإنصاف، (ج8، ص308). ابن قدامة، المغني، (ج7، ص209).

(5) الغزالي، الوسيط، (ج6، ص353)، وقال: "وقيل إذا أوجبنا مهر مثل البكر فقد قضينا حق البكارة". النووي، روضة الطالبين، (ج9، ص304). الشربيني، مغني المحتاج، (ج4، ص74). النووي، المجموع، (ج4، ص173).

(6) الدردير: الشرح الكبير، (ج4، ص278).

(7) الشربيني، مغني المحتاج، (ج4، ص74).

مهر البكر مقابل ما ذهب من البكارة فلا يجب عوضها مرة أخرى، إذ إنها أخذت مهر ثيب وأرّش البكارة، وهما معا مهر المثل بالنسبة للبكر، فلا ينبغي إعطاؤها أرّش البكارة مرة أخرى، لأنه دخل في مهر المثل للأبكار، قال ابن قدامة: "ولنا على أنه لا يجب الأرّش، أنه وطء ضمن بالمهر، فلم يجب معه أرّش كسائر الوطاء، يحققه أن المهر بدل المنفعة المستوفاة بالوطء، وبذل المتلف لا يختلف بكونه في عقد فاسد وكونه تمحض عدوانا، ولأن الأرّش يدخل في المهر لكون الواجب لها مهر المثل، ومهر البكر يزيد على مهر الثيب ببكارتها، فكانت الزيادة في المهر مقابلة لما أتلّف من البكارة فلا يجب عوضها مرة ثانية، يحققه أنه إذا أخذ أرّش البكارة مرة لم يجز أخذه مرة أخرى، فتصير كأنها معدومة فلا يجب لها إلا مهر ثيب، ومهر الثيب مع أرّش البكارة هو مهر مثل البكر فلا تجوز الزيادة عليه"⁽¹⁾.

القول الثاني: يجب أرّش البكارة لمن اغتصبت مع مهر مثلها، وهو مذهب الحنفية⁽²⁾، والشافعية⁽³⁾، ورواية عند الحنابلة⁽⁴⁾، مستدلين بما يلي:

1. أن البكر تختلف عن الثيب فلذا يجب أرّش البكارة لها، والمغتصب أزال بكارتها، فوجب تضمينه، ولا يندرج الأرّش في المهر، لأن المهر وجب لإستيفاء منفعة البضع - الوطاء - والأرّش وجب لإزالة وتقويت البكارة، وهما أمران مختلفان مستقلان فلا يتداخلان⁽⁵⁾، فالمهر يجب للاستمتاع والأرّش للإتلاف فلا يتداخلان⁽¹⁾.

(1) ابن قدامة، المغني، (ج7، ص209).

(2) لم أجد قول للحنفية صريح في المسألة إلا في مسألة الإفضاء يوجبون ثلث الدية والمهر إن استمسك البول، ويمكن قياس مسألتنا على تلك المسألة عندهم لتشابههما. انظر؛ الزيلعي، تبیین الحقائق، (ج3، ص187).

(3) الغزالي، الوسيط، (ج6، ص353)، وقال: "ولوانتزع بكراً على كرهه لزمه مهر المثل وأرّش البكارة وقيل إذا أوجبنا مهر مثل بكر فقد قضينا حق البكارة". النووي، روضة الطالبين، (ج9، ص304). الشربيني، مغني المحتاج، (ج4، ص74). النووي، المجموع، (ج4، ص173)، وقال الغمراوي في السراج الوهاج، (ج1 ص501): "أو مكرهة فمهر مثل ثيبا وأرّش البكارة زائداً عليه وقيل يلزمه مهر بكر ولا أرّش".

(4) المرداوي، الإنصاف، (ج8، ص308). ابن قدامة، المغني، (ج7، ص209).

(5) الشربيني، مغني المحتاج، (ج4، ص75)، حيث قال: "فمهر مثل ثيبا يلزمه وأرّش البكارة زائدة عليه، فلا يندرج في المهر، لأن المهر يجب لاستيفاء منفعة البضع، والأرّش يجب لإزالة تلك الجلدة، وهما جهتان مختلفتان، وقيل يلزمه مهر بكر ولا أرّش لأن القصد من هذا الفعل الاستمتاع، وإزالة تلك الجلدة تحصل ضمن الاستمتاع، وعلى الأول لو أفضاها دخل أرّش البكارة في الدية، لأنهما وجبا للإتلاف فيدخل الأقل

2. ويمكن القول إن المغتصبة تتضرر بتفويت بكارتها نفسيا وجسديا واجتماعيا، فلزم مراعاتها، وإلزام الغاصب بدفع أرش بكارتها ومهرها، وفي هذا ردع لمن تسول لهم أنفسهم بالتعدي على الفروج، وتضييق لباب الغصب، وتعظيم واحترام للفروج حتى لا تستباح بلا مقابل، فالبضع أغلى ما تملكه المرأة، فإذا اعتدي عليه وجب ضمانه.
3. ثم لو كان الأرش يدخل في المهر، لكان الأرش إنما هو تفاوت ما بين مهرها بكرها وثيبا، وليس كذلك بل هو تفاوت ما بين القيمتين⁽²⁾.

الترجيح

ترى الباحثة ترجيح القول الثاني، خاصة إذا ما علمنا أن الوازع الديني قل في النفوس، وأن العقوبات الوضعية لا تجدي في كثير من المجرمين، فوجب التشديد عليهم من نواحي المال؛ لأن المال على النفس عزيز، تضمن به النفس إذا ما علمت أنها ستعاقب على جرمها به، وهذا يدفعها إلى عدم اقتراف الجرائم، وفي هذا تضييق لباب الغصب والتعدي على الفروج⁽³⁾.

المسألة الثانية: هل للمغتصبة الثيب مهر؟

الرأي الأول: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة⁽⁴⁾ إلى وجوب المهر للمغتصبة الثيب، نظرا إلى وجود الاغتصاب لا إلى صفة الموطوءة، فوطء الثيب والبركر

في الأكثر، بخلاف المهر لاختلاف الجهة فإن المهر للتمتع والأرش لإزالة الجلدة "وانظر النووي، المجموع، (ج4، ص173).

(1) النووي، روضة الطالبين، (ج9، ص304)، إذ قال: "فوجهان أصحهما وهو المنصوص أنه يجب مهر مثلها ثيبا وأرش البكارة والثاني يجب مهر مثلها بكرًا لأن الدية والأرش تجبان للإتلاف فدخل أقلهما في أكثرهما بخلاف المهر فإنه يجب للإستمتاع فلا يدخل في بدل الإتلاف"

(2) البعلي الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية، (ج1، ص303). ولعل هذا في الإمام لا الحرائر.

(3) ذهب العبيدي إلى ترجيح القول الأول لأنه أيسر في التقدير فيكون أسهل في العمل، وهو بهذا تعارض مع كلامه في (ص442) عندما رجح وجوب الأرش لمغتصب الأمة لسيدها فكيف أوجب الأرش للأمة مع قيمتها حفظاً لحق سيدها ولم يوجب له للحررة مع مهرها. العبيدي، حسين بن عبد الله، 2004م، الأرش وأحكامه، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، (ج1، ص501).

(4) ميارة، محمد بن أحمد، شرح ميارة المسمى الإقتان والإحكام بشرح تحفة الأحكام، (ج2، ص261)، "أن من غصب امرأة أو أكرهها على الزنا وزنى بها مكرهة فإنه يجب عليه صداق مثلها بكرًا كانت أو ثيبًا". قال مالك: "في الرجل يغتصب المرأة بكرًا كانت أو ثيبًا أنها إن كانت حرة فعليه صداق مثلها". موطأ مالك، (ج2، ص734). وكذا في القوانين الفقهية لابن جزي، (ج1، ص209): "فمن اغتصب امرأة وزنى بها

سواء في لزوم الحد فكذا في المهر، وتخلف البكارة لا يجيز الاعتداء عليها، فالمقصود حفظ الأعراض على أصحابها، وفي الاغتصاب حصل تعد على العرض، وهو حقها، وحقوق الأدميين مبنية على المشاحة، والشدة والمضايقة، فوجب تغريمه مهرها، إذ أن البضع أغلى ما تملكه المرأة، فإذا استبيح لزم تعويضها عنه⁽¹⁾.

الرأي الثاني: ذهب الحنابلة في رواية إلى أنه لا يجب المهر للمغتصبة الثيب⁽²⁾.

والذي تراه الباحثة إيجاب المهر للمغتصبة الثيب، مع تغريم المغتصب مبلغا من المال أيضا، وهذا ما يتوافق مع عصرنا الذي تراجعت فيه القيم الأخلاقية، وأصبح الهوى والشهوة، دافعا لكثير من الجرائم.

الفرع الثاني: حق الدية:

قد يتصل الاغتصاب أحيانا بقتل المغتصبة، وذلك محاولة من المجرم لإخفاء جريمته، فلا تتحمل الاغتصاب، فتموت أثناءه، وفي أحيان أخر يتلف المغتصب أعضاء للمغتصبة، وفيما يلي بيان حكم كل حالة من هذه الحالات:

المسألة الأولى: حكم إذا اغتصبها ثم قتلها عمدا؟:

ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة⁽³⁾ إلى لزوم الحد والدية لأنها ماتت بسبب تعديه⁽¹⁾، ولأنه جنى جنايتين فيوفر على كل واحدة منهما حكمها⁽²⁾، الحد بالزنا والدية بالقتل، ولكن هل يحد للزنا ثم يقتل بها؟ قولان⁽³⁾:

فعليه حد الزنى وإن كانت حرة فعليه صداق مثلها وإن كانت أمة فعليه ما نقص من ثمنها بكرا كانت أو ثيبا"، وعن الإمام أحمد رواية مرجوحة في عدم إيجاب مهر للمغتصبة الثيب، قال ابن قدامة : "ويجب للمكرهة على الزنا وعن أحمد رواية أخرى أنه لا مهر لها إن كانت ثيبا". المغني، (ج7، ص209).

(1) العبيدي، حسين بن عبد الله، الأرش وأحكامه، (ص253 بتصرف).

(2) قال ابن قدامة: "ويجب للمكرهة على الزنا وعن أحمد رواية أخرى أنه لا مهر لها إن كانت ثيبا". المغني، (ج7، ص209).

(3) قال الزيلعي: "ولو زنى بحرة فقتلها به يجب الحد مع الدية بالإجماع"، تبين الحقائق، (ج3، ص186). وقال ابن عابدين: "ولو غصب أمة فزنى بها فماتت من ذلك أو غصب حرة ثيبا فزنى بها فماتت من ذلك قال أبو حنيفة: عليه الحد في الوجهين مع دية الحرة وقيمة الأمة"، رد المحتار، (ج4، ص30). قال ابن الهمام: "لو زنى بحرة فقتلها يحد اتفاقا ويجب عليه الدية"، شرح فتح القدير، (ج5، ص275)، وقال النووي، "لو زنى بحرة فقتلها به يجب الحد عليه اتفاقا". المجموع، (ج9، ص354). وفي نهاية المحتاج: "ويتعين السيف جزما فيما لا مثل له كما لو جامع صغيرة في قبلها فقتلها".

القول الأول: يرى أن الحدود لا تتداخل، فيحد للزنا ثم يقتل قصاصا، لأن الحد وضمان النفس، حقان مختلفان وجبا بسببين مختلفين، أحدهما بالزنا، والآخر بإتلاف النفس، فيوفر على كل واحدة منهما حكمها⁽⁴⁾، فالحد ضمان الوطء والقتل والدية ضمان الدم فهما بمقابلة الأدمية، حيث أوجبوا الدية على الجاني وليس على العاقلة، ويكون ضمان الجناية من ماله، تغليظا عليه، أما إذا كان شبه عمد فتصبح الدية على العاقلة.

القول الثاني: يرى أن الحدود تتداخل، فإذا اجتمع حدان لله تعالى فيهما القتل، أحاط القتل بذلك، والحدود إنما وضعت للزجر، فلا تأثير بإقامة حد الزنا عليه ثم قتله، بل يكتفى بالقتل لأنه أعظم العقوبات⁽⁵⁾، فيكتفى بقتله دون إقامة حد الزنا عليه، وتجب عليه الدية في ماله. وترى الباحثة: أن يقام عليه حد الزنا أولا ثم يقتل بها، تغليظا عليه وردعا لمن تسول له نفسه بالاعتداء على الفروج، وفي هذا تعظيم للأعراض والفروج.

المسألة الثانية: حكم ما إذا اغتصبها فحملت وماتت من الولادة؟

يحد للزنا ولا قصاص عليه لانقطاع الزمن بين السبب والنتيجة، لكن هل يضمن ما ترتب على زناه من وفاتها أثناء الولادة⁽⁶⁾، قولان:

القول الأول: ذهب الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في قول، إلى أنه لا يضمن الدية؛ لأن الولادة غير مضافة شرعا لعدم النسب⁽⁷⁾، فلا يقتل بها لأنه ماتت بسبب آخر غير

(1) ابن قدامة: الكافي، (ج4، ص61).

(2) النووي: المجموع (ج9، ص354).

(3) انظر في تداخل الحدود، منصور، محمد خالد، 1998م، التداخل وأثره في الأحكام الشرعية، ط (1)، دار النفائس، عمان.

(4) الزيلعي، تبیین الحقائق، (ج3، ص186).

(5) منصور، محمد خالد، التداخل وأثره في الأحكام الشرعية، ط(1)، (ص338 وما بعدها بتصرف).

(6) بعض المغتصابات يكن صغيرات السن فإذا ما حملن يخشى وفاتهن بسبب الولادة، لذلك أجاز القانون الإجهاض لأسباب أخلاقية فيما لو كانت المغتصبة طفلة أو مريضة لا تقوى على احتمال الحمل أو الولادة، انظر، أبو الروس، أحمد، 1997م، جرائم الإجهاض والاعتداء على العرض والشرف، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، (ص24).

(7) قال شيخ زاده: "بخلاف الحرة يعني لو أخذها مكرهة فزنى بها فردها حاملا فولدت وماتت لا يضمن الغاصب ديبتها لأن الحرة لا تكون مضمونة بالغصب ليبقى ضمان الغصب بعد فساد الرد"، مجمع الأنهر (ج4، ص93)، وقال ابن مفلح: "ولو زنى بامرأة مكرهة فماتت بالولادة حرة كانت أو أمة ففيها قولان

العدوان⁽¹⁾، ويحتمل أنها ماتت لعارض آخر لا من الولادة التي سببها وطؤه، فهي ماتت ليس من وطئه بل بالولادة الناشئة عن الحبل.

القول الثاني: ذهب الشافعية في قول والحنابلة في قول، إلى أنه يضمن الدية لأنها ماتت بسبب تعديه⁽²⁾، فالوطء هو السبب في هلاكها، وهو كخطأ تحمله العاقلة إن ثبت ببينة لأنه لا يقتل غالبا⁽³⁾.

والذي تراه الباحثة أن يضمن الدية في ماله تغليظا عليه؛ لأن موتها اتصل بسبب من فعله.

المسألة الثالثة: حكم ما إذا اغتصبها ففوت منفعة الأعضاء التناسلية؟

يعبر الفقهاء بالإفضاء عن تفويت منفعة الأعضاء التناسلية للمرأة، فما المقصود به لغة واصطلاحاً وما حكمه؟

الإفضاء لغة: يعني الجماع والمباشرة، يقال أفضى إلى المرأة غشيها، وقال بعضهم إذا خلا بها، وامرأة مفضاة مجموعة المسلكين، وأفضى المرأة فهي مفضاة إذا جامعها فجعل مسلكها مسلماً واحداً، وأفضى الرجل إلى امرأته باشرها وجامعها⁽⁴⁾، وأصله من الفضاء وهي البرية الواسعة⁽⁵⁾.

مشهور أن أصحابهما لا ضمان لأن الولادة غير مضافة شرعاً لعدم النسب، والثاني يجب لأنه مولد من فعله" المبدع، (ج8، ص342). قال النووي: "ولو زنى بامرأة مكرهة فماتت بالولادة حرة كانت أو أمة ففيها قولان مشهوران أصحابهما لا ضمان لأن الولادة غير مضافة شرعاً لعدم النسب والثاني يجب لأنه مولد من فعله ولو ماتت زوجته في الطلق من حملها منه لم يجب الضمان بلا خلاف لتولده من مستحق وحيث أوجبنا ضمان الحرة فهو الدية على عاقلة الواطئ". المجموع (ج9، ص354)

(1) قال القرافي: "لأنه لو غصب حرة فزنى بها وهو غير محصن فحملت فماتت لا يقتل بها لأنه سبب آخر

ماتت به غير العدوان"، الذخيرة، (ج9، ص182).

(2) قال ابن قدامة: "إن زنى بامرأة مكرهة فأحبها فماتت من الولادة ضمنها لأنها ماتت بسبب تعديه"، الكافي، (ج4، ص61).

(3) الرحيباني السيوطي، مطالب أولي النهى، (ج6، ص78)، قال: "وإن أكرهها على الزنا فحملت وماتت في الولادة فحكمه كخطأ تحمله عاقلة إن ثبت ببينة؛ لأنه لا يقتل غالبا أما إن ثبت باعترافه فتكون الدية عليه في ماله".

(4) ابن منظور، لسان العرب، (ج15، ص157).

(5) الشربيني، مغني المحتاج، (ج4، ص74).

واصطلاحاً: رفع ما بين حاجز مدخل ذكر ودبر، فيصير سبيل جماعها وغائطها واحداً، إذ به تقوت المنفعة بالكلية، وقيل الإفضاء رفع ما بين مدخل ذكر ومخرج بول، فيصير سبيل جماعها وبولها واحداً⁽¹⁾؛ لأن ما بين القبل والدبر قوي لا يرفعه الذكر، وبينهما عظم لا يتأتى كسره إلا بحديدة ونحوها، فلا يحمل الإفضاء عليه⁽²⁾، فهو يعبر به عن اختلاط المسلكين⁽³⁾.

حكم الإفضاء: فرق العلماء بين استطلاق السبيلين أو استمساكهما في وجوب الدية، على التفصيل الآتي:

إن كان السبيلان يستطلقان ولا يستمسكان ضمن دية المرأة كاملة⁽⁴⁾، لأنه فوت جنس المنفعة على الكمال⁽⁵⁾، ولأن التمتع يخل بكل منهما، ولأن كلا منهما يمنع إمساك الخارج من أحد السبيلين⁽¹⁾.

(1) الغمراوي الزهراوي: السراج الوهاج، (ج1، ص501). الغزالي، الوسيط، (ج6، ص353)، إذ قال: "إذا أفضى ثيباً كانت أو بكراً عليه ديتها، ومعنى هذا أن يتحد مسلك الجماع والغائط أو مسلك الجماع والبول ولا يندرج المهر تحتها لاختلاف مأخذهما". قال ابن عابدين: "مكرهة أو لا تطبق تلزم ديتها اتفاقاً بالموت والإفضاء" رد المحتار، (ج6 ص575).

(2) الشربيني، مغني المحتاج، (ج4، ص74)، وقال: "و تجب الدية في إبطال قوة حمل من المرأة لفوات النسل فيكمل فيه ديتها لانقطاع النسل... في إفضائها دية لفوات منفعة الجماع أو اختلالها وعلله الماوردي بأنه يقطع التناسل لأن النطفة لا تستقر في محل العلوق لامتراجها في البول فأشبهه قطع الذكر".

(3) النووي، المجموع، (ج9، ص354).

(4) ابن نجيم، البحر الرائق، (ج5، ص20)، قال: "ضمن الدية ولا يضمن المهر عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأن الدية ضمان كل العضو، والمهر ضمان جزء منه، وضمان الجزء يدخل في ضمان الكل، إذا كانا في عضو واحد، وقال محمد يضمن المهر بما استباح من فرجها، لأن الدية والمهر وجبا لسببين مختلفين فلا يتداخل، وقال الشربيني: "لو أفضاها دخل أرش البكارة في الدية؛ لأنها وجبا للإتلاف، فيدخل الأقل في الأكثر، بخلاف المهر لاختلاف الجهة فإن المهر للتمتع والأرث لإزالة الجلدة"، مغني المحتاج، (ج4 ص74).

(5) الزيلعي، تبیین الحقائق، (ج3، ص186)، ابن عابدين، رد المحتار، (ج6، ص575). ابن نجيم، البحر الرائق، (ج5، ص21).

وإن كانا يستمسكان ضمن ثلث الدية لأن جنايته جائفة⁽²⁾، وفي الجائفة ثلث الدية.

ويمكن بالقياس على هذه المسألة القول بتضمين المغتصب تكاليف العلاج إن تسبب للمغتصبة بأمراض جنسية كأن يصيبها بالإيدز مثلاً فعليه أن يتحمل نفقات العلاج إضافة لما يحكم به القضاء، أو تسبب لها بإعطاب الرحم أو أعضائها التناسلية، مما قد يفقدها الزواج أو الأمومة، وعندئذ يترك تقدير هذه الأضرار للقضاء يحكم بما يناسب كل حالة، خاصة أن كثيراً من الأمراض الجنسية لا يظهر أثرها بعد الاغتصاب مباشرة، وإنما بعد زمن يكون المغتصب قد فرّ من الضمان .

المسألة الرابعة: إذا اغتصبها ففوت منفعة عضو لها:

كما لو زنا بها فلذهب عينها أو أذهب بصرها، يجب عليه الدية⁽³⁾ مع الحد، كما لو تحامل عليها فكسر رجلها⁽⁴⁾، أو كسر فخذاً أو جرحها، ضمن الدية في ماله وحده؛ لأنه شبه عمد عند الحنفية⁽⁵⁾؛ ولأنه تعدى عليها فوجبت الدية في ماله تغليظاً عليه، ولا تواسيه بها العاقلة. وترى الباحثة أن يقتصر منه تعزيراً وتغليظاً عليه.

-
- (1) الأنصاري، زكريا بن محمد، فتح الوهاب، (ج2، ص246). الغزالي، الوسيط، (ج6، ص353). والنووي في روضة الطالبين فرق بين حكم الإفضاء خفة وغلظة، (ج9، ص303). الحطاب، مواهب الجليل، (ج6 ص263) قال: "في الإفضاء لزوم الدية".
- (2) الزيلعي، تبيين الحقائق، (ج3، ص186).
- (3) النووي، المجموع، (ج9، ص354). السرخسي، المبسوط، (ج9، ص6).
- (4) النووي، روضة الطالبين، (ج9 ص304)، وقال: "كما لو تحامل على الموطوءة فكسر رجلها لا يدخل المهر في دية الرجل".
- (5) ابن نجيم، البحر الرائق، (ج5، ص20). قال الزيلعي: "لو كسر فخذ امرأة في الزنا أو جرحها ضمن الدية في ماله وحد لأنه شبه العمد وفي شبه العمد تجب الدية في ماله"، تبيين الحقائق، (ج3، ص187)، هذا إن كان زنا تراضياً أما الاغتصاب فهو عمد وليس شبه عمد.

الفرع الثالث: حق المغتصبة البكر في رتق⁽¹⁾ غشاء البكارة⁽²⁾:


رتق البكارة: إصلاحها وإعادتها إلى وضعها السابق قبل التمزق، أو إلى وضع قريب منه وهو عمل الأطباء المتخصصين⁽³⁾، وهو من الأمور المستجدة التي لم يتناولها الفقهاء قديماً بالبحث، وقد اعتمد المعاصرون على النظر في روح الشريعة ومقاصدها، وقواعدها العامة، والموازنة بين المصالح والمفاسد، المترتبة على عملية الرتق لبيان حكم الشرع فيها، فما حكم رتق غشاء البكارة للمغتصبة البكر:

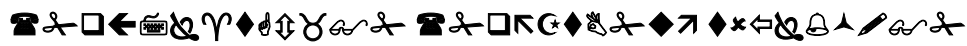
اختلف العلماء في حكم رتق غشاء البكارة للمغتصبة البكر إلى قولين⁽⁴⁾:

- (1) "الرتق ضد الفتق وهو إلحام الفتق وإصلاحه، يقال رتقه يرتقه رتقا فارتتق أي التأم"، ابن منظور، لسان العرب، (ج10، ص114)
- (2) يعرف غشاء البكارة طبياً بأنه: "العضو الذي يحد المهبل من أسفله وعند انفتاحه في الدهليز، ويتكون من طبقتين (ظهارة وبطانة)، وهما نسيج خلوي قشري ظهاري يضم بين دفتيه نسيجاً ليفياً مرناً مع أوعية دموية دقيقة وأعصاب ونهايات عصبية"، انظر؛ طحان، عبد الكريم، 1971م، جريمة الاغتصاب، رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراة في الطب جامعة دمشق، قسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية، (ص50). وانظر؛ بدوي، احمد محمد، جرائم العرض، (ص260).
- (3) ياسين، محمد نعيم، 1996م، أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة، ط(1)، دار النفائس، عمان، (ص227). وعن كيفية رتق البكارة: هناك نوعان من العمليات الجراحية التي تجري لرتق البكارة الأولى: إرجاع مؤقتة للعذرية يسمى "كشكشة الغشاء"، حيث يقوم الطبيب الذي يجري الرتق بعمل كشكشة لبقايا الغشاء المقطوع بإبرة، وهذه العملية عمرها يوم أو يومان على الأكثر، حيث إن الطبيب يقوم بها إذا كان الزواج في اليوم التالي لإجراء الجراحة، والثانية: وهي العملية الدائمة وتسمى "رفي الغشاء" أو "ترقيع الغشاء"، وتتم بأخذ جزء من أنسجة المهبل الخلفي ويفكك ويشرح لإبعاد ترقيعه، ووضعه مكان غشاء البكارة ثم يحاك بالغرز انظر؛ بدوي، أحمد محمد، جرائم العرض، (ص262-263 بتصرف).
- (4) انظر للاستزادة في ذلك؛ منصور، محمد خالد، 1994م، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، (ص135-148)، و الزيني، محمود محمد عبد العزيز، 1993م، مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والوقت العذري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، (ص239-241).

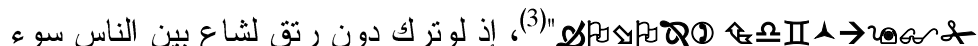
القول الأول: يرى جواز رتق بكاراة المغتصبة البكر، وممن قال بهذا الدكتور محمد نعيم ياسين، وتوفيق الواعي، والشيخ محمد مختار السلامي⁽¹⁾، مستنديين إلى المصالح التالية:

1. مصلحة الستر على الفتاة المغتصبة التي برتق بكارتها تجنب الفضيحة والمؤاخذة الاجتماعية، ويترتب على تحقيق الستر حماية الأسرة التي ستكون في المستقبل من بعض عوامل الانهيار، خاصة إذا ما تزوجت الفتاة مستقبلا، وعلم زوجها فإن ذلك سيضعف الأسرة، وإيجاد الأسرة المتماسكة مقصد من مقاصد الشريعة⁽²⁾.

2. الوقاية من سوء الظن، إذ بقيام الطبيب برتق بكارتها إشاعة حسن الظن بين الناس، وهو مقصد شرعي معتبر في قوله تعالى: " 





، إذ لو ترك دون رتق لشاع بين الناس سوء الظن وأدى إلى ظلم كثير من البريئات⁽⁴⁾.

3. تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة: وذلك أن الرجل إذا ارتكب فاحشة لا يثار ضده شك لعدم ترتب أي أثر مادي عليه، بعكس المرأة البكر التي تؤاخذ اجتماعيا وعرفا عند زوال بكارتها، ولا شك أن في رتقها تحقيقا للعدالة بين الناس التي هي مقصد شرعي⁽⁵⁾.

4. في عملية رتق البكاراة أثر تربوي خاص بالمغتصبة، وعام يعود على المجتمع؛ إذ برتق بكاراة المغتصبة تثبت لها على العفاف، الذي كانت عليه قبل اغتصابها، وإزالة أثر يحاسب عليه المجتمع أشد الحساب، أما لو لم ترتق ولم يكن إيمانها بالله تعالى راسخا، ربما تندفع إلى الرذيلة وارتكاب الفواحش، خاصة أنها لا تخشى من زوال العلامة التي ترضي المجتمع، وتقنعه بعفتها واستقامتها، بعد أن فقدتها بسبب

(1) ياسين، أبحاث فقهية، ص 229، منصور، محمد خالد، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء، (ص135-148).

(2) ياسين، محمد، أبحاث فقهية، (ص229 بتصرف)

(3) سورة الحجرات، الآية 12.

(4) ياسين، محمد، أبحاث فقهية، (ص230 بتصرف).

(5) المرجع السابق، (ص231 بتصرف).

لا يد لها فيه، وتقريع المجتمع سيجعلها ترفض الزواج وتختار الرذيلة، وفي هذا ضياعها وتوظيفها وسيلة إفساد في المجتمع، مع أن استصلاحها كان ممكناً برتقها، وإعادة الثقة لها بنفسها وبمجتمعتها الذي تنتمي له.

أما الأثر التربوي العام فبيان أنه المعصية إذا أخفيت، انحصر ضررها في نطاق ضيق جداً، أما إذا شاعت بين الناس، وتناقلتها الأخبار، فإن أثرها السيئ يزداد، وتتناقص هيبة الناس من الإقدام عليها، مما يجبرهم على الإتيان بمثلاً، وضرب الحصار على المعاصي التي لم تثبت بأسلوب شرعي أو قضائي مقصد شرعي⁽¹⁾.

وإذا كان المجتمع قد قصر في حقها، ولم يؤمنها في نفسها وعرضها، فقد وجب عليه جبر خواطرها، وشفائها من كل أحزانها وآلامها، بإصدار تشريع يلزم ذوي الاختصاص والشأن بإعادة عذريتها إليها بعملية جراحية⁽²⁾.

القول الثاني: يرى عدم جواز رتق بكاراة المغتصبة، وممن قال بهذا الدكتور محمد مختار الشنقيطي، والشيخ عز الدين التميمي، والدكتور محمد منصور⁽³⁾، ويكفي إصدار شهادة طبية تثبت أنها اغتصبت رغماً عنها، مستنديين إلى المفاصد التي تنتج عن عملية الرتق، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

1. الغش والخداع: لمن يريد الزواج بهذه المغتصبة في المستقبل، إذ لو علم بزوال عذريتها لما أقدم على الزواج منها، فرتق بكارتها تدليس عليه، يثبت له حق فسخ النكاح بعد علمه⁽⁴⁾.

الاعتراض: ليس في رتق البكاراة غش أو تدليس على الزوج؛ لأن الغش إنما هو إخفاء عيب أو نقص في المحل بحيث يبدو أمام طالبيه خالياً منه، فإذا كانت المغتصبة قد زالت بكارتها رغماً عنها، فليس في إصلاحها عيب؛ لأن زوال بكارتها عيب طفيف في الجسد لا يد لها فيه ولا يعد معصية لله تعالى، فإذا رتق عاد إلى وضعه الطبيعي وهذا إظهار للحقيقة لا إخفاء لها، ومنجاة

(1) المرجع السابق، (ص233-243 بتصرف).

(2) واصل، نصر فريد عن موقع الشبكة الإسلامية.

(3) منصور، الأحكام الطبية المتعلقة بالنساء في الفقه الإسلامي، (ص135-148).

(4) ياسين، محمد، أبحاث فقهية، ص236 بتصرف، انظر، بدوي، أحمد محمد، جرائم العرض، (ص263).

للفتاة من اتهام لم تقع فيه، وتخليص لها من مفسد معنوية كثيرة تفوق ما يترتب على تمزق بكارتها⁽¹⁾.

2. تشجيع الفاحشة: إذ بسبب رتق بكاره المغتصبة يزال كثير من التهيّب والشعور بالمسؤولية الذي ينتاب عادة أية فتاة تحدثها نفسها بارتكاب الفاحشة، لأن الفتاة إذا ما علمت أن فعلتها ستترك أثارا في جسدها يترتب عليها المجتمع عقوبات قاسية أحجمت عن الفاحشة، لكنها إذا ما علمت أن بإمكانها التخلص من آثار جريمتها شجعها ذلك على ارتكاب الفاحشة، وهذا يتنافى مع روح الشريعة في محاربتها للفواحش⁽²⁾.

الاعتراض: إصلاح بكاره المغتصبة لا يعتبر تشجيعا على الفاحشة لأنها ضحية للفاحشة، ولم تقع فيها أصلا، ولم تعص ربها بما وقع عليها من مجرم لم يتقه تعالى بها، بل إصلاح بكارتها يساعد على حمايتها من الرذيلة⁽³⁾.

3. في رتق البكاره للمغتصبة كشف عورتها المغلظة من قبل من يجري لها العملية، ولا يجوز النظر ولمس العورة لغير الزوج، إذ لا يحل كشف العورة المغلظة إلا لضرورة أو حاجة، ولا ضرورة في رتق البكاره للمغتصبة⁽⁴⁾.

الاعتراض: إن كشف العورة أمر أجازته الفقهاء، إذا ترتب على الكشف مصلحة راجحة أو دفع مفسدة أعظم من مفسدته، وفي رتق بكاره المغتصبة مصلحة لها والمجتمع⁽⁵⁾.

4. رتق البكاره يؤدي إلى اختلاط الأنساب، فقد تكون حاملا ثم تنزوج بعد رتق بكارتها، فتلحق المولود بغير أبيه⁽⁶⁾.

الرأي الراجح:

(1) ياسين، محمد، أبحاث فقهية، (ص 240 بتصرف).

























(2) ياسين، محمد، أبحاث فقهية، (ص 236 بتصرف).

(3) المرجع السابق، (ص 242 بتصرف).

(4) المرجع السابق، (ص 236-237 بتصرف).

(5) المرجع السابق، (ص 243 بتصرف).

(6) الحصان، صالح، أحكام الاتصال الجنسي، ص 182

إن رتق بكاراة المغتصبة يحقق المصالح التي ذكرت سابقا، إذ إنها أحق بالنظر والاعتبار من المفساد التي ذكرت سابقا، فالمغتصبة معذورة عند الله تعالى، لأنها وقعت ضحية لمجرم لم يتق الله تعالى فيها، قال تعالى: "                         " (1)،

مع القول بالخيار في إخبار زوجها إن أرادت الزواج، ولا يكفي في الستر على المغتصبة أن يحرر لها شهادة طبية، تثبت أنها تعرضت للاغتصاب دون إصلاح بكارتها، لعدم فاعلية هذا الإجراء في الواقع، وعدم كفايته في إقناع زوج المستقبل ببراءة زوجته، وعدم إقناع المتسامعين بذلك من الناس، فإن شيطان الشك في قضايا العرض أقوى من أن يدفع بمثل هذا (2).

الفرع الرابع: حكم إجهاض الحمل (3) إن ترتب من الاغتصاب:

تتولد من جريمة الاغتصاب آثار خطيرة تؤدي إلى تدمير المجتمع بكل قيمه ومبادئه، ومن أبرز نتائج الاغتصاب الحمل الناتج عنه، ما حكمه وما حكم الشرع في إجهاضه؟

دعا الإسلام إلى المحافظة على الجنين مطلقا، فرخصت الشريعة للمرأة الحامل الفطر في رمضان إن خافت من الصوم على جنينها، ودعت إلى تأخير الحد على الزانية حتى تضع ويبلغ

(1) سورة النور، الآية 23.

(2) المرجع السابق، (ص242 بتصرف)، والقانون الوضعي لا يعتبر إزالة البكارة اغتصاب إن تمت بغير ذكر الرجل؛ فيجب أن يتم الإيلاج أو الجماع بصورة طبيعية وذلك بإتيان الأنثى من الأمام فإذا تمت المجامعة من غير المكان الطبيعي أو تم إزالة بكارة المجني عليها بغير العضو التناسلي للرجل فلا تقوم جريمة الاغتصاب، إذ يجب الالتقاء الطبيعي للأعضاء التناسلية. فكل فعل لا يتضمن إيلاج العضو التناسلي للذكر في فرج المرأة لا يعتبر اغتصابا، وإن كان قد تضمن الفعل أو التصرف وضع شيء آخر حتى لو ترتب على ذلك الفعل إزالة غشاء البكارة، إذ يعتبر ذلك جريمة فحشاء "هتك عرض". انظر، أبوحجيبة، الحماية الجزائية للعرض، (ص59-65 بتصرف).

(3) تناول العلماء حكم الإجهاض في كثير من تأليفهم مفرقين بين مرحلتين قبل وبعد نفخ الروح ومستندين على حجج تدعم آرائهم وفي المسألة تفصيل ينظر في المراجع التي تناولت الموضوع منها؛ الدمرداش، فرج زهران،، (2002) تنظيم النسل بين الحل والحرمة، دار المعرفة الأزهرية، الاسكندرية، (ص181-308)، الرابعة، حسين محمد، (2006)، تحديد النسل وتنظيمه بين العلم والدين، ط(1)، دار قنديل، عمان، (ص114-134)، حرز الله، محمود ومها أبو ياسين، (1999)، علم الأمراض والطب الشرعي، دار

القطام⁽¹⁾، فليس من الحق إزهاق نفس لا ذنب لها لمجرد أنها أتت من سفاح رضىت به، أما في المغتصبة المستكرهة فالأمر يختلف إذ من العلماء من أجاز لها الإجهاض قبل أربعين يوماً، أما بعد مائة وعشرين يوماً ففيه رأيان:

الرأي الأول: يرى جواز إباحة إجهاض حمل المغتصبة، بعد مائة وعشرين يوماً، وممن قال بهذا مجمع البحوث الإسلامية بمصر⁽²⁾ مستدلين بما يلي:

1. أن عدم السماح بإجهاض المغتصبة، يؤدي إلى التسبب للمرأة والجنين بالضرر، وذلك لأن المغتصبة تضطر إلى حمل ولد من رجل تسبب لها بالأذى، والمعتدي في هذه الطريقة يكون قد انتصر على المرأة مرتين؛ الأولى عند اغتصابها، والثانية عندما جعل نطفته في رحمها كدليل مؤبد على جريمته، ثم تحميلها أعباء الأمومة.
2. أما الضرر الذي يقع على الولد فيكمن في اضطرابه لمواجهة الناس والمجتمع كلفيط لا أسرة له ولا أب يرعاه⁽³⁾.
3. في إباحة الإجهاض حفاظ على عرضها وعلى أسرتها، والحد من انتشار فضيحتها اجتماعياً⁽⁴⁾.

الرأي الثاني: يرى عدم جواز إباحة إجهاض حمل المغتصبة بعد مائة وعشرين يوماً، وممن قال بهذا الدكتور محمد الزغول، والدكتور محمد رأفت عثمان، ومحمد طنطاوي، والدكتور عبد الفتاح إدريس⁽⁵⁾، وغيرهم، مستدلين بما يلي:

-
- (1) الخطيب، أم كلثوم، قضية تحديد النسل، (ص133).
 - (1) أصدر المجمع فتوى بوجوب إجهاض المغتصبة لاقت ترحيباً من بعض الجهات، ومعارضة من العلماء.
 - (3) القاطرجي، الاغتصاب دراسة اجتماعية تاريخية، (ص374).
 - (4) مبارك، جميل محمد، نظرية الضرورة الشرعية، (ص429 بتصرف).
 - (5) أما تفريغ ما في أحشائها من نطفة ملوثة للذنب البشري فنرى ألا مانع من ذلك شرعاً بناء على ما أجاز به بعض الفقهاء، وأقره مجمع البحوث الإسلامية قبل أن يمضي على الحمل مائة وعشرون يوماً، وإذا أجاز ذلك في الحمل الحلال فهو في الحرام أولى، أما إذا مضى على الحمل مائة وعشرون يوماً فإنه لا يحل

1. قوله تعالى: "

.(1)"        

وجه الدلالة: تدل الآية على أن لا تتحمل نفس عن نفس إثمها، والجنين لا ذنب له بما حصل للمغتصبة، ولم يتسبب لها في ألم الاغتصاب ،فلا يتحمل وزر من ألقى نطفته فيها، فيكون محرما إجهاضه لأنه لا يد ولا وزر له بما جرى.

2. حديث الغامدية فعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: "فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله إني قد زنيت فطهرني، وإنه ردها، فلما كان الغد، قالت: يا رسول الله لم تردني ! لعلك أن تردني كما رددت ماعزا، فوالله إني لحبلى، قال: أما لا، فاذهبي حتى تلدي ، فلما ولدت أنته بالصبي في خرقة، قالت: هذا قد ولدته، قال: اذهبي فأرضعيه حتى تفطميه، فلما فطمته أنته بالصبي في يده كسرة خبز، فقالت: هذا يا نبي الله قد فطمته ، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها، فيقبل خالد بن الوليد بحجر، فرمى رأسها، فتتضح الدم على وجه خالد فسبها، فسمع نبي الله ﷺ سبه إياها، فقال: مهلا يا خالد فوالذي نفسي بيده لقد تابت توبة لوتابها صاحب مكس⁽²⁾ لغفر له، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت

(3)»

وجه الدلالة: لما أخرج الرسول عليه الصلاة والسلام إقامة الحد علم أن الحفاظ على حياة الجنين أولى، لأن تأخير الحدود لا يجوز، فهذا دليل على مدى اهتمام الشارع بالجنين، حيث أخرج النبي p إقامة الحد على أمه حفاظاً على حياته، ولم يكتف بأن يرى الوليد النور بل رد أمه مرة أخرى لترضعه، ليتمتع بغيره من الأطفال بحقه في الرضاع، وليكون أقوى على الحياة، ثم

إسقاط الجنين بحال؛ لأنه في هذه الحالة يكون نفساً ذات روح يجب المحافظة عليها بالإجماع، والإعتداء عليها لا يجوز بأى حال من الأحوال إلا إذا كان في استمرار وجوده خطر حقيقى على حياة الأم لأن حياة الجنين قبل ولادته محتملة وحياة الأم متيقنة، واليقين يقدم على الاحتمال والشك، طبقاً للقواعد الشرعية، والله سبحانه وتعالى أعلم. فتوى الدكتور عبد الفتاح إدريس، عن موقع [www. Islamonline.net](http://www.Islamonline.net) فتوى

بتاریخ 2006/8/3

(1) سورة الزمر، الآية 7.

(2) المكس الجبائية والماكس العشار، ابن منظور، لسان العرب، (ج 6، ص 220) صاحب مكس، أي آخذ

الضرية

(3) صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب من اعترف على نفسه بالزنا، (ج3 ص1323)، ح رقم 1695

إنه عهد به إلى رجل من الأنصار وهذا يدل على وجوب رعايته، بل إن العلة التي من أجلها يحرم الإجهاض واحدة وهي الحفاظ على الجنين لأن النبي p لم يسألها عن عمر حملها .

3. إعمالاً لقاعدة سد الذرائع يحرم الإجهاض من الاغتصاب، خشية التشجيع على ارتكاب الفاحشة لمن اغتصبت، خاصة إذا لم تعالج نفسياً قد يدفعها ذلك إلى عدم المبالاة بما حصل لها، وتستسهل الفاحشة إذا ما علمت أن الحمل لن يفصحها لأنها بسهولة تتخلص منه⁽¹⁾.

4. الاغتصاب لا يشكل حالة من حالات الضرورة، التي تبيح الإجهاض، ولا يعتد شرعاً بما يقال إن الجنين محكوم عليه بالعذاب النفسي وربما الجسدي، إذا ما ولد ووجد نفسه فاقد الملجأ والحنان بدون أب أو بدون أسرة⁽²⁾، لأن له مكانته في الإسلام ورعايته⁽³⁾.

الترجيح:

تري الباحثة أن حمل المغتصبة محترم إذا تجاوز مائة وعشرين يوماً، لقوة أدلة الفريق الثاني، وكرامة للنفس البشرية، إذ إن حياة الجنين محترمة كحياة أمه، أما قبل ذلك فعند المغتصبة مدة تستطيع أن تجهض للأسباب التي ذكرها أصحاب الرأي الأول، فإن تجاوز حملها مدة مائة وعشرين فلا تعذر في إجهاضها لأنها قصرت ولم تعمل بالرخصة التي أباح لها

(1) الخطيب، أم كلثوم يحيى مصطفى، (1982م)، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، ط (2)، الدار السعودية، جدة، (ص170-172).

(2) ارفيس، باحمد، مراحل الحمل والتصرفات الطبية الحديثة في الجنين بين الشريعة الإسلامية والطب المعاصر، (ص450 وما بعدها)، والمحمدي، علي محمد، 2005م، بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، ط(1)، دار البشائر، بيروت، (ص218)، جمعية العلوم الطبية الإسلامية، قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، (ج1، ص300)

(3) القاطرجي، نهى، الاغتصاب دراسة تاريخية، إذ قالت: "أن الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى قال أن المرأة المغتصبة لا يجوز لها أن تطرح ما في بطنها إذا جاوز الحمل أربعين يوماً رحمياً، والدكتور عبد الجليل شلبي اعتبر أن الفتيات اللاتي يتعرضن للاعتداء لا إثم عليهن في ذلك، والحمل الذي ينشأ مخلوق له حق الحياة ولا يلحق بأبيه ولكنه ابن أمه ولا يجوز قتله، ونقلت عن الدكتور يوسف القرضاوي قوله: إذا كان إجهاض الحمل الناشئ من نكاح صحيح محرماً في الحالة العادية فإنه من باب أولى أن يكون أشد تحريماً في حالة نشوئه من طريق غير مشروع كالاغتصاب أو السفاح لأن الشارع يحرم كل الفواحش ويسد كل الطرق التي تؤدي إليها" (ص372-376).

الإجهاض⁽¹⁾، مع القول بأنها تتمتع بسائر الأحكام التي تتعلق بالحامل من نكاح صحيح عندما تحقق بها الضرورة الملجئة إلى الإجهاض⁽²⁾، خاصة إذا غلب على الظن أنها ستقتل إن تبين اغتصابها، فحفاظا على حياتها تجهض⁽³⁾. والله أعلم.

الفرع الخامس: دفاع المرأة عن نفسها واجب شرعي:

إذا راود الرجل المرأة عن نفسها، ثم حاول إكراهاها على الزنى، فدافعت عن نفسها ولم يكن من يدفعه عنها فقتلته، فإنها لا تقاد به ولا دية عليها، لأنه معتد وقتله يكون بحق، فإذا كان الاعتداء على المال يسوغ القتل دفاعا عنه فأولى في الحفاظ من المال العرض⁽⁴⁾، لذا يكون دفاع المرأة عن نفسها واجبا؛ لأنه منع من التمكين من المحرم، ولا يحل لها أن تتركه يتمكن من اغتصابها لأن ذلك حرام، وإن قتلته فهي منعه من المحرم، فتكون مأجورة لا مؤاخدة، فإن دافعت ولم يندفع وعدمت كل وسيلة فهي مكرهة رفع الله تعالى عنها المؤاخدة والمأثم⁽⁵⁾، ودفاعها عن نفسها مهم لاعتماد كثير من الناس على الادعاء بالقوة والهيمنة، بينما هم أخوف وأجبن من أن يقوموا بأي عمل مهما كان، وهذا الأمر غالبا ما تؤكد الدراسات النفسية الحديثة، التي تشير إلى أنه في بعض حالات الاغتصاب، قد تستطيع المرأة المغتصبة النجاة بنفسها إذا

(1) البوطي: مسألة تحديد النسل، ص 61 بتصرف.

(2) البوطي: مسألة تحديد النسل، ص 99

(3) جمعية العلوم الطبية الإسلامية، 1995م، قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، ط (1)، دار البشير، عمان، (ج1، ص298 وما بعدها). وانظر؛ البوطي: مسألة تحديد النسل، ص100-112

(4) أبوزهرة، محمد، العقوبة، دار الفكر العربي، القاهرة، (ص339-340 بتصرف).

(5) المرجع السابق، (ص341)، ويقول: أن الفقهاء متفقون على أن قتل المرأة من يحاول الاعتداء عليها بالزنا واجب لأنها إن سكنت مع القدرة على دفعه مكنته من نفسها فشاركته في إثم الفاحشة وذلك حرام بالاتفاق فالسكوت الذي يؤدي إلى حرام حرام لا محالة، ودفع الحرام واجب، بخلاف القتل دفاعا عن النفس فإنه ليس بواجب، وانظر، الزحيلي، وهبة، 1997م، نظرية الضرورة الشرعية، ط (4)، دار الفكر، دمشق، (ص139-140)، وهناك رأي غريب عند ابن العربي والقرطبي، "إذا أكره الرجل على إسلام أهله لما لا يحل أسلمها، ولم يقتل نفسه دونها، ولا احتمل إذاية في تخليصها" محتجين بما وقع لإبراهيم عليه السلام لما أسلم سارة للطاغية نجاها الله من، مبارك، جميل محمد، 1988م، نظرية الضرورة الشرعية حدودها وضوابطها، ط (1)، دار الوفاء، القاهرة، (ص110-112 بتصرف)، وقال: فيه نظر؛ لأنه شرع من قبلنا وعلى القول بحجيته فهو يتعارض مع أحاديث الدفاع عن العرض، ثم إن إبراهيم كان موقنا بحماية الله تعالى لأهله من الطاغية أو أنه لم يدافع عنها لأنه رأى أنه لا قبل له بالطاغية.

أبدت قليلا من الشجاعة وقاومت المعتدي، وفي بعض الأحيان قد يكفي الكلام والتهويل لجعل المجرم يعدل عن جريمته ويلوذ بالفرار⁽¹⁾.

المطلب الخامس: اغتصاب النساء والمواثيق الدولية:

تتحدث المواثيق الدولية عن الاغتصاب، بوصفه مصادرة للحرية الجنسية للمرأة وتعد عليها، إذ يشكل الاغتصاب انتهاكا صارخا لعدد من المواد التي نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ففي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتعارض الاغتصاب والعنف الجنسي مع حق المرأة في الحرية والسلامة الشخصية، كما يتعارض مع حقها في عدم الخضوع للتعذيب، أو أي شكل من أشكال المعاملة القاسية أو اللاإنسانية⁽²⁾، إذ غالبا ما يتم الاغتصاب بممارسة المجرم لشتى أساليب الإكراه والعنف حتى تدعن له المغتصبة، ويتعارض الاغتصاب مع عدد من نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إضافة لعدم جواز تعريض فرد لمعاملة تمس شرفه الشخصي أو سمعته.

وبما أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي غالبا ما يوجه للمرأة، فإنه يشكل انتهاكا لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979م، التي نصت في مادتها السادسة على ضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة، وبغائها الذي غالبا ما يكون برضاها، فمن باب أولى مكافحة الاغتصاب الذي يكون بالاعتداء على جسدها.

وعليه فتتفق المواثيق الدولية مع الشريعة الإسلامية بتجريم الاغتصاب، مع اختلافهما في سبب تجريمه والعقوبة المقررة على المغتصب.

(1) القاطرجي، جريمة الاغتصاب، (ص148).

(2) يذكر الاغتصاب في اتفاقيات جنيف لعام 1949م، كأحدى الانتهاكات الجسيمة في الفقرات الثلاث المتعلقة بالتعذيب، والأضرار الخطيرة بالسلامة البدنية، أو الصحية أو المعاملة اللاإنسانية، خاصة في زمن الحرب إذ تعتمد كثير من الجيوش في حربها على الاغتصاب لإرباك للدولة الأخرى.

المبحث الرابع الاتجار بجنس النساء

وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف البغاء لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة.

المطلب الثالث: حكم البغاء في الإسلام.

المطلب الرابع: حكم قتل الإناث على خلفية الشرف.

المطلب الخامس: التدابير الوقائية والعلاجية للبغاء

في الإسلام.

المطلب السادس: البغاء والمواثيق الدولية.

تمهيد:

تعد جريمة الاتجار بجنس المرأة متمثلة ببغاءها، من أخطر الجرائم التي تستغل بها المرأة بل ومن أبرز قضايا العنف ضدها، وتعتبر ثالث أكبر مصدر دخل للجريمة المنظمة بعد المخدرات والميسر، إذ يبلغ حجم تجارة المومسات أحد عشر مليارا دولار، فهي تجارة رائجة تفوق الميزانية العامة لكثير من الدول، وهي تجارة منظمة لها وسائلها بدءا من الكتب والمجلات وأشرطة الفيديو والقنوات الفضائية والإنترنت التي تعتبر من أكثر الوسائل ترويجا لهذه الجريمة⁽¹⁾، والناظر في أحوال العالم اليوم، يجد البغاء يزداد انتشاراً وحماية يوماً بعد يوم، يقول: بول بيورو: "إن احتراف البغاء قد أصبح في زماننا نظاما محكم التركيب، ويعمل فيه أرباب القلم وناشرو الكتب، والمحاضرون والأطباء والقابلات والسياح التجاريون، ويستعمل له كل جديد من فنون النشر والعرض والإعلان"⁽²⁾، ويؤكد تقرير حديث لمنظمة الهجرة الدولية أنه يجري سنويا بيع نصف مليون امرأة إلى شبكات الدعارة في العالم، وأعمارهن تتراوح بين الثامنة عشرة والخامسة والعشرين، والكثير منهن يقعن في فخ الاستدراج، الذي يجري عادة عن طريق نشر إعلانات مكثفة في مختلف الصحف، عن الحاجة إلى مربيات أو نادلات في المطاعم أو مغنيات، أو راقصات أو عارضات أزياء بعروض مغرية، وبعد وصول الفتيات إلى أماكن العمل، تصدر جوازات سفرهن ويحتجزن لعدة أسابيع، يتعرضن خلالها للإهانات والتعذيب، ثم يجبرن على ممارسة الجنس مع كثير من الرجال إلى أن يروضن تماماً، ثم يبيعهن القوادون إلى عصابات مختلفة، ولم يقتصر استغلال جسد المرأة في البغاء بل إنها تستخدم لترويج البضائع ودائماً ترى صورة امرأة فاتنة للإعلان عن أي شيء حتى ولو لم يكن له أي علاقة بالمرأة، وانتشار هذه الجريمة له آثاره المدمرة ليس فقط على المرأة وإنما على المجتمع كافة.

(1) القدهي، مشعل، الإباحية وتبعاتها، ص24 وما بعدها.

(2) البار، محمد علي، 1987م، الإيدز وباء العصر، ط(1)، دار المنارة، جدة، (ص46)، نقلا عن النمر،

عوامل ضعف النسل، (ص186).

المطلب الأول: تعريف البغاء لغة واصطلاحاً:

البغاء لغة: بكسر الباء الزنى والفجور⁽¹⁾، وأصل البغاء الطلب، غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد⁽²⁾، فالبغاء قصد الفساد، ويقال البغايا من بغت المرأة تبغي بغاءً إذا فجرت⁽³⁾، والبغي يستوي في لفظه المذكر والمؤنث، وقيل وزنه فعول لأن أصله بغوى أبدلت الواو ياء ثم كسرت الغين لأجل الياء التي بعدها⁽⁴⁾، وقيل إنه مختص بزنا النساء فلا يقال للرجل إذا زنا أنه بغى⁽⁵⁾، ويقال بغت المرأة إذا طلبت غير زوجها⁽⁶⁾، وبغت المرأة إذا أتت الفاحشة⁽⁷⁾.

اصطلاحاً: يعبر الفقهاء عن البغاء بالزنا⁽⁸⁾، إلا أن البغاء يختلف عن الزنا بأنه مقابل أجر مادي، وعادة ما تمارس البغي الزنا مع عدد من الناس، فهو أشبه بالمهنة لها، وفي كتب القانون وردت تعريفات متعددة للبغاء ؛ أذكر منها:

"ممارسة الأنثى لأفعال من شأنها إرضاء شهوات غيرها مباشرة وبدون تمييز"⁽⁹⁾، فهو اتصال المرأة الجنسي على وجه غير مشروع مقابل أجر، "أو منح الخدمات الجنسية مقابل أجر أو مكافأة مادية"⁽¹⁰⁾، والتعبير بالخدمات الجنسية أعم من التعبير بالاتصال لأنه يشمل كل صور البغاء ، وعليه لا يخرج المعنى اللغوي للبغاء عن معناه الاصطلاحي.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (ج14، ص78).

(2) المباركفوري، تحفة الأحوذى، (ج4، ص238).

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج2، ص232).

(4) ابن حجر، فتح الباري، (ج9 ص494).

(5) الشوكاني، فتح القدير، (ج4، ص29).

(6) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج8، ص326).

(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج15، ص172).

(8) الناظر في كتب التراث الإسلامي، يجد أن البغاء مقصور في عرفهم على الإماء، فلا يتحدثون عن بغاء الحرائر، والبغاء هو الزنا المنظم أو المقتن، فإذا اشتهرت المرأة بالبغاء أصبح ديدها وعادتها، وبالتالي قد تحترفه مهنة لها، وهذا هو الفارق عن الزنا، فالزنا ليس منظم أو يمارس باعتياد مقابل أجر، على خلاف البغاء، "والبغاء علنا أما الزنا سرا"، انظر؛ ابن عاشور، التحرير والتنوير، (ج9، ص481).

(9) الحنبلي، مازن، جرائم البغاء، المكتبة القانونية، (ص13).

(10) غبارى، محمد سلامة، 2006م، الدفاع الاجتماعي في مواجهة الجريمة، ط(1)، دار الوفاء، الإسكندرية،

(ص25)، فالبغاء يحدث إما تلبية لحاجة اقتصادية للمرأة أو لحاجة جنسية وعندئذ تشترك مع الرجل في

هذه الحاجة، لكن أغلب البغايا تكون دوافعهن مالية بحتة.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة: يشترك البغاء مع ألفاظ تستعمل للدلالة عليه؛ منها:

1. الدعارة: تعني الفسق والفساد، فيقال دعر الرجل دعارة ودعرا فجر ومجر، وفيه دعارة مشددة الراء ودعرة أي سوء خلق⁽¹⁾، ورجل دعارة خائن يعيب أصحابه، ودعر الرجل دعرا إذا كان يسرق ويؤذي الناس، والدعار المفسد، والدعر الفساد⁽²⁾.
 2. العهر: عهر عهورا أي فجر وفسق وزنى، فالعاهر مشترك بين الذكر والأنثى، ويميز بينهما بالهاء للأنثى، وعدمها للرجل، فحقه أن يكون صريحا فيهما، أو كناية فيهما بأن يراد به الفاجر⁽³⁾.
 3. الفجور: الانبعاث في المعاصي والزنى، وقيل رجل فاجر أي كذب وزنى، وكفر ومال عن الحق⁽⁴⁾، والفجور الركوب إلى ما لا يحل، ويقال مال من حق إلى باطل، والفاجر المائل والساقط عن الطريق، ويقال للمرأة يا فجار يريد يا فاجرة⁽⁵⁾.
- فهذه الألفاظ تدور حول معنى البغاء، وكثيرا ما تستعمل به، إذ إن البغاء ميل عن الفطرة الجنسية التي جعل الله السبيل لتصريفها الزواج، وتصريفها فيما لا يحل، فالبغاء فساد وإفساد، مما جعل العقول تقبحه قبل تحريم الشرع له⁽⁶⁾.

المطلب الثالث: حكم البغاء في الإسلام

حرم الإسلام البغاء لما فيه من تجن على حق الله تعالى وحق الإنسانية، فهو يؤول إلى إفساد الفراش واختلاط الأنساب، ناهيك عن ما يسببه من انتشار للأمراض الفتاكة التي لا يعرف لها دواء، والأدلة على تحريمه هي أدلة تحريم الزنا، إذ إن تحريم الزنا معلوم من الدين بالضرورة، فيكفي أن أذكر منها:

-
- (1) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (ج1، ص502).
 - (2) ابن منظور، لسان العرب (ج4، ص286).
 - (3) الشرواني، عبد الحميد، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، (ج8، ص204).
 - (4) الفيروزآبادي، القاموس المحيط (ج1، ص584).
 - (5) ابن منظور، لسان العرب، (ج5، ص47).
 - (6) في مبايعة النساء للرسول ع ما يفهم أن نساء الجاهلية الحرائر كن يرون الزنا قبيحا، بدليل قول هند بنت عتبة للرسول ع، أو تزني الحرة!؟

1. عن عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ع أخبرته: " أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء؛ فنكاح منها نكاح الناس اليوم، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها، ونكاح آخر كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه، ويعتزلها زوجها ولا يمسه أبدا حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع، ونكاح آخر يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها، فإذا حملت ووضعت ومر عليها ليال بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم، فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها، تقول لهم قد عرفتم الذي كان من أمركم، وقد ولدت فهو ابنك يا فلان، تسمي من أحبت باسمه فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع منه الرجل، ونكاح الرابع يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمتنع ممن جاءها، وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علما، فمن أرادهن دخل عليهن، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها، جمعوا لها، ودعوا لها القافة، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون، فالتاط به ودعي ابنه لا يمتنع من ذلك، فلما بعث محمد ع بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم⁽¹⁾.

وجه الدلالة: يدل الحديث دلالة واضحة على تحريم الإسلام للبغاء وإبطاله له، والحديث يشير إلى نوعين من البغاء كان منتشرا، الأول: يكون باجتماع الرهط ما دون العشرة، فيدخلون على المرأة كلهم يصيبها، والثاني: يجتمع الناس الكثير، فيدخلون على المرأة، لا تمتنع ممن جاءها، وهن البغايا كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علما، فمن أرادهن دخل عليهن، ولعل الفارق بينهما أن الأول غير معلنة عن نفسها، أما الثاني فهي مشتهرة به تدعو له ومنتخذته مهنة.

(1) صحيح البخاري، باب من قال لا نكاح إلا بولي لقول الله تعالى، "فلا تعضلوهن"، ح رقم (4834)، (ج5، ص 1970).

5. عن عثمان بن عفان: "لا تكلفوا الأمة غير ذات الصنعة الكسب، فإنكم متى كلفتموها ذلك

وجه الدلالة: يدل كلام عثمان على النهي عن كسب الأمة، خشية أن تكون كسبته بفرجها، وهونفس دلالة حديث النهي عن مهر البغي، "قيل المراد بكسب الأمة جميع كسبها، وهو من باب سد الذرائع، لأنها لا تؤمن إذا ألزمت بالكسب، أن تكسب بفرجها، فالمعنى أن لا يجعل عليها خراج معلوم تؤديه كل يوم"⁽⁵⁾، وقيل كأنه نبه على أن الممنوع كسب الأمة بالفجور، لا بالصنائع بالصنائع الجائزة⁽⁶⁾.

تأخذ قضية قتل الإناث على خلفية الشرف أهمية وعناية، ليس فقط على الصعيد المحلي للدول بل والعالمي، إذ تعد من أبرز قضايا العنف الموجه للمرأة، ففي كثير من الأحيان تكون

(6) ابن حجر، فتح الباري، (ج4، ص460-461)، وقال: "بين البغي والإماء خصوص وعموم وجهي، فقد تكون البغي أمة وقد تكون حرة والبغي بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الياء بوزن فاعل بمعنى فاعلة أو مفعولة وهي الزانية".

(7) اعتنى الباحثون بهذه المسألة فتناولوها بالبحث لانتشارها في مجتمعنا الأردني، واعتمدت على دراسة الباحث دراغمة، عبد الرحيم محمود، 2007م، جرائم الشرف في الشريعة الإسلامية مقارنة بقانون العقوبات الأردني، أطروحة لنيل الدكتوراة في القضاء الشرعي، قسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، وانظر للاستزادة المجالي، عبد الحميد، (2000)، القتل لحماية الشرف ودفع العار في الشريعة الإسلامية والقانون الأردني، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، مع التنبيه إلى أن كثيرا من الباحثين يعترض على مسمى جرائم الشرف ويعتبرها تسمية غير صحيحة إذ فيها تلطيس الحق بالباطل.

المرأة ضحية لمؤامرة تؤدي بحياتها بحجة أنها ارتكبت الفاحشة، علما بأن أكثر القتلة لا يلتزمون بالشرع و لكنهم يتمسحون به ليبرروا جريمتهم، والدليل على ذلك أن أغلب القضايا عند التأمل بها لا تعدو أن تكون عقوبة المرأة فيها التعزير وليس القتل، والمتتبع لمثل يكاد لا يصدق كيف يبالغ الرجل في حماية الشرف وهو أبعد ما يكون عنه، ففي حين يسوغ لنفسه أن يتبع هواه، يحرم على أخته أو ابنته أن تنظر من النافذة، فكيف إذا سمع أنها وقفت مع رجل، ومثل هذه القضايا تسوق إعلاميا وتكون مادة دسمة لكثير من حلقات التلفاز أو الصحافة للطعن في الشرع الذي يعتبر المسؤول الأوحدها أولا وآخرا، لذلك سأبحث عن حكم الشريعة من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول : حكم قتل المرأة في حال تلبسها بالزنا:

بحث الفقهاء هذه المسألة تحت عناوين مختلفة، فبحثها البعض تحت عنوان دفع الصائل، وبحثها البعض تحت باب اللعان، وبحثها بعضهم تحت باب التعزير، أو تحت عنوان الرجل يجد رجلا مع امرأته فيقتله أو يقتلها، وإلى غير ذلك من هذه العناوين التي تم فيها بحث هذه المسألة، وفيما يلي التفصيل:

أولاً: اتفق الفقهاء⁽¹⁾ في حال وجود البيئة، على أن من وجد مع زوجته أو إحدى محارمه رجلاً، يزني بها فقتلها، أو قتلها أو قتل الزاني، فإنه لا قصاص عليهما.

(1) فيما يلي نصوص تبين اتفاق الفقهاء على سقوط القصاص فيمن يقتل زوجاً إن أحضر بينة:
أولاً: عند الحنفية، قال الزيلعي في تبیین الحقائق، (ج3، ص208): " إذا وجد رجلاً مع امرأته، أو مع محرم له أو مع جاريتها جاز له القتل، وهذا يدل على أن الضرب تعزيراً يملكه الإنسان"، وفي موضع آخر: " أن الأصل في كل شخص إذا رأى مسلماً يزني أن يحل له قتله". انظر، البحر الرائق، (ج5، ص45). وجاء في حاشية ابن عابدين، (ج4، ص63-64): " رجل رأى رجلاً مع امرأة يزني بها أو يقبلها، أو يضمها إلى نفسه، وهي مطاوعة فقتله، أو قتلها لا ضمان عليه... ولورأى رجلاً مع امرأة في مفازة خالية، أو رآه مع محارمه هكذا، ولم ير منه الزنا ودواعيه، قال بعض المشايخ حل قتلها، وقال بعضهم: لا يحل حتى يرى منه العمل أي الزنا ودواعية".

ثانياً: عند المالكية، قال الدسوقي في الحاشية، (ج4، ص239): " و قاتل زان أحصن فإنه يقتل به إلا أن يقول وجدته مع زوجتي وثبت ذلك بأربعة ويروونه كالمروود في المكحلة فقتله فإنه لا يقتل بذلك الزاني كان محصناً أو بكراً لعذره بالغيرة التي صيرته كالمجنون، قال ابن فرحون في تبصرته: وعلى قاتله الدية في ماله إن كان بكراً عند ابن القاسم في المدونة، وقال ابن عبد الحكم: إنه هدر مطلقاً أي لا شيء فيه ولو

ثانياً: اختلف الفقهاء في حال عدم وجود البينة، إذا وجد رجل مع زوجته أو أحد محارمه رجلاً، يزني بها فقتله، أو قتلها، فهل يقتص من القاتل أم لا ؟ إلى قولين في المسألة:

القول الأول: قال جمهور الفقهاء من المالكية⁽¹⁾، والشافعية⁽²⁾، والراجح عند الحنابلة⁽³⁾، أن من وجد مع امرأته، أو إحدى محارمه رجلاً وهما متلبسان بجريمة الزنا، فقتلهما، فإنه يقتص منه، ما لم يأت بالبينة⁽⁴⁾، أو يصدقه ولي المقتول في ادعائه، واستدلوا بما يلي:

1. روى سعيد بن المسيب: "أن رجلاً من أهل الشام يقال له ابن خبيري وجد رجلاً مع امرأته فقتلها، فرفع ذلك إلى معاوية، فأشكل عليه القضاء في ذلك، فكتب إلى أبي موسى

بكراً، فإن لم يكن إلا مجرد قوله وجدته مع زوجتي قتل به، إلا أن يأتي بلطخ أي شاهد واحد أو لفيف من الناس يشهدون برؤية المروء في المكحلة فلا يقتل به لدرئه بالشبهة".

ثالثاً: عند الشافعية، قال الماوردي في الإقناع، (ج2، ص544): "ويجب الدفع عن بضع؛ لأنه لا سبيل إلى إباحته، وسواء بضع أهله، أو غيرهم، ومثل البضع مقدماته كالقبلة والمفاضة والمعانقة... فإن قتلها، أي الموصول عليه الصائل دفعا، فلا ضمان بقصاص ولا دية، ولا كفارة، ولا قيمة، ولا إثم، لأنه مأمور بدفعه" وكذا قال الشريبي في مغني المحتاج (ج4، ص195). والغمراوي في السراج الوهاج، (ج1، ص536). والدمياطي في إعانة الطالبين، (ج4، ص171-172).

رابعاً: عند الحنابلة: "وإن وجد رجلاً يزني بامرأته، فقتلها، فلا قصاص عليه، ولا دية، إلا أن تكون المرأة مكرهة، فعليه القصاص هذا إذا كانت بينة، أو صدقه الوالي، وإلا فعليه الضمان في الظاهر؛ لأن الأصل العصمة، والبينة شاهدان"، البهوتي، كشاف القناع، (ج6، ص156). ابن مفلح في المبدع، (ج8، ص277). الرحيباني في مطالب أولي النهى، (ج6، ص262). وعن ابن تيمية أنه سئل عن رجل وجد عند امرأته رجلاً أجنبياً فقتلها، فأجاب بقوله: "إن كان وجدهما يفعلان الفاحشة، وقتلها فلا شيء عليه في الباطن في أظهر قولي العلماء، وهو أظهر القولين في مذهب أحمد... ومن العلماء من قال يسقط القود عنه إذا كان الزاني محصناً، سواء كان القاتل هو زوج المرأة، أو غيره، كما يقول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد" مجموع الفتاوى، (ج34، ص168-169).

(1) الدسوقي، الحاشية، (ج4، ص239).

(2) الشافعي، الأم، (ج6، ص30). الشريبي، مغني المحتاج، (ج4، ص197). النووي، روضة الطالبين

(ج10، ص190). الغمراوي، السراج الوهاج على متن المنهاج، (ج1، ص536).

(3) البهوتي، كشاف القناع، (ج6، ص156)، ابن مفلح، المبدع، (ج8، ص277). ابن القيم، زاد المعاد (ج5، ص405).

(4) ورد في عدد البينة روايتان، إحداهما، شاهدان، لأن البينة على الوجود لا على الزنا، والأخرى لا يقبل إلا

أربعة شهداء، والصحيح أن البينة متى قامت بذلك، أو أقر به الولي سقط القصاص محصناً كان أو

غيره، ابن القيم، زاد المعاد ج5 ص405.

- الأشعري، أن سل علياً في ذلك فسأل أبو موسى علياً فقال: إن هذا الشيء ما هو بأرضنا، عزمت عليك لتخبرني، فأخبره فقال علي: إن لم يجئ بأربعة شهداء فليدفعوه برمته⁽¹⁾.
- وجه الدلالة: أن الإمام عليها اشترط أربعة شهداء، لسقوط القصاص عن القاتل، احتياطاً لدم المقتول، فوجب إثبات البينة على كل من يدعي أنه قتلها في حال التلبس بالزنا.
2. عن أبي هريرة τ : "قال سعد بن عباد: يا رسول الله، لو وجدت مع أهلي رجلاً لم أمسه حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال رسول الله p : نعم، قال: كلا، والذي بعثك بالحق، إن كنت لأعالجه بالسيف قبل ذلك، قال رسول الله p : "اسمعوا إلى ما يقول سيديكم، إنه لغيور، وأنا أغير منه، والله أغير مني"⁽²⁾.
- وجه الدلالة: أن الرسول p لم يجز لسعد بن عباد τ قتل الزاني بزوجه إلا بالبينة، فلا يقبل قول من يقتل زوجته أو إحدى محارمه إلا بالبينة.
3. عن ابن عباس τ : "أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي p بشريك بن سمعاء، فقال النبي p : "البينة أو حد في ظهرك، فقال: يا رسول الله إذا رأى أحدنا على امرأته رجلاً ينطلق يلتمس البينة، فجعل يقول النبي p : البينة، وإلا حد في ظهرك"⁽³⁾.
- وجه الدلالة: أن الرسول p ، أوجب على هلال إحضار البينة، لما قذف زوجته بالزنا، وإلا فإنه سيجلده حد القذف لأن الذي بينهما اللعان، مما يعني أنه لا يجوز قتل الزوجة أو ذات المحرم، فإذا قتلها اقتص منه.
4. عن ابن مسعود عن رسول الله p قال: "لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة"⁽⁴⁾.
- وجه الدلالة: أن الإسلام عصم النفس البشرية، وحرّم قتلها والاعتداء عليها، إلا بما حدده الشرع مع وجود البينة، فوجب البينة على من يدعي قتلها متلبسين بالزنا.
-
- (1) ابن أبي شيبة، المصنف، باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً فيقتله، رقم (27879)، (ج5، ص449).
- (2) مسلم، الصحيح، كتاب اللعان، ح رقم (1498)، (ج2، ص1135).
- (3) البخاري، الصحيح، باب إذا ادعى أو قذف وله أن يلتمس البينة وينطلق لطلب البينة، ح رقم (2526)، (ج2، ص949).
- (4) سبق تخريجه.

القول الثاني: يرى سقوط القصاص عمن قتل زوجته ، أو إحدى محارمه أثناء تلبسهما بالزنا، وإن لم توجد البينة، وهو قول الحنفية⁽¹⁾، وبعض المالكية⁽²⁾، وابن تيمية⁽³⁾، مستدلين بالأدلة التالية:

1. ما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: "من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان"⁽⁴⁾.
- وجه الدلالة: يدل الحديث على جواز تغيير المنكر باليد، فقتلهما من باب تغيير المنكر، ودفع الصائل لا من باب إقامة الحد⁽⁵⁾.

الاعتراض: إن تغيير المنكر يكون بشكل تدريجي وباليد، فهل يعني تغيير المنكر إباحة القتل دون البينة، أو بمجرد الشبهة، فهذا الدليل لا يصلح للاستدلال به⁽⁶⁾.

2. عن المغيرة بن شعبة قال: قال سعد بن عباد: لورأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح⁽⁷⁾ عنه، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فقال: (أتعجبون من غيرة سعد، فوالله؛ لأننا أغير منه، والله أغير مني، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شخص أغير من الله، ولا شخص أحب إليه العذر من الله من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين)⁽⁸⁾.
- وجه الدلالة: في الحديث إقرار النبي ﷺ لسعد على قتل من اعتدى على أهله بدافع الغيرة ، وعدم إيجاب القصاص عليه.

(1) الزيلعي، تبين الحقائق، (ج3، ص208). ابن عابدين، الحاشية، (ج4، ص63-64). ابن نجيم، البحر الرائق، (ج5، ص45).

(2) الدسوقي، الحاشية، (ج4، ص239).

(3) ابن تيمية، مجموع فتاوى ابن تيمية (ج34، ص168)، ابن القيم، زاد المعاد (ج5، ص406-407)

(4) مسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص، ح رقم(49)، (ج1، ص69).

(5) دراغمة، جرائم الشرف، ص95

(6) دراغمة، جرائم الشرف، ص98

(7) مصفح بكسر الفاء أي غير ضارب بصفح السيف وهو جانبه بل أضربه بحدّه، العيني، عمدة

القاري، (ج20، ص205)، العيني، عمدة القاري، (ج2، ص205).

(8) مسلم، الصحيح، كتاب اللعان، ح رقم(1499)، (ج2، ص1136).

3. و في رواية أخرى للحديث قال: "يا رسول الله لو وجدت مع أهلي رجلاً لم أمسه حتى آتي بأربعة شهداء؟ قال رسول الله p : (نعم) قال: كلا والذي بعثك بالحق، إن كنت لأعالجه بالسيف قبل ذلك، قال رسول p : "اسمعوا إلى ما يقول سيدكم إنه لغيور، وأنا أغير منه، والله أغير مني".

وجه الدلالة: بين الحديث أن القاتل لا قصاص عليه، بدليل أن الرسول p أقر سعدا على ذلك وأثنى على غيرته، ولو كان عليه قصاص لقال: لو قتلتته قتلت به، فالرسول p لم ينكر على سعد ذلك، ولم ينهه عن قتله.

الاعتراض: هذا الاستدلال لا يمكن الاعتماد عليه، إذ قال العلماء: "الحديث دال على وجوب القود، فيمن قتل رجلاً وجده مع امرأته، لأن الله عز وجل، وإن كان أغير من عباده، فإنه أوجب الشهود في الحدود، فلا يجوز لأحد أن يتعدى حدود الله، ولا يسقط دماً بدعوى"⁽¹⁾.

ثم إن الحديث يحتل معنيين كما قال ابن القيم: "الأول: أن إقراره p وسكوته على ما حلف عليه سعد، جائز فيما بينه وبين الله، ونهيه عن قتله في ظاهر الشرع، ولا يناقض أول الحديث آخره، الثاني: أن الرسول p قال ذلك كالمنكر على سعد، فقال: "ألا تسمعون إلى ما يقول سيدكم" يعني أنه نهاه عن قتله، وهو يقول: بلى والذي أكرمك بالحق، ثم أخبر عن الحامل له على هذه المخالفة، وهي شدة غيرته، ثم قال: "أنا أغير منه، والله أغير مني"، وقد شرع سبحانه وتعالى إقامة الشهداء الأربعة مع شدة غيرته سبحانه، فهي مقرونة بحكمة ومصلحة، ورحمة وإحسان، فالله سبحانه مع شدة غيرته أعلم بمصالح عباده، وما شرعه لهم من إقامة الشهداء الأربعة دون المبادرة إلى القتل، وأنا أغير من سعد وقد نهيته عن قتله، وقد يريد الرسول p كلا الأمرين، وهو الأليق بكلامه، وسياق القصة⁽²⁾.

4. عن سعيد بن زيد قال: سمعت رسول الله p يقول: "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد"⁽³⁾.

(1) العيني، بدر الدين أبو محمد بن أحمد، (ت 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ط1، دار الكتب

العلمية، بيروت، 2001م، (ج24، ص22) باب من رأى مع امرأته رجلاً فقتله.

(2) ابن القيم، زاد المعاد (ج5، ص407-408).

(3) الترمذي، السنن، كتاب الديات، باب ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد، ح رقم (1421)، (ج4، ص30)،

قال عنه حديث حسن صحيح.

وجه الدلالة: أن الرسول p، أجاز للإنسان أن يدافع عن دينه ونفسه وأهله، وإن قتل في سبيل ذلك فهو شهيد، فإذا جاز للإنسان أن يدافع عن أهله، جاز دفاعه عن عرضه ولو بالقتال، فلا يجب عليه القصاص، لأن الإذن في الدفاع ينافي الضمان⁽¹⁾.

الاعتراض: يتحدث الحديث عن دفع الصائل، على النفس والمال والأهل وقد اشترط العلماء أن يكون الدفع بالتدريج، فيبدأ بالدفع من الأسهل إلى الذي يليه، فإذا تمت مجاوزة حدود الدفاع الشرعي، فإن المعتدي يكون ضامناً بسبب تعديه في دفاعه⁽²⁾.

5. عن أبي هريرة r: عن النبي p قال: "من اطلع في بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتق عينه"⁽³⁾.

وجه الدلالة: يدل الحديث على جواز ضرب عين الناظر إلى محارم أهل البيت، بمجرد النظر فقط، فكيف فيمن يكون مثلباً بزني بامرأته أو إحدى محارمه، فمن باب أولى أن يهدر دمه، ولا يقتص من قاتله⁽⁴⁾.

الاعتراض: الحديث يتحدث عن إيذائه، ولم يرد ما يدل على قتله، بل على صاحب البيت رده بالتدريج⁽⁵⁾.

6. ما روى عن عمر بن الخطاب: "أنه كان يوماً يتغذى إذ جاء رجل يعدو وفي يده سيف ملطخ بالدم، ووراءه قوم يعدون خلفه، فجاء حتى جلس مع عمر، فجاءه الآخرون فقالوا: يا أمي ر المؤمنين، إن هذا قتل صاحبنا، فقال له عمر ما تقول؟ فقال: يا أمير المؤمنين إني ضربت بين فخذي امرأتي، فإن كان بينهما أحد فقد قتلته، فقال عمر: ما تقولون؟ قالوا: يا أمير المؤمنين إنه ضرب بالسيف موقع في وسط الرجل وفخذي المرأة، فأخذ عمر سيفه، فهزه ثم دفعه إليه وقال: إن عادوا فعد"⁽⁶⁾.

(1) دراغمة، جرائم الشرف، (ص96).

(2) المرجع نفسه، (ص98).

(3) مسلم، الصحيح، باب تحريم النظر في بيت غيره، ح رقم (2158)، (ج3، ص1699).

(4) دراغمة، جرائم الشرف، (ص96).

(5) دراغمة، جرائم الشرف، (ص98).

(6) الألباني، محمد ناصر الدين، 1985م، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، (ط2)، بيروت، دمشق، المكتب الإسلامي، (ج7، ص274). ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سليم، 1985م، مزار السبيل في شرح الدليل، ط2، الرياض، مكتبة المعارف (2، ص290).

وجه الدلالة: أن عمر τ ، لم يقتص من القاتل الذي قتل الرجل الذي زنى بزوجته، بقوله إن عادوا فعد، ثم إنه لم يفرق بين المحصن وغير المحصن.

الاعتراض: أسقط عمر τ القصاص بسبب إقرار واعتراف أولياء المقتول ⁽¹⁾، بما قاله الرجل، ثم إن هذا الأثر مضطرب، فقد قال العلماء: "أن الأخبار الواردة عن عمر τ جاءت في ذلك مختلفة، وعامة أسانيدھا منقطعة"⁽²⁾.

وعلى فرض عدم وجود اختلاف في الروايات عن سيدنا عمر τ ، فإن الأثر الوارد عن سيدنا عمر لا يتعارض مع إيجاب وجود البينة، لأن عمر τ أسقط القصاص لوجود الإقرار، والإقرار أحد وسائل الإثبات، فإن عدم الإقرار يصار إلى البينة وهذا ما أكده ابن القيم من أن مؤدى حكم سيدنا عمر بن الخطاب وسيدنا علي τ عنهما واحد، فلا اختلاف بينهما، فسيدنا عمر τ أسقط عنه القود، لما اعترف الولي بأنه كان مع امرأته، فكان حكم سيدنا عمر نتيجة إقرار واعتراف أولياء القتيل، وأما حكم سيدنا علي τ ، فقد طلب أربعة شهداء، حتى لا يقتص من القاتل، فإذا لا تعارض بين حكم عمر وعلي، ذلك أن كلا من الإقرار والبينة يعتبران من وسائل الإثبات، وبناء على هذا فلا تعارض في حكمهما، وهذا يؤيده قول ابن القيم رحمه الله تعالى: "وأنت إذا تأملت حكميهما لم تجد بينهما اختلافا"⁽³⁾.

7. عن أبي هريرة τ : "جاء رجل إلى رسول الله μ فقال: يارسول الله: أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي، قال: فلا تعطه مالك، قال: أرأيت إن قاتلني؟ قال: قاتله، قال: أرأيت إن قتلني، قال: فأنت شهيد، قال: أرأيت إن قتلته قال: هو في النار"⁽⁴⁾.

ووجه الدلالة: الحديث يدل على جواز دفع الصائل عن النفس أو المال أو الحريم بأي وسيلة ولو بالقتل، إذ لما سأل عن القتل قال هو في النار ولم يرتب على القاتل مسؤولية بل عده شهيدا مما يعني أن دم الصائل هدر.

(1) ابن القيم، زاد المعاد (ج5، ص404).

(2) الكاندهلوي، محمد زكريا بن محمد بن يحيى، ت 1323هـ، أوجز المسالك إلى موطأ مالك، ط1، تحويق أيمن صالح شعبان، دار الكتب العلمية، بيروت، (1999م)، (ج12، ص12).

(3) ابن القيم، زاد المعاد، (ج5، ص404).

(4) مسلم، الصحيح، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم في حقه، ح رقم (49)، (ج1، ص124).

الاعتراض: يكون هذا بعد الإنذار، والمناشدة، فإن لم يستجب للإنذار، والمناشدة يجوز دفعه بالقتل أو غيره⁽¹⁾.

الترجيح: ترى الباحثة أن الرأي القائل بوجوب البينة لإثبات التلبس بالزنا هو الراجح، وذلك للأمور التالية:

أولاً: لا يجوز ابتداء الدفع بالقتل، لئلا تعم الفوضى، وينشر القتل والظلم، وتسفك الدماء⁽²⁾، خاصة في عصرنا الحاضر الذي خربت فيه الذمم.

ثانياً: تشريع الله تعالى لآيات اللعان في قوله تعالى : ﴿مَنْ حَمَلْهُ فَسَأَلَ الْوَالِدَ الْأُمِّيَّ فَلْيَصْرَخْ عَلَيْهِ وَلْيُصِرْ بِهِ فَمَنْ حَمَلْهُ فَأُولَئِكَ يَفْتَنُ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقِينَ يُطْغَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَفْجَرُونَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يُخَالِفُ الَّذِينَ ظَنُّوا أَنَّهُمْ مَأْمُونُونَ عَلَيْهِمْ خِلَافًا وَبُخْلًا وَنَجَسًا ۚ﴾⁽³⁾

دليل على أنه لا يحل لأحد إن وجد زوجته أو إحدى محارمه مع رجل يزني بهما أن يقتلها، فلهذا تعالى ربى النفس العربية الغيورة شديدة الانفعال، المتحمسة التي لا تفكر طويلاً قبل الاندفاع، لتقف محجوزة بحاجز القرآن، فيغلبها على مشاعره، ويغلبها على ما تقارنته،

(1) دراغمة، جرائم الشرف، (ص97).

(2) المرجع نفسه ، (ص100).

(3) سورة النور، الآيات 6-10.

ويكبح غليان دمه وشعوره، واندفاع أعصابه، فلاحكم إلا الله، في ذات الأنفس وفي شؤون الحياة، لذا جاءت أحكام اللعان بالفرج للأزواج حالة عدم توفر البينة⁽¹⁾.

وهل فعل القاتل حد أم دفع؟

فمن قال: قتل دفع، قال يستوي فيه البكر والثيب، فإذا قتلها فلا قصاص عليه، لأنه من قبيل تغيير المنكر.

ومن قال: قتل حد، فرق بين البكر والثيب⁽²⁾، إذ إن في البكر الجلد وفي الثيب الرجم، فإن كان قد تجاوز فيتحمل تعديه في مجاوزة العقوبة وافتياته على حق السلطان في تطبيق الحدود.

(1) انظر قطب، سيد قطب، 1971م، في ظلال القرآن الكريم، ط7، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (ج4، ص2494).

(2) الناظر في كتب الفقه يجد أن من الفقهاء من فرق بين قتل الرجل والمرأة، فالمرأة يفرق فيها بين البكر والثيب فتقتل إن كانت ثيباً وتجلد إن كانت بكراً، أما الرجل فيقتل في الحالين على الأظهر إذ السنة لم تفرق في إباحته بين البكر والثيب لتخليط حكمه في حق المستوفي، ولأنه لما جاز قتله دفعا جاز أن يقتل حداً تغليظاً. الماوردي، الحاوي (ج13، ص458)، وكذا فرقوا إن كان المقتول بكراً، فقال الشافعي: "وجد الرجل مع امرأته رجلاً فادعى أنه ينال منها ما يوجب الحد وهما ثيبان معا فقتلها أو أحدهما لم يصدق وكان عليه القود أيهما قتل إلا أن يشاء أولياؤه أخذ الدية أو العفو... ولو أقرروا بما يوجب الحد وكان المقتول بكراً بدعوى أوليائه إخوانه أو ابنه فادعى القاتل أنه ثيب فالقول قول أوليائه وعلى القاتل القود لأنه ليس عليه البكر قتل في الزنا فإن جاء ببينة أنه كان ثيباً سقط عنه العقل والقود... ولو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً ينال منها ما يحد به الزاني فقتلها، والرجل ثيب والمرأة غير ثيب فلا شيء في الرجل، وعليه القود في المرأة، ولو كان الرجل غير ثيب والمرأة ثيباً كان عليه في الرجل القود، ولا شيء عليه في المرأة". الأم (ج6، ص31-32)، وقال الأنصاري: "يجب دفع الزاني عن المرأة ولو أجنبية وهذا علم من وجوب الدفع عن الحرم فإن اندفع بغير القتل فقتله... اقتص منه لا في قتل زان محصن فلا يقتص منه... وإن لم يندفع بغير القتل وأفضى الدفع إلى القتل وطولب القاتل بالقصاص كفاه شاهدان يشهدان أنه قتله دفعا عن المرأة فإن لم يكن له شهود حلف الورثة أي ورثة القتيل على نفي العلم بما قاله القاتل واقتصوا منه... وإن قال القاتل زنى وهو محصن فقتلته اشترط في ثبوت الزنا أربعة كما جاء في خبر مسلم وإلا أي وإن لم يكن له شهود أربعة حلف الأولياء أي ورثة القتيل على نفي العلم بما قاله القاتل واقتصوا منه... فإن ادعى الورثة مع إقرارهم بجماعه بكارتة فالقول قولهم وعلى القاتل البينة بالإحصان"، أسنى المطالب شرح روض الطالب 168/4 وعند المالكية: "قال ابن حبيب: إذا كان المقتول محصناً، فالذي ينجي قاتله من القتل أن يقيم أربعة شهداء أنه فعل بامرأته، وأما إن كان المقتول غير محصن فعلى قاتله القود، وإن أتى بأربعة شهداء، وذكر ابن مزين عن ابن القاسم أن ذلك في البكر والثيب سواء يترك قاتله إذا قامت له البينة بالرواية، وقال أصبغ عن ابن القاسم وأشهب:

الفرع الثاني: حكم قتل المرأة في حال عدم تلبسها بالزنا:

لما تبين أنه لا يجوز قتل المرأة حال التلبس بالزنا إلا بإثبات ذلك بالبينة، كان ذلك أولى في حال عدم تلبسها، فلا يجوز الاعتداء من قبل الأزواج على زوجاتهم لمجرد الشبهة والتهمة والإشاعات الكاذبة التي تثيرها البغضاء والأحقاد، والواجب على الزوج إن شك في زوجته أن يلاعنها بأيمان اللعان الواردة في سورة النور، إذ في تشريع اللعان من العدالة والحماية ما يكفي لأن يقبر الجريمة في مهدها إن وجدت ، ويبقى الأمر معلقاً لا يستطيع أحد أن يجزم بخيانة الزوجة أو بكذب الزوج، وفي هذا قطع للألسنة وصيانة للأعراض من سوء، وحماية للأنفس من القتل، إذ لولاه لأريقتم دماء البرئيات، وأزهقت أرواحهن ظلماً، لمجرد الشك والريبة⁽¹⁾، وكذا إن شك في إحدى محارمه لا يجوز أن يقتلها لما في ذلك حماية للأنفس ودفع للظلم عنها، فكم من البريئات قتلن ظلماً، لمجرد الشك والشبهة أو الخبر الكاذب، لذلك شرع الإسلام إثبات الزنا بأربعة شهود تضيقاً على من تسول له نفسه أن يقع في أعراض العفيفات، وأخذ بالإقرار كدليل على الزنا إن صدر من الزانية، ولم يلتفت لبعض القرائن كظهور الحمل على البكر لاحتمال أن تكون أكرهت، أو ذهاب غشاء البكارة، لاحتمال أن يكون مطاطياً أو رقيقاً، ذهب بغير جماع كوثبة، أو مرض⁽²⁾.

الفرع الثالث: قتل الزوجة لزوجها أثناء تلبسه بجريمة الزنا:

لو وجدت الزوجة زوجها متلبساً بجريمة الزنا ؟ هل تعامل معاملة الزوج؟ ذهب الدكتور الشهيد عبد القادر عودة إلى أن الزوجة لا تعذر في إيذاء زوجها فقال: "وأما الزوجة فحكمها مع الزوج، حكم الولد مع أبيه، لقوله p: "لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد

أستحب الدية في البكر في مال القاتل، وهو قول أصبغ وقال المغيرة: لا قود فيه ولا دية ابن الجارود، المنتقى شرح الموطأ، (ج4، ص26).

(1) دراغمة، جرائم الشرف، (ص131 وما بعدها بتصرف).

(2) المرجع نفسه، (ص136-137 بتصرف)، وذكر اختلاف الفقهاء في إثبات الزنا بالقرائن، فالحنفية والمالكية يعتبرونها لإثبات الزنا فحمل البكر قرينة على زناها، إن لم تصرخ أو تستغيث، والشافعية والحنابلة لا يثبتون الزنا بالقرائن.

لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من حق⁽¹⁾. وهذا يقتضي منع المرأة من إيذاء الزوج، كما أنه ليس للولد أن يعنف والده، أو يهددهما، أو يضربهما⁽²⁾.

ولما لم تعط الشريعة المرأة حق تعزيز زوجها لم تجز قتلها له، بل جعلت المستوفي للتعزير هو الإمام⁽³⁾، وللأسباب التالية⁽⁴⁾:

1. العار الذي يلحق بنوا المرأة أكثر منه بنوا الرجل، إذ لا يعاب الرجل على فعلته كما تعاب المرأة، فما يلحقها من الذل والمهانة، يلحق أهلها، كذلك فإن شرف المرأة إذا دنس فإنه سيترتب عليه أضرار كثيرة، أما الرجل فالأمر مختلف كل الاختلاف، إذ لا يعير الرجل بزناه، ولا يلحق المرأة أي سوء بفعل زوجها، والعكس صحيح أن الزوج يتأثر بفعل زوجته، وفي ذلك يقول القرطبي: "لأن الزنا في النساء أعر، وهو لأجل الحبل أضر... فإن العار بالنساء ألحق، إذ موضوعهن الحجب والصيانة"⁽⁵⁾، لهذه الأسباب فإن المرأة لا يمكن مساواتها بالزوج في المسألة.

2. أن زنا المرأة يترتب عليه اختلاط الأنساب، لذا كان للرجل قتل زوجته إذا رآها متلبسة بالزنا، أما الرجل فإنه إذا زنى لا يترتب على فعله هذا اختلاط النسب بالنسبة لزوجته، حيث أن الإسلام يحافظ على سلامة الأنساب ونقائها وصفائها وعدم اختلاطها، إذ يترتب عليه أحكام شرعية كثيرة منها: النسب، والميراث لأن خشية اختلاط الأنساب أغلظ في نظر الشارع من غيرها.

3. لاحتمال أن تكون هذه المرأة التي كانت مع الزوج، زوجته الثانية أو الثالثة أو الرابعة، وهي لا تعلم، أو كانت زوجته بزواج عرفي، حيث أن وجود الشبهة في ذلك لم يعطها الحق في قتل زوجها في حالة زناه بامرأة أخرى.

(1) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، کتاب النکاح، ح رقم (2763)، (ج2، ص204)، وقال هذا حدیث صحیح الإسناد ولم یخرجاه.

(2) عودة، التشریع الجنائی، (ج1، ص509).

(3) القرافي، الذخيرة، (ج12، ص199).

(4) دراغمة، جرائم الشرف، ص108.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام علوم القرآن، (ج12، ص160).

الترجيح: وترى الباحثة أن الزوجة عليها الإتيان بالبينة، لأن آيات سورة النور لم تفرق بين زنا الرجل وزنا المرأة، فأوجب الحد عليهما مما يعني أن مسؤوليتهما واحدة تجاه زناهما⁽¹⁾، وزنا الرجل فيه من الأضرار ما في زنا المرأة، فكم من رجل أدخل على أسرته الأمراض الجنسية التي لا دواء لها بسبب زناه! وهذا ما ذهب إليه قانون العقوبات الأردني في مادته (340)⁽²⁾.

المطلب الخامس: التدابير الوقائية والعلاجية للبغياء في الإسلام:

تعد الشريعة الإسلامية من أكثر الشرائع اهتماماً بتنظيم الصلات الجنسية، وشرعت الزواج تلبية لرغبات ودواعي الفطرة الإنسانية، إذ هدفت من خلاله إلى إقامة أواصر المودة والرحمة بين الزوجين في مؤسسة الأسرة، إيداناً بإقامة مجتمع قوي متماسك، فكان موقف الشريعة الإسلامية حاسماً بتجريم وتأثيم كل صور العلاقات الجنسية غير المشروعة، تطهيراً للفرد في ذاته وللمجتمع، وإرساءاً للقيم والفضائل الإنسانية، التي هي جوهر إنسانية الإنسان وحرصاً على الأخلاق العامة⁽³⁾، لذلك جعلت حماية العرض والمحافظة عليه مقصداً من مقاصدها، حتى كان من يموت مدافعاً عن عرضه شهيداً " من قتل دون أهله فهو شهيد"⁽⁴⁾، بل إن الدفاع عن العرض

(1) نعم تكلم المفسرون عن لطائف تقديم الزانية على الزاني في سورة النور لكن ذلك لا يعني أنهما يختلفان في العقوبة.

(2) تنص المادة 2/340 من قانون العقوبات الأردني على أنه: (يستفيد من العذر ذاته الزوجة التي فوجئت بزواجها حال تلبسه بجريمة الزنا، أو في فراش غير مشروع، في مسكن الزوجية فقتلته في الحال، أو قتلت من يزني بها، أو قتلتها معاً، أو اعتدت عليه، أو عليهما اعتداء أفضى إلى موت، أو جرح أو إيذاء أو عاهة دائمة). وترجع العلة في التخفيف من العقوبة في المادة 340 إلى حالة الانفعال النفسية التي يثيرها الوضع في نفس الزوج المخدوع، أو الزوجة المخدوعة أو القريب المثلوم، بحيث يندفع أي منهم إلى القتل، أو الاعتداء تحت تأثير بؤرة الغضب الشديد وفقد ضبط الأعصاب، ولم يترك القانون الأمر دون ضوابط وشروط حتى يستفيد الزوج، أو الزوجة من العذر، الأمر الذي أغفلته منظمات حقوق الإنسان عندما ادعت أن في هذه المادة تشجيع للرجل على قتل المرأة، وخطر كبير على حياتها! فطالبت بإلغائها وقد تم لها ذلك على الرغم من المعارضة الشديدة لهذا الإلغاء. انظر، دراغمة، جرائم الشرف، (ص109-118).

(3) أبو حجيبة، علي، 2003م، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، ط(1)، دار وائل، عمان، (ص31).

(4) الترمذي، السنن، باب ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد، ح رقم (1421)، وقال حديث حسن صحيح، (ج4، ص30).

واجب إذ لا تحل إباحته، وينبغي للمسلم أن يدفع كل من أراد مس أهله بسوء، ولولم يندفع إلا بقتل جاز قتله.

ثم إن الشريعة الإسلامية شرعت طرقا وقائية، تساعد المسلم في الحفاظ على العرض، فحرمت الاختلاط والتبرج، وأشاعت الطهر والعفاف بين أفراد المجتمع، وحرصت على تربية ضمايرهم بها، وتجنبيهم أسباب الإغراء والغواية، ورفعت المقاييس الأخلاقية للحياة، بدفع المؤثرات التي تهيج الميول الحيوانية، وترهق أعصاب المتطهرين وهم يقاومون عوامل الإغراء والغواية، فمنهج الإسلام لا يقوم على العقوبة فقط، وإنما على توفير أسباب الحياة النظيفة، بالطرق الوقائية يليها الطرق العلاجية التي تعاقب كل من يعتدي على المحرمات أو يمسه بشائبة سوء⁽¹⁾.


ومحاربة البغاء لا تكون إلا بإغلاق مقدماته لا بعلاج آثاره فحسب، فمن العجيب أن الدول المتحضرة تتجه إلى علاج الآثار دون إغلاق الأسباب، فمثلا من ضمن ما يعلم للجنود الفرنسيين من أمورهم العسكرية، اتخاذ تدابير وقائية ضد أمراض الزنا، وأخرى لمنع الحمل بسبب انتشار الزنا بينهم، بل إن الأعجب أن تنص الاتفاقيات الدولية على ممارسة الجنس الآمن حتى لو كان بطريق غير مشروع، ثم تحرم استغلال جسد المرأة ومن ضمنه البغاء! والذي ينبغي أن تتخذ تدابير وقائية ناجعة، تعمل على حماية الفرد والمجتمع، من دنس هذه الفاحشة، الأمر الذي يميز الشريعة الإسلامية التي غنيت بالتدابير النافعة لمكافحة البغاء، والتي تحد من انتشاره، فمن ذلك ما يلي:

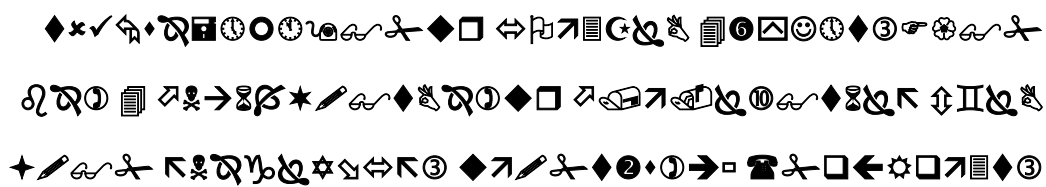
1. التربية الإيمانية للفرد، بغرس الخوف من الله تعالى ومراقبته في السر والعلن، وتعميق الإيمان باليوم الآخر، إذ إنها تشكل حصانة وصمام أمان يقي من الوقوع في البغاء، لذلك حث الإسلام على الصوم لمن لا يستطيع تحمل تكاليف الزواج.
2. تهيئة البيئة النظيفة التي تشجع على العفة والطهارة، بسد الدوافع التي تدفع له، "قالإسلام يأخذ الطريق على أسبابه الدافعة إليه، توقيا للوقوع فيه، فيحرم الاختلاط في غير ضرورة، ويحرم الخلوة بالأجنبية والنظر إليها ومصافحتها، وينهى عن التبرج بالزينة واللباس الفاضح والتعطر⁽²⁾، والخضوع بالقول، ويحث على التيسير في المهور وينهى عن المغالاة

(1) قطب، سيد، 2004م، في ظلال القرآن، دار الشروق، القاهرة، (ج4، ص2489 بتصرف).

(2) نهى عن خروج المرأة متعطرة متطيبة سدا لذريعة الزنا، وحرّم التبرج لأنه بكل أشكاله وصوره ذريعة للزنا فإذا أغلق باب التبرج انحصرت كثير من الجرائم، بل إن البعض يذهب إلى "تقرير عقوبات للنساء

فيها، وينفي الخوف من العيلة والفقر، ويحض على مساعدة من يبتغون الزواج ليحصنوا أنفسهم⁽¹⁾، ويوجب الاستئذان قبل دخول البيوت، ويحارب كل ما يثير الشهوة بين الجنسين، فيمنع التمثيليات الهابطة، والأغاني الماجنة والصور المثيرة المليئة بالنساء العاريات، في وسائل الإعلام المختلفة، ودور اللهو والمواخير⁽²⁾، إشاعة للطهر والعفاف في المجتمع، وإغلاقاً للسبل القذرة في تصريف الشهوة، وتطهيراً للبيئة الإسلامية، من التردّي والانحلال.

3. الحث على الزواج: والترغيب فيه ومساعدة من يريده، فهو الطريق المشروعة لتفريغ وتصريف الشهوة الجنسية، والحفاظ على النسل، إذ جاء الأمر والحث على الزواج، في معرض النهي عن البغاء، لما بينهما من علاقة ورابطة، فكلما اتجه الشباب إلى الزواج، انحصر البغاء وتلاشى⁽³⁾، قال تعالى: " 



المتبرجات في الطرق المتجولات في الأزقة والشوارع لأن تبرجها شباك صائد يحرض الشباب للتهافت عليهن، فكما يعاقب الشباب على التعرض تعاقب المتبرجة على التحريض"، زكري، أنطون، تحريم البغاء، (ص65).

(1) قطب، في ظلال القرآن، (ج4، ص2294) بل إن من التدابير الوقائية ما ذكره البهوتي: "وسكنى المرأة بين الرجال، وسكنى الرجال بين النساء، يمنع منه لحق الله تعالى، ومنع عمر بن الخطاب ؓ العزب أن يسكن بين المتأهلين، والمتأهل أن يسكن بين العزاب دفعا للمفسدة"، البهوتي، كشف القناع، (ج6، ص128).

(2) يذهب البعض إلى أن من أسباب انتشار البغاء جو "الإثارة الجنسية" السائد في الإعلام والإعلان، فليست الممارسات الجنسية المحرمة إلا انعكاس له، إذ تقول الدكتورة "سليا ديشيم" أستاذة علم الأبحاث الاجتماعية بنيويورك: "إذا انغمس الجيل الناشئ في الجنس مبكراً فسبب ذلك راجع لتعرضه الدائم للإثارات الجنسية من حوله في المجتمع والذي يسد عليه المنافذ، ولن أفاً إذا ما سمعت بازدياد كبير في نسبة الأمراض الجنسية والمواليد غير الشرعيين، فذلك نتيجة طبيعية لما يجري في المجتمع الآن"، نقلاً عن الأمين، إحسان، 2001م، المرأة أزمة الهوية وتحديات المستقبل، ط(1)، دار الهادي، بيروت، (ص62 بتصرف).

(3) يذهب أنطون زكري إلى ضرورة: "سن قانون يعاقب من يعزف عن الزواج إذ تجاوز خمسا وعشرين مع استطاعته العيش بدرج أمثاله اقتداء ببعض الحكومات التي فرضت ضرائب على العزاب، وعلى الحكومة تسهيلاً للزواج الحث على تيسير المهور وعدم المغالاة فيها". زكري، تحريم البغاء، (ص66).

[illegible]

بالأمراض التي يسببها⁽¹⁾، وتذكيرهم بالعقوبة الدنيوية والأخروية التي جعلها الله تعالى عليه⁽²⁾، فمن ما روى البخاري في صحيحه بإسناده أن الرسول p جاءه جبريل وميكائيل، قال: (فانطلقا؛ فأتيا على مثل التنور، أعلاه ضيق وأسفله واسع، فيه لغط وأصوات، قال: فاطلعا فيه، فإذا فيه رجال ونساء عراه، فإذا هم يأتهم لهب من أسفل منهم، فإذا أتاهم ذلك اللهب ضوضوا - صاحوا من شدة حره -، فقلت من هؤلاء يا جبريل؟ قال هؤلاء الزناة والزواني"⁽³⁾).

5. المعالجة النفسية: وذلك باستتابة البغي، وتعليمها بعض المهارات النافعة، وتعبئة فراغها بما يعود عليها وعلى المجتمع بالنفع، ووضعها تحت المراقبة لملاحظة حسن سيرتها، أو تسليمها لأماكن إصلاحية حكومية أشبه بفروع السجون التأديبية، وفيها تباشر بعض الأعمال الصناعية، وتتعلم ما يكفل اقتياتها بالطريق المشروع، وهذا يلجئها إلى صدق التوبة، واتخاذ المهن الشريفة، المساعدة للرزق⁽⁴⁾.

6. تطبيق العقوبات الإسلامية من حدود وتعازير على البغايا ومعاونيهن، إذ فيها زجر لهن، وردع لغيرهن، ووقاية للمجتمع من انتشاره، إذ يقول الماوردي: "جعل الله من زواجر الحدود ما يردع ذا الجهالة، حذرا من ألم العقوبة، وخيفة من نكال الفضيحة"⁽⁵⁾. وقد قال ابن عبد البر: "أن البغي لو أعلنت ببغيها حدث"⁽⁶⁾ حماية لحق المجتمع، وقال البهوتي، "والقوادة التي تفسد النساء والرجال أقل ما يجب عليها الضرب البالغ، وينبغي شهرة ذلك بحيث يستفيض في النساء

الجامعة الأردنية، قسم الرسائل الجامعية، (ص63 وما بعدها بتصرف). وانظر في مسلوي البغاء، الغفار، عبد الرسول، المرأة المعاصرة، دار الزهراء، بيروت، (ص112 وما بعدها).

(1) يؤدي البغاء إلى نقص في المواليد وازدياد في الوفيات، ذلكم أن البغي التي أقامت نفسها وعاء لكل والغ تلجئها مذلة المهنة عند إحساسها بالحمل إلى وسائل الإجهاض فتقتل الجنين وهولا ذنب له وتعرض نفسها للمخاطر الجسدية وتشويه شبيبته لتجعل رحمها عقيما كي لا يعوقها عن استئثار المال من فجورها، زكري، تحريم البغاء، (ص60 بتصرف).

(2) النمر، عوامل ضعف النسل والتدابير الشرعية لمواجهتها، (ص201 بتصرف).

(3) البخاري: الصحيح، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح، ح رقم(6640)، (ج6، ص2584). والضوضاء

أصوات الناس ولغظهم، والمعنى رفعوا أصواتهم مختلطة، فتح الباري، (ج12، ص442)

(4) زكري، أنطون، 1996م، تحريم البغاء عند قدماء المصريين، (ص64 بتصرف).

(5) الماوردي، الأحكام السلطانية، (ص211).

(6) ابن عبد البر، الاستذكار، (ج5 ص471).

والرجال، لتجنب، وإذا أركبت القوادة دابة وضمت عليها ثيابها، ليأمن كشف عورتها، ونودي عليها هذا جزاء من يفعل كذا وكذا، أي يفسد النساء والرجال، كان من أعظم المصالح، ليشتهر ذلك ويظهر، ولولي الأمر كصاحب الشرطة أن يعرف ضررها، إما بحبسها أو بنقلها عن الجيران أو غير ذلك⁽¹⁾.

المطلب السادس: البغاء والمواثيق الدولية:

منعت المواثيق الدولية البغاء، فجاء في المادة السادسة من اتفاقية سيداو: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريع لمكافحة جميع أشكال الاتجار بالمرأة واستغلال دعارة المرأة".

والناظر للاتفاقية يرى التناقض الصريح بين موادها، ففي حين يحرم استغلال المرأة بالبغاء يباح لها ممارسة الجنس الآمن مع من تشاء، وهو ما دعت إليه في مؤتمر القاهرة 1994م من تشجيع السلوك الإنجابي والجنسي المسؤول والسليم صحياً، وتوفير الخدمات الملائمة والمشورة المناسبة للمراهقين خاصة ما يتعلق بالحمل غير المرغوب فيه، والإجهاض المأمون والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي⁽²⁾، فالمادة السادسة في سيداو تتعارض مع المادة الحادية عشر في تقرير الحق للمرأة في حرية اختيار المهنة والعمل، فيحق لها أن تختار مهنة الدعارة بحرية، لكن الممنوع أن تستغل من قبل جماعات لممارسة الدعارة، إذ لها كامل الحرية الجنسية دون إكراه من أحد⁽³⁾.

مما يظهر تفوق الشريعة الإسلامية في حفظ المرأة وكرامتها وتحريم كافة أشكال الاتجار بجسدها.

(1) البهوتي، كشاف القناع، (ج6، ص127).

(2) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، 1994م، الفصل السابع الفقرة، (ج7، ص44_55).

(3) المرأة ماذا بعد السقوط، 1988م، ط(2)، مكتبة المنار الإسلامية، حولي، (ص141)، ويذكر فيه: "للمرأة في الغرب حق ممارسة البغاء والحكومات تشجع على ذلك، ويعتبر مصدر للدخل، إذ إنه يوجد في وزارة الخارجية الأمريكية دائرة تفعل ذلك تحت شعار "الترفيه عن كبار الدبلوماسيين الأجانب"، وفيها أيضا ملف سري يحتوي على أسماء وعناوين أكثر من عشرين فتاة رائعة الجمال جرى اختيارهن بدقة للقيام بالترفيه عن كبار الزائرين السياسيين كل حسب حاجته وذوقه وشذوذه الجنسي يطلق عليهن "فريق الحب".

الفصل الثاني

العنف المعنوي بين الفقه والمواثيق الدولية

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: العنف اللفظي داخل الأسرة
وخارجها.

المبحث الثاني: العنف النفسي وفيه المطالب
التالية:

المطلب الأول: عدم منح جنسية المرأة لأولادها.

المطلب الثاني: إجبار المرأة على الزواج.

المطلب الثالث: إجبار المرأة على الحمل.

المطلب الرابع: إجبار المرأة على الرضاع.

المبحث الأول

العنف اللفظي ضد المرأة داخل الأسرة وخارجها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العنف اللفظي ضد المرأة داخل

الأسرة.




المطلب الثاني: العنف اللفظي ضد المرأة
خارج الأسرة .

المبحث الأول: العنف اللفظي ضد المرأة داخل الأسرة وخارجها:

يشمل العنف اللفظي الوسائل اللفظية، التي تهدف للحط من قيمة المرأة بإشعارها أنها سيئة، ويكون بسببها، أو شتمها أو لعنها⁽¹⁾، أو الصراخ عليها، أو تلقبها بأسماء حقيرة، أو نعتها بألفاظ بذيئة، أو السخرية منها أمام الآخرين، وإبداء عدم الاحترام والتقدير لها⁽²⁾، أو تعييرها بصفة فيها، أو تعييرها بأهلها، أو التعرض لها بالمساومة أو التحرش بها، مما يزعزع ثقتها بنفسها، ويجعلها تشعر بأنها غير مرغوب بها، إذ يعد من أشد أنواع العنف خطراً على الصحة النفسية للمرأة، رغم أنه لا يترك أثراً مادياً، ويعتبر هدماً بشكل كبير لأنه لا يقتصر أثره على المرأة، بل يمتد إلى أفراد الأسرة التي تنتمي إليها، أو تعيش بها، كأبنائها أو أهلها⁽³⁾.

والعنف اللفظي مقدمة للعنف المادي، إذ غالباً ما يبدأ الخلاف والنزاع بين الرجل والمرأة بعبارات التجريح والتعنيف التي تنتهي بالضرب.

المطلب الأول: العنف اللفظي داخل الأسرة:

أحاط الإسلام الأسرة بمجموعة من القواعد الثابتة والحلول العملية، التي تكفل تماسكها، وترفع كل خلاف يقع بين أفرادها، ويهدد حياتهم بالتفكك، فبناها على أسس من المودة والرحمة، قال تعالى: "  قال تعالى: "  

(1) الشتم في اللغة، السب، والاسم الشتمية، واللعن في اللغة: الطرد والإبعاد من الخير، ابن منظور لسان

العرب، (ج1، ص455)، الرازي، مختار الصحاح، (ج1، ص139) بوالدّم في اللغة خلاف المدح.

(2) العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة، (ص14). من المخجل أن القانون لا يعاقب على العنف اللفظي

لصعوبة قياسه وضبطه، بخلاف الشريعة الإسلامية التي شرعت من العقوبات التعزيرية ما يكفي لسد الذرائع أمام أهل الفجور، لردعهم وأخذ الطريق عليهم قبل اقترافهم للعنف اللفظي بحق المرأة.









(3) بنات، سهيلة، العنف ضد المرأة، (ص23). وانظر، الفايز، عبد الكريم، العنف ضد المرأة وأثره على

الإساءة للطفل، (ص21). أشارت الدراسات الاجتماعية إلى أن نتائج العنف ضد المرأة لا تقف عند حدود

الزوجة، بل تتعداها ليكون تأثيرها على شخصية الأطفال في المستقبل، بل إنه ينعكس على المجتمع في

الخارج أثناء سلوكهم مع الآخرين. انظر، العواودة، أمل، العنف ضد الزوجة، (ص10).

الإسلامية .

وجعل علاقة الزوجين ببعضهما، سكناً وراحة، فشبه كل لصاحبه باللباس الذي يقيه
ويستره، قال تعالى: "         ⁽²⁾ .

إذ لا تتحقق سعادة الأسرة واستقرارها، ولا ينعم أفرادها بالمودة والرحمة، إلا بالتخلي بالأخلاق الكريمة، والفضائل الحميدة، التي حث الله تعالى عليها في التشريع الإسلامي، فوجه كلا الزوجين إلى أن يختارا بعضهما على أساس الخلق والدين، لقوله p: " إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه"⁽³⁾، ولقوله: " تتكح المرأة على دينها ومالها وجمالها،، فعليك بذات الدين تربت يداك"⁽⁴⁾، فالزواج لا يقتصر على إشباع الفطرة وتلبية الرغائب المادية، بل له وظائف نفسية وروحية واجتماعية، لذا لا بد من الاختيار الحسن الذي يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من الأسرة.

ورغبت الشريعة الإسلامية بالرفق⁽⁵⁾، ونهت عن كل ما يؤدي إلى اضطراب الأسرة⁽⁶⁾، فمن الأحاديث التي تحت على الرفق؛ قوله ع: " من يحرم الرفق يحرم الخير"⁽¹⁾، وقوله ع: "إن

(1) سورة الروم، الآية 21.

(2) سورة البقرة، الآية 187.

(3) الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب إذا جاءكم من ترضون دينه وفروجه، ح رقم (1085)، (ج3، ص394)، وقال حديث حسن غريب.

(4) الترمذي، السنن، كتاب النكاح، باب ما جاء أن المرأة تتكح على ثلاث خصال، ح رقم (1086)، (ج3، ص396)، وقال حسن صحيح.

(5) الرفق بكسر الراء وسكون الفاء، هو لين الجانب بالقول والفعل والأخذ بالأسهل وهو ضد العنف، وقيل هو المداراة مع الرفقاء ولين الجانب واللفظ في أخذ الأمر بأحسن الوجوه وأيسرها، ومن جملة الرفق شرعية التجاوز والإغضاء، إذ العبد لا بد له من زلة وتقصير، ولا معصوم إلا من عصم ه الله تعالى. انظر، الشاطبي، الاعتصام، (ج1، ص215).

(6) سأتناول أدلة العموم منسحبة على العنف ضد المرأة سواء أما أو زوجة أو أختا أو بنتا، وإن كان هناك أدلة خاصة في الزوجة.

الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه"⁽²⁾، وفي رواية: "إن الله رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف"⁽³⁾، وقوله ع: "إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه"⁽⁴⁾، وعنه ع: "اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً فشق عليهم فاشقق عليه ، ومن ولي من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم فارفق به"⁽⁵⁾، وقوله ع: "إن الله عز وجل ليعطي على الرفق ما لا يعطي على الخرق ، وإذا أحب الله عبداً أعطاه الرفق، ما من أهل بيت يحرمون الرفق إلا قد حرموا الخير كله"⁽⁶⁾، فهذه الأحاديث

-
- (1) مسلم، الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، ح رقم (2592)، (ج4، ص2003). والمقصود أن نصيب الرجل من الخير، على قدر نصيبه من الرفق، وحرمانه منه على قدر حرمانه منه . المباركفوري، تحفة الأحمدي، (ج6، ص130).
 - (2) مسلم، الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، ح رقم (2593)، (ج4، ص2003). وفي الحديث تنبيه على وطأة الأخلاق، وحسن المعاملة، وكمال المجاملة، وفيه إيذان بأن الرفق أنجح الأسباب، وأنفعها وأيسرها، ويعطي عليه في الدنيا من الثناء الجميل، ونيل المطالب، وتسهيل المقاصد، ويعطي في الآخرة من الثواب الجزيل ما لا يعطي على العنف، شرح الزرقاني، (ج4، ص504).
 - (3) ابن أبي شيبة، المصنف، كتاب الأدب، باب ما ذكر في الرفق والتؤدة، ح رقم (25310)، (ج5، ص209)، والمعنى أن يتأتى معه من الأمور ما لا يتأتى مع ضده، وقيل المراد يثيب عليه ما لا يثيب على غيره، والأول أوجه.
 - (4) مسلم، الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، ح رقم (2594)، (ج4، ص2004)، وقوله: "في شيء" فيه مبالغة أي لو قدر أن يكون الفحش أو الحياء في جماد لزانه أو شأنه فكيف بالإنسان، وزينه أي كمله، وشانه أي عيبه ونقصه، أبادي، عون المعبود، (ج13، ص112).
 - (5) مسلم، الصحيح، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل، والحث على الرفق بالرعية، ح رقم (1828)، (ج2، ص1458).
 - (6) الطبراني، المعجم الكبير، ح رقم (2274)، (ج2، ص306). وفي الحديث "فضل الرفق والحث على التخلق به، وذم العنف، إذ بالرفق تنال المطالب الدنيوية والأخروية وبفو اته تفوتان، والمراد إذا أراد الله عزوجل بأحد خيراً رزقه ما يستعين به مدة حياته، ووقفه في الأمور، ولينه في تصرفه مع الناس، وألهمه القناعة والمداراة، التي هي رأس العقل وملاك الأمر، وإذا أراد به سوءاً ابتلاه ضد ذلك "، المناوي، فيض القدير، (ج1، ص263). وعن أنس: "إذا أراد الله بأهل بيت خيراً، نفعهم في الدين، ووفر صغيرهم كبيرهم، ورزقهم الرفق في معيشتهم، والقصد في نفقاتهم، وبصرهم عيوبهم، فیتوبوا منها، وإذا أراد بهم غير ذلك تركهم هملاً". العجلوني، كشف الخفاء، (ج1، ص268).

حكم شتم المرأة وتعييرها بالإسلام:

حرم الإسلام إيذاء المرأة بسببها أو شتمها أو تعييرها، والأدلة على ذلك كثيرة أذكر منها؛ ما يلي:

[illegible]

وجه الدلالة: أمر الله تعالى بحسن معاشره المرأة بالمعروف، ومن حسن المعاشرة ألا يسبها، أو يشتمها، فلا يتعقب أخطاءها ليوبخها ويعنفها، وإنما يبسط لها النصيحة، امتثالاً لقوله p: "الدين النصيحة"⁽³⁾، فاستخدام السب والشتم والتعيير في تغيير المرأة، يتنافى مع المعاشرة بالحسنى، قال ابن كثير: "أي: طيبوا أقوالكم لهنّ، وحسنوا أفعالكم وهيئاتكم حسب قدرتكُم كما تحبّ ذلك منها، فافعل أنت بها مثله"⁽⁴⁾.

[illegible]

(1) سورة النساء، الآية 19.

(2) سورة البقرة، الآية 228.

(3) البخاري، الصحيح، باب قول النبي ﷺ الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، (ج1، ص30).

(4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج1، ص467

(5) سورة البقرة، الآية 231.

(6) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ح رقم (2345)، (ج2، ص66) وقال صحیح الإسناد علی شرط مسلم، وهو جزء من حدیث.

وجه الدلالة: حرم الله جل وعلا إبقاء الزوجة في العصمة بقصد إذايتها ومضارتها، وسمى ذلك اعتداءً وظلماً، فلما حرم مضارة المرأة في حال النزاع والشقاق فمن باب أولى تحريم مضارتها في كل حال، ومعلوم أن السب والشتم مضارة لها فيحرم.

3. قوله تعالى : "﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾" (1) :
 ﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾
 ﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾
 ﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾
 ﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾⁽¹⁾.

وجه الدلالة: توعّد الله تعالى كل من يؤذي المرأة بالإثم الذي يستوجب العذاب الأليم، فليذاء المؤمنين والمؤمنات حرام، بل هو من الكبائر، سواء إيذاؤهما بالأقوال القبيحة، كال شتم والسب والتعيير.

4. قوله تعالى : "﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾" (2) :
 ﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾
 ﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾
 ﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾
 ﴿مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾⁽²⁾.

وجه الدلالة: حرم الله سبحانه وتعالى أن يسخر رجل من رجل ، أو امرأة من امرأة ، أو رجل من امرأة، ونهى عن اللمز وهو العيب سواء أكان باليد، أو بالعين أو باللسان أو بالإشارة، ونهى عن التنازع بالألقاب التي تغضب من لقب بها، والنهي يفيد تحريم كل صور إيذاء المرأة.

5. عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: "مَنْ ضَارَّ زَوْجَتَهُ ضَارَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ"⁽³⁾.

(1) سورة الأحزاب، الآية 58.

(2) سورة الحجرات، الآية 11.

(3) الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ح رقم (2345)، (ج2، ص66)، وقال صحيح الإسناد على شرط مسلم.

وجه الدلالة: في الحديث تحذير عن أذى المسلم بأي شيء، فمن أدخل على مسلم مضرة في ماله، أو نفسه أو عرضه بغير حق ضاره الله تعالى، وجزاه من جنس عمله، فأدخل عليه المضرة، ومن نازع مسلماً ظلماً وتعدياً أنزل الله تعالى عليه المشقة جزاء وفاقاً، فمشاقاة المرأة وإدخال الحزن على قلبها وأذيتها بالقول كالشتم والسب يتفق مع عموم الحديث في التنفير منه وترتب الإثم عليه.

6. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تحاسدوا ولا تتاجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا، ولا يبيع بعضكم على بيع بعض، وكونوا عباد الله إخواناً، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، التقوى ها هنا ويشير إلى صدره ثلاث مرات، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه"⁽¹⁾.

وجه الدلالة: يدل الحديث على تعظيم حرمة المسلم بوصفه مسلماً، فيحرم تحقيره، فكيف بتحقير المرأة التي خصها الله تعالى بمزيد عناية من حسن العشرة بالمعروف، والإحسان إليها، وما خلقه فيها من ضعف يغلب جانب الرفق بها، فيحرم سب المرأة ولعنها أو تحقيرها.

7. عن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: "أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت أو اكتسبت، ولا تضرب الوجه، ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت"⁽²⁾.

وجه الدلالة: أن حق التأديب شرع لتقويم المرأة، وليس للتشفي منها، أو إهانتها، وحق التأديب قيد بعدم تقبيحها باللسان، فيحرم أن يقل لها قبحك الله ونحو ذلك مما يعد سباً أو شتماً.

(1) مسلم، الصحيح، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره ودمه وماله وعرضه، ح رقم (2564)، (ج4، ص1968).

(2) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، كتاب النکاح، ح رقم (2764)، وقال هذا حديث صحيح الإسناد لم يخرجاه، (ج2، ص204).

8. عن عبد الله بن مسعود τ قال رسول الله ε : "ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء"⁽¹⁾، وعن أبي الدرداء عن النبي ε قال: "إن أثقل ما وضع في ميزان المؤمن يوم القيامة، خلق حسن، وإن الله يبيغض الفاحش البذيء"⁽²⁾.

وجه الدلالة: تضافرت الأدلة على تحريم الإسلام للبذاء والفحش، فأخلاق المسلم تتعالى عن الفحش والبذاءة مع كل الخلق، وأولى الخلق بحسن خلق الرجل، المرأة التي هي أمه وزوجته، وأخته وابنته.

9. عن زيد بن أسلم، قال: كان عبد الملك بن مروان يرسل إلى أم الدرداء، فتبييت عند نسائه، ويسألها عن الشيء، قال: فقام ليلة، فدعا خادمة، فأبطأت عليه، فلعنها، فقالت: لا تلعن، فإن أبا الدرداء حدثني أنه سمع رسول الله μ يقول: إن اللعانين لا يكونون يوم القيامة شفعاء ولا شهداء"⁽³⁾.

وجه الدلالة: حرم الحديث على المسلم لعنه للخلق، وفي هذا حث للمسلم على التخلق بالخلق الحسن في معاملته مع الخلق ومع امرأته، فلا يلعنها ولا يشتمها.

10. عن عبد الله بن مسعود τ قال: قال رسول الله μ "سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر"⁽⁴⁾.

وجه الدلالة: اعتبر الحديث سب المسلم لأخيه معصية بل كبيرة، قال الثَّوَوِيّ: "يحرم سبّ المسلم من غير سبب شرعيّ يجوز ذلك"⁽⁵⁾؛ ويشد الأمر إذا كان المسبوب له حق خاص على الساب كالألم والزوجة والأخت والبنات، فسب الرجل للمرأة ولعنها، واتهامه بسوء عشرته، وتعييرها وذكر أهلها بسوء، محرم عليه.

(1) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ح رقم (29)، (ج1، ص57)، وقال صحيح على شرط الشيخين.

(2) ابن حبان الصحيح، ذكر وصف المتفحش الذي يبيغضه الله تعالى، ح رقم (5695)، ج12، ص507

(3) ابن حبان، الصحيح، ذكر الزجر عن أن يلعن المرء أخاه المسلم دون أن يأتي بمعصية تستوجب منه إياها، ح رقم (5746)، (ج13، ص56).

(4) البخاري، الصحيح، باب ما ينهى من السباب واللعن، ح رقم (5697)، (ج5، ص2247). وعن أنس

رضي عنه قال: "خدمت رسول الله μ عشر سنين، لا والله ما سبني سبة قط، ولا قال لي أف قط، ولا قال لي لشيء فعلته، لم فعلته؟ ولا لشيء لم أفعله، ألا فعلته؟" عبد الرزاق، المصنف، باب ضرب النساء

والخدم، ح رقم (17946)، (ج9، ص443).

(5) ابن حجر، فتح الباري، (ج2، ص8445).

المطلب الثاني: العنف اللفظي خارج الأسرة:

كان من نتائج انتشار الإباحية في المجتمعات⁽¹⁾، والتحلل من الأخلاق⁽²⁾، واختلاط المرأة بالرجل، أن ظهر العنف اللفظي بينهما، متمثلاً في المعاكسات والتحرشات والمساومات، ومحاولات التغرير للنيل من عفتها وطهرها⁽³⁾، والإسلام يهدف إلى حفظ المجتمع بحفظ أفراداه من كل ما يؤول إلى الفساد، لذا حرم كل ما يتنافى مع حفظ أعراض المؤمنات والمؤمنين، فشرع من الوسائل الوقائية والعلاجية التي تدفع عن المرأة العنف اللفظي الذي تتعرض له خارج

-
- (1) يرى البعض أن انتشار الإباحية سبب في زيادة العنف ضد المرأة، بشتى صورته وأشكاله، فمثلاً كثرة جرائم التحرش التي تبدأ بالمعاكسات تنتهي بالاغتصاب من أبرز الدوافع لها، انتشار الإباحية في العمل، وفي الشارع، بل حتى البيوت عن طريق الإعلام، "وجد عالم النفس إدوار دونرستين، بأن الذين يخوضون في الدعارة والإباحية غالباً ما يؤثر في سلوكهم، من زيادة العنف، وعدم الاكتراث لمصائب الآخرين، وتقبل لجرائم الاغتصاب" انظر: القدهي، مشعل، الإباحية وتبعاتها، (ص57). وفي (ص59) تقول لجنة أبحاث أن: "الإباحية العنيفة لها تأثير مباشر في انتشار عمليات العنف الجنسي غير الاجتماعي".
- (2) من نتائج أبحاث كانت تعالج تأثير المواد الإباحية على الجرائم، أن بلغت نسبة الانحطاط الخلقي في الغرب هي 28% حسب معاييرهم، وتشمل التعري والتجسس على أعراض الآخرين بالكاميرات الخفية، والاحتكاك الجسماني في الأماكن المزدحمة و المعاكسات و المساومات، انظر: القدهي، الإباحية وتبعاتها، (ص56).

- (3) يتساءل البعض عن الهدف من وراء نشر صور للنساء فاتنة ومغرية، في كل مكان وبسبب ودون سبب؟ هل هو دفع الرجال إلى تحقير زوجاتهم؟ أم هو محاولة تصوير النساء أمام الشباب كأدوات لهُو بدلاً من أخوات وشريكات يستحقن الاحترام والتقدير، أم هو محاولة زرع الأسى في قلوب النساء بوضع معايير للجمال أمامهن، لن يتمكن من إدراكها مهما أنفق من أموال؟ أم هو غسل لعقل المرأة لإقناعها بأن قيمتها تكمن في قدرتها على فتن الرجل وإغرائه؟ انظر: القدهي، الإباحية وتبعاتها، (ص167).

منزلها سواء في العمل أو الشارع⁽¹⁾، ومن الأدلة على ذلك - على سبيل الذكر لا الحصر- ما يلي:

1. قوله تعالى:

II 0 II 8 & 7 3 ■ □ ◆ ♠ ♡ ♣ ♤ ♥ ♦ ♧ ♨ ♩ ♪ ♫ ♬ ♭ ♮ ♯ ♰ ♱ ♲ ♳ ♴ ♵ ♶ ♷ ♸ ♹ ♺ ♻ ♼ ♽ ♾ ♿

✦ ✎ ✏ ✂ ✖ ✗ ✙ ✚ ✛ ✜ ✝ ✞ ✟ ✠ ✡ ✢ ✣ ✤ ✥ ✦ ✧ ✨ ✩ ✪ ✫ ✬ ✭ ✮ ✯ ✰ ✱ ✲ ✳ ✴ ✵ ✶ ✷ ✸ ✹ ✺ ✻ ✼ ✽ ✾ ✿ ✠ ✡ ✢ ✣ ✤ ✥ ✦ ✧ ✨ ✩ ✪ ✫ ✬ ✭ ✮ ✯ ✰ ✱ ✲ ✳ ✴ ✵ ✶ ✷ ✸ ✹ ✺ ✻ ✼ ✽ ✾ ✿

.(3)(2)"

وجه الدلالة: يخاطب الله تعالى رسوله p، أن يأمر نساءه وبناته والمؤمنات أن يدينن عليهن من جلابيبهن؛ لئلا يعرض لهن فاسق، ولا يتحرش بهن، فلذا كان زيهن حسنا لم يطمع فيهن المنافقون، ولا يتعرضوا لهن، قال أبوحيان: "أي ذلك أولى أن يعرفن لتسترهن بالعفة، فلا يتعرض لهن، ولا يلقين بما يكرهن، لأن المرأة إذا كانت في غاية التستر والانضمام، لم يقدم عليها الفاسق، فلا يتعرض إليها الشباب الدُّعَّار من أهل الفجور، وأهل الريبة، بخلاف المتبرجة فإنها مطموع فيها، استخفافاً بها بالأقوال التي تخجلها، فتأذى من ذلك، وربما تسب الذي يؤذيها، فيحصل أذى من الجانبين، فهذا من سدِّ الذريعة"⁽⁴⁾.

(1) انظر التدابير العلاجية والوقائية للحد من البغاء والاغتصاب، والأدلة على تحريم الإسلام للبغاء والاغتصاب أدلة على تحريم العنف اللفظي المتمثل في التحرش بالمرأة، في ثنايا الرسالة، الذي غالباً ما يبدأ بنظرات وكلمات مساومة وتغريب ومعاكسات.

(2) سورة الأحزاب، الآية 59.

(3) ذكر الطبري في سبب نزولها أنه، "كان بالمدينة رجال من المنافقين، إذا مرت بهم امرأة سيئة الهيئة والزيّ، حسبوا أنها مزنية، وأنها من بغيتهم، فكانوا يؤذون المؤمنات بالرفث، ولا يعلمون الحرّة من الأمة، فأمر الله الحرائر أن يتجلبن فيعلم أنهن حرائر فلا يعرض لهن فاسق بأذى من قول ولا ريبة".
الطبري، (ج19، ص216)، ولا يفهم المراد منه أن تعرض الفساق للإماء جائز بل هو حرام.

(4) أبوحيان، البحر المحيط، بتصرف، (ج، ص) .

[illegible][illegible][illegible]

(2) سورة الأحزاب، الآية 58.

(2) انظر في حكمة حد القذف، قطب، سيد، في ظلال القرآن، (ج4، ص2490)، طبعة دار الشروق.

المبحث الثاني العنف النفسي ضد المرأة

وفيه المطالب التالية:

المطلب الأول: عدم منح المرأة جنسيتها
لأولادها .

المطلب الثاني: إجبار المرأة على الزواج.
المطلب الثالث: إجبار المرأة على الحمل.
المطلب الرابع: إجبار المرأة على الرضاع.

المطلب الأول: عدم منح جنسية⁽¹⁾ المرأة المتزوجة من أجنبي لأولادها: "حق المرأة في نقل جنسيتها لأولادها"⁽²⁾:

في ظل المطالبات المستمرة للمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات، احتل حق المساواة بين الأم والأب، فيما يتعلق بجنسية أطفالهما مكانا بارزا، ظهر في المادة التاسعة من اتفاقية سيداو، حيث نصت على: "منح الدول الأطراف للمرأة حقوقا مساوية للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها"⁽³⁾.

إذ لم تكن هذه المسألة مثارة من قبل⁽⁴⁾، إلا بعد أن وجدت أنواعاً من الزيجات، تضيف عبئا على المرأة، خاصة إن تزوجت بأجنبي أو عديم الجنسية، وأنجبت أطفالا ثم حصل الفراق، ففي مثل هذه الحالات تتحمل المرأة مسؤولية أطفالها، إضافة لحرمانهم من حقوق المواطنة في بلد أمهم، كالحق في التعليم وهم أحوج ما يكونون إليه في هذه المرحلة، والعلاج، فضلا عن السلامة من خطر الإبعاد عن إقليم دولة أمه⁽⁵⁾، وفيما يلي أذكر المسألتين التاليتين لبيان الحكم في ذلك:

(1) تعرف الجنسية بأنها، "رابطة سياسية وقانونية بين الفرد والدولة" انظر: بخيت، أحمد، 2001م، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، ط(1)، دار النهضة، القاهرة، (ص5).

(2) من طريف ما يلحظ أنه رغم بناء الجنسية على أسس علمانية، وابتعادها في التنظيم القانوني عن الدين، إلا أن جوهر المناقشات يبنى على مسوح دينية، نظرا لارتباط المشكلة بالمساواة بين الرجل والمرأة، فعلمانية الجنسية لم تمنع أن تكون الشريعة الإسلامية غطاء، للمناداة بالمساواة بين الأم والأب في هذا الخصوص، بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص98).

(3) الطفل في الاتفاقية من لم يبلغ سن الثامنة عشر، فلا ينظر للبلوغ وعدمه في استحقاقه لاسم الطفل، على خلاف الشريعة التي تعتبر البلوغ علامة رشد لكل من الذكر والأنثى.

(4) يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن الاتجاهات الحديثة في تشريعات الجنسية الغربية، تتخذ من المساواة بين الجنسين ذريعة لزيادة رعاياها، أو تعمل به خضوعا لجماعات الضغط النسائية، وكسبا لأصواتها وتحقيقا لمكاسب حزبية ضيقة، على حساب القومية. انظر، بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص142).

(5) بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص104).

المسألة الأولى: هل عرف التشريع الإسلامي الجنسية، أم لا؟

يوجد اتجاهان في المسألة⁽¹⁾، فريق يرى أن فكرة الجنسية فكرة لا تمت للإسلام بصلة، حيث إن الجنسية قامت على أفكار وتنظيمات بشرية، دون أن يكون للنظام الديني أدنى اعتبار فيها، وفريق آخر يرى أن الإسلام عرف الجنسية بوصفها معياراً للتمييز بين المسلم وغيره، فلم تعرف الرابطة بين المسلم ودولته باسم الجنسية، فعدم التسمية لا يعني عدم وجود هذه الرابطة إذ العبرة للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني، ولا مشاحة في الاصطلاح⁽²⁾، واستند كل فريق إلى مجموعة من الأدلة أذكرها فيما يلي:

الفريق الأول: النافون لفكرة الجنسية في الإسلام، استدلو بما يأتي:

1. تتعارض فكرة الجنسية مع مبدأ عالمية الإسلام، باعتبار أن الإسلام دين عالمي، لا يقبل الحواجز السياسية أو القانونية المتمثلة في الجنسية، والتي تعد بمثابة فكرة ضيقة تقوم على تعدد الدول والسيادات، فالإسلام لم يعتد في تكوين الدولة بالجنسية، ولا بالعنصرية ولا بالتوطن، فهذه الأسس تتنافى مع عالمية الإسلام وعمومه باعتباره ديناً نزل للبشر جميعاً⁽³⁾.
2. إلغاء الإسلام للعصبية والقبلية التي كانت سائدة في الجاهلية، دليل على عدم اعتباره للجنسية، فالإسلام ألغى التفاوت بين البشر على أساس العصبية والجنس، فلا فرق بين البشر إلا بالتقوى، فرابطة الإسلام تسمو على كل صلات النسب، أو العشيرة أو الجنسية، لأن هذه الصلات عارية الفائدة إذا تجردت عن صلة الإيمان⁽⁴⁾.
3. رابطة الجنسية رابطة سياسية قانونية، لا مدخل للدين فيها؛ لأنها انبثقت عن فكرة العلمانية التي تفصل الدين عن الدنيا، بدليل أن قوانينها تعطى للشخص دون نظر إلى اعتبار ديانتها أو معتقده⁽⁵⁾.

(1) للتوسع انظر، غرايبة، رحيل، الجنسية في الإسلام، وانظر في أسباب الرعوية في الشريعة الإسلامية، بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص106 وما بعدها).

(2) عليوة، عبد الحميد محمود، (2006م)، دور الأم المصرية والعربية والأجنبية في نقل الجنسية لأبنائها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، (ص16 وما بعدها).

(3) المرجع نفسه، (ص16-17).

(4) المرجع نفسه، (ص18).

(5) المرجع نفسه، (ص20).

الفريق الثاني: المثبتون لفكرة الجنسية في الإسلام، استدلووا بما يلي:

1. لا تتعارض فكرة الجنسية مع عالمية الإسلام، فعالمية الإسلام لا تعني إغفاله أحكام الجنسية، فليست الجنسية حجر عثرة أمام عالمية الإسلام، لأن الدخول في جنسية الإسلام ليس حصراً على المسلم بل تتعدد طرق كسبها كعقد الذمة⁽¹⁾.
2. لا يصح الربط بين الجنسية والعصبية؛ لأن الجنسية تعني الانتماء للدولة، أما العصبية فتعني الانتماء للقبيلة أو العشيرة، فلا يمكن أن نتصور قيام دولة واحدة استناداً لعنصر الجنس، نظراً لاختلاط الأجناس وتشابكها، فلا تشابه بين الجنسية والعصبية⁽²⁾.
3. فكرة الجنسية وفكرة الدولة، فكرتان متلازمتان يستحيل أن تتحقق إحداهما دون الأخرى، والإسلام تأسس على دولة، ولا تستطيع الدولة أن تضبط ركن الشعب، إلا بوسيلة تحدد بموجبها مواطنيها ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الجنسية⁽³⁾.
4. مصطلح الجنسية وإن كان حديثاً، لكن الفقهاء استخدموا مصطلحات أخرى، تدل على اعتبارهم لرابطة الأفراد مع الدولة، كمصطلح "الرعية" أو "التبعية" أو "من أهل الدار" وهذا دليل على اعتبار الإسلام لفكرة الجنسية، فإن اختلفت المصطلحات فلا مشاحة فيها⁽⁴⁾. وترى الباحثة أن أدلة القائلين بوجود فكرة الجنسية في الإسلام أولى بالاعتبار؛ لصلاحيته الإسلام لكل زمان ومكان، إذ إنها لا تتعارض معه.

(1) عليوة، دور الأم في نقل الجنسية، (ص23).

(2) المرجع نفسه، (ص23-24).

(3) المرجع نفسه، (ص25).




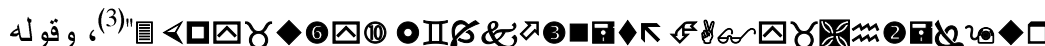


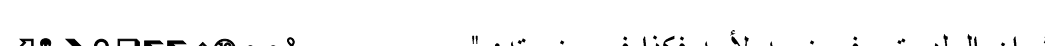

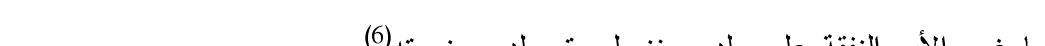


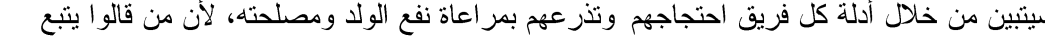
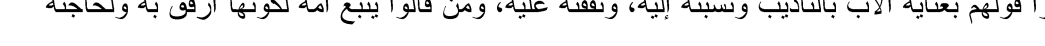




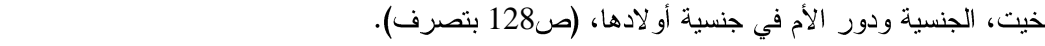



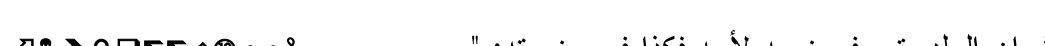

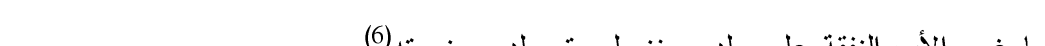


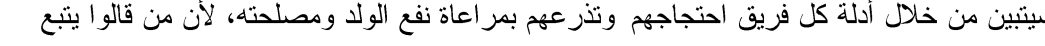
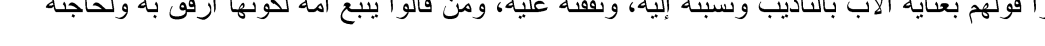




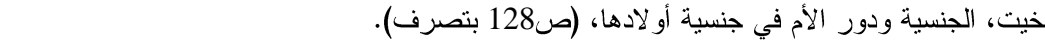



(4) المرجع نفسه، (ص30 وما بعدها).

المسألة الثانية: هل يحق للأم أن تمنح جنسيتها لأطفالها ؟

بناء على ما تقرر من أن الإسلام لا يتعارض مع الجنسية، فما حكم نقل الأم لجنسيتها لأولادها ؟

ظهر اتجاهان في المسألة، فريق يؤيد منح الأم لجنسيتها لأولادها، بناء على تحقيق المنفعة والأصلح للأم والأولاد، وفريق آخر يعارض ذلك ويرى أن الأولاد ينتسبون لأبيهم فيعطون جنسيته⁽¹⁾، ولكل أدلته التي استند إليها، وفيما يلي التفصيل:

الرأي الأول: يذهب إلى عدم منح الأم جنسيتها لأولادها، وأن الأب هو من يمنحهم ذلك، مستدلاً بما يلي:

1. دعوى المساواة في المسؤولية بين الأب والأم، تتعارض مع أدلة من القرآن الكريم من مثل؛ قوله تعالى: "  مثل؛ قوله تعالى: "  ، وقوله تعالى: " ، وقوله تعالى: "                 
2. ثم إن الولد يتبع في نسبه لأبيه فكذا في جنسيته: "               
3. لما غرم الأب النفقة على ولده، يغنم لحوق ولده بجنسيته⁽⁶⁾.

(1) سيتبين من خلال أدلة كل فريق احتجاجهم وتذرعهم بمراعاة نفع الولد ومصلحته، لأن من قالوا يتبع الأب برروا قولهم بعناية الأب بالتأديب ونسبته إليه، ونفقتة عليه، ومن قالوا يتبع أمه لكونها أرفق به ولحاجته إلى خدمتها.

(2) سورة النساء، الآية 33.

(3) سورة البقرة، الآية 228.

(4) سورة النساء، الآية 11.

(5) سورة الأحزاب، الآية 5.

(6) بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص128 بتصرف).

الرأي الثاني: يذهب إلى جواز منح الأم جنسيتها لأولادها، مستدلاً بما يلي:

1. تقرر في الفقه الإسلامي، أن الأولاد يتبعون المسلم من الوالدين، فالولد يتبع المسلم من والديه، سواء كان الأب أو الأم، فمن خلال تطبيق القاعدة: "الولد يتبع خير الوالدين ديناً"⁽¹⁾، فكذا في الجنسية يتبع الأنفع له⁽²⁾، فمتى ما أمكن نفع أحد، فليس من الإيمان حرمانه منه، فيجوز نقل الأم جنسيتها لأطفالها لأن هذا هو العدل والبر⁽³⁾.
2. ما ثبت من أن أولاد المسلمين معهم في الجنة وهم مع كل واحد منهم، فكذلك في أحكام الدنيا⁽⁴⁾، لابتنائها على النفع والصلاح للأولاد، بل في الدنيا هم أحوج لأهم، لأن الدنيا جبلت على الكبد والتعب، ومع الأم راحتهم وأمنهم.
3. أن الجنسية في الإسلام لا تبنى على القرابة أو الإقامة، وإنما يراعى فيها ما هو الأنفع والأصلح للولد، فالجنسية تعطى له بناء على ما يتمخض له من منفعة، لا فيما يشوبه من ضرر، ومن الجنسية النافعة، منح الأم جنسيتها لأطفالها، احتياطاً لهم ودفعاً للمفسدة عنهم، فتقرير التشريع الإسلامي طلب الأنفع للولد والأصلح، يشير إلى رعاية الشريعة للضعفاء⁽⁵⁾.
4. منح الأم جنسيتها لأولادها يتفق مع روح الشريعة، التي جاءت بالحث على التعاون والتكافل والبر، والمساواة بين جميع البشر، وفي منح المرأة جنسيتها لأولادها، تحقيق لكل

(1) ابن نجيم، البحر الرائق، ج3، ص233

(2) ابن نجيم، البحر الرائق، (ج3، ص233)، ابن عابدين، رد المحتار، (ج3، ص199)، وقال: "يتبع خير الوالدين وأخفهما شراً".

(3) بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص124-129)، وذكر أن المرعي في تبعية الصغير قرابة الدم.

(4) بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص124 وما بعدها). انظر، البخاري، الصحيح، باب ما قيل في أولاد المسلمين، من مات له ثلاثة من الولد كن له حجاباً من النار أو أدخله الجنة، ح رقم (1315)، (ج1، ص464).

(5) بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص132).

هذه المبادئ، فأعمال مبدأ المساواة في الجنسية بين الجنسين، لا يتعارض مع روح الشريعة، إذ جاء ما يدعمه من مثل؛ "النساء شقائق الرجال" (1)،

"
" (2)، "
" (3)، فالمساواة بين البشر

جميعاً، مبدأ عام، ونقل جنسية الأم لأولادها لم يأت في الإسلام ما يمنعها أو يقيدتها، فتبقى على أصل الإباحة، والشريعة الإسلامية بوصفها ديناً عالمياً لا يختص بها قوم دون قوم، فعالمية الإسلام تتفق مع نقل جنسية الأم لأولادها (4).

5. بالقياس على الولد غير ثابت النسب، فإنه يلحق نسبه بأمه نظراً له (5)، فكذا في الجنسية الجنسية يتبعها، فإذا كانت الأم تحمل جنسية دولة ما والأب عديمها أو مجهول الجنسية، فالأولى أن يتبع الولد جنسية أمه (6)، وهناك شواهد من التراث والفقه تبين صحة هذا القياس من ذلك؛ ما ذكر في ولد المرتد" لوارتد الأب ولحق بدار الحرب، وكانت الأم ذمية بقيت في دار الإسلام، فالولد لا يكون فيئا ويبقى تبعاً لأمه" (7). وما ذكر في ولد الذمي إذا

(1) أبو داود، السنن، باب في الرجل يجد البلة في منامه، ح رقم (236)، (ج1، ص61)، ورواية عبد الله بن حفص ضعفه يحيى بن سعيد من جهة حفظه، أبادي، عون المعبود، (ج1 ص275).

(2) سورة النساء، الآية 11.

(3) سورة البقرة، الآية 228.

(4) عليوة، عبد الحميد محمود، 2006م، دور الأم المصرية والعربية والأجنبية في نقل الجنسية لأبنائها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، (ص36-39).

(5) بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص134). وانظر: عليوة، عبد الحميد محمود، دور الأم المصرية، (ص48-49).

(6) خراطة، حسن، (2003م) حق الأم الأردنية المتزوجة من أجنبي في نقل جنسيتها لأبنائها، بحث قدم لمؤتمر التشريعات الأردنية والعربية المتعلقة بحقوق المرأة، جامعة إربد الأهلية، (ص226).

(7) عليوة، عبد الحميد محمود، 2006م، دور الأم المصرية والعربية والأجنبية، (ص47 وما بعدها)، بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص132). انظر تفصيل المسألة في كتب الفقه؛ ابن عابدين، الحاشية، (ج3، ص196 وما بعدها)، مطلب الولد يتبع خير الأبوين ديناً، السرخسي، المبسوط، (ج10، ص15)، في باب المرتدين قال: "وإذا ارتد الزوجان وذهبا إلى دار الحرب بولدهما الصغير ثم ظهر عليهما المسلمون فالولد فيء لأنه خرج من أن يكون مسلماً حين لحقاً به إلى دار الحرب، فإن ثبوت حكم الإسلام للصغير باعتبار

نقض عهده، فلا ينتقض عهد نسائه وأولاده الصغار، لأن النقض وجد منه دونهم، فاخص حكمه به⁽¹⁾، مع أنهم تبع في الحكم، فإذا بطل في المتبوع فالتابع كذلك، لكن نظرا لنفعهم لم ينتقض عهده عهدهم.

6. ورود النهي عن التفريق بين الأم وابنها، دليل على منح الجنسية للولد، توفيراً للمنفعة له، فالتفريق بين الأم وولدها غير جائز⁽²⁾، لما فيه من الإضرار بالولد، ولأن الأم قد ترضى بذلك ثم يتغير بعد ذلك قلبها فتتدم⁽³⁾.

تبعية الأبوين والدار، وقد انعدم كل ذلك حين ارتدا ولحقا به بدار الحرب، فلهذا كان الولد فينا يجبر على الإسلام إذا بلغ كما تجبر الأم عليه، وإن كان الأب ذهب به وحده والأم مسلمة في دار الإسلام لم يكن الولد فينا، لأنه بقي مسلماً تبعاً لأمه فإن قيل كيف يتبعها بعد تباین الدارين قلنا تباین الدارين يمنع الاتباع في الإسلام ابتداء لا في إبقاء ما كان ثابتاً، ألا ترى أن الحربي لو أسلم في دار الحرب وله ولد صغير، ثم خرج إلى دارنا بقي الولد مسلماً بإسلامه، حتى إذا وقع الظهور عليه لا يكون فينا، بخلاف ما لو أسلم في دارنا وله ولد في دار الحرب، فما هنا قد كان الولد مسلماً فيبقى كذلك ببقاء الأم مسلمة وإن كانت في دار الإسلام، وكذلك إن ماتت مسلمة لأن إسلامها يتأكد بموتها ولا يبطل، وكذلك إن كانت الأم نصرانية ذمية لأنها من أهل دارنا، وكما يتبعها الولد إذا كانت من أهل ديننا يتبعها إذا كانت من أهل دارنا توفيراً للمنفعة على الولد، ولأنه لا يتم إحراز الولد بدار الحرب، لأن اعتبار جانب الأب يوجب أن يكون الولد حربياً، واعتبار جانب الأم يوجب أن يكون الولد من أهل دار الإسلام، فيترجح هذا الجانب عند المعارضة، توفيراً للمنفعة على الولد، وإذا بقي من أهل دار الإسلام فكأنه من أهل دارنا حقيقة فلا يسترق". وقال الكاساني في بدائع الصنائع، (ج7، ص139): "لو ارتد الزوج دون المرأة أو كانت له أم ولد مسلمة ورثه مع ورثته المسلمين، وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر لأن الأم مسلمة، فكان الولد على حكم الإسلام تبعاً لأمه فيرث أباه". وقال البهوتي: "ولا ينتقض بنقض عهده عهده نسائه وأولاده الصغار الموجودين، لحقوا بدار الحرب أو لا، لأن النقض وجد منه دونهم فاخص حكمه به". كشاف القناع، (ج3، ص144). وجاء في حواشي الشرواني، (ج9، ص303): "لم يبطل أمان ذراريهم فلا يجوز سببهم في دارنا".

(1) عليوة، عبد الحميد محمود، 2006م، دور الأم المصرية والعربية والأجنبية، (ص40 وما بعدها)، بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص132). جاء في حواشي الشرواني، (ج9، ص303): "لم يبطل أمان ذراريهم فلا يجوز سببهم في دارنا". وقال ابن العربي في أحكام القرآن: "لا يؤخذ ابنه فينا لأنه نقض وحده" أحكام القرآن، (ج2، ص461).

(2) ابن قدامة، الكافي في فقه ابن حنبل، (ج2، ص20).، الصنعاني، سبل السلام، (ج3، ص24). فلا يجوز أن يفرق في البيع بين ذي رحم محرم.

(3) الحطاب، مواهب الجليل، (ج4، ص370)، ابن القيم، إعلام الموقعين، (ج3، ص295).

7. ثم إن أحكام الجنسية تدخل في باب السياسة المتروكة لمن بيدهم مقاليد الأمور، بما يحقق مصالح العباد⁽¹⁾، وفي نقل الأم جنسيتها لأولادها تحقيق لمصلحة الأم والأولاد، لأن عاطفتها وشفقتها تأبى ألا تكون معهم، لكونهم محتاجين إليها، وفي ذلك تمكينهم من الاستفادة من حقوق المواطنة في بلد أهم كالتعليم والعلاج.

8. ثم إن ما لا يدرك كله لا يترك كله، فكما أن الأولاد إذا فقدوا رعاية أبيهم لهم، ينبغي أن لا نفقدهم رعاية أمهم، فنضيف عليها عبئا جديدا، بتحمل نفقات تعليمهم وعلاجهم، ولا نضيف على احتياجهم وفقرهم لأبيهم، حرمانهم من حقوق المواطنة.

الترجيح:

ترى الباحثة أن القول بمنح الأم الحق في نقل جنسيتها لأولادها أولى بالاعتبار والأخذ من نظيره؛ لأن ذلك ينسجم مع القواعد الكلية في الإسلام كتقرير مبدأ المس اواة، ورحمته وعنايته بالضعفاء، فمن العنف بالمرأة ألا تمنح جنسيتها لأولادها، رحمة ورفقا بها وبهم، وعليه فلا تعارض مع ما جاء في المادة التاسعة من اتفاقية سيد او، التي تنص على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بمنحها حقوقا مساوية للرجل، في نقل جنسيتها لأطفالها، وهو ترجمة واقعية لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، كما نصت المادة (15) من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، باعتبار أن الجنسية تعد حقا أصيلا من حقوق الإنسان، "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما"⁽²⁾، إذ كل مولود ينبغي أن يتمتع بها ولا يحرم منها⁽³⁾.

المطلب الثاني: إجبار المرأة على الزواج

الأصل في عقد الزواج أنه عقد رضائي يتم برضا وموافقة الزوجين عليه، حتى يعطي الزواج ثمراته من السكينة والمودة بينهما، وإيجاد النسل الذي به تحفظ الأمة وتستمد قوتها منه، لذلك يمكن بيان موقف الفقه في إجبار المرأة على الزواج⁽⁴⁾، بالتفصيل الآتي:

(1) بخيت، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، (ص142).

(2) انظر؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام(1948).

(3) انظر؛ إعلان حقوق الطفل عام 1959م، واتفاقية حقوق الطفل عام1989م. إذ جاء فيها: "للطفل الحق أن يكون له اسم وجنسية".

(4) قصدت من المبحث بيان عظم الفقه الإسلامي في النظر لجانب المرأة، والحفاظ عليها وحماية حقوقها، فعرضت للمسألة بإيجاز لأن الكلام فيها يطول، إذ يمكن لمن أراد الاستزادة الرجوع للكتب الفقهية التي أحلت عليها، أو الرسائل المتخصصة التي تناولت الموضوع بيسهاب.

أولاً: اتفق الفقهاء⁽¹⁾ على أن المرأة الثيب⁽²⁾ البالغة العاقلة لا تزوج بغير رضاها مطلقاً، فأهليتها للاختيار كاملة لا تشوبها شائبة إجبار؛ لأنها قد جربت الزواج فهي على علم بأموره وتستطيع أن تقرر مصلحتها، فهي رشيدة عالمة بالمقصود من النكاح مختبرة فلم يجز إجبارها عليه⁽³⁾، والاعتماد على مجموعة من الأحاديث الشريفة التي تثبت انعدام ولاية الإيجار في نكاح الثيب، إذ لا بد من رضاها، كقوله p: "الثيب أحق بنفسها"⁽⁴⁾، ولحديث: "خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله p فرد نكاحه"⁽⁵⁾.

ثانياً: اختلفوا فيما عدا ذلك، البكر البالغة والصغيرة ثيباً أو بكراً، وأسباب اختلافهم:

1. في مناط الإيجار هل هو البكارة أو الصغر⁽⁶⁾؟

-
- (1) ابن المنذر، الإجماع، (ص74). ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، (ج4، ص115): "وأما البالغ الثيب فلا يجوز تزويجها بغير إذننها لا للأب ولا لغيره بإجماع المسلمين"، ابن قدامة، الكافي في فقه ابن حنبل، (ج3، ص26) وفيه: "ولا يملك تزويج ابنته الثيب الكبيرة إلا بإذنها". وفي عمدة الفقه، (ج1، ص89) "وليس له تزويج البالغ من بنيه وبناته الثيب إلا بإذنها"، الإنصاف للمرداوي، (ج8، ص57). "الثيب البالغة العاقلة ليس له إجبارها بلا نزاع"، الغمراوي، السراج الوهاج، (ج1، ص365) "وليس له (الأب) تزويج ثيب إلا بإذنها"، الشيرازي، المذهب، (ج2، ص37)، "أما الثيب فإنها إن ذهبت بكارتها بالوطء فإن كانت بالغة عاقلة لم يجز لأحد تزويجها إلا بإذنها"، الأنصاري، فتح الوهاب، (ج2، ص61)، الشربيني، مغني المحتاج، (ج3، ص149)، ابن نجيم، البحر الرائق، (ج3، ص118). قال السرخسي المبسوط، (ج5، ص9): "أن نكاح الأب الثيب لا ينفذ بدون رضاها وهو مجمع عليه". العبدري، التاج والإكليل، (ج3، ص427). النفراوي، الفواكه الدواني، (ج2، ص6).
- (2) المرأة التي تزوجت وفارقت زوجها بأي وجه بعد أن مسها، ابن منظور، لسان العرب، (ج1، ص248).
- (3) ابن قدامة، المغني، (ج7، ص34).
- (4) مسلم، الصحيح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ح رقم (1421)، (ج2، ص1037)، وفي لفظ آخر عنده الأيم.
- (5) البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب إذا زوج الأب ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود، ح رقم (4845)، (ج5، ص1974).
- (6) قال ابن رشد سبب اختلافهم: "استنباط القياس من موضع الإجماع، وذلك أنهم لما أجمعوا على أن الأب يجبر البكر غير البالغ وأنه لا يجبر الثيب البالغ إلا خلافاً شاذاً فيهما جميعاً كما قلنا اختلفوا في موجب الإيجار هل هو البكارة أو الصغر"، بداية المجتهد، (ج2، ص5). كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، (ج32، ص23).

فمن قال أن مناط الإجماع هو الصغر، أثبت ولاية الإجماع على الصغيرة الثيب والبكر، فقط دون البالغة، ومن قال أن مناط الإجماع هو البكارة أثبت ولاية الإجماع على البكر الصغيرة والكبيرة، دون الثيب الصغيرة.

2. اختلافهم في فهم وتوجيه بعض الأدلة من السنة النبوية الشريفة، إذ تعارض المفهوم مع العموم المنطوق، فمثلاً في إجماع البكر البالغة يقول ابن رشد أن سبب اختلافهم : " معارضة دليل الخطاب للعموم وذلك أن ما روي عنه p من قوله: "لا تنكح اليتيمة إلا بإذنها"⁽¹⁾، وقوله: "تستأمر اليتيمة في نفسها"⁽²⁾، والمفهوم منه بدليل الخطاب أن ذات الأب بخلاف اليتيمة، وقوله عليه p: "والبكر تستأمر"⁽³⁾ يوجب بعمومه استئمار كل بكر "⁽⁴⁾. فمن أخذ بالعموم نفى الإجماع عن البكر وأوجب إثنها، ومن أخذ بالمفهوم أثبت الإجماع بغير رضاها.

ثالثاً: اختلفوا في البكر البالغة العاقلة هل تزوج من غير رضاها؟ فيما يلي التفصيل:

القول الأول: لا يجوز إجماع المرأة البكر البالغة العاقلة على الزواج، ويثبت لها حرية الاختيار في عقد الزواج، بمعنى أن استئذانها واجب على وليها، وإن زوجت بغير رضاها يثبت لها خيار القبول أو الرفض، فعلة الإجماع هي الصغر، فإن كانت صغيرة جاز إجماعها، وهذا قول الحنفية⁽⁵⁾، ورواية عن الإمام أحمد⁽⁶⁾، مستدلين بما يلي:

(1) البيهقي، السنن الكبرى، باب ما جاء في نكاح اليتيمة، ح رقم (13470)، (ج7، ص120).

(2) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ح رقم (2072)، (ج2، ص180)، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

(3) البخاري، الصحيح، باب لا يجوز نكاح مكره، ح رقم (6547)، (ج6، ص547)، ونصه: عن عائشة قالت : "قلت، يا رسول الله يستأمر النساء في أبضاعهن؟، قال نعم، قلت، فإن البكر تستأمر فتستحي فتسكت، قال سكاتهما إذنهما".

(4) ابن رشد، بداية المجتهد، (ج2، ص4).

(5) الزيلعي، تبیین الحقائق، (ج2، ص118)، "ولا تجبر بكر بالغة على النكاح"، ابن نجيم، البحر الرائق، (ج3، ص118). السرخسي، المبسوط، (ج4، ص218)، "وكونها أحق بنفسها وذلك إنما يتحقق في البالغة دون الصغيرة"، المرغيناني، الهداية شرح البداية، (ج1، ص196). المرغيناني، بداية المبتدي، (ج1، ص59).

(6) ابن قدامة، الكافي في فقه ابن حنبل، (ج3، ص26)، وقال: "وفي البكر البالغة روايتان إحداهما له إجماعها... والثانية لا يجوز تزويجها إلا بإذنها". المرداوي، الإنصاف، (ج8، ص55).

1. قوله p: "لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا يا رسول الله وكيف إذن قال أن تسكت"⁽¹⁾.

وجه الدلالة: بين p أن البكر لا بد من استئذنها للنكاح، بأن يصدر ما يدل على قبولها، فلا ولاية على إجبارها، فلا تنكح البكر حتى يصدر رضاها، ثم صيغة الخبر ويراد بها الأمر، وهو أقوى وجوه الأمر، فيكون الاستئذان واجبا كالأستئمار⁽²⁾.

الاعتراض: لما قسم p النساء إلى ثيب وبكر، علم أنهما مختلفتان في الحكم، وإلا لم يكن للعطف معنى، والبكر ههنا يحتمل أن تكون اليتيمة، وإذا حمل على هذا لم تتعارض الأحاديث، وكانت الصغيرة والكبيرة إذا كانت بكرا ذات أب سواء في ولاية إجبارها⁽³⁾.

2. ما رواه ابن عباس عن النبي p: "أنه أتته جارية بكر فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله p"⁽⁴⁾. وفي روايات: "رد نكاحها"⁽⁵⁾.

وجه الدلالة: أن هذه الجارية قد كرهت إجبار أبيها، فشكت ذلك للنبي p، فخيرها p بين القبول أو الرفض، فلو كان على البكر ولاية إجبار ما خيرها p، ولأَمْضى نكاح أبيها. الاعتراض: الحديث مرسل⁽⁶⁾، ويحتمل أن يكون زوجها أبوها من غير كفاء وممن يضرُّ بها⁽⁷⁾، فالاستدلال بالحديث ليس في موضع النزاع، إذ وردت روايات دون لفظ بكر، مما يعني أنه خيرها لأجل ما سبق.

(1) صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ح رقم (1419)، (ج2، ص1036)، البخاري، باب لا ينكح الأب وغيره البكر إلا برضاها، ح رقم (4843)، (ج5، ص1974).

(2) (الزبلي، تبين الحقائق، (ج2، ص118)، وفي الدراية في تخريج أحاديث الهداية، (ج2، ص62): قال ابن حجر: "يحتمل أن يكون التفريق بينهما بسبب أن الثيب تخطب إلى نفسها، فتأمر وليها أن يزوجه، والبكر تخطب إلى أبيها، فاحتجج إلى استئذنها، فمن أين وقع لهم أن التفارقة لأجل الإجماع وعدمه".

(3) ابن عبد البر، التمهيد، (ج19، ص102).

(4) أبو داود، السنن، باب في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها، ح رقم (2096)، (ج2، ص232). وقال: "رواه الناس مرسلًا".

(5) البيهقي، السنن الكبرى، باب ما جاء في نكاح الآباء للأبكار، ح رقم (13449)، (ج7، ص117)، وفيه: أن رسول الله p رد نكاح ثيب وبكر أنكحهما أبوهما وهما كارهتان.

(6) البيهقي، معرفة السنن والآثار، (ج5، ص244).

(7) ابن عبد البر، التمهيد، (ج19، ص101).

3. ما روته عائشة: "أن فتاة دخلت عليها فقالت: إن أبي زوجني من ابن أخيه ليرفع بي خسيسته⁽¹⁾، وأنا كارهة، قالت: اجلسي حتى يأتي النبي p، فجاء رسول الله p، فأخبرته ، فأرسل إلى أبيها فدعاه، فجعل الأمر إليها، فقالت: يا رسول الله قد أجزت ما صنع أبي ، ولكنني أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيئاً"⁽²⁾.

وجه الدلالة: لما جعل p الأمر إليها يعني لها حرية القبول أو الرفض، فلا يملك الولي إجبارها، وهذا دليل على أنها تخير ولا تجبر، إذ إن النبي p أقرها على قولها "ليس للآباء من الأمر شيئاً".

الاعتراض: الحديث منقطع الإسناد فابن بريدة لم يسمع من عائشة⁽³⁾، وليس في الرواية ذكر الثيب والبقارة، كل ما تدل عليه أنه أراد أن يرفع بها خسيسته وكأنه لم يكن تزويج غبطة فخيرها، فيحتمل أنه خيرها لأن أبيها زوجها ممن ليس بكفء أو ممن يضر بها كتزويجها بذي عيب، فاللغة كراستها له.

4. قياس ولاية النفس على ولاية المال⁽⁴⁾؛ فكما أن الولي لا يملك التصرف في مال البالغة بغير رضاها، فكذا لا يملك الولاية على نفسها بإجبارها على النكاح، لأن النفس فوق المال، والمال دونها، فذهاب مالها أهون عليها من أن تزوج جبراً.

5. قياس الأنثى على الذكر؛ فكما أن الذكر ببلوغه تسقط عنه الولاية، فكذا الأنثى ببلوغها تسقط عنها الولاية⁽¹⁾، إذ إنها بالبلوغ تطالب بالتكاليف الشرعية، فلما وليت أمرها

(1) الخسة: الدناءة والنقاهاة، ابن منظور، لسان العرب، (ج6، ص65). "وخسيسته: أي فقره وحقارته، والخسيس: الدني الحقيير، والكلام يحتمل أن يكون راجعاً إلى أبي أي يريد أبي أن يزيل حقارة نفسه ودنائه بسبب تزويجي بابن أخيه الغني، فعلى هذا يكون الأب فقيراً وابن أخيه غنياً موسراً، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى ابن أخيه فعلى هذا يكون فقيراً محتاجاً، وكانت المرأة أو أبوها من أهل اليسار وهذا أقرب. انظر شرح سنن ابن ماجه ، (ج1، ص135).

(2) ابن ماجه، السنن، باب من زوج ابنته وهي كارهة، ح رقم(1874)، (ج1، ص602).

(3) البيهقي، معرفة السنن والآثار، (ج5، ص246).

(4) ابن تيمية، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه ، (ج32، ص23)، "قأن الأب ليس له أن يتصرف في مالها إذا كانت رشيدة إلا بإذنها وبضعها أعظم من مالها فكيف يجوز أن يتصرف في بضعها مع كراستها ورشدها"، ابن نجيم، البحر الرائق، (ج3، ص117)، "والأصل أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه يجوز نكاحه على نفسه وكل من لا يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه لا يجوز نكاحه على نفسه".

بالتكاليف الشرعية من باب أولى أن تختار زوجها فلا يحق إجبارها عليه، إذ البضع حقها دون الولي⁽²⁾.

6. الصغر سبب الحجر بالنص والإجماع، وهذه بالغة انتفى سبب الإجبار عنها، ف جعل البكارة موجبة للإجبار مخالفت لأصول الإسلام، لأن الشارع لم يجعل البكارة سببا للحجر في موضع من المواضع المجمع عليها، فتعليل الإجبار بذلك تعليل بوصف لا تأثير له في الشرع⁽³⁾.

7. إجبارها على الزواج يخالف مقصود النكاح، من انتظام الحياة بينهما بالمودة والسكينة، ليحصل النسل، ويتربى بينهما سليما في بنائه الداخلي والخارجي، وهذا لا يتحقق بالإجبار.

القول الثاني: للولي إجبار المرأة البكر البالغة العاقلة إن كان أبا أو جدا، فللولي تزويج البكر دون رضاها، لأن البكارة علة الإجبار، وهذا قول الشافعية⁽⁴⁾، والمالكية⁽⁵⁾، والرواية الثانية عند الإمام أحمد⁽⁶⁾، مستدلين بما يلي:

(1) ابن نجيم، البحر الرائق، (ج3، ص118)، "أنها حرة مخاطبة فلا يكون للغير عليها ولاية والولاية على الصغيرة لقصور عقلها وقد كمل بالبلوغ بدليل توجه الخطاب فصار كالغلام وكالتصرف في المال". المرغيناني، بداية المبتدي، (ج1، ص59). المرغيناني، الهداية شرح البداية، (ج1، ص196).

(2) الغزنوي، (733هـ) أبو حفص عمر الحنفي، الغرة المنيفة، مكتبة الإمام أبو حنيفة، بيروت، ط (2)، (ج1، ص130).

(3) ابن تيمية، كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه، (ج32، ص23).

(4) الغمراوي، السراج الوهاج، (ج1، ص365)، "وللأب تزويج البكر الكبيرة بغير إذننها ويستحب استئذانها"، الشيرازي، المهذب، (ج2، ص37)، "ويجوز للأب والجد تزويج البكر من غير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة"، الغزالي، الوسيط، (ج5، ص63)، "الأب والجد أب الأب فلهما منصب الإجبار في حالة البكارة ولو بعد البلوغ". وضع الشافعية قيودا وضوابط لحفظ حقها مع إجبارها فاشتراطوا في الولي، أن يزوجه وليس بينهما عداوة ظاهرة، وبمهر مثلها من نقد البلد، ومن كفاء لها موثر به لكمال شفقتهم، ويسن له استئذانها تطيبا لخطرها، انظر: الأنصاري، فتح الوهاب، (ج2، ص61)، الشربيني، مغني المحتاج، (ج3، ص149)، الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، (ج3، ص127)، النووي، منهاج الطالبين، (ج1، ص96).

(5) العبدري، التاج والإكليل، (ج3، ص427)، النفراوي، الفواكه الدواني، (ج2، ص6).

(6) ابن مفلح، المبدع، (ج7، ص23)، وفيه: "فإن كانت بالغة عاقلة فله إجبارها في أظهر الروايتين... والثانية لا". ابن قدامة، الكافي في فقه ابن حنبل، (ج3، ص26)، وقال في عمدة الفقه، (ج1، ص89): "وللأب تزويج أولاده الصغار ذكورهم وإناثهم وبناته الأبنكار بغير إذنهم ويستحب استئذان البالغة... وليس لسائر الأولياء تزويج

1. قوله p: "لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن، قالوا: يا رسول الله، وكيف إذن؟ قال أن تسكت"⁽¹⁾، وفي رواية "الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وإذنها صماتها"⁽²⁾.

وجه الدلالة: نص الحديث على وجوب استئذان الثيب في نكاحها، ولما عطف البكر عليها علم أنها على خلاف الحكم، إذ العطف للمغايرة، ومفهوم المخالفة يدل على إجبار البكر على النكاح، حيث أنهن لا يستأمرن، واستئذانهن على سبيل الاستحباب لا الوجوب⁽³⁾، إذ لو وجب لأصبحت أحق بنفسها من وليها كالثيب، ولم يكن للعطف فائدة عندئذ، ثم لما قسم النساء قسمين، وخص الثيب بكونها أحق، دل على أن البكر ليست مثلها وإلا لم يكن للتفريق معنى، فلحق للأيم على الخصوص يدل على نفيه عن البكر⁽⁴⁾.

الاعتراض: المفهوم إذا عارضه المنطوق يقدم المنطوق لكونه أقوى، وهنالك روايات تنص على أن البكر تستأذن، لقوله p: "البكر يستأمرها أبوها"، وهذا نص في موضع الخلاف، فلا يعتبر المفهوم معه، ثم قوله p: "الأيم أحق بنفسها من وليها" يتناول البكر والثيب لأنه اسم لمن لا زوج لها⁽⁵⁾.

2. قوله p: "تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سكنت فهورضاها، وإن كرهت فلا كره عليها"⁽⁶⁾.
وجه الدلالة: لما كانت اليتيمة من لا أب لها تستأذن ولا تنكح إلا بإذنها، علم أن غير اليتيمة وهي البكر ذات الأب تنكح بغير إذن⁽⁷⁾.

صغير ولا صغيرة ولا تزويج كبيرة إلا بإذنها". قال المرداوي في الإنصاف، (ج8، ص55): "البكر البالغة له إجبارها على الصحيح من المذهب مطلقا وهذا أظهر الروايتين".

(1) سبق تخريجه.

(2) سبق تخريجه.

(3) الشافعي، الأم، (ج5، ص18)، البيهقي، معرفة السنن والآثار، (ج5، ص246).

(4) ابن قدامة، الكافي في فقه ابن حنبل، (ج3، ص26).

(5) الزيلعي، تبين الحقائق، (ج2، ص118).

(6) الحاكم، المستدرک على الصحيحين، ح رقم (2072)، (ج2، ص180)، وقال حديث صحيح على شرط

الشيخين ولم يخرجاه.

(7) ابن عرفة، التمهيد، (ج19، ص99-100).

3. قياس البكر البالغة على البكر الصغيرة، بجامع البكارة، فكما أن الولي يملك تزويج البكر الصغيرة دون رضاها، فكذا البالغة يملك إجبارها⁽¹⁾، لوجود العلة فيهما وهي البكارة التي تجعلها أكثر حياء وجهلا بمصالح النكاح، إذ البكر لا خبرة لها بالرجال فيتولى تزويجها وليها الذي يدرك أحوال الرجال ومصالح الزواج، فهي شديدة الحياء إذ إنها لم تمارس الرجال بالوطء⁽²⁾.

الاعتراض: هذا القياس ليس مستنده الإجماع، إذ مختلف في مناطه، هل البكارة أو الصغر، فلا يسلم أن العلة البكارة لأن الحنفية يجعلونها الصغر، فإذا كانت الصغر لم يجز إجبار البالغة لانتفاء علة الإجبار في حقها.

الترجيح:

ترى الباحثة أن الولي لا يملك إجبار البكر البالغة على النكاح، لقوة أدلة الحنفية ومن وافقهم، ولأن النكاح إنما يراد للرغبة والرضا في المعاشرة، فإذا انعدمت عاد على مقصود النكاح بالبطلان، فلا تتحقق السكينة والمودة بينهما، ولا يؤتي النكاح ثمراته المرجوة من إيجاد جيل سليم في بنائه الداخلي والخارجي، ثم إن الله تعالى نفى الإجبار في الدين، وحفظ الدين مقدم على حفظ النسل، فلما نفى الإجبار عن الأعظم (الدين) كان الأهون (النكاح) أولى، مع التنبيه إلى أن عقد النكاح لا ينعقد بغير الولي.

ثالثاً: اختلفوا في الثيب الصغيرة والبكر الصغيرة؟

اتفق جمهور الفقهاء⁽³⁾ على أن الأنثى البكر قبل بلوغها يملك وليها إجبارها على الزواج لمصلحة يراها، وأثبتوا ولاية الإجبار على الصغار في الزواج استثناء من الأصل بأن عقد

(1) ابن عرفة، التمهيد، (ج19، ص98) قال: " فلما أجمعوا على أن للأنثى أن يزوجه صغيرة وهي لا إذن لها صح بذلك أن له أن يزوجه بغير إذنها كائنة ما كانت بكرًا لأن الفرق إنما ورد بين الثيب والبكر".
(2) الشربيني، مغني المحتاج، (ج3، ص149)، الأنصاري، أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، (ج3، ص127).

(3) خالف ابن شبرمة وأبو بكر الأصم الجمهور فلم يجوزوا نكاح الصغيرة، لأن مقصود النكاح طبعاً هو قضاء الشهوة وشرعاً النسل والصغر ينافيهما، انظر، المبسوط للسرخسي، (ج4، ص212)، وقولهما قد أخذت به قوانين الأحوال الشخصية، وهوما تراه الباحثة. انظر في الاتفاق، التمهيد، (ج19، ص98) قال ابن عرفة: "أجمع العلماء على أن للأنثى أن يزوجه ابنته الصغيرة ولا يشارورها"، الغمراوي، السراج الوهاج، (ج1، ص364)، "وللأنثى تزويج البكر صغيرة"، الشيرازي، المهذب، (ج2، ص37)، الشربيني، مغني المحتاج ، (ج3، ص149)،

ابن أخيه وهما صغيران⁽¹⁾، ولم ينكر أحد من الصحابة عليهم فدل على جواز تزويج الولي الصغيرة دون رضاها.

واختلفوا في الثيب الصغيرة: إلى قولين:

القول الأول: للولي إجبارها وهو مذهب الحنفية⁽²⁾، والمالكية⁽³⁾، وبعض الحنابلة⁽⁴⁾، لعله الصغر، واستدلوا بما يلي:

1. قوله تعالى: "﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْا﴾" ⁽⁵⁾.

وجه الدلالة: أن الأيم كل أنثى لا زوج لها صغيرة كانت أو كبيرة⁽⁶⁾، "﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْا﴾" أمر يفيد الوجوب إلا لصارف ولم يصرفه عن الوجوب دليل، فدلّت الآية على ثبوت ولاية على كل أنثى لا زوج لها كبيرة أو صغيرة⁽⁷⁾، مما يعني جواز إجبار الثيب الصغيرة على الزواج لتحقيق علة الصغر فيها.

(1) البيهقي، معرفة السنن والآثار، (ج5، ص240).

(2) ابن نجيم، البحر الرائق، (ج3، ص123): "الثيب الصغيرة لا تستأذن". قال السرخسي في المبسوط، (ج4، ص218): "وكما يجوز للأب عندنا تزويج الثيب الصغيرة فكذلك يجوز لغير الأب والجد". المرغيناني، الهداية شرح البداية، (ج1، ص198): "ويجوز نكاح الصغير والصغيرة إذا زوجها الولي بkra كانت الصغيرة أو ثيباً". (3) العبدري، التاج والإكليل، (ج3، ص427)، النفراوي، الفواكه الدواني، (ج2، ص6).

(4) المرداوي الإنصاف، (ج8، ص56): "الثيب العاقلة التي لها دون تسع سنين له إجبارها على الصحيح من المذهب... وقيل ليس له إجبارها"، وفي الكافي في فقه ابن حنبل، (ج3، ص26) قال ابن قدامة: "وأما الثيب الصغيرة ففيها وجهان أحدهما لا يجوز تزويجها... والأخرى يجوز تزويجها"، وقال ابن مفلح في المبدع، (ج7، ص22): "وهل له تزويج الثيب الصغيرة على وجهين". وفي المغني، (ج7، ص34) قال ابن قدامة: "لأنها صغيرة فجاز إجبارها كال بكر والغلام يحقق ذلك أنها لا تؤيد بالثبوت على ما حصل للغلام بالذكورية ثم الغلام يجبر إن كان صغيراً فكذا هذه".

(5) سورة النور، الآية 32.

(6) ابن عرفة، التمهيد، (ج19، ص96) قال: "والأيم كل امرأة لا زوج لها بkra كانت أو ثيباً".

(7) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج2، ص245) وفيه: "والأيم اسم لأنثى لا زوج لها كبيرة أو صغيرة فيقتضي ثبوت الولاية عاماً إلا من خص بدليل ولأن الولاية كانت ثابتة قبل زوال البكرة لوجود سبب ثبوت الولاية وهو القرابة الكاملة والشفقة الوافرة ووجود شرط الثبوت وهي حاجة الصغيرة إلى النكاح لاستيفاء المصالح بعد البلوغ وعجزها عن ذلك بنفسها وقدرة الولي عليه، والعارض ليس إلا الثبابة وأثرها في زيادة الحاجة إلى

2. القياس على البكر الصغيرة، فالبكر الصغيرة يجبرها وليها على الزواج فكذا الثيب الصغيرة بجامع الصغر، الذي يسبب ضعف عقلها وعدم قدرتها على تحصيل مصالح نفسها، بل إن إجبار الثيب الصغيرة على الزواج أشد لحاجتها إليه لأنها مارست الرجال وصحبتهن، فللصحة أثر في الميل إلى من تعاشر⁽¹⁾.
3. المعقول: لما ثبتت الولاية على مال الصغيرة إلى أن تبلغ، كانت الولاية على تزويجها أشد بجامع الصغر، الذي يجعلها عاجزة عن النظر لنفسها⁽²⁾، دون الالتفات إلى بكارتها أو ثيوبتها، لأن أمر النكاح أشد خطورة من أمر المال.
- (3) القول الثاني: لا تزوج حتى تبلغ لعة الثيوبه (ذهاب البكارة)، عند الشافعية والحنابلة⁽⁴⁾، واستدلوا بما يلي:
1. قوله p: " الثيب أحق بنفسها من وليها"⁽⁵⁾.
- وجه الدلالة: دل الحديث أن لا سبيل لإجبار الثيب على الزواج، ولم يفرق بين الثيب الصغيرة والبالغة فيبقى الأمر على عمومته، من عدم جواز إجبار الثيب صغيرة أو بالغة على الزواج فهي أحق بنفسها.
2. بالقياس على الثيب البالغة لما لم يجز إجبارها فكذا الثيب الصغيرة بجامع الثيوبه⁽⁶⁾ (زوال البكارة).

الإنكاح لأنها مارست الرجال وصحبتهن وللصحة أثر في الميل إلى من تعاشره معاشرة جميلة فلما ثبتت الولاية على البكر الصغيرة فلأن تبقى على الثيب الصغيرة أولى".

- (1) ابن قدامة، المغني، (ج7، ص34).
- (2) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج2، ص245).
- (3) الغمراوي، السراج الوهاج، (ج1، ص365) وقال: "فلن كانت الثيب صغيرة لم تزوج حتى تبلغ".
- الشيرازي، المهذب، (ج2، ص37)، وقال: "وإن كانت صغيرة لم يجز تزويجها حتى تبلغ وتأذن لأن إذهنها معتبر".
- (4) قال ابن قدامة في المغني، (ج7، ص34): "ولأن الإجماع يختلف بالبكارة والثيوبه لا بالصغر والكبر وهذه ثيب، ولأن في تأخيرها فائدة وهو أن تبلغ فتختار لنفسها ويعتبر إذهنها فوجب التأخير".
- (5) سبق تخريجه.
- (6) انظر: الدمياطي، إعانة الطالبين، (ج3، ص309). الشربيني، مغني المحتاج، (ج3، ص149 بتصرف).
- الأنصاري، أسنى المطالب، (ج3، ص127).

3. من المعقول: أن الصغيرة الثيب قد مارست الرجال بالوطء، فحصل لها من العلم بمصالح النكاح، ما يجعلها أقدر على الاختيار، فلا يملك الولي إجبارها، لزوال علة الإجبار وهي البكارة، ولما كانت صغيرة لا إذن لها فتؤخر حتى تبلغ فتستأذن، لأن ثبوتها إن لم تصلح لإثبات الولاية لها فهي تصلح لدفع الإجبار عنها⁽¹⁾.
4. لم يرد دليل على إجبار الثيب الصغيرة فتبقى على الأصل، وهو التحريم في الأبضاع، وتدخل في عموم أخبار النهي عن تزويج الثيب، فلا تجبر وتنتظر حتى تبلغ فتستأذن⁽²⁾.

الترجيح:

ترى الباحثة عدم جواز إجبار المرأة على الزواج، صغيرة كانت أو كبيرة، بكراً أو ثيباً، وذلك لما يلي:

1. في الإجبار منافاة للغاية التي شرع الزواج من أجلها، وهي تحقيق السكينة والمودة بين الزوجين، فانهدام الرضا ابتداء لا يحقق السكن والراحة بينها وبين زوجها.
2. وفي الإجبار لا يتحقق المقصد الأصلي من الزواج وهو المحافظة على النسل، إذ في الإجبار انعدام للاستقرار الأسري والسكن العاطفي، ومن ثم إيجاد جيل من الأبناء غير مستقر بسبب الخلافات بين الزوجين، بل إن المرأة المجبرة ربما تفسد فراش زوجها، لانهدام الاستقرار العاطفي والنفسي بينهما، فالقول بعدم إجبارها ينسجم مع روح التشريع الإسلامي وأصوله الكلية، بناء الأسر على أساس متين، بتحقيق رضا كل من الزوجين بالآخر، وإعفافه له، لينتج للأمة جيل مستقيم في بنائه الداخلي والخارجي، "فتزويجها مع كراهتها مخالف للأصول والعقول؛ فالله لم يسوغ لوليها أن يكرها على بيع أو إجارة إلا بإذنها، ولا على طعام وشراب لا تريده، فكيف يكرها على مباحضة ومعاشرة من تكره معاشرته"⁽³⁾.

(1)الدمياطي،إعانة الطالبين، (ج3، ص309). الأنصاري،أسنى المطالب، (ج3، ص127).

(2)الكاساني، بدائع الصنائع، (ج2، ص245).

(3)النجدي، مجموع فتاوى ابن تيمية، (ج32، ص23وما بعدها).

3. والقول بعدم الإيجار هو ما وسعه جانب من الفقه الإسلامي كما بينت (1)، وما أخذت به مجموعة من قوانين الأحوال الشخصية في الدول العربية كالأردن (2) وسوريا (3)، وهومانصت عليه اتفاقية سيداو من رفع جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المادة السادسة عشر (4)، من أن للمرأة نفس الحق في حرية اختيار الزوج وفي عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.

المطلب الثالث: إجبار المرأة على الحمل:

منح الله تعالى المرأة عناية فائقة في خلقها وخلقتها، لتتناسب مع المهمة الموكولة إليها، فانه جعلها أمينة على عالم الرحم، بما أودعها من فطرة حانية، وخصائص خلقية تؤهلها لذلك، فشرع لها الزواج ليكون محضنا طبيعيا للأمومة والذرية (5)، وجاء الإسلام بالحث على الذرية والترغيب فيها، واعتبرها المقصد الأصلي من النكاح (6). ومسألة إجبار المرأة على الحمل إن

(1) في المسائل الخلافية السابقة بل إن ذهاب جانب من الفقه إلى استحباب مشاورة الأمهات في زواج بناتهن نظرا لجانب البنت إذ إنها قد تسر برأيها لأمها، بل إنهم نصوا أن الولاية ولاية شفقة ورحمة واحتياط للمرأة في اختيار الأصلح لها لذلك وضعوا شروطا في ولي الإيجار، كاشتراطهم الكفاءة حفظا لحقها وحماية له، وخيار البلوغ والخلع... بل إنهم نصوا أنها إذا عينت كفاءا وجب على وليها إجابة رغبتها، انظر، ابن مفلح، المبدع ، (ج7، ص23)، البيهقي، معرفة الآثار والسنن، (ج5، ص242).

(2) نصت المادة الخامسة من قانون الأحوال الشخصية الأردنية على ذلك، انظر للاستزادة، أبو فارس، ساجدة، 1996م، ولاية المرأة في الزواج والطلاق، رسالة ماجستير في القضاء الشرعي، غير منشورة، الجامعة الأردنية، قسم الرسائل الجامعية.

(3) نصت المواد (15)، (16)، من قانون الأحوال الشخصية السوري على ذلك، انظر للاستزادة : المصري، غيداء، 2005م، أهلية المرأة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة، لنيل أطروحة الدكتوراة من جامعة دمشق، غير منشورة، قسم الرسائل الجامعية. الجامعة الأردنية.

(4) تحفظت الدول الإسلامية على هذه المادة لمخالفتها الصريحة لأحكام الإسلام في الزواج والأسرة. كإلغاء الولي في عقد الزوج، والزواج من غير المسلم للمسلمة، والمثلية في الزواج (الشذوذ)، وقضايا النفقة والحمل والحضانة...

(5) قياسية، ندى، 2002م، أحكام الحمل في الفقه الإسلامي، أطروحة لنيل الدكتوراة في الفقه من جامعة دمشق، مودعة في قسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، (ص306 بتصرف).

(6) في أصول السرخسي، (ج2، ص197): "النكاح عقد مشروع للتناسل". وقال الشربيني: "ومقاصد النكاح ثلاثة: حفظ النسل، وإخراج الماء الذي يضر احتباسه، ونيل اللذة، وهذه الثلاثة هي التي في الجنة إذ لا تناسل هناك ولا احتباس" مغني المحتاج، (ج3، ص124). وقال البهوتي: "ولأن مصالح النكاح أكثر من مصالح التخلي

(4) سورة النساء، الآية 29.

الولادات المتتابعة، أو ضعف بنيتها، أو غير ذلك من المصالح المعتبرة، و ألا يكون القصد من استخدام هذه الموانع هو قطع النسل بالكلية⁽¹⁾.

3. أباح الشرع تنظيم النسل في حالة الخشية على صحة الأولاد أو تربيتهم ، أو العناية

بتنشئتهم إذا كثر عددهم، ففي هذه الحالة يمكن أن تتخذ الوسائل التي يؤخر بموجبها الحمل⁽²⁾. وأباح الإسلام تأخير الحمل إذا كان هناك خطر على حياة المرأة، وذلك دفعاً

للضرر الأعظم وتجنباً للتهلكة ، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ فَأُولَٰئِكَ لَنَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾

فإذا دعت حاجة معتبرة شرعاً لامتناعها، كمرض يؤذيها، أو حالة غير طبيعية في جسمها

تسبب لها إزعاجاً، أو أذى كعجز رحم، إذ كان لا يصلح للإنجاب، أو يحتوي على فيروس يقتل الجنين، أو تكون زمرة دمها سالبة تقتضي إيجاد جنين مشوه، لها الامتناع

للضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، فإذا ذهب المانع وزال العذر عادت للأصل، وينبغي التحقق من الضرر على صحة الأم، أو صحة الطفل وذلك بواسطة طبيب مسلم ثقة، فإن

منع الحمل يجوز في هذه الحالات، لأن الإسلام يحرص على صحة الأم وصحة وليدها، فقد رخص لها الفطر في رمضان دفعاً للضرر عنهما، لكن هذه الضرورة تكون مؤقتة

فإذا زال العذر عاد حكم الأصل⁽⁴⁾.

4. حرم الإسلام على المرأة الامتناع عن الحمل ترفها، للمحافظة على رشاقتها وجمالها،

ورغبة في عدم تحمل مشقة الحمل والولادة وتبعاتها، لما في ذلك من تعطيل للنسل

(1) قياسية، ندى، أحكام الحمل، (ص56 بتصرف).

(2) ورد في صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع وكراهة العزل، ح رقم (1443)،

(ج2، ص1067)، عن أسامة بن زيد، "أن رجلاً جاء إلى رسول الله فقال: يا رسول الله إني أعزل عن امرأتي،

فقال له رسول الله، لم تفعل ذلك؟ قال الرجل، أشفق على ولدها، فقال رسول الله، لو كان ذلك ضاراً لضرّ فارس

والروم". كما يجيز الإسلام أيضاً تنظيم النسل إذا خشي الزوج على الطفل الرضيع من حمل جديد، فيعزل عن

المرأة منعاً لذلك، ويُعرف الوطء في حال الرضاع بوطء الغيلة أو الغَيْل لما يترتب عليه من حمل يفسد اللبن

ويضعف الولد، وإنما سُمِّي غَيْلاً أو غيلة لأنه جناية خفية على الرضيع فهو أشبه بالقتل سرّاً ، انظر : شرح

الزرقاني، (ج3، ص320). وشرح النووي، (ج10، ص16).

(3) سورة البقرة، الآية 195.

(4) الخطيب، أم كلثوم، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، (ص133). قياسية، ندى، أحكام الحمل،

(ص55).

وضياع للأمومة⁽¹⁾، بل إنها يجب أن تعلم أن الحمل والولادة لا بد فيه من ألم، ولا بد فيه من تعب، فمشقته معتادة، قال تعالى: " 

﴿مِثْلَ مَا يَصْرِفُهُ﴾  (2).

5. ندب الإسلام للمرأة الحمل في حالات معينة، كزمن الحروب فإنه يندب الحمل لتكثير الذرية، أو كان بالمسلمين قلة عديدة، فيندب الحمل تكثيراً لسواد المسلمين.

ثانياً: حكم إكراه المرأة على الحمل في الإسلام، بمعنى هل يحق للزوج أن يكره زوجته على الحمل وهي ترفضه؟

يمكن من خلال دراسة اتجاهات العلماء في تنظيم النسل وتحديده، القول إن في المسألة رأيين⁽³⁾، هما:

الرأي الأول: يرى أن للزوج إكراه زوجته على الحمل، ولا يجوز لها الامتناع، مستدلاً بما يلي:

1. لا يوجد رخصة تبيح للزوجة الامتناع عن الحمل لمصلحة تراها هي كحفظ جمالها ورشاقتها، لأن هذا مناقض لمقصد الشريعة في حفظ النسل، بالإضافة إلى أن هذه المصلحة لا تستند إلى دليل علمي، فقد أثبتت الدراسات البيولوجية أن عملية الحمل والولادة، لا تذهب نضارة المرأة وجمالها، إذا كانت صحيحة الجسم، بل على العكس من ذلك، يقول الدكتور (ازوالد شوازر): "أن كل عضو في جسدنا يجب أن يقوم بوظيفته، وعلى هذا إذا حيل بينه وبين أن يقوم بوظيفته، فلا بد أن يختل به التوازن في نظامنا الجسدي، فللمرأة ليست بحاجة إلى إنجاب الذرية، لمجرد أنها ترى القيام بهذه الخدمة واجب على نفسها، بناء على ضابط خلقي مفروض عليها، وإنما هي بحاجة إليها لأن نظامها الجسدي ما بني كله، إلا للقيام بها، فهي إذا امتنعت أن تقوم به فلا بد أن تتأثر شخصيتها كلها بالانقباض والحرمان والهزيمة واليأس المميت"⁽⁴⁾.

(1) الخطيب، أم كلثوم، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، (ص132).

(2) سورة الأحقاف، الآية 15.

(3) لم أجد في كتب الفقه فيما اطلعت عليه من تكلم بهذه المسألة، لكنني وجدت في الشبكة الإسلامية عبارة عن فتاوى لإجابات لعدد من الأسئلة تتبين فيها النساء عن حكم استخدامهن لموانع الحمل دون علم أزواجهن، إما كراهة أو مرضاً أو خوفاً من الفقر أو لبخل الزوج وعدم إنفاقه أو سوء خلقه، أو سوء البيئة المحيطة بها، وغير ذلك.

(4) الخطيب، أم كلثوم، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، (ص132).

فالامتناع عن الحمل لمصالح موهومة ككراهة الزوج أو الولد أو الفقر⁽¹⁾، أو للتمتع بجمالها أو غير ذلك مما فيه معصية، لا يجوز لأن الرخص لا تتأط بالمعاصي⁽²⁾، ولأنها مصالح موهومة، تعارض مصلحة محققة هي الحفاظ على النسل والذرية، فدرءاً لمفسدة استئصال النسل والقضاء عليه قضاء تاماً، ينبغي أن تجبىء للحمل، لأنه إن قيل لها الحق في الامتناع، فيفتح باباً للحد من التناسل، إذ الحمل وسيلة لتكثير النسل، وتكثيره واجب، فتأخذ الوسيلة حكم غايتها، فيجب عليها الحمل وعدم الامتناع.

2. لما كان جواز تنظيم النسل قد جرى على خلاف الأصل، لأنه يتعارض مع الحكمة التي شرع لأجلها الزواج، لم يباح لها الامتناع عن الحمل⁽³⁾، فعقد الزواج يجمع بين حل الاستمتاع، ورجاء النسل الذي من أجله شرع الزواج، فهي لما رضيت بالعقد، كان في ضمنه رضاها بتبعاته، ثم لما كان حقاً "عليها تمكين الزوج من الوطء"⁽⁴⁾، وجب عليها التمكين من آثاره وتوابعه، فلا يحق لها الامتناع عن الحمل.

3. الولد والذرية سبب لإدامة المودة بينهما، فكم من الأزواج هان على الآخر وسرعان ما تركه لعدم الرابط بينهما، فليجاب الأولاد ليس فقط سعادة للأسرة، ولكنه يعتبر الأساس في بقائها واستقرارها، فببتنشئة الأولاد والسهر على تربيتهم، تتولد عواطف الحب والإيثار والتضحية، في قلب الأبوين، وبها يتدربان على التفكير في المستقبل، وعلى الصبر واحتمال الشدائد، ومصارعة الأهوال وضبط النفس⁽⁵⁾، وإدامة المودة بينهما مقصد للنكاح، فينبغي تحصيل أسبابه ومنها الحمل والذرية.

(1) من الفقهاء من ذكر أن لها العزل لهذه الأمور.

(2) الخطيب، أم كلثوم، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، (ص132-133).

(3) قياسية، ندى، أحكام الحمل، (ص54).

(4) البحر الزخار، (ج4، ص75). الناظر في عبارات الفقهاء يجد أنهم اعتنوا بلذآب الجماع فنصوا على "إذا كانت المرأة لا تحتمل الوطء إلا بالإفشاء لم يجز للزوج وطؤها"، الزركشي، خبايا الزوايا، (ج1 ص355)، وهذا ينبئ عن مدى عناية الفقه بالمرأة وحرصه عليها. قال العز بن عبدالسلام: "تخير الرجال بين الجماع وتركه، وفعل الأصلح للزوجين أفضل، فإن قيل لم خير الرجل في الاستمتاع، وأجبرت المرأة؟ قلنا، لو خيرت النساء لعجز الرجال عن إجابتهن إذ لا تطاوعهم القوى عن إجابتهن، ولا يتأتى لهم ذلك في كثير من الأحوال، لضعف القوى وعدم الانتشار، والمرأة يمكنها التمكن في كل وقت وحين". مصالح الأنام، (ج1، ص247).

(5) الخطيب، أم كلثوم، تحديد النسل، (ص94).

4. القول بامتناع المرأة عن الحمل، لا ينسجم مع مقصد الشريعة في حفظ النسل، إذ جاءت

الشريعة بالحث على التزوج من المرأة الولود، التي بها تكثر الأمة ويحفظ النسل، فللنبي

p حث على تعاطي أسباب الولد ، فقال: "تتاكحوا تكثروا"⁽¹⁾، وفي امتناعها عن الحمل

مخالفة لمقصد الشريعة، ولهدية p في طلب الذرية .

5. ولأن الرغبة في الإنجاب ميول فطرية في كل من الرجل والمرأة، لا يصح حرمانهم ا

منها، والإسلام قد راعى في تشريعاته الفطرة البشرية، عند الرجل والمرأة على حد

سواء، فالامتناع فيه إبطال لصفة الأمومة المميزة للأنثى، وإبطال لصفة الأبوة المميزة

للرجل، فهو مصادمة للفطرة التي خلقا عليها.

6. في نهيه p عن الخصاء⁽²⁾، نهى عن امتناع المرأة عن الحمل، بجامع رفع الضرر،

والحفاظ على النسل، فالخصاء مخالف لإرادة تكثير النسل، وفيه من المفساد على النفس،

والتشويه الذي يفضي إلى الهلاك ما يستوجب منعه⁽³⁾، فكذا امتناع المرأة عن الحمل،

فيه من الضرر، وعدم الحفاظ على النسل، ما يكفي لأن يكون جديرا بإجبارها عليه.

7. القول بإجبارها لا يعني أن يعدم الزوج وسائل الإقناع لها بأهمية الحمل، فينبغي تنقيفها

بقيمة الذرية التي لا تنتهي بانتهاء الحياة الدنيا، بل يمتد أثرها إلى الثواب والأجر في

الآخرة، فقد ورد عنه p : "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاث صدقة جارية،

أو علم ينتفع به، أو ولد يدعو له"⁽⁴⁾، فالشارع جعل دعاء الولد لوالديه من الصدقة

الجارية التي لا ينقطع ثوابها، ثم إن أمر المسلم مع ولده كله خير، إذا عاش كان عوناً

له، وقرّة عين في الدنيا، وإذا توفاه الله واحتسبه الوالدان كان لهما تقيّة من النار يوم

القيامة، فعن أبي هريرة؛ أن رسول الله عليه وسلم قال لنسوة من الأنصار: " لا يموت

(1) عبد الرزاق، المصنف، كتاب النكاح، باب وجوب النكاح وفضله، ح رقم (10391)، (ج6، ص173)،

وتتمته: " فإنني أباهي بكم الأمم يوم القيامة".

(2) البخاري، الصحيح، كتاب النكاح، باب تزويج المعسر الذي معه القرآن، ح رقم (4784)، (ج5، ص1952)،

ورواه تحت باب آخر ما يكره من التبتل والخصاء. وروايته عن ابن مسعود ؓ قال: "كنا نغزومع النبي ليس لنا نساء فقلنا يا رسول الله ألا نستخصي فنهانا عن ذلك".

(3) ابن حجر، فتح الباري، (ج9، ص119).

(4) مسلم، الصحيح، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، ح رقم (1631)، (ج3،

ص1255).

لإحداكن ثلاثة من الولد فتحسبه ، إلا دخلت الجنة فقالت امرأة منهن : أو اثنتين يا رسول الله، قال: أو اثنتين⁽¹⁾، فلو علمت المرأة هذا الفضل العظيم الذي تجنيه من إنجاب الأولاد وتربيتهم لما تأخرت لحظة عن القيام بهذا الواجب ، وينبغي تثقيفها بأضرار الإجهاض ووسائل منع الحمل⁽²⁾، فقد ذكر ميك كارمك أن: " أقرص الحمل التي تبذل الجهود للإشادة بذكرها، والدفاع عن سمعتها فيها من العوامل المضرة بصحة المرأة، وتعطيل كثير من قواها العقلية والتناسلية، فمن الخيانة الشنيعة القول بأنها غير ضارة بصحة المرأة"⁽³⁾، ففيها من المخاطر النفسية والبدنية على صحتها، ما يكفي إذا علمت بها، أن تتجه للحمل برغبتها دون إكراه من زوجها.

الفريق الثاني: يرى أن الزوج لا يملك إكراه زوجته على الحمل، فلها الحق في الامتناع إن لم ترده، مستدلين بما يلي:

1. بالقياس على مسألة العزل⁽⁴⁾، فكما منح الرجل رخصة جزئية لمنع حدوث الحمل، فتمنح المرأة تلك الرخصة، وتعتبر وسيلة مؤقتة، فالعزل يشترط باتفاق الزوجين وبرضاها، لأن

(1)مسلم، الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحسبه، ح رقم (2632)، (ج4، ص2028).

(2)انظر في أضرار الإجهاض وموانع الحمل، أبو فارس، محمد، تحديد النسل والإجهاض، (ص62 وما بعدها).

(3)الخطيب، أم كلثوم، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية، (ص139-141).

(4)اختلف الفقهاء في حكم العزل عن الزوجة، فأباحه الشافعية مطلقا، سواء أذن الزوج زوجته، أو لم يأذن، فإذا

جاز ترك الوطء جاز ترك الإنزال، وكرهه المالكية والحنفية والحنابلة عن الحرة إلا بإذنها، لأن لها في الولد

حقا، فكذا لا يعزل إلا بإذنها، انظر الموسوعة الفقهية الكويتية، مادة عزل، انظر، المرداوي، الإنصاف ، (ج8،

ص348). ابن قدامة،المغني، (ج7، ص227).وفي البحر الرائق، (ج3، ص214) قال ابن نجيم : "والإذن في

العزل عن الحرة لها ولا يباح بغيره؛ لأنه حقها، الخانية ذكر في الكتاب أنه لا يباح بغير إذنها، وقالوا في زماننا

يباح لسوء الزمان قال في فتح القدير بعده فليعتبر مثله من الأعداء مسقطا لإذنها ". قال الكاساني: "ويكره للزوج

أن يعزل عن امرأته الحرة بغير رضاها، لأن الوطء عن إنزال سبب لحصول الولد، ولها في الولد حق،

وبالعزل يفوت الولد، فكأنه سبب لفوات حقها، وإن كان العزل برضاها لا يكره، لأنها رضيت بفوات حقها "بدائع

الصنائع (ج2، ص334). قال ابن عبد البر: "لا خلاف بين العلماء أيضا في أن الحرة لا يعزل عنها إلا بإذنها،

لأن الجماع من حقها ولها المطالبة به " التمهيد (ج3، ص148)، والعزل أن ينزع قرب الإنزال فينزل خارج

الفرج، ابن مفلح،المبدع، (ج7، ص194).

لهما الحق في الولد، فكذا لا يصح إجبارها على الحمل، بل يجب أن يكون برضاها، لأن لها حقاً في الولد، كما أن له حقاً فيه⁽¹⁾.

2. الوطاء حق للرجل والمرأة، فكذا آثاره يشتركان بها، إذ لا بد من حصول رضاها في أثر النكاح وهو الذرية، فالزوج لا يملك إجبارها على أثر الوطاء -الحمل- وهي لا تريده.

3. ذكر الفقهاء من آداب الجماع أن على الزوج أن يراعي حق زوجته في الجماع، وأن يأتيها ليصون دينها، ويكون قضاء حاجته تبعاً لغرضها⁽²⁾، فإذا اشترط في مقدمات الجماع رضاها وتطبيب خاطرها، فكذا في لواحقه.

الترجيح:

تري الباحثة أن على الزوج أن يتدرج مع زوجته في إقناعها بضرورة الحمل، وأهمية الذرية، إدامة للمودة بينهما، ورغبة في الأجر في الدارين، فإن تجاوزت فبها ونعمت، وإلا فعليه أن يلجأ لبعض أهلها للتأثير عليها، فإن لم تستجب يعلمها أنه ينوي الزواج بامرأة أخرى، رغبة في الذرية، وعندئذ لن تتردد الزوجة في قبول الحمل على الأغلب، لأن ألم الحمل أهون من ألم الزوجة الثانية⁽³⁾، وإن لم تستجب فلها الخيار باستمرار النكاح دون ذرية مع مشاركة امرأة أخرى، أو طلب الفراق⁽⁴⁾، مع العلم أن له حقاً في إجبارها إن كانت تمتنع لمصلحة موهومة.

(1) ابن قدامة في المغني، (ج8، ص133)، وقال: "نهى رسول الله p أن يعزل عن الحرة إلا بإذنها، لأن لها في الولد حقاً، وعليها في العزل ضرر فلم يجز إلا بإذنها".

(2) العبدري، المدخل (ج2، ص187-186)، تدعي الجمعيات النسوية لحقوق المرأة، أن للمرأة الحق في جسدها، وهي حرة في التصرف فيه، والباحثة ترى أن هذه كلمة حق أريد بها باطل، لأن حرية التصرف بالجسد، لا يعني الاعتداء على حرمان الله تعالى ومنهجه في حفظ الذرية، أو في حفظ العفة والطهر للمرأة والمجتمع.

(3) فالمرأة ينبغي أن تكون فطنة، فإذا وقعت الخلافات ودب الشقاق بينهما بسبب الإجماع أو الامتناع، مما ينعكس سلباً على حياتهما الأسرية، أو أراد الزوج أن يتخذ امتناعها مبرراً للزواج عليها، عندئذ يجب عليها الموازنة بين المصالح والمفاسد، وإزالة الضرر، حتى تستقر الحياة بينهما، وحتى لا تكون آثمة.

(4) مع القول بأن لها الحق في أن تبدي أسباب امتناعها، فإن هي أقنعت زوجها ورضي، فبها ونعمت، فمثلاً الناظر في أقوال الفقهاء القائلين أن له الحق في العزل لسوء الزمان، أو للخوف على الولد من الاسترقاق، إذا قلنا أن الذرية حق مشترك لهما نقول بتعدي الأسباب لها، فيكون من حقها الامتناع في مثل الحالات التالية، إذا خافت السوء على الولد لفساد الزمان، أو خشيت من عقوبته لها، أو سوء خلق زوجها، فلا تريد الحبل لأنها تنوي فراقه، أو إذا كانت في أرض الحرب، وخافت على ولدها الاسترقاق إن وقعت أسيرة، لها حق الامتناع، بالقياس على ما ذكره الحنابلة في جواز عزل الرجل عن زوجته، "إلا أن يكون في دار حرب فتدعوه حاجته إلى الوطاء

المطلب الرابع: إجبار المرأة على الرضاع⁽¹⁾:

من مظاهر عناية الفقه الإسلامي بالأمومة، أن تكلم عن أحكامها بالتفصيل فتناول الحديث عن أحكام الرضاع⁽²⁾ باعتباره أقوى عامل بين الأم وطفلها، ينمي الرابطة العاطفية، ولما له من فوائد نفسية روحية وجسمية واجتماعية، لكل من الأم ورضيعها، ومع ما يشهده العصر من تعالي صيحات العقلاء بالعودة للرضاعة الطبيعية، في حين يقابله رأي يدافع عن حرية الأم في عدم رضاعها لطفلها ضاربا عرض الحائط بالفطرة الحانية التي فطرت عليها الأم تجاه طفلها، معلنا حقها في الحفاظ على قوامها وجسدها؟

و فيما يلي سأبين حكم الإسلام في إرضاع الأم لطفلها، وهل هو حق للطفل على أمه، أم حق للمولود له، تجبر عليه، أم أنه حق لها لا تجبر عليه؟ وفيما يلي التفصيل.


تحرير محل النزاع:

فيطأ ويعزل، ذكره الخرقى، أو تكون زوجته في دار الحرب فيخشى الرق على ولده". ويقابل ذلك الحالات التي منع فيها الزوج من العزل كأن تكون نيته فاسدة فلا يريد الإنجاب خشية من البنات، أو خشية الفقر وتدهور الوضع الاقتصادي عند مجيء الذرية، فهذه إن كانت أسباب في امتناع المرأة أيضا لا يلتفت لها لأنها أسباب لا مبرر لها، وهي على خلاف ما جاء به الشرع من أن الذرية ذكورا وإناثا هبة من الله تعالى وأن كره البنات خلق جاهلي، وأن الأرزاق بيد الله تعالى.

(1) يقال الرضاع بفتح الراء وبكسر ها والرضاعة. القرافي، الذخيرة، (ج4، ص270)، "اسم لمص الثدي وشرب لبنه، وشرعا: اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه" الشربيني، الإقناع ، (ج2، ص476).

(2) المستقرىء لكتب الفقهاء في المسألة يلحظ عناية فائقة بأحكام الرضيع وحمايته فاقت ما تنادي به مؤسسات حقوق الطفل العالمية، إذ وضع الفقه ضمانات دقيقة مفصلة في أحكام رضاعة الأم لطفلها، من ذلك على سبيل الذكر لا الحصر:

تشريع الاسترضاع (إجارة الظئر) المرضعة عند التعاسر أو لسبب آخر، كفالة المسلمين للرضيع إن ماتت أمه أو مرضت أو أعسر والده فابن حزم أوجب كفالته من بيت مال المسلمين فإن أعسر فيجبر الجيران على كفالته ولو بقوة السلطان. المحلى، (ج10، ص342). ومن بين الضمانات النهي عن الغيلة (أن يجامع الرجل زوجته وهي ترضع) على اختلاف بين الفقهاء في نسخها وهل النهي حق للجنين الذي قد يتولد من الجماع أم حق للرضيع خشية الإضرار ببذنه إذا حملت أمه فيعود سلبا عليه، ويذكر من عناية الخلفاء بالمواليد أن عمر بن الخطاب كان يفرض لكل مولود بعد أن يطم عطاء من بيت المال، وبينما كان يتفقد الرعاية سمع صراخ طفل فقال لأمه أرضعيه فقالت إن أمير المؤمنين يفرض العطاء لكل من يطم وقد فطمته، فقال عمر إن كدت لأقتله، أرضعيه وفرض عطاء للمولود حين يولد، الصنعاني، المصنف، (ج5، ص311).

أولاً: اتفق العلماء على أن المرأة المطلقة المبتوتة لا يجب عليها إرضاع طفلها، وإن أرادت إرضاعه فتعطى أجره الرضاع من أبيه، ولأبيه أن يسترضع امرأة غيرها إن امتنعت عن إرضاعه، ولا تجبر على إرضاعه وهذا إجماع نقله غير واحد من العلماء ⁽¹⁾، لقوله تعالى في سورة الطلاق: "  " ⁽²⁾، واتفقوا على إجبارها في حالات يخشى فيها على الطفل، كـ أن يكون الطفل لا يقبل إلا ثديها، أو انعدمت الممرضة، فعندئذ تجبر دفعا للضرر والهلاك عن الطفل وإبقاء لحياته ⁽³⁾.

عليها الإرضاع، وأما من فرق بين الدنيئة والشريفة فاعتبر العرف والعادة، إذ كان في الجاهلية في ذوي الحسب والثروة ألا ترضع الشريفة، فيفرغون الأمهات للمتعة بدفع الرضعاء للمراضع، ولما جاء الإسلام لم يغيره ولم ينكره⁽¹⁾.

2. وهل الإيجاب على الرضاع حق الولد أو الزوج أو الزوجة أو لهما؟ قال البهوتي: " لا يجوز أن يكون لحق الزوج فإنه لا يملك إجبارها على رضاع ولده من غيرها، ولا على خدمته فيما يختص به، ولا لحق الولد لأنه لو كان له للزمها بعد الفرقة، ولأنه مما يلزم الوالد لولده كالنفقة، ولا يجوز أن يكون لهما، لأنه لو كان لهما لثبت الحكم به بعد الفرقة، والآية محمولة على حال الاتفاق وعدم التعاسر إلا أن يضطر إليها ويخشى عليه بأن لا توجد مرضعة سواها، أو لا يقبل الصغير الإرضاع من غيرها فإنه يجب عليها التمكين من رضاعه، لأنه حال ضرورة وحفظ لنفس ولدها كما لو لم يكن له أحد غيرها "⁽²⁾ فثبت أن اللبن وإن خلق لمكان الولد فهو ملك لها، وإلا لم يكن لها أن تأخذ الأجر⁽³⁾، ولأن منافعها في الرضاع والحضانة غير متشقة للزوج، بدليل أنه لا يملك إجبارها على حضانه ولدها، ويجوز لها أن تأخذ على الرضاع الأجر"⁽⁴⁾، فلا يملك إجبارها على الرضاع، ومن قال أنه حق الزوج يجبرها على الرضاع، ومن قال أنه حق الولد يجبر الأم إن خشي هلاك الولد. وفيما يلي التفصيل:

(1) ابن رشد، بداية المجتهد، (ج2، ص43). القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج3، ص173).

(2) ابن مفلح، المبدع، (ج8، ص222). ابن قدامة، المغني، (ج8، ص200).

(3) الفخر الرازي، التفسير الكبير، (ج30، ص33).

(4) ابن قدامة، المغني، (ج5، ص289) وقال في أم الولد: " وإن كان لها ولد لم تجز إجارتها للإرضاع إلا أن يكون فيها فضل عن ربه لأن الحق لولدها وليس لسيدها إلا ما فضل عنه وإن كانت مزوجة لم تجز إجارتها لذلك إلا بإذنه لأنه يفوت حق الزوج لاشتغالها عنه بارضاع الصبي وحضانتها ". وفيه يظهر حماية حق الرضاع للولد. وقال البهوتي في شرح منتهى الإرادات، (ج3، ص243) عن المرأة المتزوجة من ثان ولها من الأول ولد: "ولزوج ثان أي غير أب الرضيع منعها من إرضاع ولدها من الزوج الأول أو من شبهة أو زنا لأنه يفوت حقه من الاستمتاع بها في بعض الأحيان إلا لضرورته أي الولد بأن لا يوجد من يرضعه غيرها ، أو لا يقبل ثدي غيرها، أو شرطها بأن شرطت في العقد أن لا يمنعها رضاع ولدها فلها شرطها".

القول الأول: لا تجبر الأم على الرضاع في النكاح ولا بعد الفرقة وهذا قول الحنفية ⁽¹⁾،
والشافعية ⁽²⁾، والحنابلة ⁽¹⁾، والثوري والأوزاعي مستدلين بمايلي:

(1) فرق الحنفية في حال بقاء الزوجية تجبر المرأة ديانة ، أما قضاء فلا تجبر، وبعد الطلاق لا تجبر ديانة وقضاء، جاء في حاشية ابن عابدين، (ج 3، ص 618): "وليس على أمه التي في نكاح الأب أو المطلقة إلا إذا تعينت بأن لم يجد الأب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها فتجبر"، بتصرف، وقال السرخسي في المبسوط، (ج 5، ص 209): "لأن في حال بقاء النكاح الرضاع من الأعمال المستحقة عليها دينا وبعد الفرقة ليس ذلك بمستحق عليها دينا ولا دنيا وأن أبت أن ترضع لم تكره على ذلك لأن المستحق عليها بالنكاح تسليم النفس إلى الزوج للاستمتاع، وما سوى ذلك من الأعمال تؤمر به دينا ولا تجبر عليه في الحكم، نحو كنس البيت وغسل الثياب والطبخ والخبز فكذاك إرضاع الولد". وقال الكاساني في بدائع، (ج 4، ص 40): "ولا تجبر الأم على إرضاعه إلا أن لا يوجد من ترضعه فتجبر عليه"، ثم قال: "وأما في الفتوى فتفتى بأنها ترضعه ، لقوله تعالى: " لا تضار والدته بولدها" قيل في بعض تأويلات الآية أي لا تضار بولدها بأن ترميه على الزوج بعد ما عرفها وألفها ولا ترضعه فيتضرر الولد ومتى تضرر الولد تضرر الوالد لأنه يتألم قلبه بذلك وقد قال الله تعالى: " ولا مولود له بولده" أي لا يضار المولود له بسبب الإضرار بولده كذا قيل في بعض وجوه التأويل ولأن النكاح عقد سكن وازدواج وذلك لا يحصل إلا باجتماعهما على مصالح النكاح ومنها إرضاع الولد فيفتى به ولكنها إن أبت لا تجبر عليه". وقال ابن نجيم في البحر الرائق، (ج 8، ص 26): للزوج منعها من الرضاع "لأن الإرضاع والسهر يذهب جمالها فكان له أن يمنعه". وكذا قال الزيلعي في تبیین الحقائق، (ج 5، ص 127). انظر، أبو السعود، إرشاد العقل السليم (ج 1، ص 231). البيضاوي، أنوار التنزيل (ج 1، ص 526). الألوسي، روح المعاني، (ج 2، ص 147). خلافا للحنابلة حيث جاء في شرح منتهى الإرادات، (ج 3، ص 242): "ولأبيه منع أمه من خدمته لأنه يفوت حق الاستمتاع بها في بعض الأحيان ولا يمنعه من إرضاعه ولو أنها في حباله للآية فترضعه هي والخادم تقوم بخدمته عندها فلم يفتها رضاعه ولا حضانتها".

(2) الشافعي، أحكام القرآن، (ج 1، ص 263)، وفيه: "ولا يلزم المرأة رضاع ولدها كانت عند زوجها أو لم تكن إلا إن شاعت وسواء كانت شريفة أو دنيئة أو موسرة أو معسرة". وفي مختصر المزني، (ج 1، ص 234)، "لا تجبر امرأة على رضاع ولدها شريفة كانت أو دنيئة موسرة كانت أو فقيرة وأحكام الله فيهما واحدة". وبعض الشافعية يفرق بين وجوب إرضاعه اللبأ على أمه وعدم وجوب إرضاعها له اللبن حيث، قال الأنصاري: " على الأم إرضاع ولدها اللبأ وإن وجدت مرضعة أخرى لأنه لا يعيش أو لا يقوى غالبا إلا به وهو اللبن النازل أول الولادة ومدته يسيرة... وكذا اللبن يجب عليها إرضاعه له إن عدت المرضعات فلولم يوجد إلا أجنبية وجب عليها أيضا إبقاء على الولد ولها الامتناع من الإرضاع إن وجدن أي المرضعات ولو واحدة سواء أكانت في نكاح أبيه أم لا" أسنى المطالب شرح روض الطالب (ج 3، ص 445). وأجاز أخذها الأجرة على اللبأ أو اللبن فقال: " وتعين الإرضاع عليها لا يوجب التبرع به كما يلزم مالك الطعام بذله للمضطر ببذله" وكذا في الجمل شرح المنهج، (ج 4، ص 514). وانظر للإستزادة: الأنصاري، فتح الوهاب، (ج 2، ص 210). الشربيني، مغني المحتاج، (ج 3، ص 449). الرملي، نهاية المحتاج، (ج 7، ص 221).

1. قوله تعالى: " ﴿لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبِسَ عَصَاهُ أَرْضَهَا وَلَا حَيْضُهَا فَلَاحِقًا لَهَا مِنَ الرِّجَالِ أَوْ تَتَخَلَّى إِثْمَهُمْ ۚ إِنَّهَا كَافِرَةٌ ۖ فَالْحَلُّ لَهَا وَسَبَّحَ عَلِيمٌ ۝١٢٠﴾ " (2).

وجه الدلالة: الآية تدل على أنها مخيرة إن شأنت أرضعت وإن شأنت لم ترضع، فلو كان الرضاع مستحقا لما استحققت عليه أجرا، ثم لما جعل تعالى أجر الرضاع على الأب لا على الأم مع وجودها، دل أن الرضاع ليس على الأم (3).
الاعتراض: الآية خاصة في المطلقة المبتوتة وليس في سائر الأمهات (4)، فتبقى الأمهات على الأصل المتعارف عليه في إرضاعهن أو لادهن.

2. قوله سبحانه وتعالى : " ﴿لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبِسَ عَصَاهُ أَرْضَهَا وَلَا حَيْضُهَا فَلَاحِقًا لَهَا مِنَ الرِّجَالِ أَوْ تَتَخَلَّى إِثْمَهُمْ ۚ إِنَّهَا كَافِرَةٌ ۖ فَالْحَلُّ لَهَا وَسَبَّحَ عَلِيمٌ ۝١٢٠﴾ " (5).

(1) قال ابن قدامة في الكافي في فقه ابن حنبل، (ج3، ص379): "إن امتنعت الأم من رضاعه لم تجبر سواء كانت في حبال الزوج أو مطلقة؛ لقوله تعالى: "وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى"، ولأنها لا تجبر على نفقة الولد مع وجود الأب فلا تجبر على الرضاع إلا أن يضطر إليها ويخشى عليه فيلزمها إرضاعه كما لو لم يكن له أحد غيرها"، وكذا قال الرحيباني في مطالب أولي النهى، (ج5، ص651). وكذا قال البهوتي في كشف القناع، (ج5، ص487): "وإن امتنعت الأم الحرة من إرضاع ولدها لم تجبر ولو كانت في حبال الزوج ... إلا أن يضطر الصغير إليها أو يخشى عليه بأن لا يوجد مرضعة سواها أو لا يقبل الصغير الإرضاع من غيرها فيجب عليها إرضاعه لأنه حال ضرورة وحفظ النفس كما لو لم يكن له أحد غيرها". وقال ابن مفلح في المبدع، (ج8، ص222): "وإن امتنعت من رضاعه لم تجبر إلا أن يضطر إليها ويخشى عليه ... وإن امتنعت من رضاعه لم تجبر إذا كانت مفارقة لا نعلم فيه خلافا وكذا إن كانت في حبال الزوج". وقال البهوتي في شرح منتهى الإرادات، (ج3، ص242): "ولا يمنعها من إرضاعه ولو أنها في حباله... ويلزم حرة إرضاع ولدها ومع خوف تلفه بأن لم يقبل ثدي غيرها ونحوه حفظا عن الهلاك كما لو لم يوجد غيرها ولها أجره مثلها فإن لم يخف لم تجبر ديني كانت أو شريفة في حباله أو مطلقة". وقال ابن قدامة في المغني، (ج8، ص199): "وليس له إجبار أمه على رضاعه ديني كانت أو شريفة سواء كانت في حبال الزوج أو مطلقة ولا نعلم في عدم إجبارها على ذلك إذا كانت مفارقة خلافا فأمّا إن كانت مع الزوج فكذلك عندنا وبه يقول الثوري والشافعي وأصحاب الرأي".

(2) سورة الطلاق، الآية 6.

(3) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج4، ص40). الهغوي، معالم التنزيل، (ج4، ص360) وقال : "الخطاب للزوجين".

(4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (ج4، ص348). أبو السعود، إرشاد العقل السليم، (ج8، ص283). تفسير الجلالين، (ج1، ص750)، الطبري، جامع البيان، (ج28، ص147)، وقال: "فإن أرضعن لكم نساؤكم البوائن منكم بأجرة فاتوهن أجور على رضاعهن إياهم"، النسفي، مدارك التنزيل، (ج4، ص256).

(5) سورة الطلاق، الآية 6.

وجه الدلالة: التعاسر يعني اختلاف الوالدين في رضاعه، فلما كان وقوع التعاسر ممكناً جعل السبيل لحل الخلاف استرضاع امرأة أخرى للطفل، فجواز الاستئجار دليل على أن الأم مخيرة، وإلا ألزمها إرضاعه حتى لوتعاسرت مع والده، بل إن من المفسرين من ذكر أن هذا خبر بمعنى الأمر⁽¹⁾، أي ليتخذ المرضعة لولده.

الاعتراض: الآية ذكرت التعاسر بين الزوج ومبتوتته، وليس بينه وبين زوجته في نكاحه، ثم ذكرت الاسترضاع حلاً لهذا التعاسر، حماية للولد وحفظاً لحقه، لما يكون بين المتفرقين من نزاع وبغض قد يمس الولد، ينافي ما فطرا عليه من وجوب الإشفاق عليه⁽²⁾ فليس فيها دليل إجبار على عدم الرضاع.

3. قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسُلِهِمْ غَافِلِينَ﴾⁽³⁾

وجه الدلالة: قيل في بعض وجوه التأويل أي لا تضار بالزامها الرضاع مع كراهتها له⁽⁴⁾، وهي شاملة ما إذا كانت زوجته أو مطلقة⁽⁵⁾.

(1) السمعاني، تفسير القرآن (ج5، ص466) قال: "الأم إذا أرضعت بعد الطلاق".

(2) النسفي، مدارك التنزيل، (ج4، ص256).


(3) سورة البقرة، الآية 232.

(4) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج4، ص40). انظر: البغوي، معالم التنزيل، (ج1، ص213). تفسير الجلالين، (ج1، ص50). وقال المفسرون في معناها: "لا تضار والدته زوجها بسبب ولدها وهو أن تعنف به وتطلب منه ما ليس يعدل من الرزق والكسوة وأن تشغل قلبه بالتفريط في شأن الولد وأن تقول بعد ما ألفها الصبي اطلب له ظئراً وما أشبه ذلك ولا مولود له بولده أي ولا يضار مولود له امرأته بسبب ولده بأن يمنعها شيء مما وجب عليه من رزقها وكسوتها أو يأخذ منها وهي تريد إرضاعه وهو نهى عن أن يلحق بها الضرر من قبل الزوج وعن أن يلحق الضرر بالزوج من قبلها بسبب الولد أو تضار بمعنى تضر أي لا تضر والدته ولدها فلا تسيء غذاءه وتعده ولا تدفعه إلى الأب بعد ما ألفها ولا يضر الوالد به بأن ينتزعه من يدها أو يقصر في حقها فتقصر هي في حق الولد"، النسفي، مدارك التنزيل، (ج1، ص113-114). وقال: الغرناطي، في التسهيل لعلوم التنزيل، (ج4، ص128): "وإن تعاسرت فسترضع له أخرى" المعنى إن تشططت الأم على الأب في أجره الرضاع وطلبت منه كثيراً فلأب أن يسترضع لولده امرأة أخرى بما هو أرفق له إلا أن لا يقبل الطفل غير ثدي أمه فتجبر حينئذ على رضاعه بأجرة مثلها ومثل الزوج".

(5) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ج1، ص104)، الشوكاني، فتح القدير، (ج1، ص246) قال فيه: "صدق ذلك على كل مضارة ترد عليها من المولود له أو غيره"، الألوسي، روح المعاني، (ج2، ص145) قال: "الحكم عام للمطلقات وغيرهن".

واعترض على هذا الدليل: هذه الآية ليست عامة في كل أم، وإنما هي للمطلقة خاصة، إذ ذكرهما الله تعالى بحق الولد الذي بينهما، وألا يتخذه أحد المتفرقين وسيلة للإضرار بالآخر⁽¹⁾.

4. لما أوجب الله تعالى بدل الإرضاع على الأب مع وجود الأم، علم أن الإنفاق على الولد قبل الاستغناء وبعده، يختص به الأب لا تشاركه فيه الأم، فكما لا تجب عليها نفقته بعد الاستغناء لا تجب قبله وهو إرضاعه⁽²⁾، أي كما لا تجبر على نفقة الولد مع وجود الأب فلا تجبر على الرضاع. واعترض على هذا الدليل: هذا قياس مع الفارق، فحاجة الولد للرضاعة أقوى من حاجته للنفقة، إذ لا يصبر الولد على الرضاعة من أمه، إذ إن الرضاعة له أمراً⁽³⁾.

5. لما نفى الجناح عن من يسترضع لولده مطلقاً سواء بسبب أو لا، علم أنها مخيرة⁽⁴⁾، في قوله تعالى: "  " واعترض على هذا الدليل: نفي الجناح لا يعني أنها مخيرة، لأنها جاءت في جواز الاسترضاع للولد بين المتفرقين، وهي خاصة بحالتها وليست عامة لكل أم، ثم إن هذا عتاب للوالدين لأنه خلاف الأولى في تنشئة الولد بينهما، وإرضاعه من أمه لا من مرضعة⁽⁵⁾.

6. لما جاز لزوجها منعها من إرضاعه إن كانت في حباله، إذا فوت الرضاع حق الاستمتاع بها، علم أنها مخيرة في إرضاعه.

(1) السيوطي، الدر المنثور، (ج1، ص687). الطبري، جامع البيان، (ج2، ص490). النسفي، مدارك التنزيل، (ج1، ص113).

(2) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج4، ص40).

(3) أي لا يثقل على المعدة وينحدر عنها طيباً، ابن منظور، لسان العرب، (ج1، ص155).

(4) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج3، ص193)؛ لقوله تعالى: "وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم" نفى الجناح عن من يسترضع مطلقاً، وهناك قراءة لمن أراد أن تتم الرضاعة، على أن الخطاب للمرأة، وأنها مخيرة لكنها قراءة شاذة كما قال الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ج2، ص495).

(5) الألوسي، روح المعاني، (ج2، ص148) بتصرف، وذكر أن نفي الإثم بتسليم الأجرة مطلقاً غير مقيد، وقال المعنى لولم تأثموا بالتعدي بالأجرة وظلم المرضعة.

واعترض على هذا الدليل: لا يستقيم أن الرضاع يفوت حق الزوج بالاستمتاع والتمكين، لأنه ولدهما وهما شريكان في جلب ما يصلح له، ودرء ما يضره، وهذه حالة خاصة ببعض الأزواج دون بعض، فالغالب من الرجل ألا يتضرر من إرضاعها لولده ⁽¹⁾، فلا تجعل أصلا لعدم إجبارها.

القول الثاني: تجبر على الرضاع، إلا أن تكون شريفة لا ترضع مثلها ، وهذا قول المالكية⁽²⁾؛ مستدلين بما يأتي:

1. قوله تعالى : ﴿وَالرَّضَاعُ عَلَى الْوَلَدِ بِمِثْلِ أَرْضَاعِ الْوَلَدِ﴾ (3) (4).

(1) مسلم، الصحيح، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة، ح رقم (1443)، (ج2، ص1067) وفيه: "إني أعزل عن امرأتي... أشفق على ولدها".

(2) قال القرافي في الذخيرة، (ج4، ص271): "تجبر ذات الزوج على رضاع ولدها إلا أن يكون لا يرضع مثلها لشرفها" أو لمرضاها أو لقطع لبنها، وفي التاج والإكليل ، (ج4 ص213) قال العبدري : "وعلى الأم المتزوجة والرجعية رضاع ولدها بلا أجر إلا لعلو قدر كالبائن" فلا تجبر إلا "أن لا يقبل غيرها فتجبر أن ترضعه بأجر"، وعن تفريقهم بين الدنيئة والشريفة قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن، (ج3، ص173): "استثنى مالك الحسبية فقال: لا يلزمها رضاعة، فأخرجها من الآية، وخصها بأصل من أصول الفقه، وهو العمل بالعادة، وهذا أصل لم يتفطن له إلا مالك والأصل البديع في هذا أمر كان في الجاهلية في ذوي الحسب، وجاء الإسلام فلم يغيره وتمادى ذوو الثروة والأحساب على تفريغ الأمهات للمتعة بدفع الرضعاء للمراضع إلى زمانه فقال به، وإلى زماننا فتحققنا شرعا"، واستثنى المالكية المريضة والمنقطع لبنها للمصلحة.

(3) سورة البقرة الآية 232.

(4) اختلف العلماء في الآية هل هي خبر سيق لبيان غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا، أم أنها خبر معناه الأمر لما فيه من الإلزام، كقولك حسبك درهم أي اكتف بدره. القرافي، الذخيرة، (ج4، ص271). انظر: الشوكاني، فتح القدير، (ج1، ص245). الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، (ج2، ص490) من المفسرين من اعتبره خبرا يفيد الأمر على اختلاف هل هو للندب أو للوجوب. انظر: الواحدي، التفسير، (ج1، ص172). السمعاني، تفسير ، (ج1، ص136). النسفي ، مدارك التنزيل ، (ج1، ص113). السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ج1، ص104)، القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج1، ص123)، واختلف في الآية هل هي عامة في كل الوالدات أم أنها في المطلقات البائنات؟ فمن المفسرين من قال أنها في المطلقات البائنات، انظر؛ الطبري، جامع البيان عن تأويل أي القرآن، (ج2، ص490)، ومنهم من اعتبرها عامة في كل الوالدات، ومنهم من جعل الحولين خاصا ببعض المواليد دون بعض. انظر: الألوسي، روح المعاني ، (ج2، ص14). واختلفوا هل هي محكمة أم منسوخة؟ قال ابن الجوزي في زاد المسير ، (ج1، ص271): "واختلف علماء الناسخ والمنسوخ في هذا القدر من الآية، فقال بعضهم هو محكم والمقصود منه بيان مدة

وجه الدلالة: الآية خبر يراد به الأمر وهو عام في كل والد⁽¹⁾، فتجبر المرأة على إرضاع ولدها.

واعترض على هذا الدليل: أن هذه الآية خاصة بالمطلقات، لأنها سقت في بيان أحكام الطلاق، وعلى فرض أنها عامة فهي لا تفيد الوجوب، إذ تحتل النذب، ومع الاحتمال لا يستقيم الاستدلال، وهي خبر يراد به بيان مبلغ مدة الرضاع إذا تنازع المتفرقان⁽²⁾.

2. تأخير p إقامة الحد على الغامدية، حتى إذا أرضعت ولدها حينئذ رجمها، دليل على تعيينها للإرضاع ووجوبه عليها⁽³⁾.

واعترض على هذا الدليل: ليس في الحديث دليل على وجوب الرضاع على المرأة، غاية ما فيه رحمته p بالرضيع، ودفعه لأمه على سبيل المتعارف من أن النساء ترضع أولادهن رحمة بهم وشفقة عليهم.

3. لما وجبت نفقتها عليه في النكاح وجب عليها إرضاع صغيرها، إذ نفقة الرضاع داخلة في النفقة عليها.

4. ولأنها دخلت على ذلك عرفاً فلزمها شرعاً⁽¹⁾، إذ المتعارف عليه بين النساء أن المرأة ترضع ولدها، ولما دخلت على النكاح كانت تعلم أنها ستحمل وتلد وتتحمل تبعاته من إرضاع وغيره.

الرضاع... ونقل عن قتادة والربيع بن أنس في آخرين أنه منسوخ بقوله تعالى: "فإن أرادا فصلا عن تراض منهما" قال شيخنا علي بن عبيد الله وهذا قول بعيد لأن الله تعالى قال في أولها: "لمن أراد أن يتم الرضاعة" فلما قال في الثاني: "فإن أرادا فصلا عن تراض منهما" خير بين الإرادتين وذلك لا يعارض المدة المقدرة في التمام... وقرأ مجاهد بتأعين أن تتم الرضاعة"

(1)السمعاني، تفسير القرآن، (ج1، ص236) قال: "بل هو خبر في معنى الأمر المؤكد"، الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (ج1، ص172) قال: "لفظه لفظ خبر معناه الأمر" يصلح الاستدلال بهذه الآية لمن قال بأنها لا تجبر على اعتبار أنها عامة في كل الودادات وأنه خبر يفيد الأمر لكنه خفف بقوله "لمن أراد أن يتم الرضاعة" وهذا منسوب لقتادة، انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (ج3، ص171). والذين قالوا أنها لا تجبر استندوا إلى أنه إخبار عن الغاية التي ينتهي إليها حد الرضاع عند التعاسر بين الوالدين، انظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، (ج2، ص490). الألوسي، روح المعاني، (ج2، ص145)، "الحكم عام للمطلقات وغيرهن".

(2)الطبري، جامع البيان (ج2، ص490). الرازي، التفسير الكبير، (ج2، ص458).

(3)القرافي، الذخيرة، (ج4، ص271).

5. ولأنها أشفق على ولدها بفطرتها، وأحق بحضانة ولبنها امرأ⁽²⁾، ولما ثبت أن في إرضاعها له تقوية لبدنه ومناعته، وفوائدها النفسية والجسمية والاجتماعية لهما على حد سواء.

6. ولأن النكاح عقد سكن وازدواج، وذلك لا يحصل إلا باجتماعهما على مصالح النكاح ومنها إرضاع الولد⁽³⁾.

الترجيح:

من إحسان الله تعالى بلطفه الصغير، أن أمر الأمهات على أبلغ وجه برعاية جانبه ، والإهتمام بشأنه، إذ ذكر أحكام الرضاع في سورتين مبالغة في المحافظة على ما شرع في أمر الأطفال، وأوجب على الوالدين إن أرادا فطام الطفل أن يشاورا أهل العلم والخبرة به حتى يخبروا أن الفطام في ذلك الوقت لا يضر بالطفل، واعتبر تراضيهما شرطاً للفطام⁽⁴⁾، مراعاة لصالح الطفل، وأخبر سبحانه إخباراً لا يحتاج إلى أمر بأن يرضعن الأمهات أولادهن حولين⁽⁵⁾، وهولفظ محتمل لكونه حقا عليها أو لها، ولكن العرف يقضي بأنه عليها، إذ إنها لما قبلت بالنكاح، في ضمنه قبولها بآثاره من الحمل والولادة والرضاع، ولقد ذكر العلماء في تفسير قوله تعالى:

"... أن فيه طرفاً من معاتبة الأم على المعاصرة، وخصها بالمعاتبة لأن المبدول من جهتها هو لبنها لولدها، وهو غير متعول ولا مضمون به في العرف، وخصوصاً من الأم على الولد، والمبدول من جهة الأب المال المضمون به عادة، فالمال عزيز على نفس صاحبه حتى يضمن به على نفسه فكيف على ولده، إذن الأم أجدر باللوم وأحق بالعتاب، لما تحمله من

(1) القرافي، الذخيرة، (ج4، ص271).

(2) ابن مفلح، المبدع، (ج8، ص221). قال الإمام محمد عبده: "أفضل اللبن للولد لبن الأم باتفاق الأطباء لأنه تكون من دمه" تفسير المنار، (ج2، ص407 وما بعدها).

(3) الكاساني، بدائع الصنائع، (ج4، ص40).

(4) البغوي، معالم التنزيل، (ج1، ص213). السمعاني، التفسير، (ج1، ص237).

(5) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (ج1، ص104).

عاطفة فطرية تجاه ولدها⁽¹⁾، ولما في العدول عن الرضاعة من مخالفة للمألوف الذي فطرت عليه المرأة من حنوها على رضيعها وشفقتها، ففي ترك الرضاعة إضرار بالرضيع ضرر كبير⁽²⁾، حتى أنه لم يسقط حقها من الرضاع إلا عند التعاسر، وإذا اختارت ألا ترضعه، يؤمر الزوج بأن يحضر المرضعة عند الأم حتى ترضعه في بيتها⁽³⁾ فسقوط الرضاع لا يحرمها حق حضانتها.

ولما ذكر الله تعالى المعروف في الآيتين ذكرهما بأن يأمر كل واحد من هما الآخر بالمعروف، وهو كل ما فيه منفعة ومصلحة في الدنيا والآخرة، لهما ولولدهما، فإن الغفلة عن الائتثار بالمعروف، يحصل فيها من الضرر والشر ما لا يعلمه إلا الله، وفي الائتثار بالمعروف تعاون على البر والتقوى، وأولى الناس بالبر ولدهما فذكرهما بحقه عليهما، ومما يناسب هذا المقام أن الزوجين عند الفراق إذا كان بينهما ولد، يحصل في الغالب من التنازع والتشاجر لأجل النفقة عليه، مع الفراق الذي لا يحصل في الغالب إلا مقرونا بالبغض، فيتأثر من ذلك شيء كثير فكل منهما يؤمر بالمعروف والمعاشرة الحسنة وعدم المشاقة والمنازعة وينصح على ذلك، وختم آية سورة البقرة بالأمر بالتقوى، والتذكير بأن الله تعالى بصير بكل عمل، وفي هذا تربية للنفوس على المهابة منه، وفيه من الوعيد والتهديد والتحذير ما لا يخفى، فهو مجاز الوالدين بحسب الأعمال، إذ يذكرهما بالإحسان لولديهما حتى يجدا ما قدما.

وعليه ترى الباحثة أن الأم ترضع طفلها مختارة بعدما تتبين فوائد الرضاعة لها ولطفلها، ولا يلتفت إلى مصلحة الأم من مثل المحافظة على قوامها وجمالها، لأنها مصلحة موهومة، لا تقوم أمام المصالح المتحققة لها ولطفلها من الرضاعة⁽⁴⁾، أما إن كانت الأم تتضرر من الرضاع

(1) الزمخشري، الكشاف، (ج4، ص563). وقال الألويسي في روح المعاني، (ج28، ص140). "قال البعض إن الكلام لا يخلو عن معاتبة الأب أيضا حيث أسقط في الجواب عن حيز شرف الخطاب مع الإشارة إلى أنه ضايق الأم". بتصرف

(2) انظر في فوائد الرضاعة، الأغر، كريم نجيب، 2005م، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام، ط (1)، دار المعرفة، بيروت، (ص432-493). السعيد، عبد الله، الرضاعة الطبيعية، ط (1)، (ص33-38 وما بعدها).

(3) الجصاص، أحكام القرآن، (ج2، ص106).

(4) والباحثة لا تؤيد قول الحنابلة والحنفية " أن عقد النكاح يقتضي تملك الزوج الاستمتاع في كل الزمان سوى أوقات الصلوات، والرضاع يفوت عليه الاستمتاع في بعض الأوقات، فكان له منعها منه " لأن مصلحة الطفل مقدمة على مصلحة المحافظة على الجمال والاستمتاع. انظر؛ الرحيباني، مطالب أولي النهى، (ج5، ص652). البهوتي، كشاف القناع، (ج5، ص488).

كأن تكون مريضة أو ضعيفة البنية أو لبنها قليل فعندئذ يجوز ألا ترضع، ويسترضع لطفلها حفظاً لحقه، وفي عصرنا الحاضر ينوب حليب الرضع عن الاسترضاع، والله تعالى أعلم.

وهذا يخالف ما قرره اتفاقية سيداو في المادة (12) أن للمرأة الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتكفل لها الدولة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة، موفرة لها خدمات مجانية عند الاقتضاء، وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة، أي أن لها حرية اختيار الحمل وإرضاعه، حيث نصت أن على الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة الحصول على خدمات الرعاية الصحية بما في ذلك الخدمات المتعلقة لتنظيم الأسرة، وما نصت عليه في المادة (16)، أن للمرأة نفس الحقوق والمسؤوليات بأن تقرر بحرية وإدراك للنتائج عدد أطفالها، والفواصل بين الطفل والذي يليه، وفي الحصول على التثقيف المناسب للوسائل التي تمكنها من ذلك.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين؛ وبعد:

يمكن تلخيص نتائج البحث استنادا لما تم ترجيحه بما يلي:

أولاً: إن قضية العنف ضد المرأة من القضايا الهامة على الصعيدين الإسلامي والدولي، بحيث لا يجوز إغفالها، أو التهاون بها، الأمر الذي يتطلب تفعيل كل الجهود للحد من انتشارها. ثانياً: لا يعني لفظ "واضربوهن" وجوب الضرب للمرأة الناشز، وغاية ما يدل عليه أنه علاج قد يفيد بعض النساء دون بعض، ضمن الضوابط والقيود حتى لا يخرج إلى الظلم والإهانة، بل إنه خلاف أخلاق رسول الله ووصيته بالإحسان للمرأة والعطف عليها والعفو عن أخطائها. ثالثاً: ختان المرأة لا يرتبط بالإسلام، وإنما هو عادة تمارسها المجتمعات الإسلامية وغيرها، والإسلام لا يقر العادات والأعراف إذا تصادمت مع مقاصده وقواعده الكلية، أما إذا لم تتصادم فيترك حرية تركها للناس، وعليه فالختان إن ثبت ضرره فيحرم، وإلا فالناس بالخيار بين فعله وتركه.

رابعاً: يحرم الإسلام الاغتصاب ويجرم فاعله ويعاقبه، ويرفع الضرر عن المغتصبة فيثبت لها حقوقاً تخفف بعض آلامها، كالدية والمهر ورتق البكارة.

خامساً: يحرم الإسلام كافة أشكال الاتجار بالمرأة، ويقيم ضمانات تكفل العفاف والحياء للمجتمع، فإذا ما ظهر شذوذ عالجه في دائرته بما يردع ويزجر ويجبر.

سادساً: يحرم الإسلام كل أشكال العنف اللفظي ضد المرأة داخل الأسرة وخارجها، بما يربيه في النفوس من الوازع الأخلاقي المتمثل في مراقبة الله تعالى، والبعد عن كل فحش من الأقوال والأفعال اقتداء بخير البشر محمد ﷺ.

سابعاً: يحرم الإسلام الحيلولة بين المرأة وأولادها، مما يعني جواز منح جنسية الأم المتزوجة من أجنبي لأولادها.

ثامناً: لا يجوز الإسلام إجبار المرأة على زواج لا تريده، لابتناء مؤسسة الأسرة على المودة التي تتنافى مع الإجبار.

تاسعا:امتناع المرأة عن الحمل والرضاع لأسباب موهومة أو لا تقوم على ضرورة، امتناع لا تقرر عليه، بل يجب أن تبصر بأهمية الحمل والرضاع وفوائدهما الصحية لجسدها.
عاشرا:يتفق الإسلام مع المواثيق الدولية في تجريم كل أشكال العنف ضد المرأة، ولا يقف عند معالجتها، بل يأخذ الطريق عليها بوسائل تقي منها، ويؤثم كل من يقترفها.
وتوصي الدراسة:

أولا: ضرورة تناول قضايا العنف ضد المرأة بالدراسة ووضع الخطط التي تحد منه.
ثانيا: تبصير المجتمع بحكم الشرع في قضايا العنف ضد المرأة، عن طريق المنابر أو وسائل الإعلام المختلفة، واشتمال البرامج الدراسية في المدارس والجامعات على التوجيه الديني الذي ينمي رقابة الله في النفوس، وعلى ضرورة الرفق بالمرأة، ومعاملتها بالحسنى، بما يضمن الحد من العنف ضدها.

ثالثا:تأمين الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، للحيلولة دون تزايد العنف بشكل عام بين أفراد المجتمع، والعنف ضد المرأة بشكل خاص، إذا ما علمنا أن من أهم أسباب العنف ضد المرأة تردّي الوضع الاقتصادي.

رابعا:الرقابة على أجهزة الإعلام،- كالإنترنت والتلفاز-، في بث الخير ونشره،لما له من دور في الوقاية من الجريمة،ومنع نشر الإباحية والرذيلة وأخبارالعنف التي تحرك الغرائز وتساعد على ارتكاب الجرائم.

خامسا: وضع العقوبات التي تزجر كل من تسول له نفسه بالاعتداء المادي أو المعنوي على المرأة،بحيث تفعل الضمانات القانونية والأمنية لحمايتها، وإعادة صياغة بعض مواد القانون لسد الثغرات التي تعزز العنف ضد المرأة،والاضطلاع بالمسؤولية من كافة المعنيين تجاه قضايا العنف ضد المرأة بالعمل على توقيها وعلاجها.

سادسا: تأسيس المؤسسات التي تهتم بالنساء المعنفات، وتقديم المساعدة والإرشاد لهن ولأسرهن، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني بالتعاون مع المؤسسات الحكومية في ذلك.

وأخيرا وليس آخرا أحمده تعالى الذي بحمده تتم النعم، وأسأله أن يتقبل مني بحثي خالصا لوجهه الكريم،وينفعني به وينفع به، وأن يجعل رضاه عني قصارى ما تطمح إليه نفسي في كل أقوالى وأعمالى، وأن يبصرني بالحق وأن لا يحرمني نعمائه إنه ولي كل توفيق.

فهرس المصادر والمراجع

المصادر:

أبادي، محمد شمس الحق العظيم، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، ط(2)، دار الكتب العلمية، بيروت، (1995م).

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (ت370هـ)، **تهذيب اللغة**، ط(1)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق محمد عوض، (2001م).

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود، (ت1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأنصاري أبو يحيى، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا، (ت926هـ)، **فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب**، دار الكتب العلمية، بيروت، (1418هـ).

الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، (ت926هـ)، **حاشية الجمل على المنهج**، دار الفكر، بيروت.

البخاري، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد، (ت730هـ)، **كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي**، تحقيق عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، (1997م).

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، (ت1051هـ)، **كشفاف القناع عن متن الإقناع**، (تحقيق: هلال مصيلحي)، دار الفكر، بيروت، (1402هـ).

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، (ت1051هـ)، **شرح منتهى الإرادات المسمى دقائق أولي النهى لشرح المنتهى**، ط(2)، دار عالم الكتب، بيروت، (1996م).

البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، (ت1051هـ)، **الروض المربع شرح زاد المستقنع**، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (1390هـ).

البيجرمي، سليمان بن عمر بن محمد، **الحاشية على شرح منهج الطلاب (التجريد لنفع العبيد)**، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا.

البيروتي، محمد بن درويش بن محمد الحوت، (ت1277هـ)، **أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، ط(1)، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، (1997م).

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد، (ت458هـ)، **معرفة السنن والآثار**، (تحقيق سيد كسروي حسن)، دار الكتب العلمية، بيروت،

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، (ت458هـ)، **سنن البيهقي الكبرى**، (تحقيق محمد عبد القادر عطا)، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، (1994م).

البیهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (ت458هـ)، المدخل إلى السنن الكبرى، (تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي)، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، (1404هـ) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى السلمي، (ت279هـ)، الجامع الصحيح سنن الترمذي ، (تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون)، دار إحياء التراث العربي، بيروت. ابن تيمية، أبو العباس أحمد عبد الحلیم الحراني، كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، (ت727هـ)، ط(2)، (تحقيق عبد الرحمن بن محمد النجدي)، دار ومكتبة ابن تيمية للنشر.

الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، مؤسسة الأعلمي، بيروت الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، (ت427هـ)، الكشف والبيان ، ط(1)، (تحقيق أبو محمد بن عاشور)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (2002م). ابن الجارود، عبد الله بن علي أبو محمد النيسابوري، (ت307هـ)، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق عبدالله عمر البارودي، دار مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، (1988م). الجاوي، أبو عبد المعطي محمد بن عمر بن علي، نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، ط(1)، دار الفكر، بيروت.

الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، (ت370هـ)، أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1405 هـ). الجصاص، أحمد بن علي الرازي، (ت370هـ)، الفصول في الأصول، ط(1)، تحقيق عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، (1405هـ). ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد، (ت597هـ)، زاد المسير في علم التفسير ، ط(3)، المكتب الإسلامي، بيروت، (1404هـ).

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد ، (ت597هـ)، نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، (تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضي)، ط(1)، مؤسسة الرسالة ، بيروت، (1984م).

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن محمد الرازي، (ت327هـ)، تفسير القرآن العظيم، (تحقيق أسعد محمد)، الطيب المكتبة العصرية، صيدا.

ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، (ت354هـ)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ط (2)، (تحقيق شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1993م)،
الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، (ت405هـ)، المستدرک علی الصحیحین ، ط(1)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، (1990م).
ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشافعي، (ت852هـ)، هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري، (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، محب الدين الخطيب)، دار المعرفة، بيروت (1379هـ).
ابن حجر الهيتمي، (ت974هـ)، الزواج عن اقتراف الكبائر ، ط(2)، المكتبة العصرية، بيروت، (1999م).
ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، (ت852هـ)، تلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير، (تحقيق السيد عبدالله هاشم اليماني المدني)، (1964م)
ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، (ت852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق محي الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.
ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، (ت456هـ)، المحلى بالآثار، (تحقيق لجنة إحياء التراث العربي)، دار الآفاق الجديدة، بيروت
أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، (ت754هـ)، تفسير البحر المحيط، ط(1)، (تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود)، دار الكتب العلمية بيروت، (2001م).
الحسيني الحصيني، تقي الدين أبي بكر بن محمد الدمشقي الشافعي، (ت752هـ)، كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، ط(1)، تحقيق علي عبد الحميد بلطجي و محمد وهبي سليمان ، دار الخير، دمشق، (1994م).
الحطاب، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي، (ت954هـ)، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ط(2)، دار الفكر، بيروت، (1398هـ).
الحنبلي، علي بن عباس البعلبي، (ت803هـ)، القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، (تحقيق محمد حامد الفقي)، دار مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (1956م).
الخادمي، محمد بن محمد بن مصطفى، بريقة محمودية في شرح طريقة محمدية وشرعية نبوية أحمدية، دار إحياء الكتب العربية، بيروت.

الدردير، أبو البركات أحمد بن محمد، (ت1201هـ)، الشرح الكبير، (تحقيق محمد عlish)، دار الفكر، بيروت، (1392هـ).

ابن دريد، **جمهرة اللغة**، (تحقيق رمزي منير بعلبكي)، دار العلم للملايين، بيروت، (1987).
الدسوقي، محمد عرفه، (ت1230هـ)، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير** ، تحقيق محمد عlish، دار الفكر، بيروت.

الدمياطي، أبو بكر ابن السيد محمد شطا ، **إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين**، دار الفكر، بيروت.

ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد القرشي البغدادي، (ت281هـ)، **العيال**، ط(1)، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم، السعودية، الدمام، (1990م).

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، (ت721هـ)، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، تحقيق محمود خاطر، (1995م).

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي، (ت606هـ)، **التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب**، ط(1)، دار الكتب العلمية ، بيروت (2000م).

الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الشهير بالشافعي الصغير، (ت1004هـ)، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج** ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، (1984م).

الزرقاني، محمد بن عبد الباقي بن يوسف، (ت1122هـ)، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، ط(1)، دار الكتب العلمية، بيروت ، (1411هـ).

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله ، (ت794هـ)، **خبايا الزوايا**، ط(1)، تحقيق عبد القادر عبد الله العاني، نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، (1402هـ).
الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي، (ت538هـ)، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، (تحقيق عبد الرزاق المهدي)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي ، (ت538هـ)، **أساس البلاغة**، دار الفكر، (1979م).

الزهري الغمراوي، محمد، **السراج الوهاج على متن المنهاج**، دار المعرفة للطباعة، بيروت.

الزيلي، فخر الدين عثمان بن علي، (ت743هـ)، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، (1313هـ).

السلمي، أبو محمد عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، دار الكتب العلمية، بيروت.

السمرقندي، نصر بن محمد بن أحمد أبو الليث، بحر العلوم، (تحقيق محمود مطرجي)، دار الفكر بيروت.

السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ، (ت489هـ)، تفسير القرآن ، ط(1)، (تحقيق ياسر بن إبراهيم و غنيم بن عباس)، دار الوطن، الرياض، (1997م).

أبو السعود، محمد العمادي، (ت951هـ)، تفسير القرآن المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

السيواسي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، (ت681هـ)، شرح فتح القدير ، ط(2)، دار الفكر، بيروت.

السيوطي، جلال الدين محمد بن أحمد ، (ت 911هـ)، تفسير الجلالين ، ط(1)، دار الحديث، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ)، الدر المنثور ، دار الفكر، بيروت، (1993).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت 911هـ)، الأشباه والنظائر ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1).

السيوطي، مصطفى الرحيباني، (ت1243هـ)، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى ، المكتب الإسلامي، دمشق، (1961م).

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، (ت790هـ)، الاعتصام، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر.

الشربيني، محمد الخطيب، (ت977هـ)، الإقناع، دار الفكر، بيروت.

الشربيني، محمد الخطيب، (ت977هـ)، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج ، دار الفكر، بيروت.

الشرواني، عبد الحميد ، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، دار الفكر، بيروت.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت 1250هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت 1250هـ)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، دار الجيل، بيروت.

الشيبياني، أبو عبدالله أحمد بن حنبل، (ت 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار مؤسسة قرطبة، مصر.

ابن أبي شيبه، أبو بكر عبد الله بن محمد الكوفي، (ت 235هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، ط (1)، (تحقيق كمال يوسف الحوت)، مكتبة الرشد، الرياض، (1409هـ).

الشيرازي، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف، (ت 476هـ)، المذهب في فقه الإمام الشافعي، دار الفكر، بيروت.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، (ت 211هـ)، المصنف، ط (2)، (تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي)، المكتب الإسلامي، بيروت، (1403هـ).

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام، (ت 211هـ)، تفسير القرآن، ط (1)، (تحقيق مصطفى مسلم)، مكتبة الرشد، الرياض.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل، (ت 852هـ)، سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، (تحقيق محمد عبد العزيز الخولي)، ط (4)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1379هـ).

ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، (ت 1353هـ)، منار السبيل في شرح الدليل، ط (2)، (تحقيق عصام قلنجي)، مكتبة المعارف، الرياض، (1405هـ).

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، (ت 360هـ)، المعجم الكبير، ط (2)، عدد المجلدات 20، (تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي)، مكتبة الزهراء، الموصل، (1983م).

الطبري، محمد بن جرير، (ت 310هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط (1)، دار الفكر، بيروت، (2001م).

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة الجصاص، (ت 321هـ)، مختصر اختلاف العلماء، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط (2)، (تحقيق عبد الله نذير)، (1417هـ).

ابن عابدين، محمد الأمين بن عبد الغني، (ت 1252هـ)، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الفكر، بيروت، (2000م).

ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي، (ت463هـ)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، ط(1)، (تحقيق سالم محمد عطا و محمد علي معوض)، دار الكتب العلمية، بيروت (2000م).

العبدري، أبو عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم، (ت897هـ)، التاج والإكليل لمختصر خليل، ط(2)، دار الفكر، بيروت، (1389هـ).

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله، (ت543هـ)، أحكام القرآن، (تحقيق محمد عبد القادر عطا)، دار الفكر، لبنان.

العدوي، علي الصعيدي المالكي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، (1412هـ).

عليش، محمد، منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل، دار الفكر، بيروت، (1989م).

العيني، محمود بن أحمد، (ت855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، (ت505هـ)، الوسيط في المذهب، ط(1)، (تحقيق أحمد محمود إبراهيم)، دار السلام، القاهرة، (1417هـ).

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق عبد السلام هارون)، ط(1)، دار الجيل، بيروت، (1991م).

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت175هـ)، العين، (تحقيق مهدي المخزومي)، دار ومكتبة الهلال. ابن فرحون، إبراهيم بن علي، تبصرة الحكام، دار الكتب العلمية.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، (ت817هـ)، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، (ت770هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت

ابن قدامة، أبو محمد عبد الله المقدسي، (ت620هـ)، الكافي في فقه ابن حنبل، المكتبة الإسلامية، بيروت.

ابن قدامة، عبد الله بن أحمد المقدسي، (ت620هـ)، عمدة الفقه، (تحقيق عبد الله سفر العبدلي، محمد العتيبي)، مكتبة الطرفين، الطائف.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر الجوزية، (ت751هـ)، تحفة المودود بأحكام المولود، ط1، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (1999م).

القاري، علي بن سلطان، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق جمال عيتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، (2001م).

القرشي، محمد بن محمد بن أحمد، معالم القربة في طلب الحسبة، دار الفنون، كمبرج.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، دار الشعب، القاهرة.

قليوبي وعميرة، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة، (ت1069هـ) الحاشيتان على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، ط(1)، دار الفكر، بيروت، (1998م).

ابن القيم، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي أبو عبد الله، (ت751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، ط(14)، (تحقيق شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط). مكتبة المنار الإسلامية، بيروت، (1986م).

الكاساني، علاء الدين، (ت587هـ)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط(2)، دار الكتاب العربي، بيروت، (1982م).

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، (ت774هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار الفكر، بيروت (1401هـ).

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، (تحقيق عدنان درويش - محمد المصري)، (1998م).

الإمام مالك بن أنس، المدونة الكبرى، دار صادر، بيروت.

المالكي، أبو الحسن، كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني، (تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي)، دار الفكر، بيروت، (1412هـ).

المالكي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد، (ت1072هـ)، شرح ميارة الفاسي، ط(1)، (تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، (2000م).

المالكي، خليل بن إسحاق بن موسى، مختصر خليل في فقه إمام دار الهجرة، دار الفكر، (تحقيق أحمد علي حركات)، بيروت، (1415هـ).

المباركفوري أبو العلا، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، (ت1353هـ)، تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

المرداوي، أبو الحسن علي بن سليمان، (ت885هـ)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المرغيناني، برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، (ت593هـ)، متن بداية المبتدي في
فقه الإمام أبي حنيفة، مكتبة ومطبعة محمد علي صبح، القاهرة.

المطرزي، ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المغرب، دار الكتاب العربي.

المغربي، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن، (ت954هـ)، مواهب الجليل لشرح مختصر
خليل، ط(2)، دار الفكر، بيروت (1398هـ).

ابن مفلح، أبو عبد الله محمد المقدسي، (ت763هـ)، الآداب الشرعية والمنح المرعية، ط(2)،
(تحقيق شعيب الأرنؤوط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1996م).

ابن مفلح، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله الحنبلي (ت884هـ)، المبدع في شرح
المقنع، المكتب الإسلامي، بيروت، (1400هـ).

ابن مفلح، أبو عبد الله محمد المقدسي، (ت763هـ)، الفروع وتصحيح الفروع، ط(1)، (تحقيق
أبو الزهراء حازم القاضي)، دار الكتب العلمية، بيروت، (1418هـ).

المناوي، زين الدين عبد الرؤوف، (ت1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع
الصغير، ط(1)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر (1356هـ).

المناوي، زين الدين عبد الرؤوف، (ت1031هـ)، التيسير بشرح الجامع الصغير، ط(3)، مكتبة
الإمام الشافعي، الرياض (1988م).

ابن نجيم، زين الدين، (ت970هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط(2)، دار المعرفة،
بيروت.

النحاس، أحمد بن محمد، (ت338هـ)، إعراب القرآن، ط(3)، (تحقيق زهير غازي)، دار عالم
الكتب، بيروت، (1988م).

النحاس، أحمد بن محمد، (ت338هـ)، معاني القرآن الكريم، ط(1)، (تحقيق محمد علي
الصابوني)، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (1409هـ).

النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، (ت303هـ)، السنن الكبرى، ط(1)، (تحقيق عبد
الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن)، دار الكتب العلمية، بيروت، (1991م).

نظام، جماعة من علماء الهند، الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، دار
الفكر، (1991م).

النفاوي، أحمد بن غنيم بن مهنا، (ت1125هـ)، الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد
القيرواني، دار الفكر.

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، (ت676هـ)، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، ط(3)، دار الفكر، بيروت، (2000م).

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، (ت676هـ)، شرح النووي على صحيح مسلم ، ط(2)، دار إحياء التراث، بيروت، (1392هـ).

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف ، (ت676هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين ، ط(2)، المكتب الإسلامي، بيروت.

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، (ت468هـ)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ط(1)، (تحقيق صفوان عدنان)، دار القلم، الدار الشامية، دمشق ، بيروت، (1415هـ).

الوادياشي، عمر بن علي بن أحمد الأندلسي (ت804هـ)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، ط(1)، (تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني)، دار حراء، مكة المكرمة (1406هـ).

المراجع:

أسد، محمد مرهف، (2004م)، تأملات في المرأة بين الأصالة والمعاصرة ، ط(1)، دار وحي القلم، بيروت.

إسلامبولي، سامر، (1999)، المرأة مفاهيم ينبغي أن تصحح، دار الأوائل، دمشق.

الأغر، كريم نجيب، (2005م)، إعجاز القرآن في ما تخفيه الأرحام ، ط(1)، دار المعرفة، بيروت.

افنيخر، حامد، (2004م)، هموم المرأة المسلمة، ط(1)، دار المكتبي، دمشق.

بخيت، أحمد، (2001م)، الجنسية ودور الأم في جنسية أولادها، ط(1)، دار النهضة، القاهرة.

البناء، جمال، (1998)، المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء ، ط(1)، دار الفكر الإسلامي، القاهرة.

البوطي، محمد رمضان، (1996م)، المرأة بين طغيان النظام الغربي ولطائف التشريع الرباني، دار الفكر، سوريا.

جرادات، صالح أحمد، (1999م)، حقوق المرأة في الإسلام دراسة مقارنة مع الواقع ، ط(1)، مطبعة الروزنا، اربد.

جمعية العلوم الطبية الإسلامية، (1995م)، قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية، ط(1)، دار البشير، عمان.

- أبو حبيلة، علي، (2003م)، الحماية الجزائية للعرض في القانون الوضعي والشرعية الإسلامية، ط(1)، دار وائل، عمان.
- حرز الله، محمود ومها أبو ياسين، (1999)، علم الأمراض والطب الشرعي ، دار زهران، عمان.
- حيدر، علي، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، (تحقيق و تعريب المحامي فهمي الحسيني)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- خزاعلة، حسن، (2003م)، حق الأم الأردنية المتزوجة من أجنبي في نقل جنسيتها لأبنائها ، بحث قدم لمؤتمر في التشريعات الأردنية والعربية المتعلقة بحقوق المرأة، جامعة اربد الأهلية. الخشت، محمد عثمان، من إعجاز القرآن "وليس الذكر كالأنثى " دراسة من منظور الإسلام والعلوم الحديثة، مكتبة القرآن، القاهرة.
- الخطيب، أم كلثوم يحيى مصطفى، (1982م)، قضية تحديد النسل في الشريعة الإسلامية ، ط(2)، الدار السعودية ، جدة.
- دروزة، محمد عزة، (1967م)، المرأة في القرآن والسنة، ط(2)، المكتبة العصرية، بيروت.
- الربابعة، حسين محمد، (2006م)، تحديد النسل وتنظيمه بين العلم والدين ، ط(1)، دار قنديل، عمان.
- رضا، محمد رشيد، (1973م)، تفسير القرآن الحكيم الشهير بالمنار ، ط(2)، دار المعرفة، بيروت.
- رضوان، زينب، (2004م)، المرأة بين الموروث والتحديث، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- أبو الروس، (1997م)، أحمد، جرائم الإجهاض والاعتداء على العرض والشرف ، المكتب الجامعي الحديث،
- زايد، أحمد، (2002م)، العنف في الحياة اليومية في المجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة
- الزحيلي، وهبة، (1997م)، نظرية الضرورة الشرعية، ط(4)، دار الفكر، دمشق.
- الزيني، محمود محمد عبد العزيز، (1993م)، مسؤولية الأطباء عن العمليات التعويضية والتجميلية والوتق العذري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

- سعداوي، عمرو عبد الكريم، (2006م)، قضايا المرأة في فقه القرضاوي، دار قطر الندى، الجيزة، مصر.
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، (2000م)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (تحقيق ابن عثيمين)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- سلمان، مشهور حسن، (1989)، الهجر في الكتاب والسنة، ط(1)، دار ابن القيم، الدمام.
- أبو سليمان، عبد الحميد، (2002م)، ضرب المرأة وسيلة لحل الخلافات الزوجية ، مطبوعات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا.
- السيسي، محمود ناجي، دليل الزوج والزوجة في علاج النزاعات الزوجية، منشورات المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر، الاسكندرية.
- الشامي، صالح أحمد، (2004م)، نظرات في هموم المرأة المسلمة، ط(1)، المكتب الإسلامي، بيروت.
- الشريف، محمود، (1991م)، القرآن ودنيا المرأة، ط(1)، دار المعارف، القاهرة.
- الشعراوي، محمد متولي، (1991م)، تفسير الشعراوي، ط(1)، مطابع الأخبار، القاهرة.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن المختار الجكني، (1995م)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، (تحقيق مكتب البحوث والدراسات)، دار الفكر، بيروت.
- أبو شهية، فادية، (2003)، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.
- العبد الكريم، فؤاد بن عبد الكريم، (2005م)، العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية، إصدارات مجلة البيان، الرياض.
- العقاد، عباس، الفلسفة القرآنية، مؤسسة دار الهلال، القاهرة.
- علي، كوثر كامل، سمو التشريع الإسلامي في معالجة النشوز والشفاق بين الزوجين ، دار الاعتصام.
- عليوة، عبد الحميد محمود، (2006م)، دور الأم المصرية والعربية والأجنبية في نقل الجنسية لأبنائها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية.
- العودات، حسين، (1996م)، المرأة العربية في الدين والمجتمع ، ط(1)، الأهالي للطباعة، دمشق.
- الغزالي، محمد، (1990)، قضايا المرأة بين التقاليد الرائدة والوافدة ، ط(1)، دار الشروق، القاهرة.

أبو فارس، محمد، (2002م)، تحديد النسل والإجهاض في الإسلام، ط(1)، دار جهينة للنشر، عمان.

فوزي، محمود، (2000م)، دماء المغتصبات، ط(1)، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة.
القاطرجي، نهى، (2003م)، الاغتصاب دراسة تاريخية نفسية اجتماعية ، ط(1)، دار مجد (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر)، بيروت.
قريشي، آصفه، (2002م)، شرف المرأة، من كتاب دعونا نتكلم، ط(1)، دار الفكر المعاصر، دمشق.

القصير، فدى عبد الرزاق، (1999)، المرأة المسلمة بين الشريعة الإسلامية والأضاليل الغربية، ط(1)، مؤسسة الريان، بيروت.

القضاة، عبد الحميد، (2006 م)، الأمراض الجنسية عقوبة إلهية، ط(2)، إصدارات جمعية العفاف الخيرية، عمان.

قطب، سيد، (2004م)، في ظلال القرآن، ط(4)، دار الشروق، القاهرة.
قعدان، زيدان عبد الفتاح، (1997م)، المرأة في ظل شريعة القرآن، ط(2)، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكيلاني، محمد أمين، (1998)، إنصاف المرأة في الإسلام، ط(1)، مطابع الإيمان.
المجدوب، أحمد، (1995م)، اغتصاب الإناث في المجتمعات القديمة والمعاصرة، ط(2)، الدار المصرية اللبنانية.

المحمدي، علي محمد، (2005م)، بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، ط(1)، دار البشائر، بيروت.

المكتب العالمي للبحوث، (1985م)، الخلافات الزوجية في نظر الإسلام، دار مكتبة الحياة، بيروت.

الموسوعة الفقهية، (1987)، إصدار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت، ط(2)، مطبعة ذات السلاسل.

منصور، محمد خالد، (1998)، التداخل وأثره في الأحكام الشرعية ، ط(1)، دار النفائس، عمان.

ياسين، محمد نعيم، (1996م)، أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة ، ط(1)، دار النفائس، عمان.

الرسائل الجامعية:

- أحمد، عنان توفيق ،(1999م)، **العنف الأسري ضد الطفل في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الحيت، رولا،(2004)، **قضايا المرأة بين الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية**، رسالة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- دراغمة، ديماء، (2002م)، **العنف الأسري وأثره على الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، مودعة في مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- زين، صفاء، (2005م)، **تنظيم النسل في الشريعة الإسلامية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، مودعة في قسم الرسائل الجامعية في مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العباسي، إياد محمد، (2002)، **مضارة الزوجة بالشقاق والنزاع في ضوء الكتاب والسنة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، مودعة في قسم الرسائل الجامعية في مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العواودة، أمل، (1998م)، **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- فتال، اخلاص، (2002م)، **العنف ضد المرأة لدى سيدات متزوجات من مدينة دمشق** ، مفاهيم وآثار صحية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، مودعة في قسم الرسائل الجامعية في مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- فرحات: محمد عبد الحميد، (2000م)، **دراسة مقارنة بين اتجاهات الأمهات المتعلّمات وغير المتعلّمات نحو ختان الإناث**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مودعة في قسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- قياسة، ندى، (2002م) ، **أحكام الحمل في الفقه الإسلامي**، أطروحة لنيل الدكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق، مودعة في قسم الرسائل الجامعية، مكتبة الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

**Violence Against Women
Between Islamic Sharia and International Declarations:
A Comparative Study**

By

Alia Ahmad Deif Allah

Supervisor

Dr. Hail Dawood

ABSTRACT

This study examined the issues of violence against women which are raised on the international levels such as: materialistic violence represented in beating, raping and circumcision; verbal violence represented in cursing, abuse and reproaching. In this regard, the study urged that the Islamic Shari'a has provided good care for woman in all life aspects, presenting the jurisprudence perspectives in these issues, compared with the contents of international declarations concerning woman, especially CEDAW Convention.

The study recommended for the need to apply the guidance of Islam in treating with woman, without care for the regulations that oppose the Islamic religion, where the enemies of Islam consider as the religion such as instigating woman to rebel against Shari'a and God Al-Mighty. Furthermore, the study showed how Islam ordered leniency with woman through providing her with protection from all shapes and types of violence.